دراسات
DERASAT
Bahrain Center for Strategic, International and Energy Studies

التقرير الوطني للتنمية البشرية 2018

آفاق النمو الاقتصادي المستدام في مملكة البحرين

UNDP
Empowered lives.
Resilient nations.

التقرير الوطني للتنمية البشرية 2018

آفاق النمو الاقتصادي المستدام في مملكة البحرين

التقرير الوطني للتنمية البشرية 2018

آفاق النمو الاقتصادي المستدام في مملكة البحرين

المنامة، مملكة البحرين

المصدر: ناشونال جيوغرافيك

فهرس المحتويات

إخلاء المسؤولية	10
المساهمون في التقرير	11
شكر وتقدير	14
السير الذاتية لفريق التأليف	15
تقديم	22
تمهيد	24
إعداد التقرير الوطني التنمية البشرية للبحرين	26
قائمة الأشكال والجداول والمربعات	28
الملخص التنفيذي	34

مقدمة **37**

لمحة عامة عن اقتصاد البحرين	38
التنمية البشرية في البحرين	40
الرؤية الاقتصادية للبحرين وأهداف التنمية المستدامة	46
الرؤية الاقتصادية 2030	46
برنامج عمل الحكومة وأهداف التنمية المستدامة	47
الرؤية الاقتصادية وخطة العمل الحكومية وأهداف التنمية المستدامة في 2018	47
النمو الاقتصادي المستدام: تمهيد موجز	48
كيفية قراءة هذا التقرير	52

1. التنويع الاقتصادي والتنافسية ودور الشركات الصغيرة والمتوسطة: التحديات والفرص **55**

1.1. التنويع الاقتصادي وتحدياته، بما في ذلك دور الشركات الصغيرة والمتوسطة	56
1.1.1. ما مدى تنوع الاقتصاد البحريني؟	56
1.1.2. توصيات للبحرين	75
1.2. قطاع السياحة في البحرين	87
1.2.1. السياحة كوسيلة لتنويع الاقتصاد	87

1.2.2. قطاع السياحة في البحرين	88
1.2.3. توصيات للبحرين	98
1.3. التكامل الاقتصادي بين دول مجلس التعاون الخليجي كوسيلة للتنويع	99
1.3.1. التكامل الاقتصادي بين دول مجلس التعاون الخليجي: نظرة عامة وصفية	99
1.3.2. التوصيات	103
الملخص والتوصيات	105

2. الاستعداد لاقتصاد المستقبل **109**

2.1. التعليم: التحديات والفرص	110
2.1.1. نظرة عامة على النظام التعليمي في البحرين	110
2.1.2. الأداء التعليمي المحلي	112
2.1.3. أداء الطلاب البحرينيين بالمقارنة مع أقرانهم في دول مجلس التعاون الخليجي	120
2.1.4. التحرك نحو تحسين جودة التعليم	124
2.2. الابتكار وتكنولوجيا المعلومات كمحركات للنمو	128
2.2.1. المبادئ العامة	128
2.2.2. الابتكار وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في البحرين	134
2.2.3. توصيات للبحرين	143
الملخص والتوصيات	146

3. التمويل الوطني واستقرار الاقتصاد الكلي والفرص المتاحة من التمويل البديل **149**

3.1. خيارات لاستدامة الاقتصاد الكلي والاستدامة المالية والقدرة على الصمود	150
3.1.1. التوازن المالي: النظرية	150
3.1.2. الوضع المالي في البحرين	153
3.1.3. توصيات للبحرين	162

3.2. الفرص والتحديات للتمويل الإسلامي في النمو الاقتصادي بالبحرين	164
3.2.1. التمويل الإسلامي: تمهيد	164
3.2.2. التمويل الإسلامي في البحرين	167
3.2.3. التوصيات	174
الملخص والتوصيات	175

4. الطاقة المستدامة: الطاقة المتجددة كعنصر مكمل للمواد الهيدروكربونية **177**

4.1. الفرص المتاحة من أنواع الطاقة المتجددة	178
4.1.1. نظرة عامة على قطاع الطاقة في البحرين	179
4.1.2. الطلب على الطاقة	185
4.1.3. خطة عمل للمستقبل	187
4.2. الاستدامة البيئية ومكاسب النمو	190
4.2.1. الأرض	190
4.2.2. المياه	194
4.2.3. جودة الهواء	196
4.2.4. التنوع البيولوجي	198
4.2.5. التحديات البيئية الرئيسية	200
الملخص والتوصيات	201

5. الاستمرار في تحسين الفرص وتوزيع الموارد **205**

5.1. المرأة واقتصاد البحرين	206
5.1.1. تاريخ مشاركة المرأة في المجتمع البحريني	206
5.1.2. المرأة في القوى العاملة وكسيدات أعمال	209
5.1.3. الزواج والتعليم وفرص العمل	214
5.2. العمالة الوافدة واقتصاد البحرين	217
5.2.1. مقدمة	217

5.2.2. ما مقدار استفادة العمالة الوافدة؟ التحويلات المالية في البحرين	220
5.2.3. المبادرات الرئيسية المتعلقة بالسياسات	225
5.2.4. التوجهات المستقبلية	230
الملخص والتوصيات	232

الختام: الخيارات المستقبلية للسياسات الاقتصادية في البحرين **235**

القائمة الرئيسية للتوصيات	236
التنويع الاقتصادي	236
اقتصاد المستقبل	237
التمويل الوطني واستقرار الاقتصاد الكلي	238
الطاقة المستدامة	238
تحسين الفرص للجميع	239

ملخص التقرير	240
المراجع	248
مرفق الإحصائيات	260
الجدول أ 1: عناصر التنمية البشرية في البحرين	263
الجدول أ 2: الامتداد السكاني	264
الجدول أ 3: الصحة	264
الجدول أ 4: التعليم	266
الجدول أ 5: الجنس	268
الجدول أ 6: توظيف	268
الجدول أ 7: دخل الأسعار الثابتة	269
الجدول أ 8: المواصلات والاتصالات	270
الجدول أ 9: التدفقات التجارية والمالية	270
الجدول أ 10: الاستدامة البيئية	271
الجدول أ 11: الأمن الإنساني	271

إخلاء المسؤولية

إن النتائج والتحليلات والتوصيات المتعلقة بالسياسة العامة لهذا التقرير هي خاصة بمؤلفيها، ولا تمثل بالضرورة تلك الخاصة ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي أو مركز "دراسات".

المساهمون في التقرير

أعضاء مجلس إدارة المشروع

- سعادة د. الشيخ عبدالله بن أحمد آل خليفة (رئيس مجلس الأمناء، دراسات، البحرين).
- سعادة الأستاذ أمين الشرقاوي (الممثل المقيم، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، البحرين).

فريق التأليف

- د. كريج ناومان.
- د. عمر العبيدلي.
- غادة عبدالله.
- م. عبدالله العباسي.

الفريق الإحصائي

- مها سبت (رئيس قسم الإحصائيات الاجتماعية والبيئية، هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية، البحرين).
- د. عبدالحميد نوار (أستاذ مساعد في الاقتصاد، جامعة القاهرة، مصر).

المحكمون

- د. عادل عبداللطيف (مستشار استراتيجي أول، المكتب الإقليمي للدول العربية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الولايات المتحدة).
- جوناثان هول (خبير السياسات، مكتب تقرير التنمية البشرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الولايات المتحدة).
- سعادة أ. د. رياض حمزة (رئيس جامعة البحرين، البحرين) .
- د. هاشم حسين (رئيس UNIDO-ITPO، البحرين).
- سعادة السفير رونالد نويمان (رئيس الأكاديمية الأمريكية للدبلوماسية، الولايات المتحدة).
- سعادة د. سميرة عمر (المدير العام، معهد الكويت للأبحاث العلمية).
- د. ثانجافيل بالانيفيل (نائب الرئيس، كتب تقرير التنمية البشرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الولايات المتحدة).
- سعادة الأستاذ آدم سيمنسكي (رئيس كابسارك، السعودية).

مركز "دراسات"

- الشيخة نيلة آل خليفة (مدير الاتصالات وإدارة المعرفة، دراسات، البحرين).
- كاري بيل (مشرف في الاتصالات وإدارة المعرفة، دراسات، البحرين).
- منذر بوهندي (مشرف في الاتصالات وإدارة المعرفة، دراسات، البحرين).

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

- ستيفانو بتيناتو (نائب الممثل المقيم، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، البحرين).
- سمية المجدوب (استشارية بحث، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، البحرين).
- سبيكة الشملان (مدير برنامج، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، البحرين).
- حنان أبوهدبة (مشارك برنامج، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، البحرين).

مؤلفو الأوراق المساندة

- عبدالعزيز الدوسري (محلل، دراسات، البحرين).
- د. عائشة بوشقر (أستاذ مساعد في تقنية المعلومات، جامعة البحرين، البحرين).
- د. عاطف الشبراوي (خبير التنمية والصيرفة والابتكار، البحرين).
- د. إريك جونز (مدير دراسات أوبورا ويور- آسيا، جامعة جونز هوبكنز، الولايات المتحدة).
- د. حنان البوفلاسة (أستاذ مساعد في الفيزياء، جامعة البحرين، البحرين).
- د. يارمو كوتيلاين (مدير إدارة تحليل الأسواق، تمكين، البحرين).
- د. كارين يونج (باحث مقيم، المعهد الأمريكي لريادة الأعمال، الولايات المتحدة).
- د. رشيد سبيع (مستشار الاقتصاد الكلي-المالي، وزارة المالية، الإمارات المتحدة العربية).

التعليقات

- سعادة الشيخ محمد بن خليفة آل خليفة (وزير النفط والغاز، البحرين).
- سعادة الأستاذ علي العرادي (النائب الأول لرئيس مجلس النواب، البحرين).
- سعادة الأستاذ رشيد المعراج (المحافظ، مصرف البحرين المركزي، البحرين).
- سعادة الأستاذ خالد الرميحي (الرئيس التنفيذي لمجلس التنمية الاقتصادية في البحرين، البحرين).
- سعادة الأستاذ سمير ناس (الرئيس، شركة ناس، البحرين).
- عبد العزيز الجوف (الرئيس التنفيذي والمؤسس لشركة PayTabs "باي تابس" البحرين).
- د. أسماء أبا حسين (أستاذ علوم الأرض والبيئة، جامعة الخليج العربي، البحرين).
- بشار فخرو (رئيس جمعية الريادة الشبابية، البحرين).
- هدية فتح الله (المدير التنفيذي، لشركة سي فايف أكسيليريت (C5 Accelerate، البحرين).
- د. إيرين مارغريت زيارخوس (اقتصادية، بمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، مصر).
- لينا العليمي (شريك مؤسس ومدير إداري، مؤسسة 3BL Associates، البحرين).
- د. مارك ديميتش (الموظف المسؤول وممثل الفاو، منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، الإمارات العربية المتحدة).
- د. محمد أحمد (موظف شؤون السياسات، بمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، مصر).
- ندى علوي (المؤسس والمدير الإبداعي، لشركة الندى "Annada"، البحرين).
- د. عودة الجيوسي (رئيس قسم الابتكار والتكنولوجيا، جامعة الخليج العربي، البحرين).
- سعادة الأستاذ سامي ديماسي (مدير وممثل إقليمي، مكتب الأمم المتحدة للبيئة في منطقة غرب آسيا، البحرين).
- سعادة الأستاذ سمير الدربي (مدير مركز الأمم المتحدة للإعلام لدول الخليج، البحرين).
- صباح الزياني (رئيس مجلس إدارة جمعية المستقبل الشبابية، البحرين).
- م. سوزان العجاوي (القائمة بأعمال مدير إدارة السياسات والتخطيط البيئي بالمجلس الأعلى للبيئة، البحرين).

شـكر وتـقديـر

ساعدتنا العديد من المنظمات في إعداد هذا التقرير، ولكننا نود أن نعرب عن تقديرنا الخالص لثلاث منظمات تحديدًا حيث أحدثت هذه المنظمات فرقًا كبيرًا. الأولى هي هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية (IGA)، التي كانت المحرك الرئيسي للجهود المبذولة للحصول على البيانات ومعالجتها. والثانية هي تمكين، التي قدمت دعمًا ماليًا سخيًا كان حاسمًا لنجاح المشروع. أما الثالثة فهي وزارة الخارجية، التي سهّلت الاتصالات بين "دراسات" ومنظمات الأمم المتحدة داخل البحرين وخارجها.

نود أن نشكر الجهات التالية (المدرجة بالترتيب الأبجدي) لمساهمتها الإيجابية للغاية في عملية إعداد هذا التقرير: هيئة البحرين للثقافة والآثار؛ وغرفة تجارة وصناعة البحرين؛ ومجلس التنمية الاقتصادية في البحرين؛ ومعهد الإدارة العامة - البحرين؛ وحلبة البحرين الدولية؛ وجامعة بوليتكنك البحرين؛ وهيئة البحرين للسياحة والمعارض؛ ومعهد البحرين للتدريب؛ وشركة نفط البحرين؛ ومصرف البحرين المركزي؛ وديوان الخدمة المدنية؛ ومجلس النواب؛ وهيئة جودة التعليم والتدريب؛ وهيئة الكهرباء والماء؛ وشركة الخليج لصناعة البتروكيماويات؛ ومجلس التعليم العالي؛ وهيئة تنظيم سوق العمل؛ ووزارة شؤون مجلس الوزراء؛ ووزارة التربية والتعليم؛ ووزارة المالية؛ ووزارة الصحة؛ ووزارة الصناعة والتجارة والسياحة؛ ووزارة شؤون الإعلام؛ ووزارة العدل والشؤون الإسلامية والأوقاف؛ ووزارة العمل والتنمية الاجتماعية؛ والهيئة الوطنية للنفط والغاز؛ ووزارة المواصلات والاتصالات؛ ووزارة الأشغال وشؤون البلديات والتخطيط العمراني؛ ووزارة شؤون الشباب والرياضة؛ والهيئة الوطنية للنفط والغاز؛ ديوان رئيس مجلس الوزراء؛ والمؤسسة الخيرية الملكية؛ والهيئة العامة للتأمين الاجتماعي؛ ومجلس الشورى؛ والمجلس الأعلى للبيئة؛ والمجلس الأعلى للمرأة؛ وهيئة تنظيم الاتصالات؛ وجامعة البحرين.

ونتقدم بجزيل الشكر والتقدير للأشخاص التاليين: سعادة د. عبدالحسين ميرزا، سعادة الأستاذة جميلة السماك، د. وهيب الناصر، سعادة السفير توفيق المنصور، سعادة د. خليفة الفاضل، د. عبدالله عباس، سعادة د. جواهر المضحكي، الشيخة دينا بنت راشد آل خليفة، د. نبيل شمس، طه فقيهي، د. محمد الأنصاري، عبدالله الفتم، سعادة د. عبدالرحمن جواهري، د. أحمد اليوشع، سعادة الأستاذ أسامة العبسي، كامرون ميرزا، دانة حمزة، إيما جناحي، عز المناعي، جيف هانكوك، فيحان الفيحاني، فريدة خنجي، فاطمة الأحمد، غدير العرادي، هلا أحمد، حمد سيار، د. حلمي حمدي، حصة المناعي، هدى الحمر، م. جاسم الشيراوي، م. جيهان المرباطي، جاريد باخار، جوان إلجود، د. كاظم مدن، د. خالد بوراشد، الشيخ خليفة بن أحمد آل خليفة، ليلى سلطان، لطيفة العنزي، مروة العسكافي، محمد النعيمي، محمد عبدالكريم، محمد ديتو، أ. د. محمد الحلو، ندى السعيد، ندى عزمي، نوال الخاطر، د. ناصر القائدي، نعمان السيد، رنا خليفة، شيخة الفاضل، م. سوزان العجاوي، تالا فخرو، د. وفاء المنصوري، م. ياسر عبدالرحيم.

السيرة الذاتية لفريق التأليف

كريج ناومان (مؤلف رئيسي) هو باحث تطبيقي في الدراسات الاجتماعية وقد بذل جهودًا مكثفة في العمل كمستشار لمشاريع الأمم المتحدة. حصل ناومان على درجة البكالوريوس في العلوم السياسية ودرجة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية من جامعة برلين الحرة، بألمانيا، ودرجة الدكتوراه في علم الاجتماع من جامعة مونستر، بألمانيا.

عمر العبيدلي هو مدير برنامج دراسات الاقتصاد والطاقة بمركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة (دراسات). وقد حصل على درجة البكالوريوس في الاقتصاد من جامعة كامبردج، وعلى درجتي الماجستير والدكتوراه في الاقتصاد من جامعة شيكاغو.

غادة عبدالله تعمل كمحللة بمركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة (دراسات). وقد حصلت على درجة البكالوريوس في الاقتصاد والشؤون المالية من جامعة يورك بالمملكة المتحدة، ودرجة الماجستير في الاقتصاد من كلية لندن للاقتصاد والعلوم السياسية، بالمملكة المتحدة.

عبدالله عيسى العباسي هو باحث بمركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة (دراسات). وقد حصل على درجة البكالوريوس في الهندسة الكهربائية من جامعة الملك فهد للبترول والمعادن، بالمملكة العربية السعودية، ودرجة الماجستير في هندسة الطاقة المتجددة من جامعة سري، بالمملكة المتحدة.

LIST OF ACRONYMS	
BA	درجة البكالريوس Bachelor Degree
MA	درجة الماجستير Masters Degree
MSc	ماجستير العلوم Master of Science
PhD	درجة الدكتوراه Doctor of Philosophy Degree
AAOIFI	هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية Accounting and Auditing Organization for Islamic Financial Institutions
ALBA	ألمنيوم البحرين Aluminum Bahrain
AWS	أمازون لخدمات الإنترنت Amazon Web Services
BACA	هيئة البحرين للثقافة والآثار Bahrain Authority for Culture Antiquities
BAPCO	شركة نفط البحرين Bahrain Petroleum Company
BD	دينار بحريني Bahraini Dinar
BDB	بنك البحرين للتنمية Bahrain Development Bank
BFB	خليج البحرين للتكنولوجيا المالية Bahrain Fintech Bay
BIBF	معهد البحرين للدراسات المالية والمصرفية Bahrain Institute of Banking and Finance
BTEA	هيئة البحرين للسياحة والمعارض Bahrain Tourism and Exhibitions Authority
BQA	هيئة جودة التعليم والتدريب Bahrain Education and Training Quality Authority
BWTC	مرفأ البحرين المالي Bahrain World Trade Centre
CSB	ديوان الخدمة المدنية Civil Service Bureau

CAGR	معدل النمو السنوى الإجمالى Compound Annual Growth Rate
CBB	بنك البحرين المركزي Central Bank of Bahrain
CCGT	توربينات غازية ذات دورة مركبة Combined Cycle Gas Units
CEFR	الإطار المرجعي الأوروبي العام للغات Common European Framework of Reference for Languages
CIBAFI	المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية Council for Islamic Banks and Financial Institutions
CSP	الطاقة الشمسية الحرارية المركزة Thermal Concerted Solar Power
CSR	المسؤولية الاجتماعية للشركات Corporate Social Responsibility
EC	المفوضية الأوربية European Commission
EDB	مجلس التنمية الاقتصادية Bahrain Economic Development Board
EDIP	التطوير المؤسسي وترويج الاستثمار Enterprise Development and Investment Promotion
EU	الاتحاد الأوربي European Union
EWA	هيئة الكهرباء والماء Electricity and Water Authority
FDI	الاستثمار الأجنبي المباشر Foreign direct investment
FTA	اتفاقية التجارة الحرة Free-Trade Agreement
GAP	برنامج عمل الحكومة Government Action Plan
GCC	مجلس التعاون لدول الخليج العربية Gulf Cooperation Council
GCCIA	هيئة الربط الكهربائي لدول مجلس التعاون الخليجي Gulf Cooperation Council Interconnection Authority
GDP	الناتج المحلي الإجمالي Gross Domestic Product

GER	معدل الالتحاق الإجمالي Gross Enrollment Ratio
GHG	غازات الاحتباس الحراري Greenhouse Gases
GIEI	مؤشر الاقتصاد الإسلامي العالمي Global Islamic Economy Indicator
GNI	الدخل القومي الإجمالي Gross National Income
GPIC	شركة الخليج لصناعة البتروكيماويات Gulf Petrochemical Industries Company
GWh	جيجا واط في الساعة Gigawatt hours
HDI	مؤشر التنمية البشرية Human Development Index
HDR	تقرير التنمية البشرية Human Development Report
HEC	مجلس التعليم العالي Higher Education Council
ICT	تكنولوجيا المعلومات والاتصالات Information and Communication Technology
IFDI	مؤشر تنمية التمويل الإسلامي الصادر عن وكالة رويتر ICD Reuters Islamic Finance Development Indicator
IGA	هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية Information and e-Government Authority
IHDI	مؤشر التنمية البشرية معدل بعامل عدم المساواة Inequality-adjusted HDI
IIFM	السوق المالية الإسلامية الدولية International Islamic Financial Market
ILO	منظمة العمل الدولية International Labor Organization
IMF	صندوق النقد الدولي International Monetary Fund
ISLI	آلية السيولة للصكوك الإسلامية Islamic Sukuk Liquidity Instrument
ISTE	تكنولوجيا المعلومات والاتصالات International Society for Technology in Education

IT	الجمعية الدولية لتكنولوجيا التعليم Information Technology
ITPO	مكتب ترويج الاستثمار والتكنولوجيا Investment and Technology Promotion Office
ITU	الاتحاد الدولي للاتصالات International Telecommunications Union
KWh/m^2	كيلووات في الساعة لكل متر مربع Kilowatt hours per meter squared
LMC	مركز إدارة السيولة المالية Liquidity Management Centre
LMRA	هيئة تنظيم سوق العمل Labour Market Regulatory Authority
MENA	منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا Middle East and North Africa
MGD	مليون غالون في اليوم Million Gallons Per Day
MICE	الاجتماعات والحوافز والمؤتمرات والمعارض Meetings, Incentives, Conferences and Exhibitions
MMBtu	مليون وحدة حرارية بريطانية One Million British Thermal Units
MOE	وزارة التربية والتعليم Ministry of Education
MSW	النفايات البلدية الصلبة Municipal Solid Waste
NEEAP	الخطة الوطنية لكفاءة الطاقة National Energy Efficiency Action Plan
NOGA	الهيئة الوطنية للنفط والغاز National Oil & Gas Authority
NQF	الإطار الوطني للمؤهلات National Qualification Framework
NREAP	الخطة الوطنية للطاقة المتجددة National Renewable Energy Action Plan
NRS	الاستراتيجية الوطنية للبحث العلمي National Research Strategy
NSAL	الاستراتيجية الوطنية للتعليم التطبيقي National Strategy for Applied Learning

OCGT	توربينات غازية ذات الدورة المفتوحة Open Cycle Gas Turbine
OECD	منظمه التعاون الاقتصادي والتنمية Organisation for Economic Co-operation and Development
PIRLS	الدراسة الدولية لقياس مدى تقدم القراءة في العالم Progress in International Reading Literacy Study
PPP	تعادل القوة الشرائية Purchasing Power Parity
PV	الألواح الكهروضوئية Photovoltaic Module
R&D	البحث والتطوير Research and Development
SABIC	الشركة السعودية للصناعات الأساسية Saudi Arabian Basic Industries Corporation
SBIB	المعهد السعودي البحريني للمكفوفين Saudi-Bahrain Institute for the Blind
SCE	المجلس الأعلى للبيئة Supreme Council for the Environment
SCW	المجلس الأعلى للمرأة The Supreme Council for Women
SDGs	أهداف التنمية المستدامة Sustainable Development Goals
SEC	وحدة الطاقة المستدامة Sustainable Energy Center
SIDS	الدول الجزرية الصغيرة النامية Small Island Developing States
SMEs	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة Small and Medium-sized Enterprises
ST	توربينات بخارية Steam Turbine units
STEM	العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات Science, Technology, Engineering and Mathematics
TIMSS	الاتجاهات في الدراسة الدولية للعلوم والرياضيات Trends in International Mathematics and Science Study

TIP	الإتّجار بالأشخاص Trafficking in Persons
TRA	هيئة تنظيم الاتصالات Telecommunications Regulatory Authority
TVET	التعليم والتدريب التقني والمهني Enrolment in Technical and Vocational Education and Training
TWh	تيرا واط في الساعة Terawatt hour
UAE	الإمارات العربية المتحدة United Arab Emirates
UIS	معهد اليونسكو للإحصاء Institute of Statistics
UK	المملكة المتحدة United Kingdom
UN	الأمم المتحدة United Nations
UNESCO	منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (يونسكو) United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization
UNWTO	منظمة السياحة العالمية التابعة للأمم المتحدة United Nations World Tourism Organization
USA	الولايات المتحدة الأمريكية United States of America
USD	دولار الولايات المتحدة United States Dollar
UNDP	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي United Nations Development Programme
VAT	ضريبة القيمة المضافة Value-Added Tax
VNR	التقرير الوطني الطوعي Voluntary National Report
WEF	المنتدى الاقتصادي العالمي World Economic Forum
WTTC	المجلس العالمي للسفر والسياحة World Travel and Tourism Council

تقديم

رئيس مجلس الأمناء

يمثل تقرير التنمية البشرية للبحرين لعام 2018 (BHDR) مرحلة حاسمة لبلدنا، باعتباره تقريرًا مستقلاً شاملاً عن البحرين، وقد تم إعداده وفقًا للمعايير الدولية التي حددها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مع استفاضة في المحتوى الوصفي والتحليلي والمتصل بالسياسة المتعلق بالمسار المستقبلي للمملكة نحو التنمية البشرية المستدامة لجميع البحرينيين.

قبل عشر سنوات، قدمت حكومة البحرين الرؤية الاقتصادية 2030، وهي رؤية استراتيجية لمستقبل البحرين، تعتمد على أعمدة الاستدامة والقدرة التنافسية والإنصاف. وفي عام 2015، اتفقت جميع دول العالم، بما فيها البحرين، على أهداف التنمية المستدامة (SDG)، المعتمدة على مبادئ متشابهة للغاية ومتوافقة مع تلك الخاصة بالرؤية الاقتصادية 2030.

دعمت حكومة البحرين بشكل كامل عملية البناء لتحديد خطة التنمية المستدامة لعام 2030، بما في ذلك أهداف التنمية المستدامة الخاصة بها. وبينما نسير على الطريق الصحيح، تتمثل مهمتنا في الاستمرار في مواءمة أنفسنا وأعمالنا مع أهداف التنمية المستدامة وخطة التنمية المستدامة لعام 2030.

لكن العالم والبحرين تغيرا منذ عام 2008، وبينما تحافظ الرؤية على أهميتها، فإننا في مرحلة للتفكير والتجديد لمبادئها وتوجهاتها، حتى يتم تنقيحها لتتناسب مع الواقع الراهن وتطلعاتنا للمستقبل. ويأتي هذا التقرير في وقت مناسب للغاية، ليقدم عمليتين متزامنتين لتوجيه القرارات والسياسات الرئيسية بشأن مستقبل البحرين.

أولاً، نختتم صياغة خطة العمل الحكومية المقبلة، التي ستغطي الفترة الممتدة ما بين 2019 - 2022 وستحدد الأولويات الوطنية للبحرين. ثانيًا، إن العرض الأخير للمراجعة الوطنية الطوعية لأهداف التنمية المستدامة بالبحرين (VNR) في المنتدى السياسي رفيع المستوى لعام 2018 بنيويورك، والذي استفاد من المشاورات التي جرت مع مختلف الجهات الفاعلة في المجتمع البحريني، يفتح الطريق أمام المواءمة بين أهداف التنمية المستدامة من قبل جميع الجهات الفاعلة لبلدنا لتحقيق تلك الأهداف بحلول عام 2030.

لقد كان إعداد تقرير التنمية البشرية في البحرين بعنوان "مسارات النمو الاقتصادي المستدام في البحرين" بمثابة أساس لهاتين العمليتين، حيث يقترح زيادة دمج أهداف التنمية المستدامة في سياساتنا، لتعزيز النمو المستدام للجميع، بما في ذلك الأجيال القادمة.

من نواح عديدة، سيمثل هذا التقرير أول مجموعة بحوث متعمقة حول الاقتصاد المعاصر لمملكة البحرين. كخلاصة وافية للتحليلات الموضوعية المتطورة التي تقيس الاتجاهات الاقتصادية الماضية والحالية، يشير التقرير إلى النجاحات وكذلك المعوقات الرئيسية والقوى الدافعة، حيث يسد الثغرات في المراجع الموجودة حول الاقتصادات الوطنية المعاصرة في الخليج العربي. وبناءً على هذه التقييمات القائمة على الأدلة، تم تحديد الفرص والخيارات لتعزيز النمو المستدام.

يُعد التقرير إنتاجًا مشتركًا بين دراسات وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بمشاركة قوية ومشاورات مع المؤسسات الوطنية المعنية والجهات الفاعلة الرئيسية، وأهمها هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية، الذين قدموا لنا دعمًا مكثفًا في جمع البيانات المطلوبة وضمان الامتثال لأعلى المعايير.

أود أن أعرب عن امتناني العميق لمنظمة تمكين لدعمها المالي القيّم الذي قدمته لهذا المشروع، وكذلك لدعمها الأوسع نطاقًا لاقتصاد البحرين. وأود أيضًا أن أعرب عن تقديري لمكتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في البحرين لقيادته ودعمه، حتى تمكّنا من إعداد هذا التقرير الريادي بالتعاون مع فريق دراسات. إن تقارير التنمية البشرية التي تم إعدادها عالميًا تحت قيادة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تمثل أدوات مهمة في تقديم الإلهام للمجتمع الأكاديمي والسياسي بشأن مسائل صنع السياسات ومناقشة القضايا، وتقريرنا البحريني ليس بمعزل عن ذلك، فأنا أعتقد أنه سيساعد على المساهمة في تقدمنا ورخائنا كدولة.

عبدالله بن أحمد آل خليفة

رئيس مجلس الأمناء
دراسات

تـــمهيـد

أمين الشرقاوي
الممثل المقيم، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
مملكة البحرين

يُعد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) منظمة تابعة للأمم المتحدة تساعد البلدان على تطوير سياسات ومهارات وشراكات ومؤسسات قوية حتى تتمكن من الحفاظ على تقدمها. ومنذ عام 1978، عمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في البحرين للمساعدة في تعزيز التقدم نحو زيادة الرفاهية والرخاء لسكان البحرين. في إطار البرنامج القُطري الحالي، يتعاون مكتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في البحرين مع وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها الأخرى، ويقدم المشورة بشأن السياسات، والتسهيلات، والخدمات، التي تركز على دعم الحكومة وكذلك الجهات الفاعلة الرئيسية الأخرى في البحرين، نحو تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

يُعد تقرير التنمية البشرية التقرير الرئيسي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، من بين منشوراته. يضع نهج التنمية البشرية الذي يرعاه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تقارير التنمية البشرية الإنسان في محور عملية التنمية، ويرى أنه الثروة الحقيقية لأي أمة؛ ويعد هذا النهج مستوحى في الأصل من أفكار أمارتيا سين الحائز على جائزة نوبل ومحبوب الحق. ويعتمد هذا النهج على فكرة أن التنمية تعتمد على توسيع الخيارات والحريات وعلى تهيئة بيئة مواتية وملائمة للناس للاستمتاع بحياة طويلة وصحية ومبدعة.

منذ عام 1990، نشر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المئات من تقارير التنمية البشرية العالمية والإقليمية والوطنية والمحلية. وقد نُشر حتى الآن حوالي 700 تقرير وطني عن التنمية البشرية في أكثر من 140 دولة، اثنان من تلك التقارير في البحرين، آخرها نُشر منذ 17 عامًا مضت. يتضمن كل تقرير تنمية بشرية، سواء كان على المستوى الوطني أو العالمي، موضوعًا خاصًا يتفق مع الشواغل الرئيسية ومعظم المسائل الملحة المتعلقة بالمنطقة الجغرافية التي يغطيها. إن الموضوع الرئيسي لهذا التقرير هو "النمو الاقتصادي المستدام"، الذي يتناول المبادئ الأساسية الثلاثة التي تقوم عليها "رؤية 2030" في البحرين، وهي الاستدامة، والقدرة التنافسية، والإنصاف. كل هذه الأبعاد تتفاعل جزئيًا على الأقل مع نهج التنمية البشرية.

علاوة على ذلك، ترتبط هذه المبادئ بدرجة كبيرة بخطة التنمية المستدامة لعام 2030 مع مساندتها الأساسية لأهداف التنمية المستدامة. ويجب تناول هذه الأهداف، التي تمت الموافقة عليها عالميًا في عام 2015 من قبل 193 دولة، ككل بعد تناول الأساس المنطقي الشامل، فهي تنطبق على جميع الدول وتلتزم بمبدأ " عدم إغفال أحد". يؤكد هذا المبدأ وجوب أن يكون الجميع مشاركين نشطين في مسار التنمية الخاص بالدولة، بما في ذلك أولئك الذين لهم فرص محدودة في المجتمع.

ووفقًا لمدير مكتب تقرير التنمية البشرية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تساهم التقارير في تحقيق أهداف التنمية المستدامة بثلاث طرق على الأقل. أولاً، تقدم مساهمة فكرية من خلال هدف "توسيع آفاق المعرفة عبر التنمية البشرية". ثانيًا، تساهم بياناتها في استعراض كيفية استجابة دولة ما للأهداف على المستويين المحلي والعالمي. ثالثًا، يمكن استخدام التقارير لتعزيز جهود الدعوة لخطة عام 2030 التي يبذلها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

يتمثل الهدف الرئيسي من تقرير التنمية البشرية هذا بعنوان "مسارات النمو الاقتصادي المستدام في البحرين" في تقديم توصيات استشرافية قائمة على الأدلة فيما يتعلق بمسارات ضمان النمو الاقتصادي من خلال الاستدامة متعددة الأوجه، لفتح باب المناقشات وإثرائها خاصة فيما يتعلق بالسياسات والاستثمارات. ولكي يحدث ذلك، يفترض التقرير أن النمو الاقتصادي يجب أن يتداخل مع أبعاد الاستدامة الاجتماعية والثقافية والبيئية. ومن خلال هذا الافتراض، يقوم التقرير بإدراج أهداف التنمية المستدامة، ما يضمن وجود رابط لواحد أو أكثر من أهداف التنمية المستدامة (أهداف أو غايات) في جميع الأقسام، وهذا يشير إلى كيف أن تعزيز النمو الاقتصادي المستدام يعني أيضًا تعزيز تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

تماشيًا مع المبدأ الأساسي لتقارير التنمية البشرية لدعم تنمية القدرات الوطنية في جميع أنشطتها، فإن هذا التقرير هو نتاج جهد تعاوني مشترك بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومركز دراسات، الذي أود أن أشكره على الثقة الممنوحة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لإعداد هذا التقرير بشكل مشترك. وقد تضمنت الجهود علماء وباحثين بحرينيين بالتفاعل مع الخبرات الدولية، حيث عملوا كفريق منتقى من الباحثين والخبراء والعاملين في مجال التنمية وموظفي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الدوليين والمحليين.

إننا نأمل في أن يكون تقرير التنمية البشرية هذا بداية سلسلة من تقارير التنمية البشرية في البحرين، التي ستساهم في معالجة المسائل الإنمائية الرئيسية ذات الصلة بالبحرين، وذلك للمساعدة في دفع جميع سكانها نحو مسار نمو اقتصادي تطلّعي وتنافسي وشامل ومستدام.

أمين الشرقاوي

الممثل المقيم
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
مملكة البحرين

إعداد التقرير الوطني التنمية البشرية للبحرين

صدر قرار البحرين لإعداد تقرير التنمية البشرية الوطنية لعام 2018 خلال ربيع عام 2017. لتبدأ الأعمال التمهيدية المؤقتة في أبريل 2017، وقد شملت تحديد الجهات الرئيسية المشاركة (دراسات، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وهيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية، وتمكين، ووزارة الشؤون الخارجية)، وتحديد أعضاء محليين لفريق التأليف من دراسات. كما تم إنشاء لجان التوجيه وإدارة المشاريع، وتم اختيار موضوع "النمو الاقتصادي المستدام" بشكل رسمي.

تلت هذه الخطوات الأولية عدة أشهر من العمل قام فيها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بإطلاع الأعضاء البحرينيين لفريق التأليف وإدارة المشاريع على الخطوات المتبعة في إعداد تقرير التنمية البشرية الوطني. وعُقدت ورشتا عمل خلال صيف 2017 لبناء القدرات وإشراك الجهات المعنية في مسائل البيانات والسياسات المتعلقة بالتنمية المستدامة.

بمجرد وضع خطة عمل حازمة، بدأ الفريق عملية اختيار مؤلف رئيسي مناسب وتوظيفه، ما نتج عنه انضمام كريج ناومان إلى الفريق خلال خريف عام 2017. وبالتوازي، فقد حدد الفريق أيضًا موضوعات أوراق المعلومات الأساسية التي من شأنها أن تدعم كتابة التقرير الرئيسي، وتم إيجاد مؤلفين مناسبين وتكليفهم. كانت معايير الاختيار هي الخبرة في المقام الأول، ولكن الفريق حاول أيضًا تحقيق التوازن بين المؤلفين المحليين والأجانب لضمان تنوع وجهات النظر.

بعد ذلك، تحول تركيز الفريق إلى تنفيذ خطة العمل. تضمنت هذه العملية سلسلة اجتماعات مع الجهات المعنية الرئيسية، لمناقشة الأفكار، والتخطيط للفصول، وصياغة المسودات الأولية. وقد تم استكمال هذه الخطوات بسلسلة من ورش العمل التي عُقدت خلال ربيع عام 2018 بشأن مسائل التطور التكنولوجي والتنويع الاقتصادي، والسماح للفريق بإمكانية الوصول إلى مختلف الخبراء من داخل البحرين ومن الشبكة الأوسع نطاقًا التابعة للأمم المتحدة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي الإقليمية والعالمية.

ومع توفر مسودات أوراق المعلومات الأساسية، قام فريق التأليف بمراجعة المسودات الخاصة بهم للفصول. كما تم التماس آراء الجهات المعنية الرئيسية فيما يتعلق بمحتوى أوراق المعلومات الأساسية، ما أتاح لمؤلفي أوراق المعلومات الأساسية وفريق تأليف التقرير الفرصة لتنقيح تحليلاتهم. وفي الوقت نفسه، وبإرشاد من اللجنة التوجيهية، بدأ الفريق المعني بالإحصاءات أعمال تجميع مؤشرات التنمية البشرية واتجاهات البيانات، لعرضها في الملحق الإحصائي.

خلال شهر يوليو 2018، أصبحت أولى المسودات الكاملة للتقارير وأوراق المعلومات الأساسية متاحة، حيث تم طلب المزيد من التعليقات من الجهات المعنية. كما تم اختيار المراجعين، وبدأت عملية الإنتاج والترجمة. ووصلت عملية الكتابة إلى نهايتها في نوفمبر 2018 مع الطباعة النهائية، ما مهد الطريق لسلسلة من ورش عمل المتابعة التي ستستمر لمدة عام والمصممة لمناقشة النتائج وتعظيم أثر التقرير.

وقد سعت فرق التأليف وإدارة المشروع طوال عملية إعداد التقرير إلى الالتزام بمبدأين أساسيين. الأول هو تعظيم إشراك الجهات المعنية، في محاولة لضمان أن يعكس التقرير واقع الوضع في البحرين. والثاني هو بناء القدرات بين الأعضاء البحرينيين من فريق التأليف وإدارة المشروعات، لضمان أن تكون البحرين قادرة على تقديم تقارير التنمية البشرية الوطنية في المستقبل بشكل منتظم.

قائمة الأشكال والجداول والمربعات

الشكل 0 . 3 . 1	مؤشر التنمية البشرية بالنسبة لمملكة البحرين ومجموعات المقارنة، 1990 - 2017
الشكل 0 . 3 . 2	تحليل مؤشر التنمية البشرية بالنسبة لمملكة البحرين ومجموعات المقارنة، 2017
الشكل 0 . 3 . 3	عدم المساواة في مؤشر التنمية البشرية للصحة والتعليم بالنسبة لمملكة البحرين ومجموعات المقارنة، 2017
الشكل 0 . 3 . 4	مؤشر التنمية حسب النوع بالنسبة لمملكة البحرين ومجموعات المقارنة، 2017
الشكل 0 . 3 . 5	مؤشرات التنمية البشرية للمرأة في البحرين ومجموعات المقارنة، 2017
الشكل 1 . 1 . 1 . 1 . 1	المساهمة القطاعية (%) في الناتج المحلي الإجمالي في البحرين (الأسعار الثابتة)، 2017
الشكل 1 . 1 . 1 . 1 . 2	المساهمة القطاعية (%) في الناتج المحلي الإجمالي في البحرين (الأسعار الثابتة)، 2005 - 2017
الشكل 1 . 1 . 1 . 1 . 3	مساهمة قطاع البتروكيماويات (%) في الناتج المحلي الإجمالي في البحرين (الأسعار الثابتة)، 2005 - 2016
الشكل 1 . 1 . 1 . 1 . 4	الناتج المحلي الإجمالي للبحرين حسب نوع النشاط الاقتصادي (مليون دينار بحريني ثابت)، 2005 - 2017
الشكل 1 . 1 . 1 . 1 . 5	النمو التراكمي (%) حسب القطاع في الناتج المحلي الإجمالي، 2005 - 2017
الشكل 1 . 1 . 1 . 2 . 1	عدد الشركات الصغيرة والمتوسطة حسب القطاع، 2017
الشكل 1 . 1 . 1 . 2 . 2	مساهمات الشركات الصغيرة والمتوسطة (%): البحرين مقابل العالم، 2017
الشكل 1 . 1 . 1 . 2 . 3	التسجيلات التجارية الجديدة حسب السنة، 2005 - 2017
الشكل 1 . 1 . 1 . 3 . 1	أسهم الاستثمار الأجنبي المباشر في البحرين (بالمليون دينار بحريني): دول مجلس التعاون الخليجي مقابل الدول غير الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي، 2009 - 2017
الشكل 1 . 1 . 1 . 3 . 2	مكونات مؤشر التنمية البشرية في البحرين، 2000 - 2017
الشكل 1 . 1 . 1 . 4 . 1	توزيع (%) صادرات البحرين من السلع (أفضل 50 سلعة؛ الرقم الأعلى) وسنغافورة (جميع السلع، الرقم الأدنى)، 2008

الشكل 1 . 1 . 2 . 3 . 1	التوظيف في القطاع العام في البحرين حسب الجنسية، 2006 - 2017
الشكل 1 . 2 . 2 . 1	مساهمة (%) من السياحة في الناتج المحلي الإجمالي والعمالة، 2016
الشكل 1 . 2 . 2 . 2	السياح الوافدون إلى البحرين حسب المنشأ، 2017
الشكل 1 . 2 . 2 . 3	الطاقة الاستيعابية للفنادق في البحرين، 2011 - 2015
الشكل 1 . 2 . 2 . 4	إحصاءات السياحة للبحرين، 2011 - 2015
الشكل 1 . 2 . 2 . 5	متوسط مدة الإقامة (بالليلة)، 2015
الشكل 1 . 3 . 1 . 2 . 1	التجارة فيما بين دول مجلس التعاون الخليجي (بملايين الدولارات / % من الناتج المحلي الإجمالي)، 2005 - 2014
الشكل 1 . 3 . 1 . 2 . 2	استخدام شبكة الكهرباء لدول مجلس التعاون الخليجي، 2009 - 2016
الجدول 2 . 1 . 2 . 1	إحصاءات برامج التدريب لوزارة التربية والتعليم، 2018
الشكل 2 . 1 . 2 . 1	الفعالية العامة للمدارس الحكومية (حسب الصف)، 2008 - 2017
الشكل 2 . 1 . 2 . 2	الفعالية العامة للمدارس الخاصة (حسب الصف)، 2011 - 2017
الشكل 2 . 1 . 2 . 3	نتائج الامتحانات الوطنية للصف الثالث (حسب الدرجة)، 2011 - 2016
الشكل 2 . 1 . 2 . 4	نتائج الامتحانات الوطنية للصف السادس (حسب الدرجة)، 2009 - 2016
الشكل 2 . 1 . 2 . 5	نتائج الامتحانات الوطنية للصف الثاني عشر (الدرجة بالأحرف)، 2017
الشكل 2 . 1 . 3 . 1	نسبة الالتحاق الإجمالية حسب مستوى التعليم، 2016
الشكل 2 . 1 . 3 . 2	نسبة التلاميذ إلى المدرسين، 2016
الجدول 2 . 1 . 3 . 1	أداء دول مجلس التعاون الخليجي في تقييم TIMSS (نقاط الدرجات)، 2007 - 2015
الشكل 2 . 1 . 3 . 3	أداء البحرين في تقييم TIMSS (الدرجة)، 2003 - 2015
الشكل 2 . 1 . 3 . 4	أداء دول مجلس التعاون الخليجي في مقياس PIRLS (الدرجة)، 2016
الشكل 2 . 1 . 4 . 1	التسجيل في التعليم والتدريب التقني والمهني (TVET) كنسبة مئوية (%) من مجموع الملتحقين في التعليم الثانوي، 2008 - 2016
الشكل 2 . 2 . 2 . 1 . 1	الإنفاق على البحث والتطوير كنسبة مئوية (%) من الناتج المحلي الإجمالي، 2014
الشكل 2 . 2 . 2 . 1 . 2	الباحثون في البحث والتطوير لكل مليون، 2014

الشكل 3 . 1 . 2 . 2 . 2	أوراق البحوث العلمية والتقنية لكل مليون، 2005 - 2016
الشكل 4 . 1 . 2 . 2 . 2	براءات الاختراع والتصميمات الصناعية لكل مليون، 2011 - 2016
الشكل 1 . 2 . 2 . 2 . 2	مؤشرات الاتصالات الرائدة، 2008 - 2016
الشكل 2 . 2 . 2 . 2 . 2	سرعة اتصالات النطاق العريض (بت / ث)، 2012 - 2016
الشكل 3 . 2 . 2 . 2 . 2	انتشار الهاتف المحمول (%)، 2008 - 2016
الشكل 4 . 2 . 2 . 2 . 2	انتشار النطاق العريض (%)، 2008 - 2016
الشكل 5 . 2 . 2 . 2 . 2	الأفراد الذين يستخدمون الإنترنت (%)، 2008 - 2016
الشكل 1 . 1 . 2 . 1 . 3	الإيرادات والنفقات الحكومية (بالمليون دينار بحريني)، وسعر النفط (دولار/ برميل)، 2005 - 2016
الشكل 2 . 1 . 2 . 1 . 3	الرصيد المالي كنسبة مئوية (%) من الناتج المحلي الإجمالي وسعر النفط (بالدولار)، 2005 - 2017
الشكل 3 . 1 . 2 . 1 . 3	إيرادات النفط الحكومية مقابل الإيرادات غير النفطية (بالمليون دينار بحريني)، وسعر النفط (بالدولار)، 2005 - 2016
الشكل 4 . 1 . 2 . 1 . 3	مساهمة النفط والغاز في الاقتصاد الكلي (%)، 2016
الشكل 5 . 1 . 2 . 1 . 3	النفقات المتكررة للحكومة مقابل النفقات غير المتكررة (بالمليون دينار بحريني)، 2005 - 2016
الشكل 6 . 1 . 2 . 1 . 3	الدعم الحكومي المباشر وغير المباشر (بالمليون دينار بحريني)، 2014 - 2016
الشكل 7 . 1 . 2 . 1 . 3	الدين العام (بالمليون دينار بحريني)، 2007 - 2017
الشكل 8 . 1 . 2 . 1 . 3	الحساب الجاري، 2007 - 2016
الجدول 1 . 1 . 1 . 2 . 3	الأعمال المصرفية الإسلامية مقابل الأعمال المصرفية التقليدية
الشكل 1 . 1 . 2 . 2 . 3	إجمالي أصول البنوك الإسلامية (بالمليون دولار)، 2008 - 2018
الشكل 2 . 1 . 2 . 2 . 3	البنوك الإسلامية: موقع الأصول / الالتزامات (بالمليون دولار)، الربع 1 2018
الشكل 3 . 1 . 2 . 2 . 3	البنوك الإسلامية: عملة الأصول / الالتزامات (بالمليون دولار)، الربع 1 2018
الشكل 1 . 1 . 1 . 1 . 4	إنتاج النفط الخام في حقل نفط البحرين (بالألف برميل / اليوم)، 2005 - 2015

الشكل 4 . 1 . 1 . 1 . 2	إنتاج الغاز الطبيعي والغاز المصاحب (بالمليار قدم مكعبة / السنة)، 2005 - 2015
الجدول 4 . 1 . 1 . 2 . 1	محطات الطاقة وقدرة الوحدات المركبة، 2017
الشكل 4 . 1 . 2 . 1 . 1	استهلاك الغاز الطبيعي (بالمليار قدم مكعبة / السنة)، 2005 - 2015
الشكل 4 . 1 . 2 . 1 . 2	الاستهلاك المحلي للمنتجات البترولية (بالألف برميل / اليوم)، 2005 - 2015
الشكل 4 . 1 . 2 . 2 . 1	أثر إصلاحات الدعم على الدعم المدفوع إلى هيئة الكهرباء والماء (بالمليون دينار بحريني)، 2013 - 2017
الجدول 4 . 1 . 3 . 3 . 1	سياسات البحرين لتعزيز الطاقة المتجددة، 2018
الجدول 4 . 2 . 2 . 1	الطاقة الإنتاجية للمياه، 2018
الشكل 4 . 2 . 2 . 1	مصدر إنتاج المياه (%)، 1980 - 2015
الشكل 4 . 2 . 2 . 2	متوسط استهلاك المياه اليومي (MIGD)، 2012 - 2016
الجدول 4 . 2 . 3 . 1	تأثير المصادر المختلفة على جودة الهواء في البحرين
الجدول 4 . 2 . 3 . 3	اتفاقيات البحرين الدولية
الشكل 5 . 1 . 2 . 1	السكان حسب الجنسية والنوع، 2007 - 2016
الشكل 5 . 1 . 2 . 2	توظيف الإناث حسب القطاع (%)، 2016
الشكل 5 . 1 . 2 . 3	المرأة في القطاع المالي (%)، 2015
الشكل 5 . 1 . 2 . 4	التوظيف في القطاع الخاص حسب القطاع والنوع والجنسية (%)، 2017
الشكل 5 . 1 . 2 . 5	الأجر الشهري حسب النوع والجنسية (% من العاملين)، 2017
الشكل 5 . 1 . 2 . 6	معدل البطالة البحريني وعدد العاطلين عن العمل حسب النوع، 2007 - 2016
الشكل 5 . 1 . 3 . 1	توزيع التحصيل العلمي للنساء المتزوجات حسب الفئة العمرية (%)، 2016
الشكل 5 . 2 . 1 . 2 . 1	إجمالي عدد الموظفين البحرينيين وغير البحرينيين، 2006 - 2017
الشكل 5 . 2 . 2 . 2 . 1	التحويلات المالية إلى بنغلاديش ومصر والهند وباكستان والفلبين، 2010
الشكل 5 . 2 . 2 . 2 . 2	التحويلات المالية للعمالة الوافدة حسب الدولة (بالدولار)، 2010
الشكل 5 . 2 . 2 . 2 . 3	مقارنات الأجور الشهرية لمجموعة متنوعة من المهن التي تهيمن عليها العمالة الوافدة في أوائل القرن الحادي والعشرين (بالدولا ر)

مربع خاص	تقرير حالة التنمية البشرية العالمية في عام 2018
المربع أ	صناديق الثروة السيادية في البحرين
المربع ب	بورصة البحرين
المربع ج	وسائل التواصل الاجتماعي ومجال الأعمال
المربع د	القطاعات الاقتصادية الناشئة وبرامج تسريع الأعمال
المربع هـ	نظام "سجلي" للتسجيل عبر الإنترنت
المربع و	المجلس الوطني
المربع ز	موانئ البحرين
المربع حـ	ألبا 6
المربع ط	شركة الخليج لصناعة البتروكيماويات (جيبك)
المربع ي	دلمون
المربع ك	الجسور: جسر الملك فهد وجسر الملك حمد يضم خطًا للسكك الحديدية
المربع ل	تغير المناخ والأمن المائي والغذائي
المربع م	مشروع مدرسة بيان الفائز بجائزة الطاقة
المربع ن	مراكز Amazon Web Services و Microsoft
المربع ع	تبريد المناطق
المربع ف	التنمية الحضرية المستدامة
المربع س	جامعة البحرين
المربع ص	تحسين جودة الصحة العامة
المربع ق	مصائد الأسماك والحياة البرية
المربع ر	استهلاك الأسر المعيشية وتوزيع الدخل في مملكة البحرين
المربع ش	ظاهرة ويل روجرز والإحصاء البحريني
المربع ت	رأس المال البشري والهجرة
المربع ث	تحسين جودة البيانات في البحرين
المربع خـ	البيانات الضخمة

الملخص التنفيذي

أطلقت البحرين رؤيتها الاقتصادية 2030 في عام 2008، في وقتٍ كانت فيه الأسواق المالية العالمية تعمل بشكل جيد، وكانت أسعار النفط مرتفعة، وكان اقتصاد البحرين مزدهرًا، بما في ذلك تحقيق فائض مالي مستمر. وهذا يدل على أن الرؤية لم تكن ردة فعل غير محسوبة لأزمة عابرة؛ ولكنها مجموعة من المبادئ المدروسة والمصممة بشكل جيد يمكنها تحقيق مستقبل مزدهر للبحرين. وقد ظهر المزيد من التأكيد على مزايا الرؤية في عام 2015، عندما تم إطلاق أهداف التنمية المستدامة، حيث اشتركت مع الرؤية في العديد من المبادئ الأساسية.

وقد تغير الكثير في عام 2018، أي بعد عشر سنوات من إطلاق الرؤية. فقد تعرض اقتصاد البحرين لبعض الاضطرابات التي كان آخرها انهيار أسعار النفط عام 2014. ومع ذلك، فإن الحاجة لا تزال ملحّة إلى الالتزام بالمبادئ التوجيهية المنصوص عليها في الرؤية. ويقيّم هذا التقرير ما تم تحقيقه خلال الخمسة عشر عامًا الماضية، ويقدّم مقترحات للسياسات المستقبلية. والجدير بالذكر أن السمة المميزة للتقرير -وأكبر مصدر للقيمة المضافة فيه- هي أنه كُتب على يد باحثين متفرغين على دراية بالأفكار المتطورة الناشئة عن المؤلفات الأكاديمية حول التنمية الاقتصادية. وهذا ما يجعله مكملاً مثاليًا للخطط والتقارير والتحليلات التي تنتجها الهيئات الحكومية، والتي يكتبها أشخاص يركزون بشكل أساسي على العمليات اليومية للقطاع العام.

يدور موضوع التقرير حول التنمية الاقتصادية المستدامة، وقد اختار فريق التأليف التأكيد على جانبين من الاستدامة. الأول هو أهمية تنويع الاقتصاد، بشكلٍ جزئي استجابةً لحالة النفط كمورد غير متجدد. والثاني هو أهمية مراعاة الاهتمامات البيئية في محاولة لضمان أعلى مستويات المعيشة للأجيال القادمة. ويعد كلا الجانبين من المبادئ المركزية لرؤية البحرين الاقتصادية وأهداف التنمية المستدامة.
وخلال الخمس عشرة سنة الماضية، اتخذت البحرين خطوات مهمة نحو تحقيق نمو اقتصادي مستدام. وفيما يلي أبرزها.

- الانخفاض الجوهري لمساهمة النفط في الاقتصاد.
- النجاح في الاستفادة من التكامل الاقتصادي الإقليمي كمصدر لفرص النمو.
- إنشاء بنية تحتية ممتازة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ما يمهد الطريق أمام مجموعة أبحاث التكنولوجيا المالية.
- بناء قطاع مالي إسلامي ناجح يتمتع بإمكانيات قوية لمزيد من النمو.
- التقدم الكبير في مساهمة المرأة في الاقتصاد.
- السياسات المبتكرة والفعالة لسوق العمل للتعامل مع الظروف الفريدة لاقتصادٍ تتشكل فيه 75% من القوى العاملة من عمالة وافدة.

وفي حين أن العديد من السياسات ذات الصلة تعكس اعتماد أفضل الممارسات الحالية، مثل إصلاح الاتصالات السلكية واللاسلكية، إلا أن البعض الآخر، وخاصةً في مجال العمال الوافدين، تطلبت تفكيرًا مبتكرًا بسبب الظروف الفريدة وغير المسبوقة في البحرين. ونتيجة لذلك، يمكن للبحرين، في سياقات معينة، تسويق نفسها بجدارة باعتبارها نموذجًا يتعين على الآخرين وضعه في الاعتبار.

وعلى الرغم من هذه الإنجازات، فإنه لا بد من مواجهة العديد من التحديات البارزة، أهمها ما يلي:

- الاعتماد الكبير على النفط، وخاصةً في المجال المالي، حيث تسبب انخفاض أسعار النفط في خلق ضغط على المالية العامة للدولة.
- القطاع الصناعي الصغير الذي يفتقر إلى الديناميكية التكنولوجية.
- المستويات المنخفضة من الابتكار والبحث والتطوير.
- المشاكل البيئية الكبيرة.
- الاعتماد الكبير على العمال الوافدين ما يضعف الابتكار في القطاع الخاص.

علاوةً على ذلك، في ضوء إطلاق أهداف التنمية المستدامة، وما يصاحب ذلك من أولويات عالمية لقضايا البيئة، يتضح أن هناك حاجة ماسّة لتحقيق النمو الأخضر–وهو النمو الاقتصادي القائم على الاستخدام المستدام للموارد الطبيعية. وبعد تحليل المسائل بصورة متعمقة، والاستفادة من أحدث المساهمات العلمية، يقدم هذا التقرير 40 توصية، مرتبة موضوعياً، قد يرغب صناع السياسات في النظر فيها خلال السنوات القادمة. وقد تم دمج التوصيات الأربعين في الستة التالية، والتي تعد دروساً شاملة التي يمكن استخلاصها من هذا التقرير.

1. تطوير قطاع سلع قابلة للتداول ومنتقاة استراتيجيًا ذات إمكانية للارتباط مع القطاعات الأخرى؛ والإمكانية لتحقيق تقدم تكنولوجي بشكل منتظم لتحسين الإنتاجية في شتى القطاعات؛ وإمكانية إنتاج مخرجات قادرة على المنافسة في الأسواق العالمية.

2. العمل بشكل وثيق مع القطاع الخاص لخلق بيئة تخصص فيها الشركات الخاصة مبالغ للبحث والتطوير، دون الوقوع في فخ التمويل الحكومي المباشر للبحث والتطوير، حيث إن هذا الأخير قد ينتج الأبحاث التي لها تأثير ضئيل على الاقتصاد.

3. توسيع الأسواق التي يمكن للبحرين الوصول إليها. ويشمل ذلك العمل مع شركاء مجلس التعاون الخليجي للتغلب على العوائق القائمة أمام التكامل الاقتصادي، وتأمين اتفاقيات التجارة الحرة مع الدول الأخرى خارج دول مجلس التعاون الخليجي.

4. تقديم تحليل منهجي ودوري لفجوة المهارات في سوق العمل، بحيث يمكن للمؤسسات التعليمية وأصحاب العمل تنسيق جهودهم الأساسية بشكل أفضل لضمان توافق البرامج التعليمية مع متطلبات أصحاب العمل.

5. الارتقاء بمستوى التكامل بين السياسة الاقتصادية والبيئية، بطريقة تضمن الالتزام الشفاف بإطار أهداف التنمية المستدامة.

٦. تخصيص كمية أكبر من الموارد الوطنية لعملية جمع بيانات عالية الجودة تلتزم بالمعايير الدولية، ولا سيما تلك التي تندرج تحت مظلة أهداف التنمية المستدامة.

وعلى الرغم من كونها تبدو توصية عادية ومستهلكة، فإنه ينبغي عدم التقليل من أهمية هذه التوصية الأخيرة. فالبيانات عالية الجودة أمر بالغ الأهمية لعملية صياغة سياسات الحكومة وتحليلها ومراجعتها. وبينما يكون من الصعب غالبًا تصور العائد الاقتصادي لبناء القدرات في الإحصاءات الوطنية، لا ينبغي الخلط بين هذا وبين أن يكون العائد صغيرًا. ومن حيث المبدأ، فإن الاستثمار في ضمان توافر بيانات عالية الجودة متعلقة بالتنمية الاقتصادية المستدامة سوف يثبت جدواه، وذلك من خلال تأثيره على صنع السياسات الفعالة.

المقدمة

لمساعدة القراء في تصفح هذا التقرير الفني في بعض الأحيان، ستغطي هذه المقدمة القصيرة ثلاثة مجالات واسعة. أولاً، لمحة موجزة عن اقتصاد البحرين. ثانيًا، وصف الرؤية الاقتصادية البحرينية بإيجاز، وربطها بأهداف التنمية المستدامة (SDG). ثالثًا، تقديم الموضوع الرئيسي للتقرير - النمو الاقتصادي المستدام. ستشرح المقدمة أيضًا أهداف التقرير بشكل رسمي وتحدد محتواه.

لمحة عامة عن اقتصاد البحرين

مملكة البحرين هي أرخبيل يتألف من 33 جزيرة تقع في الخليج العربي. وتغطي الجزر مساحة 770 كيلومترًا مربعًا وترتبط بالمملكة العربية السعودية من الغرب عبر جسر الملك فهد. يبلغ عدد سكانها حوالي 1.6 مليون نسمة (2018)، وتبلغ كثافتها السكانية 2100 (نسمة/كم^2).

تُطبق البحرين نظامًا ملكيًا دستوريًا ويرأسها جلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة. لدى البحرين نظام برلماني مؤلف من مجلسين يشتمل على مجلس النواب، الذي يتم انتخاب أعضاؤه عن طريق التصويت الشعبي، ومجلس الشورى، الذي يعينه جلالة الملك. وقد أجريت أول انتخابات في عام 2002. انضمت البحرين إلى الأمم المتحدة عام 1971، وانضمت لاحقًا إلى جامعة الدول العربية في نفس العام؛ وعندما تشكل مجلس التعاون الخليجي في عام 1981، كانت البحرين من الدول الأعضاء فيه.

في اللغة العربية، كلمة البحرين هي مثنى لكلمة بحر. وقد تم اشتقاق الاسم من تضاريس الجزيرة، حيث يحيط بها نوعان من الماء: ينابيع المياه الحلوة والمياه المالحة. يكون مناخ البحرين حارًا ورطبًا خلال فصل الصيف ومعتدلاً مع مستويات منخفضة من الأمطار في فصل الشتاء. ونظرًا لوجود كتلة

برية قاحلة وصحراوية فلا يوجد في البحرين سوى مساحة ضئيلة من الأراضي الزراعية. ومع ذلك، فإن البحر المحيط بالجزيرة غني بالموارد الطبيعية التي تشمل الأسماك واللؤلؤ. وتتميز البحرين أيضًا بوجود النفط والغاز الطبيعي.

كان اقتصاد البحرين يعتمد بشكل كبير على صيد اللؤلؤ قبل العصر الحديث. ولكن منذ ثلاثينيات القرن العشرين، حولت البحرين اقتصادها إلى الاعتماد على النفط، ومنذ السبعينيات، تنوعت إلى قطاعات أخرى، مثل معالجة البترول وتكريره، وإنتاج الألومنيوم، والضيافة، والبيع بالتجزئة، والأعمال المصرفية والمالية، وخاصةً التمويل الإسلامي. وقد تم ربط العملة البحرينية (الدينار) رسميًا في عام 2001 بالدولار الأمريكي.

وقد تطور اقتصاد البلاد خلال العقد الماضي، حيث سجل الناتج المحلي الإجمالي 32$ مليار دولار أمريكي في عام 2016، وكان نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في العام السابق 3.2%. ويصف القسم التالي مستوى التنمية البشرية في اقتصاد البحرين.

التـنمية البـشرية في البـحرين

يعكس مفهوم التنمية البشرية جهدًا في قياس رفاهية الإنسان بطريقة تتجاوز التدابير الاقتصادية؛ وبالتحديد، عند قياس التنمية البشرية، تعد الصحة والتعليم من المساهمين الأساسيين. يُعد مؤشر التنمية البشرية الرئيسي (HDI) مؤشرًا مركبًا يقيس متوسط الإنجاز في ثلاثة أبعاد أساسية للتنمية البشرية؛ المتمثلة في حياة طويلة وصحية، والمعرفة، ومستوى المعيشة اللائق. يتكون المؤشر من المتوسط المرجح لأربعة متغيرات: العمر المتوقع عند الولادة؛ والسنوات المتوقعة للدراسة؛ ومتوسط سنوات الدراسة؛ ونصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي. يتناول هذا القسم التنمية البشرية في البحرين مقارنة بثلاث مجموعات مقارنة: الدول العربية؛ والدول النامية الجزرية الصغيرة (SIDS)؛ والعالم. راجع أيضًا **المربع الخاص** بالتنمية البشرية العالمية في عام 2018، الذي كتبه مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، أخيم شتاينر.

يوضح **الشكل 0.3.1** مستوى مؤشر التنمية البشرية في أربع مراحل زمنية: 1990 و 2000 و 2010 و 2017. تقع البحرين دائمًا في فئة "التنمية البشرية العالية جدًا" وتتفوق على جميع مجموعات المقارنة الثلاث. وقد تقلصت الفجوة بين البحرين والمتوسط

مربع خاص:
تقرير حالة التنمية البشرية العالمية في عام 2018

إننا نعيش في عالم معقد حيث إن الناس والأمم والاقتصادات أكثر تواصلاً من ذي قبل، وكذلك قضايا التنمية العالمية التي نواجهها. تمتد هذه القضايا عبر الحدود، وتحيط بالعوالم الاجتماعية والاقتصادية والبيئية.

لن تُحل التحديات التي تواجه العالم إلا باستخدام نُهج تضع كلاً من التعقيدات والإطار المحلي في الاعتبار، وذلك بدءًا بما يتعلق بالتوسع الحضري إلى خلق فرص العمل لملايين من البشر. وطوال ما يقرب من ثلاثين عامًا، كان لنهج التنمية البشرية الذي يتبعه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي حلول وسياسات مستوحاة ومستنيرة في جميع أنحاء العالم - مع التأكيد على توسيع نطاق الحريات والفرص التي يحصل عليها الأشخاص بدلاً من النمو الاقتصادي.
لقد كانت بيانات التنمية البشرية والتحليل وإعداد التقارير في صميم هذا النموذج. وقد قاس مؤشر التنمية البشرية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي التقدم البشري، حيث جمع بين المعلومات المتعلقة بصحة الأفراد وتعليمهم ودخلهم في عدد واحد فقط. وعلى مر السنين، كان مؤشر التنمية البشرية بمثابة أداة مقارنة ممتازة، وعمل كمنبر يعول عليه للمناقشات العامة القوية التي تجرى بشأن الأولويات الوطنية.

ومع ذلك، فإن بساطة قصة مؤشر التنمية البشرية تترك الكثير لم يُذكر. وبالرغم من التقدم العام، لا تزال هناك جيوب كبيرة من الفقر والإقصاء/التهميش حيث يتزايد عدم المساواة والنزاعات في العديد من الأماكن. إن تغير المناخ والشواغل البيئية الأخرى تقوّض التنمية الآن وللأجيال المقبلة. ولأن عدم المساواة وعدم الاستقرار وعدم الاستدامة يتفاقمون في كوكبنا، فإن تقديم بيانات تفصيلية وموثوقة لم يكن أبدًا بهذه الأهمية.

وعند مراعاة مسألة عدم المساواة التي أصبحت قضية حاسمة في زماننا وسببًا في عدم اليقين والضعف الراسخين بالعديد من الأماكن. يقل مؤشر التنمية البشرية العالمي بمقدار الخُمس بسبب عدم المساواة.

لا تزال عدم المساواة بين الجنسين من أكبر العقبات أمام التنمية البشرية. ويبلغ متوسط مؤشر التنمية البشرية للنساء درجة أقل بنسبة ٦ في المائة منه بالنسبة للرجال، حيث تعاني البلدان في فئة التنمية المنخفضة من اتساع الفجوات.
وأخيرًا، وكما تُظهر مؤشراتنا البيئية، فإن تقدم اليوم يأتي على حساب أطفالنا. إن المناخ المتغير والانخفاضات الهائلة في التنوع البيولوجي واستنزاف الأراضي وموارد المياه العذبة يشكلون تهديدات خطيرة تتعرض لها البشرية.

وبينما تظل الأدلة شريان الحياة للقرارات المستنيرة، يصعب على العديد من صناع السياسات لأسباب مفهومة معرفة ما يمكن أن يتجهوا إليه للحصول على معلومات موثوقة وسهلة الفهم وسط الانهيار الحالي للأرقام القياسية والمؤشرات والإحصاءات الجديدة. ولذلك، فهناك حاجة إلى جمع ودمج وتصفية البيانات الجديدة لرؤية الصورة الأكبر ووضع حلول أفضل. وهذه تُعد فترة مثيرة لإعداد تقارير التنمية البشرية.

آخيم شتاينر
مدير
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

يعكس مفهوم التنمية البشرية جهدًا في قياس رفاهية الإنسان بطريقة تتجاوز التدابير الاقتصادية؛ وبالتحديد، عند قياس التنمية البشرية، تعد الصحة والتعليم من المساهمين الأساسيين. يُعد مؤشر التنمية البشرية الرئيسي (HDI) مؤشرًا مركبًا يقيس متوسط الإنجاز في ثلاثة أبعاد أساسية للتنمية البشرية؛ المتمثلة في حياة طويلة وصحية، والمعرفة، ومستوى المعيشة اللائق. يتكون المؤشر من المتوسط المرجح لأربعة متغيرات: العمر المتوقع عند الولادة؛ والسنوات المتوقعة للدراسة؛ ومتوسط سنوات الدراسة؛ ونصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي. يتناول هذا القسم التنمية البشرية في البحرين مقارنة بثلاث مجموعات مقارنة: الدول العربية؛ والدول النامية الجزرية الصغيرة (SIDS)؛ والعالم. راجع أيضًا الصندوق الخاص بالتنمية البشرية العالمية في عام 2018، الذي كتبه مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، أخيم شتاينر.

يوضح **الشكل 0.3.1** مستوى مؤشر التنمية البشرية في أربع مراحل زمنية: 1990 و 2000 و 2010 و 2017. تقع البحرين دائمًا في فئة "التنمية البشرية العالية جدًا" وتتفوق على جميع مجموعات المقارنة الثلاث. وقد تقلصت الفجوة بين البحرين والمتوسط العالمي ("العالم") خلال الفترة 2009 - 2010، لكن ازدادت قليلاً مرة أخرى من بين عامي 2010 - 2017. وكان الاتجاه طويل الأجل إيجابيًا بنفس القدر عموماً عبر مختلف المجموعات.

يوضح **الشكل 0.3.2** التنمية البشرية في البحرين في عام 2017 من خلال عواملها المحددة. كما تفوقت البحرين على مجموعات المقارنة في جميع العوامل المحددة. ويكون الفرق واضحًا بشكل أكبر في السنوات المتوقعة من الدراسة ونصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي. هناك عدد قليل جدًا من الدول لديها مؤشر للتنمية البشرية على مستوى عالٍ، بين فئات الدول العربية والدول النامية

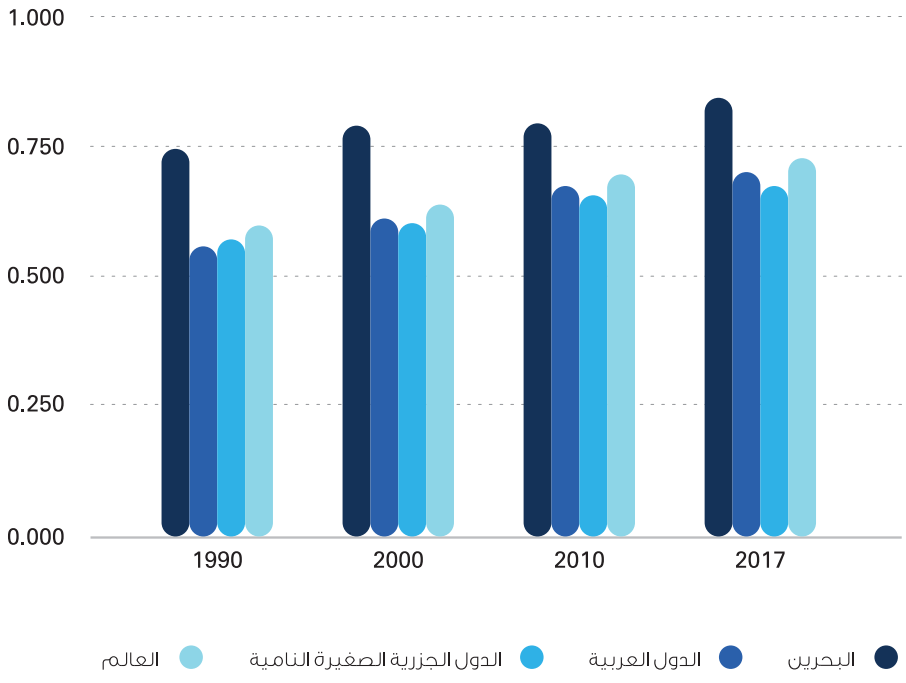

الشكل 0.3.1
مؤشر التنمية البشرية بالنسبة لمملكة البحرين ومجموعات المقارنة، 1990 - 2017

المصدر: UNDP, 2018

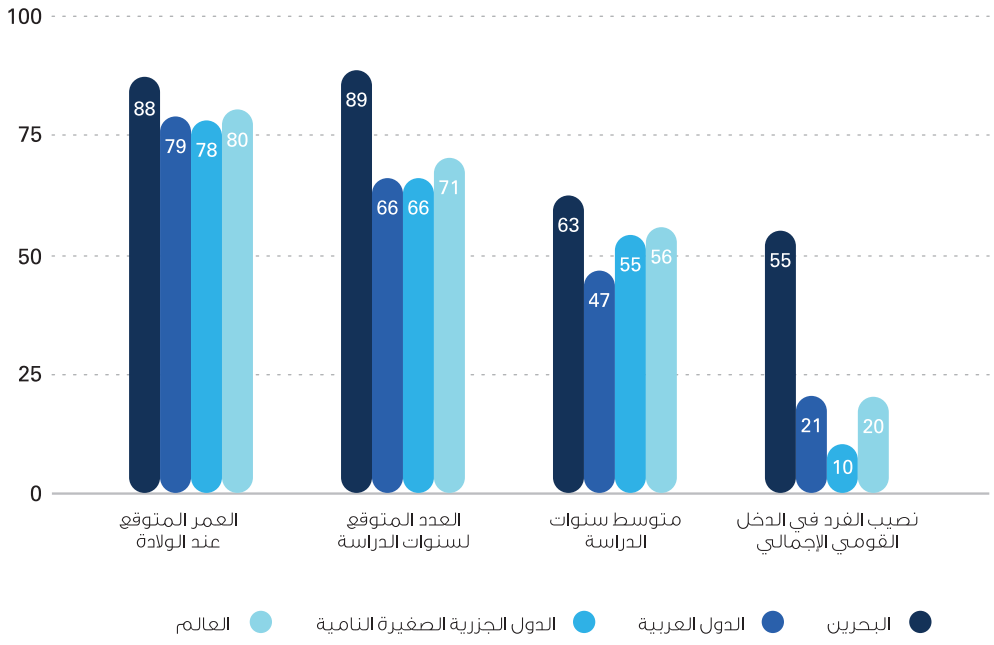

الشكل 0.3.2
تحليل مؤشر التنمية البشرية بالنسبة لمملكة البحرين ومجموعات المقارنة، 2017

المصدر: UNDP, 2018

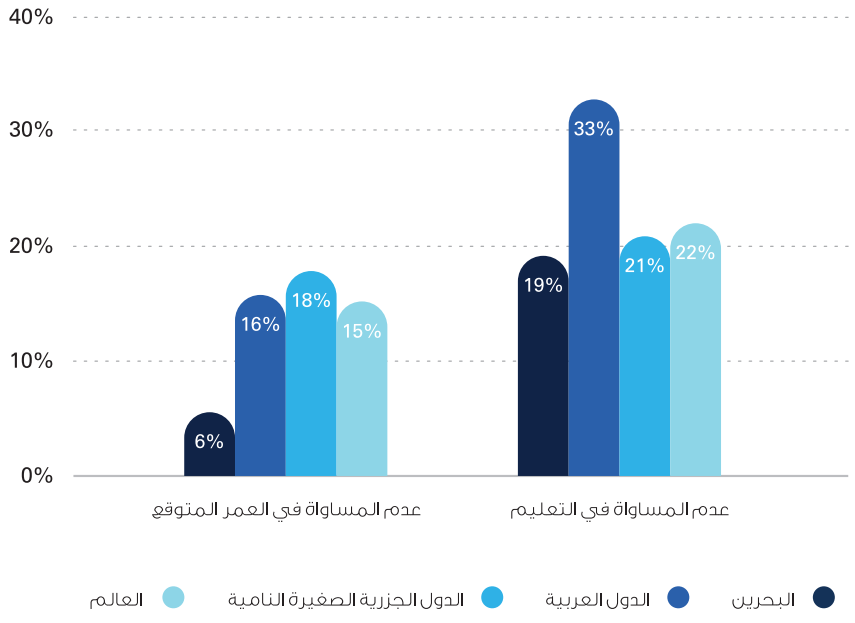

الشكل 0.3.3
عدم المساواة في مؤشر التنمية البشرية للصحة والتعليم بالنسبة لمملكة البحرين ومجموعات المقارنة، 2017

المصدر: UNDP, 2018

الجزرية الصغيرة. وتتفوق بعض الدول الصناعية على البحرين، من بين فئة "العالم"، بينما يكون متوسط القيمة أقل مقارنة بمؤشر التنمية البشرية الخاص بالبحرين. تكون قيمة مؤشر التنمية البشرية الخاص بالبحرين لعام 2017 هي 0.846 - ما يضع الدولة في فئة التنمية البشرية المرتفعة للغاية - حيث تقع في المرتبة 43 من أصل 189 دولة وإقليمًا. وبين عامي 1990 و 2017، ارتفعت قيمة مؤشر التنمية البشرية الخاص بالبحرين من 0.746 إلى 0.846، أي بزيادة قدرها 13.4%.

وبالإضافة إلى مراعاة الصحة والتعليم، يؤكد نموذج التنمية البشرية أيضًا على مراعاة تدابير عدم المساواة، بدلاً من التركيز فقط على المتوسطات. في عام 2010، أدخل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مؤشر التنمية البشرية المعدّل حسب درجة عدم المساواة (أو IHDI) لإكمال مؤشر التنمية البشرية، مع الوضع في الاعتبار درجة (عدم) المساواة في جميع أبعاد مؤشر التنمية البشرية (HDI) الثلاثة ومتغيراته الأربعة. كما يضع في الاعتبار عدم المساواة من خلال "تقليص" القيم المتوسطة وفقًا لمستوى عدم المساواة الخاص بها.

بسبب عدم توفر البيانات، لم يكن من الممكن تعديل مؤشر التنمية البشرية الخاص بالبحرين المعني بعدم المساواة. فبينما تكون البيانات حول عدم المساواة في الدخل غير متاحة وهو ما يجعل من المستحيل أيضًا تحديد إجمالي مؤشر التنمية البشرية المعدّل حسب درجة عدم المساواة، إلا أنه يمكن حساب عدم المساواة في التعليم والصحة. يوضح الشكل 0.3.3 عدم المساواة في البحرين فيما يتعلق بالتعليم والصحة مقارنة بمجموعات المقارنة (البيانات عن عدم المساواة في الدخل غير متاحة). وفي كلتا الحالتين، تتفوق البحرين على مجموعات المقارنة، بالرغم من أن تميز البحرين ضئيل للغاية فيما يتعلق بمجال التعليم مقارنة بالعالم (ولكن ليس الدول العربية، التي تعاني من مستويات عالية من عدم المساواة في التعليم).

يوضح **الشكل 0.3.4** مؤشر التنمية حسب نوع الجنس الذي يقيس تجانس التنمية البشرية للمرأة مقابل الرجل. في هذا البعد، تعد البحرين أقل بقليل من المتوسط العالمي، وبالنسبة للدول النامية الجزرية الصغيرة. ومع ذلك، فإنها تتفوق على الدول العربية بفارق كبير.

يوضح **الشكل 0.3.5** تفاصيل إضافية عن التنمية البشرية للمرأة في البحرين ومجموعات المقارنة. في أربعة أبعاد، إما أن تتفوق البحرين على مجموعات المقارنة، أو يكون أداؤها مماثلاً. الاستثناء هو نصيب المرأة من المقاعد في البرلمان، حيث يقل مستوى البحرين بشكل كبير (بنسبة 15%) عن جميع مجموعات المقارنة. قد يكون هذا نتيجة لحداثة ظهور برلمان البحرين، الذي يجري انتخاباته الخامسة في نوفمبر 2018 (تُجرى كل أربع سنوات). يتناول **الفصل 5.1** مسألة مشاركة المرأة في الاقتصاد بمزيد من التفصيل.

بالتالي، فإن البحرين تحقق بشكل عام أداءً جيدًا من حيث التنمية البشرية، بالرغم من أنه يجب عليها النظر في تقليل مستوى عدم المساواة بين الجنسين بشكل كلي، وتشجيع مشاركة المرأة بشكل أكبر في البرلمان، وضمان توافر البيانات حول عدم المساواة في الدخل.

إن موضوع التقرير (النمو الاقتصادي المستدام) اقتصادي من حيث تركيزه؛ وعلاوة على ذلك، فإن غالبية أعضاء فريق التأليف هم باحثون يتمتعون بخلفية في الاقتصاد والمجالات التقنية. وبالتالي، سيركز هذا التقرير أكثر على البعد الاقتصادي للتنمية البشرية. فهذا الاتجاه يتفاقم بسبب القيود المفروضة على البيانات المتعلقة بعدم المساواة في الدخل بالبحرين. ومع ذلك، كما سيتم توضيحه في القسم الخاص بالتنمية الاقتصادية المستدامة أدناه، سيتبنى التقرير وجهة نظر غير تقليدية عابرة للزمن بدلاً من كونها وجهة نظر تقليدية ثابتة، في محاولة لاستكشاف التنمية البشرية بصورة مرضية؛ بمعنى أن التقرير سيبحث في عدم المساواة عبر الزمن (البحرينيين حاليًا مقابل البحرينيين مستقبلاً) بدلاً من عبر مساحة في زمن معين (عدم المساواة داخل البحرين حاليًا).

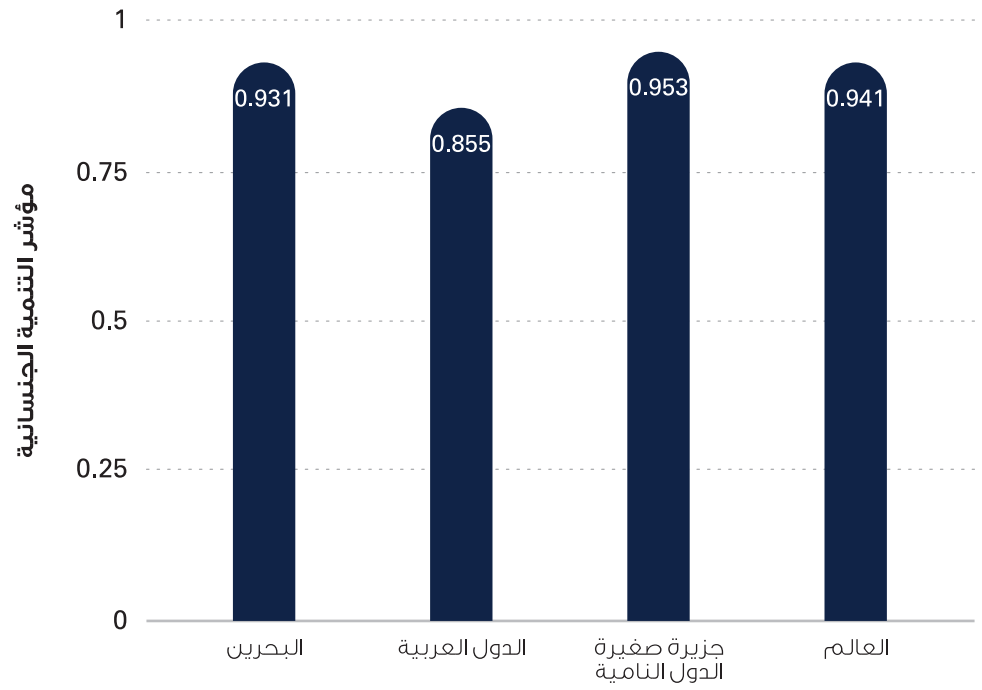

الشكل 0.3.4
مؤشر التنمية حسب نوع الجنس بالنسبة لمملكة البحرين ومجموعات المقارنة، 2017

المصدر: UNDP, 2018

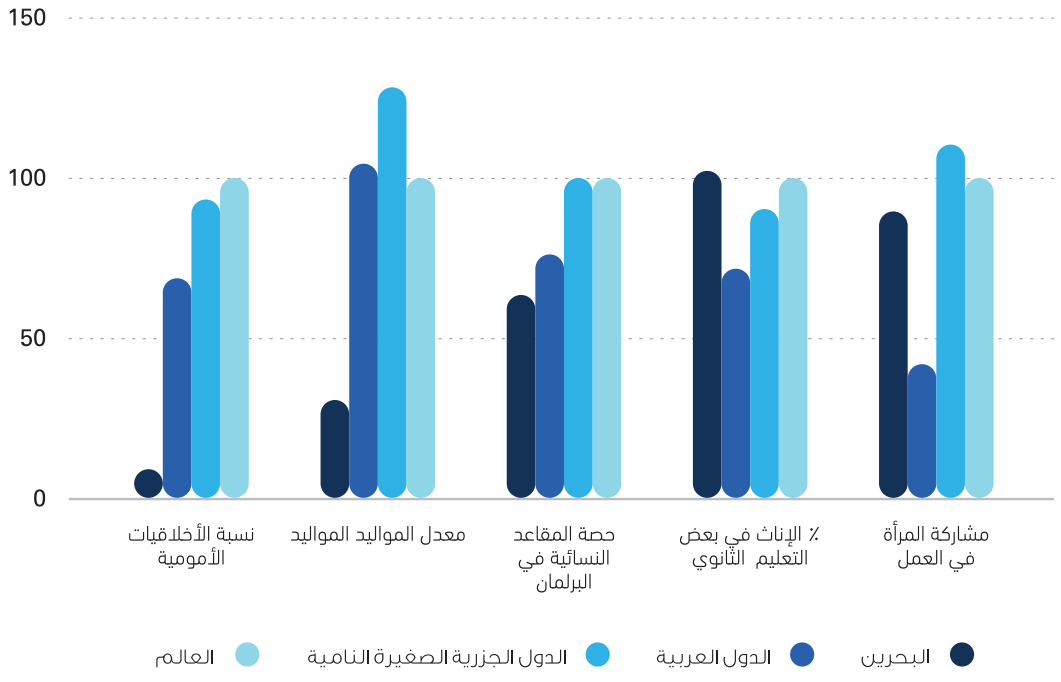

الشكل 0.3.5
مؤشرات التنمية البشرية للمرأة في البحرين ومجموعات المقارنة، 2017

المصدر: UNDP, 2018

الرؤية الاقتصادية للبحرين وأهداف التنمية المستدامة

الرؤية الاقتصادية 2030

منذ عام 2000، مرت البحرين بسلسلة من الإصلاحات العميقة التي بلغت جميع جوانب الحياة اليومية. وتشمل هذه الإصلاحات الجوانب الاقتصادية، سيتم سرد العديد منها بالتفصيل في هذا التقرير. في عام 2008، في محاولة لتنظيم الإصلاحات الاقتصادية والاستفادة من سبل التعاون، أطلقت البحرين رؤيتها الاقتصادية 2030 بشكل رسمي، بهدف طويل الأجل يتمثل في تحويل البحرين من اقتصاد يعتمد على دخل الموارد الطبيعية إلى اقتصاد متنوع قائم على المعرفة.

وقد تضمنت الرؤية ثلاثة مبادئ توجيهية: وهي الاستدامة، والقدرة التنافسية، والإنصاف، وهو الأمر الذي قد يجعلها رائدة في أهداف التنمية المستدامة. تم تنظيم أهداف الرؤية في ثلاثة مجالات: الاقتصاد والحكومة والمجتمع.

وقد أكدت الأهداف الاقتصادية على جعل الإنتاجية والمهارات العوامل الدافعة للاقتصاد، وعلى التنويع من خلال التركيز على القطاعات القائمة ذات الإمكانات العالية.

وركزت أهداف الحكومة على تحسين المساءلة والشفافية، وجودة الخدمات الحكومية، فضلاً عن تقليل الاعتماد المالي على عائدات النفط. وقد كان إنشاء بنية تحتية عالمية المستوى أمرًا أساسيًا كذلك. كما أكدت أهداف المجتمع على الوصول الشامل والمتساوي إلى خدمات التعليم والرعاية الصحية عالية الجودة، فضلاً عن شبكات الأمان الاجتماعي والبيئة الآمنة.

يتمثل أحد الموضوعات الرئيسية في تحويل القطاع العام من عامل دافع للاقتصاد إلى عامل ممكّن له، عن طريق التحول من تقديم الخدمات إلى تنظيمها؛ وبدلاً من ذلك، تطوير قطاع خاص ديناميكي.

برنامج عمل الحكومة وأهداف التنمية المستدامة

الرؤية لعام 2030 هي وثيقة عامة لا تضع برنامجًا تنفيذيًا مفصلاً. يتم أداء ذلك الدور من خلال برنامج عمل الحكومة (GAP)، حيث كانت أحدث هذه الخطط تغطي الفترة ما بين 2015 - 2018. تحتوي خطة العمل الحكومية على الأولويات الاستراتيجية المحددة للحكومة خلال تلك الفترة، إلى جانب المؤشرات التي تساعد على قياس نجاح الحكومة في تحقيق الأهداف الموضوعة.

وقد تزامن أحدث برنامج عمل حكومي مع إطلاق أهداف التنمية المستدامة. سعت البحرين طوال تاريخها- وتستمر في السعي - إلى أن تكون عضوًا بنّاءً في المجتمع الدولي. وينعكس ذلك في اعتمادها العديد من قرارات الأمم المتحدة، فضلاً عن استضافتها لأكثر من اثنتي عشرة هيئة تابعة للأمم المتحدة، بما في ذلك برنامج الأمم المتحدة الإنمائي - وهو شريك في إعداد هذا التقرير. وبالتالي، فبعد إطلاق أهداف التنمية المستدامة، قررت حكومة البحرين دمج أهداف التنمية المستدامة مع خطة العمل الحكومية. ونظرًا للتوافق الأساسي بين الرؤية الاقتصادية للبحرين وأهداف التنمية المستدامة، فإن الغالبية العظمى من الغايات الرئيسية والفرعية لأهداف التنمية المستدامة كانت متوافقة إما بشكل صريح أو ضمني مع خطة العمل الحكومية.

الرؤية الاقتصادية وخطة العمل الحكومية وأهداف التنمية المستدامة في 2018

إن الرؤية الاقتصادية، وخطة العمل الحكومية الحالية، وأهداف التنمية المستدامة تحتوي جميعها على مجموعة من مؤشرات الأداء الرئيسية التي يمكن استخدامها لمتابعة التقدم. ولا تندرج مثل هذه الممارسة ضمن نطاق هذا التقرير، بل توجد بدلاً من ذلك سلسلة من الوثائق التكميلية، تتضمن الاستعراض الوطني الطوعي (VNR) للبحرين لعام 2018 بشأن أهداف التنمية المستدامة. وسنوضح أهداف هذا التقرير وما ينبغي أن يتطلع القراء إلى الاستفادة منه، وذلك بعد تقديم تمهيد موجز حول مفهوم النمو الاقتصادي المستدام.

النمو الاقتصادي المستدام: تمهيد موجز

يرتبط مفهوم النمو الاقتصادي المستدام ارتباطًا جوهريًا بأبعاد الاستدامة البيئية والتنمية البشرية. في سياق إعادة إدخال مفهوم التنمية المستدامة، كان هناك معلمٌ مهمٌ ذو صلة يُعرف بتقرير برونتلاند (الذي حمل عنوان "مستقبلنا المشترك"، مطبعة جامعة أكسفورد 1987) ناقش مسارات التنمية المستدامة المتداخلة والمترابطة على المستوى الوطني المستنِد إلى مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة (البشرية) الذي أقيم في ستوكهولم عام 1972، والذي أدخل الاهتمام بالشواغل البيئية في مناقشة التنمية السياسية الرسمية، وذلك من خلال وضع تصور للبيئة والتنمية كأبعاد متداخلة جوهريًا.

"تعني التنمية المستدامة أن النمو الاقتصادي لا ينبغي أن يكون على حساب البيئة. تواجه البحرين، مثل الدول الجزرية الأخرى ذات الحجم الصغير، تحديات بيئية فريدة من نوعها بسبب محدودية مساحة الأراضي والضغوط من المطالب المتنافسة على الموارد الطبيعية النادرة، مثل المياه والنظم البيئية. ويوفر اعتماد نُهج متكاملة لأهداف التنمية المستدامة وجدول أعمال 2030 فرصة لتحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي وحماية البيئة. وأعتقد أن تقرير التنمية البشرية هذا سيثير نقاشًا وإجراءات يتم اتخاذها لتحقيق التقدم الاقتصادي لمملكة البحرين دون المساس بالبيئة ورفاهية سكانها".

- سعادة السيد سامي ديماسي
(مدير وممثل إقليمي، مكتب الأمم المتحدة للبيئة في منطقة غرب آسيا، البحرين)

عالج هذا التقرير أوجه القصور في جميع المفاهيم والنظريات السابقة الخاصة بالنمو الاقتصادي فعليًا، والتي إما تجاهلت أو أهملت أبعاد الاستدامة البيئية. وتشمل الأحداث الرئيسية الأخرى ذات الصلة مؤتمر قمة الأرض المعني بالبيئة والتنمية الذي عُقد في ريو عام 1992، ومؤتمر قمة الأرض للتنمية المستدامة الذي عُقد في جوهانسبرج عام 2002، ومؤتمر قمة الأرض الذي عُقد في ريو عام 2012 (ريو 20+)، ومؤتمر الأطراف بشأن تغير المناخ الذي عُقد في باريس عام 2015. تتضمن خطة عام 2030 التي تم طرحها مؤخرًا الأهداف والمبادئ المكرسة في مختلف الإعلانات وخطط العمل وتعكسها، وتدمجها في شكل مجموعة عالمية من أهداف التنمية المستدامة إلى جانب الأهداف التي يمكن تطبيقها وقياسها، على المستوى المحلي (أي على الصعيد الوطني وغير الوطني).

باتباع التعريف الذي صاغته لجنة برونتلاند، تعني التنمية المستدامة تلبية احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها الخاصة. وهذا ينطوي على التزام الجيل الحالي تجاه الأجيال القادمة، وبالتالي دمج مفهوم المساواة بين الأجيال والمسؤولية والعدالة من حيث "ممارسة الأعمال التجارية" في المجال الاقتصادي. (راجع **المربع أ** لمناقشة صناديق الثروة السيادية كوسيلة لتحقيق المساواة بين الأجيال). كان لذلك الأمر آثار واضحة على أنماط الاستهلاك وأنماط الحياة وعمليات الإنتاج وأنظمته، بما في ذلك استخدام الموارد المحدودة والسلع العامة، بالإضافة إلى التصميم ومحتوى التعليم والصحة والأنظمة الاجتماعية.

المربع "أ":
صناديق الثروة السيادية في البحرين

صندوق الثروة السيادية (SWF) هو أداة استثمارية مملوكة للدولة، والتي تستثمر في الأصول العقارية والمالية. وتهدف تلك الصناديق إلى تحقيق منفعة لاقتصاد البلاد والمواطنين، من حيث أداؤها لثلاث مهام اقتصادية أساسية، وهي: التنمية، والاستقرار، والنمو. أما الهدف الأسمى لتلك الصناديق؛ فهو إنتاج ثروة مستدامة للأجيال القادمة. وتمتلك مملكة البحرين عددًا من الصناديق التي تختلف وفقًا لأغراضها واختصاصاتها.

ومن بينها صندوق احتياطي الأجيال القادمة (FGRF)، الذي تأسس في عام 2006 لإعادة استثمار عائدات الموارد الطبيعية في سندات مالية سائلة خارج البلاد لتحقيق عدالة بين الأجيال. ولقد أُنشئت أيضًا شركة ممتلكات البحرين القابضة في عام 2006 لإدارة حصص الحكومة في 29 شركة مملوكة للدولة لا صلة لها بمجالي النفط والغاز، وللمساعدة في تنويع الاقتصاد البحريني (www.mumtalakat.bh). وأُنشئت الهيئة الوطنية للنفط والغاز (NOGA, www.nogaholding.com) في عام 2007 لتعزيز قطاع النفط والغاز والقطاعات ذات الصلة، وللمساهمة في التنمية الاقتصادية المحلية. وأُنشئت شركة أصول في عام 2011 لزيادة احتياطي الرواتب التقاعدية للمواطنين من خلال نهج استثماري متعدد المسارات (www.osool.com.bh).

وتتبنى صناديق الثروة السيادية في البحرين، وبإشراف من وزارة المالية، مبادئ وممارسات صناديق الثروة السيادية المتعارف عليها (مبادئ سانتياغو) وتعمل وفقًا لمدونة قواعد السلوك البحرينية. وتساهم صناديق الثروة السيادية، بوجه عام، في الاقتصاد الوطني بما يتوافق مع اختصاص كل منها. ومن الجدير بالذكر، أن صندوق احتياطي الأجيال القادمة (FGRF)، وشركة ممتلكات البحرين استطاعا مؤخرًا التعهد بحصة من أرباحهما لدعم الميزانية الوطنية للبلاد في الأعوام 2014 - 2015، و 2017 - 2018 على التوالي، ما يسهم في تحقيق التنويع والاستدامة في الموارد المالية للحكومة.

إن مبدأ التنوير الأساسي العالمي الذي ينعكس في القيم الأساسية للأمم المتحدة، يفترض المساواة بين جميع الأفراد، ويُعيد لكل فرد الحق والأهلية حسب الشروط التي تسمح بتنمية قدراته الفطرية دون قيود. ومن ثم، تشير التنمية البشرية إلى تعزيز فرص الحياة المتساوية لجميع الطبقات والأنواع والأعراق والمجتمعات والأجيال التي تصادف أن وُلد فيها المرء، بلا تمييز (Anand and Sen, 2000). ترتبط التنمية البشرية ارتباطًا جوهريًا بالاستخدام المستدام للموارد المحدودة وتجديد الموارد المتجددة بما في ذلك رأس المال البشري.

وبالتالي فإن التقدم الذي حققته الأجيال الحالية لا ينبغي أن يمس الخيارات المتاحة للأجيال القادمة أو يقللها؛ ما يعني أنه يجب تحقيق تقدم في مجال التنمية بطريقة مستدامة. يتم التعبير عن مفهوم الاستدامة عادة من حيث العلاقة بين المجال الاقتصادي وحدود الموارد الطبيعية المحدودة. ومع ذلك، فإن منظور التنمية البشرية يحدد الاستدامة في الإطار الأعم للخيارات والقدرات. وتماشيًا مع هذا النهج، يُنظر إلى مفاهيم التنمية البشرية والتنمية المستدامة على أنها متوافقة فيما بينها لأن كليهما يستند إلى القيم العالمية للمساواة في الحقوق وتكافؤ الفرص (Sen, 1999; Nussbaum, 2000).

ومن ثم، فإن النهج القائم على القدرات يوفر الأساس النظري لمفهوم التنمية البشرية. وهو يؤكد كيف يلعب ارتباط الأفراد ببعضهم البعض دورًا رئيسيًا في تقدم الإنسان، حيث إنه يؤثر إلى حد كبير، إن لم يكن يهيمن، على ظروف التطور الكامل أو ازدهار القدرات البشرية الفطرية لكل فرد؛ وامتداداً لذلك، القدرة الكاملة للأمة المكونة من عناصر فرعية مختلفة من السكان.

وعلى غرار النهج القائم على القدرات، يؤكد نهج التنمية البشرية أن حرية الاختيار الفردية تمثل عنصرًا أساسيًا في التنمية المستدامة، على أساس أن التنمية البشرية هي عملية توسيع الخيارات الفردية وتوسيع القدرات أو الحريات الفردية (UNDP 1990). وبموجب هذا النهج، يمكن تعريف هدف التنمية أنه توسيع مجموعة القدرات لكل فرد من خلالها يتخذ الفرد اختياراته ويترجم القدرة على القيام بمجموعة من الأشياء أو يضعها موضع التنفيذ. ويمكن بعد ذلك قياس ممارسة هذه القدرات من خلال مقاييس مثل مؤشر التنمية البشرية.

للاطلاع على المناقشة الكاملة حول النمو الاقتصادي المستدام والتحديات المرتبطة به في البحرين، راجع(Kotilaine 2018 b). في الاقتصادات التقليدية، يتجه صناع السياسات -الذين يسعون إلى تفعيل المفهوم- نحو المخاوف البيئية بشكل افتراضي: استنزاف الموارد البيئية لبلد ما، بما في ذلك أرضه، وهواؤه، ومياهه، وطاقته، وما إلى ذلك، وهي أمور سوف تؤدي إلى انخفاض في مستويات المعيشة التي يمكن أن تواجهها الأجيال المستقبلية. وفي الواقع، في ضوء زيادة متوسط العمر المتوقع، قد تعاني الأجيال التي بدأت الاستنزاف من عواقب بيئية ضارة بشكل مباشر.

وفي حالة البحرين، بما يتفق مع القاعدة المتبعة في الاقتصادات التقليدية، سيركز هذا التقرير بقوة على ضرورة وضع المخاوف البيئية في الاعتبار من قِبَل الذين يقومون بصياغة السياسات التي تستهدف النمو الاقتصادي.

بالإضافة إلى هذا الاعتبار، يستكشف التقرير كذلك مشكلة معنية خاصة بالنمو الاقتصادي المستدام تميل إلى أن تكون مرتبطة بشكل فريد بالبلدان الغنية بالموارد: وهي استنزاف الموارد الطبيعية غير المتجددة التي يتم استخراجها وتصديرها على نطاق واسع. وفي حالة البحرين، الإشارة هنا إلى النفط والغاز، اللذين يقدمان مساهمات كبيرة في الاقتصاد مقارنة بالاقتصادات الغربية. إن الترياق المضاد لاستنزاف الموارد الطبيعية غير المتجددة هو التنويع الاقتصادي، حيث يتم توسيع قاعدة الاقتصاد بطريقة تحد من الاعتماد على الموارد الطبيعية، ما يحد من الحاجة إلى استنزافها والتداعيات الناتجة بسبب ذلك.

وبينما توجد العديد من مجالات الاهتمام الأخرى التي تقع تحت المظلة الواسعة للنمو الاقتصادي المستدام، في جانب ترشيد الاستهلاك، فإن هذا

التقرير سيركز على التنويع الاقتصادي والنمو المُراعي للبيئة. يمكن للأبحاث المستقبلية، بما في ذلك تقارير التنمية البشرية الوطنية، استكشاف المشكلات المتبقية.

يرتبط التنويع الاقتصادي والنمو المُراعي للبيئة بالمعنى الزمني للتنمية البشرية المذكور آنفًا. عندما يقوم أصحاب القرار بتقييم أداء اقتصاد البحرين، بالإضافة إلى استكشاف عدم المساواة بين البحرينيين في وقت معين، يجب عليهم أيضًا استكشاف عدم المساواة عبر الزمن: نوعية الحياة للبحرينيين اليوم مقابل نوعية الحياة للبحرينيين لعدة سنوات في المستقبل. سيكون هذا المنظور الأخير لعدم المساواة عبر الزمن هو التركيز الرئيسي للتنمية البشرية في هذا التقرير، حيث إن تنويع الاقتصاد والحفاظ على البيئة - وهما العمودان الرئيسيان للرؤية الاقتصادية 2030 - يدوران حول الفرص التي يمتلكها البحرينيون في المستقبل لعيش حياة يسودها الازدهار.

"الاحتفاظ بموقع تنافسي في الاقتصاد الرقمي وبناء قدرة القطاع الخاص على التمتع بالتنويع الاقتصادي يعتمدان على جهود إعادة الهيكلة الاقتصادية. ويعتمد أحد الأركان الأساس لتحقيق ذلك على دعم وتحديث النظام التعليمي. وتحاول مملكة البحرين أن تكون رائداً في هذا الحقل عن طريق تعزيز التعليم والتدريب التقني والمهني."

- سعادة الأستاذ علي العرادي
(النائب الأول لرئيس مجلس النواب)

كيفية قراءة هذا التقرير

لتلخيص ما سبق، تعد البحرين دولة صغيرة ذات مستوى معيشة مرتفع، ولكنها تعتمد بشكل مفرط على البتروكيماويات. لدى البحرين رؤية اقتصادية طموحة تؤكد على أهمية النمو المستدام من خلال تنويع الاقتصاد مع احترام البيئة. يعزز التزام البحرين بمهمة الأمم المتحدة، بما في ذلك أهداف التنمية المستدامة، من تحديدها لهذه الأهداف كأولويات.

إن الهدف من هذا التقرير هو توثيق ما تم تحقيقه في مجال النمو الاقتصادي المستدام خلال الفترة 2005 - 2018، وتحديد المجالات التي لا تزال هناك حاجة لإجراء تدخلات محددة بها. علاوة على ذلك، فإن هذا التقرير يقيّم هذه الإنجازات، حيث يسعى إلى تقديم مجموعة من التوصيات التي قد ترغب الجهات المعنية، بما في ذلك صناع القرار، في أخذها بعين الاعتبار عند التخطيط للسنوات القادمة. تتسم هذه التوصيات بأنها توصيات عامة، حيث نأمل في أن تؤدي سلسلة من ورش عمل تتبع هذا التقرير تشارك فيها الجهات المعنية في تحويل هذه التوصيات العامة إلى خطط عمل قابلة للتنفيذ تسهم في تحقيق نمو اقتصادي مستدام.

يتمثل الاختلاف الأساسي بين هذا التقرير والتقارير التي ترتبط مباشرةً بالرؤية الاقتصادية وخطة العمل الحكومية للفترة 2015 - 2018 وأهداف التنمية المستدامة في طبيعة فريق التأليف والتحليل. تمت كتابة هذا التقرير من قِبل باحثين متخصصين يعملون في مجالي الاقتصاد والطاقة. يتيح لهم القدرة على الاستفادة من الأفكار المستمدة من المؤلفات الأكاديمية في مجال التنمية البشرية. ويُعد هذا مصدرًا بارزًا للقيمة المضافة، نظرًا لأن المؤلفات العلمية تكون ديناميكية وفنية على حد سواء، وهذا يعني أن وجود الباحثين المتخصصين ضروري لاستخلاص أحدث المساهمات.

ففي الواقع، وكجزء من المشروع، تم تكليف خبراء في اقتصاد البحرين بكتابة أكثر من اثنتي عشرة ورقة معلومات أساسية بأسلوب أكاديمي كأساس للتقرير الرئيسي، ولضمان دقته. سيتم ذكر جميع

هذه الأوراق بشكل مفصل خلال هذا التقرير، ونأمل أن يجد علماء آخرون هذه الأوراق مراجع مفيدة لأبحاثهم المتعلقة بالاقتصاد البحريني.

إن التركيز على الأبحاث الأساسية يجعل هذا التقرير مكملاً للعمل الذي أنتجته الهيئات الحكومية المكلفة بالتخطيط لمستقبل البحرين، حيث إن هذه التقارير الأخيرة تركز بشكل طبيعي على تفاصيل التنفيذ استنادًا إلى التحديات اليومية للسياسة الاقتصادية.

ويتم تنظيم التقرير على النحو التالي. يبحث الفصل الأول في المشكلة المركزية فيما يتعلق بتنويع الاقتصاد، إلى جانب مشكلة التكامل الاقتصادي الإقليمي ذات الصلة. يستكشف الفصل الثاني دور التعليم والابتكار وتكنولوجيا المعلومات في توسيع قدرات الاقتصاد. يحلل الفصل الثالث المشكلات المتعلقة بالموارد المالية الحكومية والاقتصاد الكلي، بالإضافة إلى المشكلة ذات الصلة بقطاع التمويل الإسلامي. يتم تخصيص الفصل الرابع لجعل الاقتصاد مُراعيًا للبيئة، بما في ذلك الطاقة المتجددة، والاستدامة البيئية. يستكشف الفصل الخامس مصالح اثنين من المساهمين المهمين في اقتصاد البحرين: النساء والعمال الوافدين.

وفي نهاية كل فصل من الفصول الخمسة الرئيسية، هناك قائمة تتراوح من خمس إلى عشر توصيات قد تكون ذات أهمية للجهات المعنية، بما في ذلك أصحاب القرار. يعيد القسم الختامي من التقرير ذكر التوصيات الأربعين، بما في ذلك ١٠ توصيات ذات أولوية، ثم يشرع في تلخيص التقرير.

يحتوي التقرير أيضًا على مجموعة من المربعات التي توضح النقاط المهمة بطريقة مستقلة. يعمل الملحق الإحصائي بمثابة مستودع بيانات غني للباحثين المهتمين بإجراء التحليلات حول اقتصاد البحرين.

1. التنويع الاقتصادي والتنافسية ودور الشركات الصغيرة والمتوسطة: التحديات والفرص

يتمثل أحد الموضوعات الرئيسية في رؤية البحرين الاقتصادية 2030 في تنويع الاقتصاد وجعله قادرًا على المنافسة على الصعيد العالمي. يستكشف هذا الفصل تجربة البحرين خلال الخمسة عشر عامًا الماضية، كما يناقش التحديات والفرص المستقبلية. الأوراق المساندة الأساسية هي (Cherif and Hasanov 2014)، و (Kotilaine 2018a)، و (Al-Ubaydli and Jones 2018).

1.1 التنويع الاقتصادي وتحدياته، بما في ذلك دور الشركات الصغيرة والمتـوسـطـة

1.1.1 ما مدى تنوع الاقتصاد البحريني؟

1.1.1.1 المقياس التقليدي للتنويع

عند دراسة الاقتصاد المعتمد على الموارد الطبيعية، يكون التعريف التقليدي والمنتشر على نطاق واسع للتنويع الاقتصادي هو حصة الإنتاج (الناتج المحلي الإجمالي) التي يستأثر بها المورد الطبيعي، وفقًا للتوزيع القطاعي في الحسابات القومية. يعطي هذا التعريف بشكل عام البيانات التي تتسق مع ما نستخلصه من الملاحظة العابرة: تظهر دول مثل فنلندا والولايات المتحدة الأمريكية على أنها ذات اعتماد منخفض على الموارد الطبيعية (أقل من 5% من الناتج المحلي الإجمالي)؛ وتظهر أستراليا والبرازيل على أنها ذات اعتماد متوسط (5 - 10%)؛ بينما تظهر الجزائر وكازاخستان على أنها ذات اعتماد عالٍ (أكثر من 10%).

يوضح **الشكل 1.1.1.1.1** البيانات للبحرين في عام 2017، بينما يوضح **الشكل 1.1.1.1.2** السلسلة الزمنية للفترة بين 2005 - 2017. لاحظ أنه في كلتا الحالتين، يتضمن قطاع المناجم (المعادن) النفط الخام والغاز الطبيعي والمحاجر، لكن النفط الخام والغاز الطبيعي يشكلان معًا أكثر من 95% من القطاع، مع وجود تفاوت في المحاجر يمثل نسبة طفيفة للغاية من التفاوت في التعدين. ولذلك، يُعد التعدين مقياسًا فعالاً للتوزيع القطاعي المباشر للنفط والغاز في اقتصاد البحرين وفقًا للحسابات القومية.

مع التركيز على **الشكل 1.1.1.1.1** (بيانات 2017)، من الواضح أن اقتصاد البحرين يعتمد اعتمادًا كبيرًا

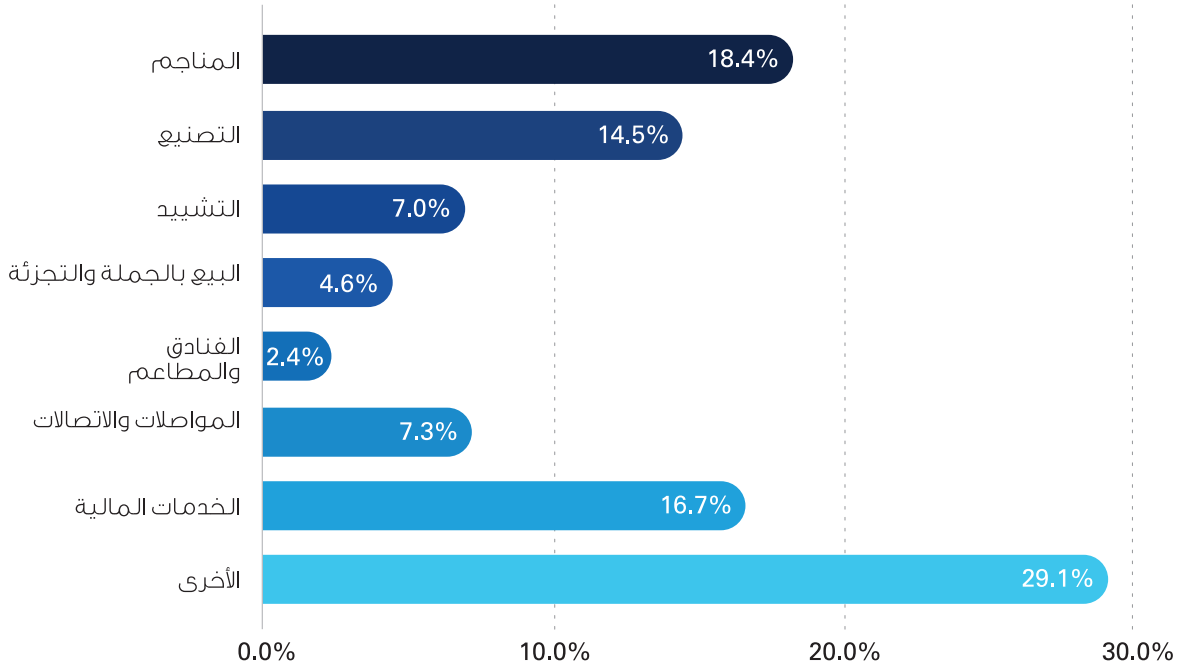

الشكل 1.1.1.1.1
المساهمة القطاعية (%) في الناتج المحلي الإجمالي في البحرين (الأسعار الثابتة)، 2017

المصدر: هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية

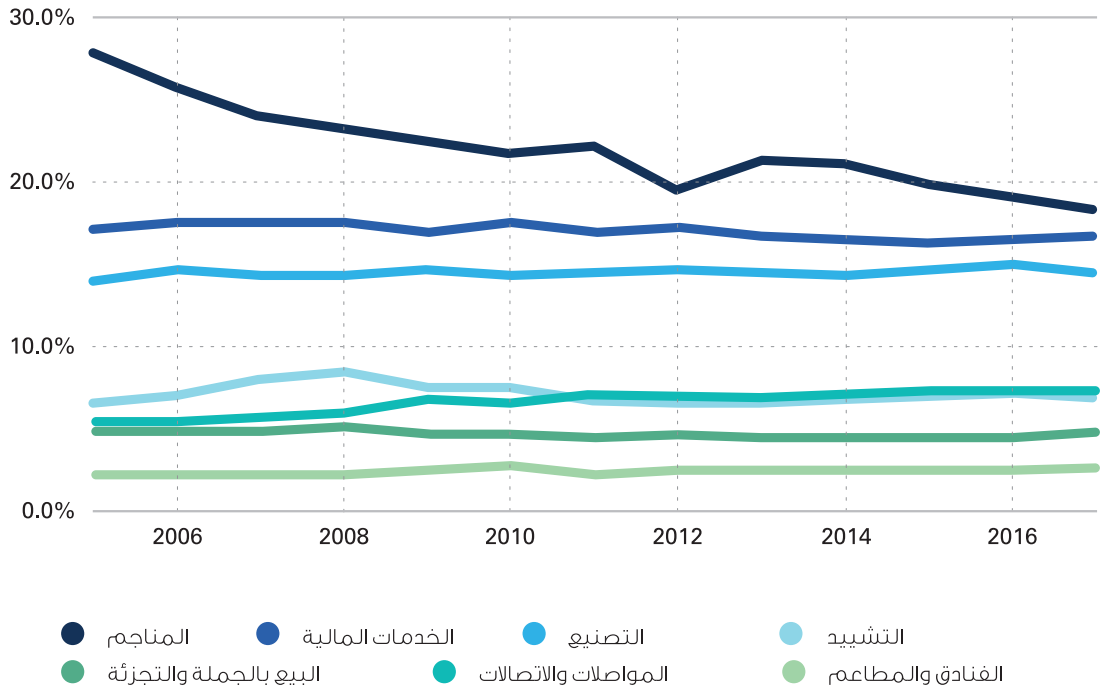

الشكل 1.1.1.1.2
المساهمة القطاعية (%) في الناتج المحلي الإجمالي في البحرين (الأسعار الثابتة)، 2005 - 2017

المصدر: هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية

على النفط والغاز، أي ما يعادل 18.4%. بينما يُعد الحصول على البيانات المناسبة لإجراء المقارنات ليس بالأمر اليسير لعدد كبير من الدول، إلا أن أرقام البحرين تضعها في قائمة الدول التي تعتمد على الموارد اعتمادًا كبيرًا، بالرغم من أنها خارج الفئة الأعلى التي تضم دولاً مثل أنغولا وأذربيجان والكويت والسعودية. ويتمثل المساهمون الآخرون في الناتج المحلي الإجمالي في الخدمات المالية (16.7%) والصناعات التحويلية (14.5%)، مع هيمنة منتجات البحرين المتعلقة بالألومنيوم على قطاع الصناعات التحويلية. ويتم تناولهما بمزيد من التفصيل في الفصول الأخرى من هذا التقرير.

بالانتقال إلى السلسلة الزمنية في **الشكل 1.1.1.1.2**، فإن الاتجاه الملحوظ الوحيد هو انخفاض مساهمة النفط والغاز، من 28% في عام 2005 إلى 18% في عام 2017. وهذا يمثل انخفاضًا بنسبة 36% في مساهمة هذا القطاع - وهو ما يُعد رقمًا كبيرًا خلال الفترة الزمنية التي تبلغ 13 عامًا. لم يستوعب أي من القطاعات المتبقية الموضحة في الشكل تقلص مساهمة النفط والغاز؛ وبدلاً من ذلك، فإن النمو في مجموعة من القطاعات العديدة الصغيرة المتبقية التي تم حذفها من الشكل يفسر الانخفاض في مساهمة النفط والغاز. وتشمل "الكهرباء والمياه" و"صناعات السلع الأخرى" و"خدمات الأعمال" و"صناعات الخدمات الأخرى" و"العقارات".

إن استخراج النفط الخام وبيعه ليسا النشاطين المرتبطين بالنفط في البحرين فقط. في الواقع، هناك قطاع صناعات نهائية مهم يتضمن: المنتجات النفطية المكررة؛ والمواد الكيميائية الأساسية، بما فيها الأسمدة، في شكلها الأوّلي؛ والألياف الاصطناعية؛ والمنتجات البلاستيكية. ولقياس مساهمة البتروكيماويات في اقتصاد البحرين، يجب على المرء أن يُدرج هذه القطاعات النهائية أيضًا. يوضح **الشكل 1.1.1.1.3** النسبة المئوية لمساهمة قطاع البتروكيماويات، الذي يشمل هذه الصناعات النهائية. وهو يؤكد أن النفط الخام والبتروكيماويات يتبعان اتجاهًا مشابهًا للغاية، حيث يشهد الأخير انخفاضًا في المساهمات من

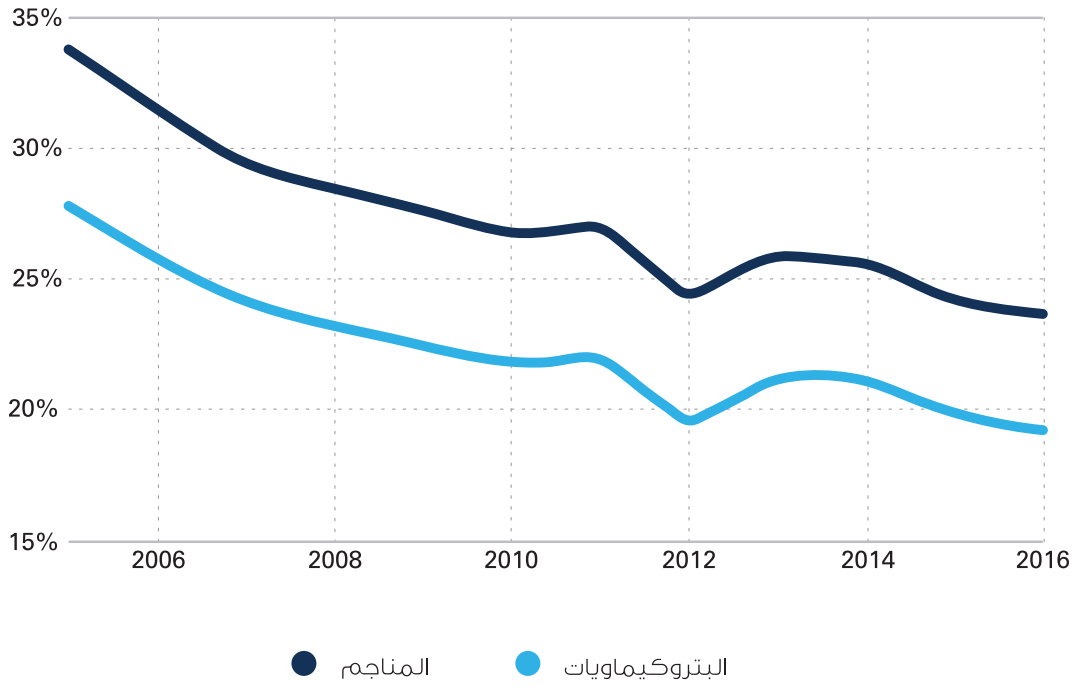

الشكل 1.1.1.1.3
مساهمة قطاع البتروكيماويات (%) في الناتج المحلي الإجمالي في البحرين (الأسعار الثابتة)، 2005 - 2016

المصدر: هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية

34% في عام 2005 إلى 24% في عام 2016 (بيانات عام 2017 غير متوفرة حتى الآن). بالنسبة للفترة المتبقية من هذا التقرير، تقتصر الدراسة على قطاع المعادن.

بالرجوع إلى **1.1.1.1.2**، يوضح **الشكل 1.1.1.1.3** المساهمة المطلقة لكل قطاع، ما يسمح للقراء بتكوين فكرة أفضل عن التطور. تتمثل أهم سمات **الشكل 1.1.1.1.4** في أن جميع القطاعات تظهر نموًا مطردًا، مع وجود بعض الانقطاعات القصيرة في بعض القطاعات. وهذا يعكس النمو القوي لاقتصاد البحرين طوال الفترة بين 2005 - 2017، والذي بدوره له ثلاثة أسباب رئيسية.

أولاً، النمو في أسعار النفط، الذي كان واضحاً للغاية، باستثناء انتكاسة حادة ومؤقتة في أعقاب الأزمة المالية العالمية عام 2008، وهبوط واضح على المدى الطويل بعد عام 2014. ثانيًا، سياسات البحرين الاقتصادية المحفزة للنمو، التي يوضحها التقرير بمزيد من التفصيل أدناه. ثالثًا، المساعدة المالية التي بدأت البحرين في تلقيها من عام 2012 في شكل مساعدات مالية من دول مجلس التعاون الخليجي.

ونتيجة لذلك، يمكن للمرء أن يستخلص أن الانخفاض في مساهمة النفط والغاز مدفوع بالعامل الإيجابي الأساسي وهو النمو الأسرع في قطاعات الاقتصاد المتبقية. يقسم **الشكل 1.1.1.1.5** النمو التراكمي حسب القطاع للفترة بين 2005 - 2017.

كما يتضح، نما ثاني وثالث أهم قطاعات، وهما الصناعات التحويلية (75%) والتمويل (64%)، بنفس معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي تقريبًا (68%). ونما قطاع المواصلات والاتصالات بمعدل أعلى بكثير (128%)، ولكنه يمثل قطاعًا في الاقتصاد (7.3% في 2017) أصغر من أن يحدث تأثيرًا كبيرًا في مساهمة النفط والغاز. وبدلاً من ذلك، فإن النمو في القطاعات "الأخرى" (الكهرباء والماء، وخدمات الأعمال، والعقارات، وما إلى ذلك)، التي تُشكل مجتمعة ثلث الناتج المحلي الإجمالي، هو الذي قدم

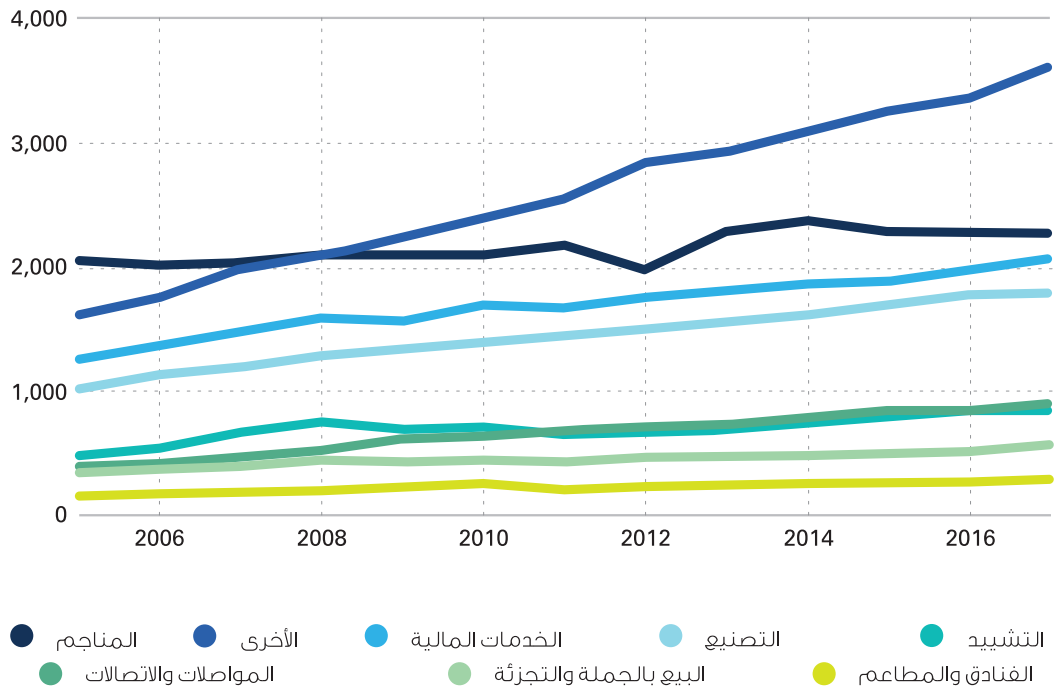

الشكل 1.1.1.1.4
الناتج المحلي الإجمالي للبحرين حسب نوع النشاط الاقتصادي (مليون دينار بحريني ثابت)، 2005 - 2017

المصدر: هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية

أكبر مساهمة في تهميش النفط والغاز. ما الذي يُشكل هذه التطورات؟

قبل شرح السياسات التي ساهمت في جهود التنويع الناجحة لاقتصاد البحرين خلال الفترة بين 2005 - 2017، تجدر الإشارة إلى غياب دور تذبذب أسعار النفط.

ارتفعت أسعار النفط من حوالي 40 دولارًا في عام 2005، إلى 140 دولارًا في عام 2008، وانخفضت إلى 40 دولارًا في عام 2009، قبل أن ترتفع إلى 120 دولارًا في 2012، وأخيرًا تنخفض إلى حوالي 50 دولارًا خلال عام 2017. مبدئيًا، هذه التقلبات الكبيرة في أسعار النفط - التي لها عواقب هائلة على عائدات الحكومة، وبالتالي الاقتصاد بشكل عام - ليس لها تأثير مباشر على مساهمة قطاع النفط والغاز في الناتج المحلي الإجمالي. ويرجع ذلك إلى أن الطريقة الحديثة للحسابات القومية المستخدمة في تجميع إحصاءات الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي تستخدم مؤشرات كمّية تحافظ على ثبات الأسعار، ما يعني أن التغير في النشاط الاقتصادي الناتج عن التذبذب في أسعار السلع لا ينعكس في مساهمة كمية السلع ذات الصلة.

وفي حالة الحسابات القومية للبحرين، فإن هذا يعني كأول تقدير تقريبي أن التقلبات في ناتج قطاع النفط والغاز لا تعكس إلا التقلبات في حجم النفط والغاز الذي تنتجه وتصدره البحرين. وهذا يشرح الانخفاض الذي حدث في 2012 في **الشكل 1.1.1.1.4**: عطل فني في حقل أبو سعفة النفطي (الذي هو مشترك مع المملكة العربية السعودية). ويعكس النمو المتواضع خلال فترة العينة النجاح في نشر تقنيات استخراج النفط المحسنة في حقل النفط البحري الرئيسي في البحرين في جبل الدخان.

يناقش التقرير هذا الأمر وأوجه الضعف الأخرى بالمقياس التقليدي للتنويع في **القسم 1.1.1.4** أدناه، حيث يتم اقتراح مقاييس بديلة للتنويع.

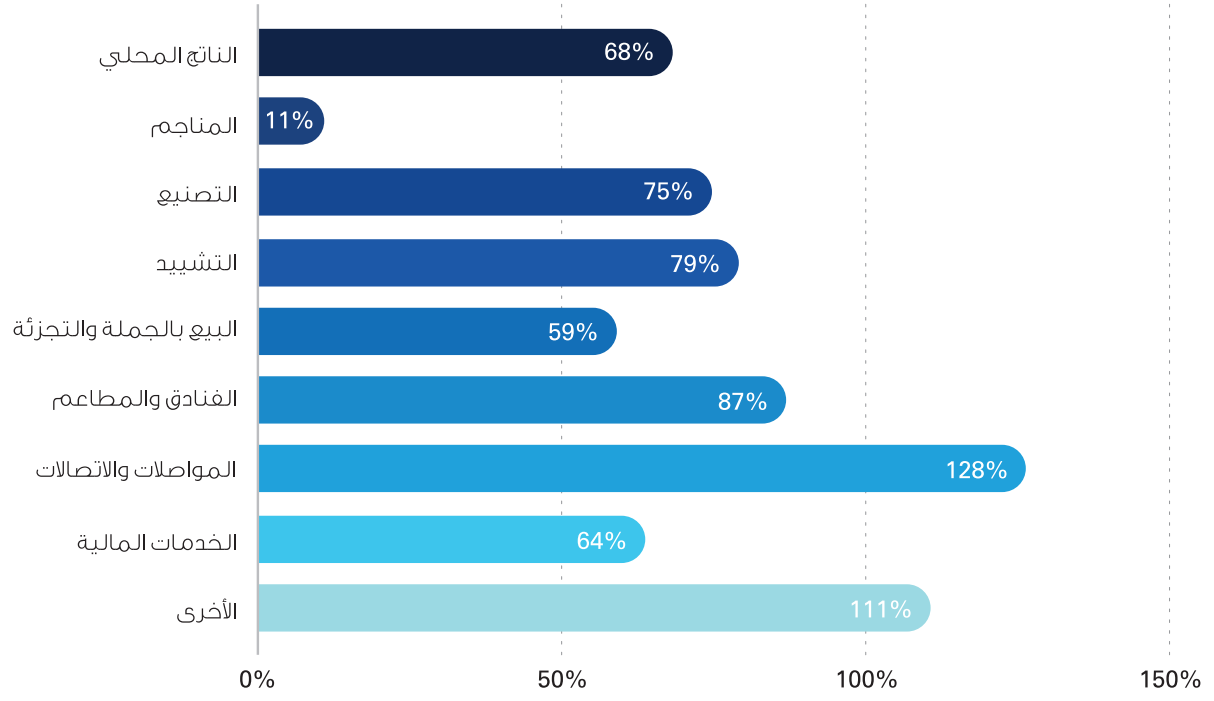

الشكل 1.1.1.1.5
النمو التراكمي (%) حسب القطاع في الناتج المحلي الإجمالي، 2005 - 2017

المصدر: هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية

1.1.1.2 مساهمة الشركات الصغيرة والمتوسطة

في جميع الاقتصادات تقريبًا، تُشكل الشركات الصغيرة والمتوسطة ما لا يقل عن 50% من الشركات ومعدل العمالة والناتج المحلي الإجمالي؛ كما تلعب دورًا رائدًا في الابتكار وخلق فرص العمل. تُظهر الشركات الصغيرة والمتوسطة في البحرين بعض هذه السمات - وليس كلها. يوضح **الشكل 1.1.1.2.1** التوزيع القطاعي للشركات البحرينية الصغيرة والمتوسطة في عام 2017 (راجع Kotalaine 2018a للحصول على مناقشة كاملة لتعريف الشركات الصغيرة والمتوسطة).

أما القطاعان اللذان يتمتعان بأكبر تمثيل فهما الفئة الأشمل "التجارة"، والتي تُشكل 37% من الشركات الصغيرة والمتوسطة النشطة؛ التشييد، الذي يُشكل 16%. تتمثل الشركات الصغيرة والمتوسطة النموذجية في الفئة السابقة في صغار التجار الذين يستوردون البضائع الجاهزة ويبيعونها في سوق التجزئة. ومن المرجح أن يكون حجم هذا القطاع إرثًا من الثقافة التجارية في شبه الجزيرة العربية: كانت قساوة المناخ الصحراوي تعني أنه، لآلاف السنين، كان أحد الطرق القليلة المتاحة أمام البدو الرحل للمكافحة من أجل لقمة العيش يتمثل في السفر إلى الأراضي الأكثر خصوبة وشراء البضائع وإعادة بيعها بهامش ربح في مكان آخر. قد يكون الأمر أن هذا أصبح نموذج الأعمال الافتراضي الذي يفكر فيه رواد الأعمال في البحرين عند مراعاة إطلاق مشروع جديد.

تعكس أهمية البناء في هيكل الشركات الصغيرة والمتوسطة أهمية التعاقد من الباطن في تنفيذ مشاريع البناء (Kotilaine, 2018a). تتمتع العديد من أكبر محطات توليد الطاقة التابعة لشركات المقاولات التقليدية في البحرين بمجموعة محدودة من الخدمات الداخلية، مفضلين بدلاً من ذلك الاستعانة بمصادر خارجية للنظام البيئي الكبير من المقاولين من الباطن الذين يركزون على نطاق ضيق من الخدمات.

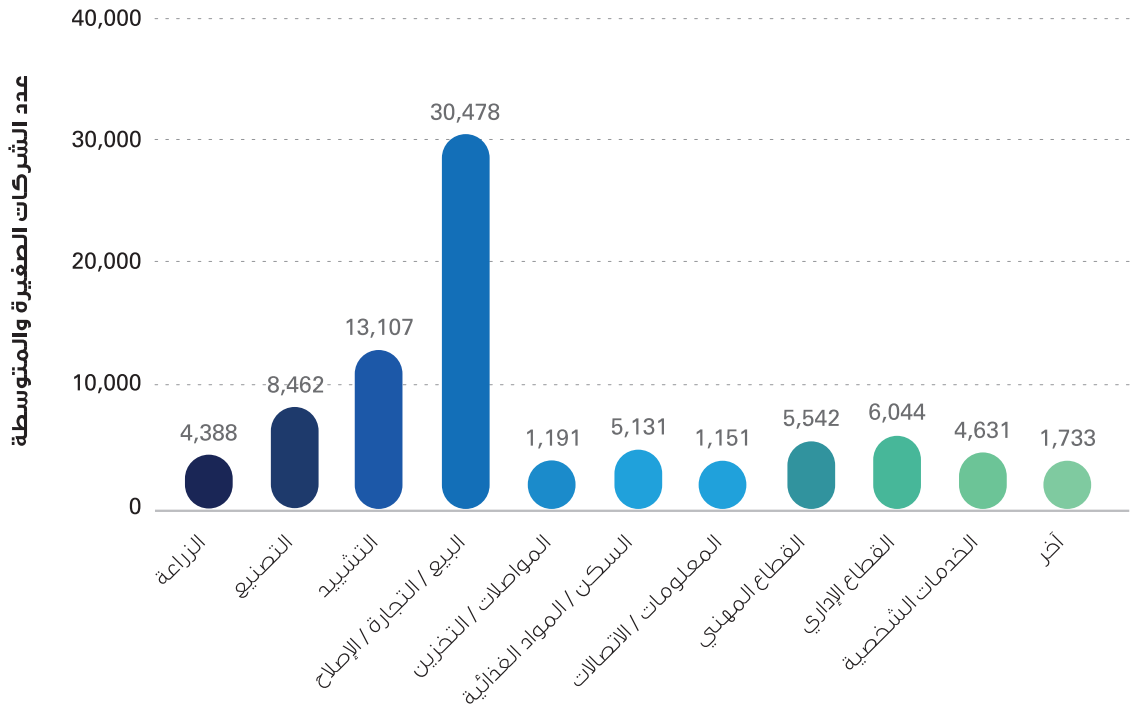

الشكل 1.1.1.2.1
عدد الشركات الصغيرة والمتوسطة حسب القطاع، 2017

المصدر: وزارة الصناعة والتجارة والسياحة

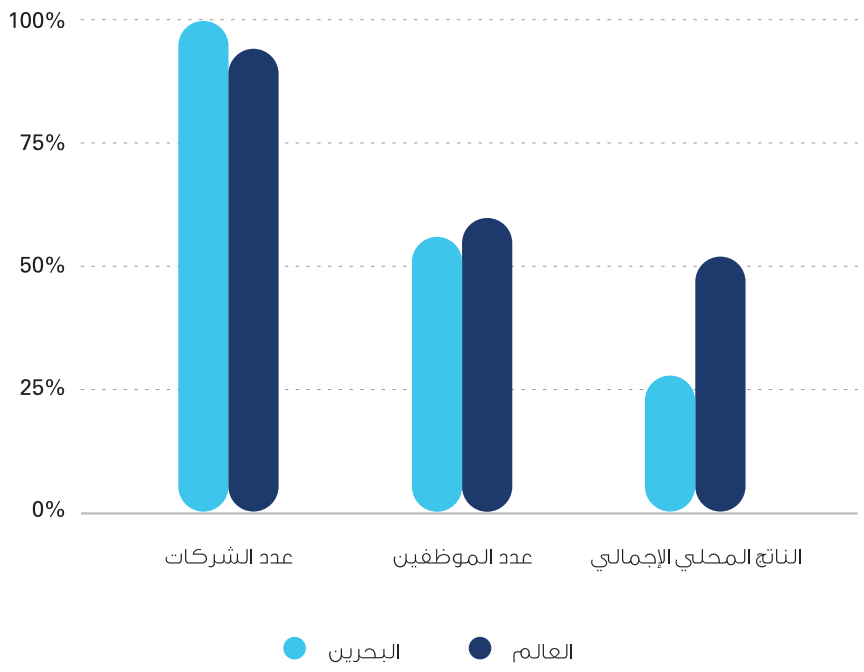

الشكل 1.1.1.2.2
مساهمات الشركات الصغيرة والمتوسطة (%): البحرين مقابل العالم ، 2017

المصدر: وزارة الصناعة والتجارة والسياحة، والبنك الدولي، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية

"إن تركيز مملكة البحرين على تنويع اقتصادها سيكون استثمارًا ناجحًا بالفعل. فمن أجل تنويع الاقتصاد، يجب أن تهيئ السياسات التحويلية بيئة تشجع على المنافسة في السوق وتغير الحوافز بحيث تتمكن الشركات الصغيرة والمتوسطة من الاستفادة من إمكانات التغير التكنولوجي في القطاعات غير النفطية في الاقتصاد. وقد يتطلب ذلك الحد من الدور المباشر للقطاع العام، مع زيادة مساهمة القطاع الخاص. هناك بعض القطاعات الواعدة التي يمكن أن تساهم بشكل إيجابي في النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل والأمن الغذائي: مصائد الأسماك، وتربية الأحياء المائية، وتجهيز الأغذية، والسياحة".

- الدكتور محمد أحمد
(موظف شؤون السياسات، بمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، مصر)

كما ذُكر سابقاً، فإن الشركات الصغيرة والمتوسطة في البحرين لديها مساهمة غير نمطية إلى حد ما في الاقتصاد. يقارن **الشكل 1.1.1.2.2** بين البحرين والمتوسط العالمي في ثلاثة أبعاد لمساهمات الشركات الصغيرة والمتوسطة.

كما يتضح، من حيث مساهمات الشركات الصغيرة والمتوسطة في عدد الشركات في الاقتصاد (99%)، وإجمالي العمالة (56%)، تتماشى البحرين مع المتوسط العالمي. ومع ذلك، فإن مساهمة الشركات الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي الإجمالي في البحرين تبلغ 30%، وهو ما يقل كثيرًا عن المتوسط العالمي البالغ 46%. ويقترح (Kotilaine 2018a) عدة عوامل قد تُشكل ذلك.

أولاً، اعتماد البحرين فوق المتوسط (حسب المعايير العالمية) على الموارد الطبيعية. وعلاوة على ذلك، تذهب عائدات النفط إلى الحكومة، قبل إعادة توزيعها من خلال مجموعة من مشاريع التوظيف في القطاع العام والمشاريع الحكومية الكبيرة، ولا يرتبط أي منهما بالشركات الصغيرة والمتوسطة.

ثانيًا، يلعب القطاع المالي البحريني دورًا محوريًا في الاقتصاد، وتخضع المؤسسات المالية لمتطلبات رأس المال الصارمة المفروضة عليها من كل من مبادرة مصرف البحرين المركزي (الجهة المسؤولة عن القطاع المالي) وأيضًا بسبب الاتفاقيات المالية العالمية. مثل هذه المتطلبات لا تتفق عادة مع الشركات الصغيرة، لأنها قد تتطلب نطاقًا واسعًا من العمليات ليكون الامتثال ممكنًا.

المربع "ب":
بورصة البحرين

تأسست بورصة البحرين (BHB) كشركة مساهمة مقفلة في عام 2010، لتحل محل سوق البحرين للأوراق المالية (BSE) التي بدأت عملياتها في عام 1989.

تختلف البحرين عن غيرها من اقتصادات السوق المفتوحة في أنه يتم تنظيم عمل بورصة البحرين ومراقبتها من قبل مصرف البحرين المركزي (CBB)، الذي ينظم أيضًا عمل الأسواق النقدية وأنظمة الدفع المصرفية. ويقوم مصرف البحرين المركزي بصياغة السياسات المتعلقة بالنمو والتنمية المنتظمين لكل من الأسواق النقدية وأسواق رأس المال. وهذا يشمل وضع المعايير وحماية مصالح المستثمرين من خلال إرساء القواعد التي تعزز الإفصاح والشفافية.

في عام 2016، أصدر مصرف البحرين المركزي موافقته على تأسيس سوق أسهم يسمح للشركات الصغيرة والمتوسطة المقفلة بتعويم الأسهم بموجب أنظمة أكثر مرونة من المعتاد، وبشكل مستقل عن السوق الرئيسية المفتوحة للشركات من البحرين وخارجها. وفي عام 2017، تم إطلاق سوق البحرين الاستثماري (BIM). وقد سجلت بالفعل العديد من الشركات الاستشارية المهنية كمقدمي خدمات معتمدين داخل سوق البحرين الاستثماري. ومن المتوقع أن تؤدي نقطة الانطلاق الملموسة هذه إلى زيادة مساهمة الشركات الصغيرة والمتوسطة والشركات الناشئة في اقتصاد البحرين الوطني.

عمل سوق البحرين للأوراق المالية وخلفه بورصة البحرين كمركز مالي، يقوم بتنويع المنتجات المالية وإيجاد سوق رأس مال راسخة. حاليًا، هناك 43 سهمًا، و 34 سندات وأذون خزانة (صكوك مالية إسلامية)، و 19 صندوقًا استثماريًا مشتركًا مقيدًا. وقد بلغت القيمة السوقية 8.15 مليار دينار بحريني (ما يعادل 21.7 مليار دولار أمريكي) بنهاية عام 2017.

لدى البورصة نظام تداول آلي (ATS) ونظام مقاصة رقمي والتسوية ونظام الإيداع المركزي (CDS) الذي يضمن التداول السريع والفعال. تستحوذ الأسهم في المصارف التجارية عادة على أكبر نسبة من المعاملات من حيث القيمة، مع مساهمات كبيرة تأتي من قطاع الاستثمار، وقطاع الخدمات، والقطاع الصناعي.

ثالثًا، تُشوه وفرة العمالة منخفضة التكلفة نموذج العمل، وتُقوض الحافز للشركات الصغيرة والمتوسطة للتركيز على تحسين الإنتاجية كطرق لتنمية الأعمال. يناقش التقرير تأثير العمالة منخفضة التكلفة بمزيد من التفصيل أدناه؛ ولكن حاليًا يتم لفت الانتباه إلى حقيقة أن المواطنين لا يمثلون إلا 11% من العاملين في قطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة.

وأخيرًا، فإن قطاع تمويل الشركات يكون محدود التطور مقارنة بالمعايير العالمية، ما يعني أن هناك نطاقًا محدودًا لأنشطة الشركات الصغيرة لتنمو من خلال عمليات اندماجها وشرائها، واستغلال وفورات الحجم في الإنتاج بعد ذلك؛(راجع Kotilaine 2018b) للحصول على مزيد من التفاصيل. راجع **المربع "ب"** للحصول على معلومات حول بورصة البحرين.

بالرغم من هذه التحديات، إلا أن الرؤية الاقتصادية 2030 تؤكد على أن الحكومة تقدر أهمية وجود الشركات الصغيرة والمتوسطة في اقتصاد ناجح ومتنوع، وأنها ملتزمة باعتماد سياسات تؤدي إلى توسيع مساهمة تلك الشركات. يوضح **الشكل 1.1.1.2.3** عدد السجلات التجارية الجديدة للفترة بين 2005 - 2017.

تشير هذه البيانات إلى أنه منذ عام 2016، بدأت تدخلات الحكومة تؤتي ثمارها. راجع **المربع "ج"** لرؤية مناقشة حول دور الشبكات الاجتماعية في إنشاء الشركات الصغيرة والمتوسطة. وفي القسم التالي، يناقش التقرير السياسات التي ساهمت في التنويع الناجح لاقتصاد البحرين، وتوسيع نشاط الشركات الصغيرة والمتوسطة.

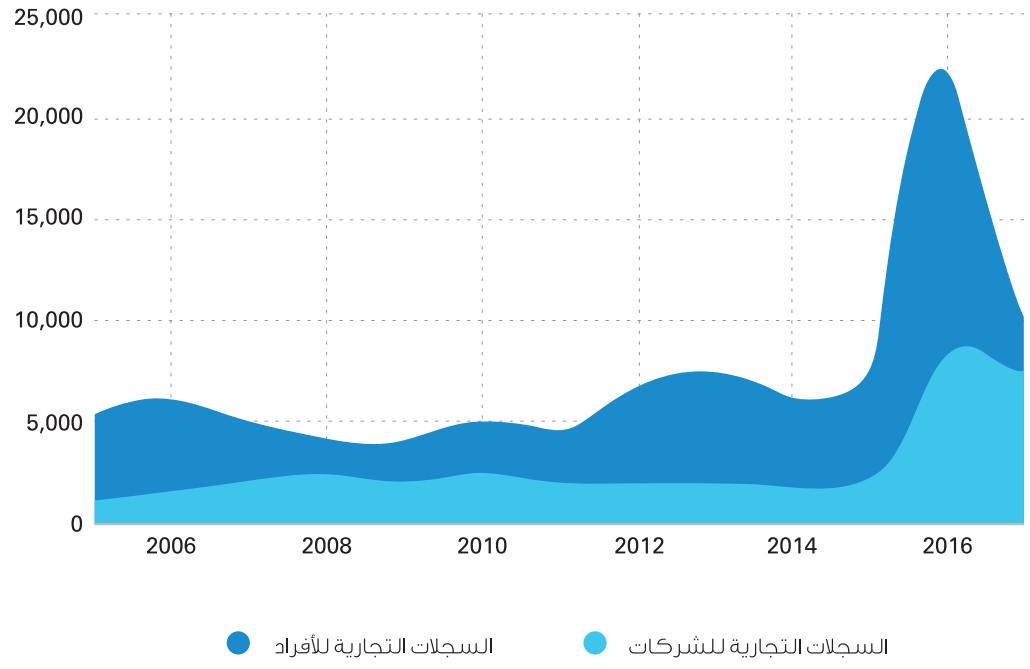

الشكل 1.1.1.2.3
التسجيلات التجارية الجديدة حسب السنة، 2005 - 2017

المصدر: وزارة الصناعة والتجارة والسياحة

المربع "ج":
وسائل التواصل الاجتماعي ومجال الأعمال

تمتلك البحرين أحد أعلى معدلات انتشار للإنترنت في المنطقة، حيث يُقدر انتشار وسائل التواصل الاجتماعي فيها بمعدل 78% ووفقًا لما أورده "تقرير الإعلام الاجتماعي العربي" في عام 2015؛ تبين أن منصات التواصل الاجتماعي الأكثر استخدامًا داخل البحرين تشمل الواتساب بنسبة 85%، والفيسبوك بنسبة 81%، والانستغرام بنسبة 51%، وتويتر بنسبة 47%، واليوتيوب بنسبة 44%، (Wpp.com, 2015).

لقد أتاحت وسائل التواصل الاجتماعي فرصًا جديدة أمام كلٍ من رجال الأعمال والشركات القائمة. وتتيح تلك المنصات الإلكترونية التواصل المباشر مع العملاء الحاليين والمحتملين. فاستخلاص البيانات المتاحة الموجودة في ملفات المستخدمين بإمكانه المساعدة في تعزيز نمو الأعمال التجارية، وفهم تفضيلات العملاء، وضبط إستراتيجيات التسويق بتكلفة منخفضة نسبيًا. وقد ازدهرت الشركات المتخصصة في الحملات التسويقية عبر وسائل الإعلام في البحرين، ووفرت المزيد من الفرص في هذا القطاع المتنامي.

وأدى هذا إلى نشوء ظاهرة "شركات الانستغرام" في البحرين، وفي منطقة الخليج على نطاق أوسع. وأصبحت منصة التواصل الاجتماعي المنصة المفضلة لكثير من الأعمال التي تدار من المنزل، والمشاريع التجارية الفردية، بدءًا من الملابس، والإكسسوارات، والأغذية والمشروبات، وانتهاءً بخدمات التصميم والترجمة. واستجابة لتلك الظاهرة، ومن أجل تنظيمها على نحو أفضل، أطلقت وزارة الصناعة والتجارة والسياحة السجل الافتراضي "سجلي" في عام 2017. ويسمح "سجلي" لأي مواطن بإدارة مشروع تجاري من بين 39 نشاطًا تجاريًا محددًا، بصورة قانونية، دون الحاجة إلى تسجيل عنوان للمكتب. فقد يسرت، شركات الانستجرام والشركات الموجودة عبر الإنترنت، إدارة العمليات التجارية، ومكنت من حدوث دمج اقتصادي أكبر، وذلك بتقليل نفقات إنشاء وإدارة المشروعات (Bahrainedb.com, 2016).

وبالمضي قدمًا، وبتركيز البحرين على المعرفة والاقتصاد الرقمي؛ فإنه من المتوقع أن تستمر وسائل التواصل الاجتماعي في القيام بدور هائل في تنمية مجال الأعمال.

1.1.1.3 التنويع الناجح وسياسات الشركات الصغيرة والمتوسطة

بالرغم من أن المقياس التقليدي للتنويع غير تام، كما هو موضح أعلاه، إلا أنه عمومًا يعطي مؤشرًا إلى أن الاعتماد على الموارد متوافق مع ما يتوقعه المرء على أساس الملاحظة العابرة للاقتصادات المعنية. ولذلك، بغض النظر عن وجود أي أوجه قصور في المقياس، إلا أنه مع وجود قدر من الثقة، يمكن للمرء أن يستنتج أن البحرين قد نجحت في تقليل اعتمادها على النفط والغاز خلال الفترة بين 2005 - 2017، وأنه نتيجة لذلك، يجب البحث عن التفسيرات المحتملة.

كانت البحرين تخصص مواردها لتنويع اقتصادها لعقود، ولكن هذه الجهود تسارعت خلال الألفية الجديدة، حتى خلال الفترة التي سبقت إطلاق الرؤية الاقتصادية 2030 في عام 2008. وتبرز هنا أربع سياسات.

الأولى، التي تحظى بتغطية أكبر لدى Al-Ubaydli and Jones (2018)، وهي جهود البحرين في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI)، وخاصة الاستثمارات من بقية دول مجلس التعاون الخليجي. يوضح **الشكل 1.1.1.3.1** أسهم الاستثمار الأجنبي المباشر في البحرين خلال الفترة بين 2009 - 2017.

"التنويع الاقتصادي ليس استراتيجية جديدة لمملكة البحرين، حيث كان جزءًا أساساً من رؤيتنا لعام 2030 منذ إطلاقها في عام 2008. فمن خلال تشجيع نمو القطاع الخاص، وتكييف اللوائح لتتناسب مع العالم الحديث، وتعزيز مؤسساتنا التعليمية، ظلت البحرين مرنة في مواجهة التحديات الاقتصادية العالمية، وتمتعت بنمو اقتصادي مستمر لعدة أجيال على الرغم من التقلبات في أسعار النفط. واليوم، تغير التكنولوجيا العديد من الاقتصادات في جميع أنحاء العالم، مع تعطل صناعات بأكملها. وينبغي أن يكون التركيز الآن على كيفية الاستفادة من هذا التحول الرقمي للكشف عن فرص النمو الجديدة".

- سعادة السيد خالد الرميحي
(الرئيس التنفيذي لمجلس التنمية الاقتصادية في البحرين، البحرين)

تعرض هذه البيانات فيما يأتي العديد من السمات البارزة. إن القيمة الإجمالية للاستثمار الأجنبي المباشر في البحرين كبيرة للغاية حسب المعايير الدولية، عند القسمة على الناتج المحلي الإجمالي. وخلال معظم فترة العينة، تتجاوز أسهم الاستثمار الأجنبي المباشر 80% من الناتج المحلي الإجمالي. وبالمقارنة، باستخدام بيانات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، فإن النسبة المقابلة لدى الاتحاد الأوروبي ككل تبلغ حوالي 50%، على الرغم من أن الاقتصادات الأصغر مثل لوكسمبورغ (351%) وإستونيا (83%) تحتل بعض من التصنيفات الأعلى. وهذا يؤكد أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في اقتصاد البحرين، ونجاح استراتيجية الحكومة المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر.

علاوة على ذلك، تهيمن دول مجلس التعاون الخليجي على أسهم الاستثمار الأجنبي المباشر، التي تمثل نسبة 66% من الأسهم في المتوسط. عندما يتم توزيع هذه النسبة حسب الدول، تكون الكويت والسعودية الدولتين المساهمتين المسيطرتين على هذه النسبة، مع مساهمة كبيرة من دولة الإمارات العربية المتحدة أيضًا، مقابل مساهمات متواضعة من عمان وقطر. وباستثناء الانحراف غير المتوقع في عام 2011، تتزايد أسهم الاستثمار الأجنبي المباشر في دول مجلس التعاون الخليجي باستمرار من حيث القيمة المطلقة وكنسبة من إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر.

وكما يوضح (Al-Ubaydli and Jones 2018)، فإن هذه الاستثمارات كانت بشكل حصري تقريبًا في القطاع المالي، ومن المحتمل أن تكون السبب في النمو القوي لهذا القطاع على مدار هذه الفترة. وعلاوة على ذلك، من المرجح أن تشهد قطاعات الصناعات النهائية، التي تشمل الفئة العامة المتبقية من "الخدمات الأخرى" نموًا متزايدًا نتيجة للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد، على الرغم من تركيزه

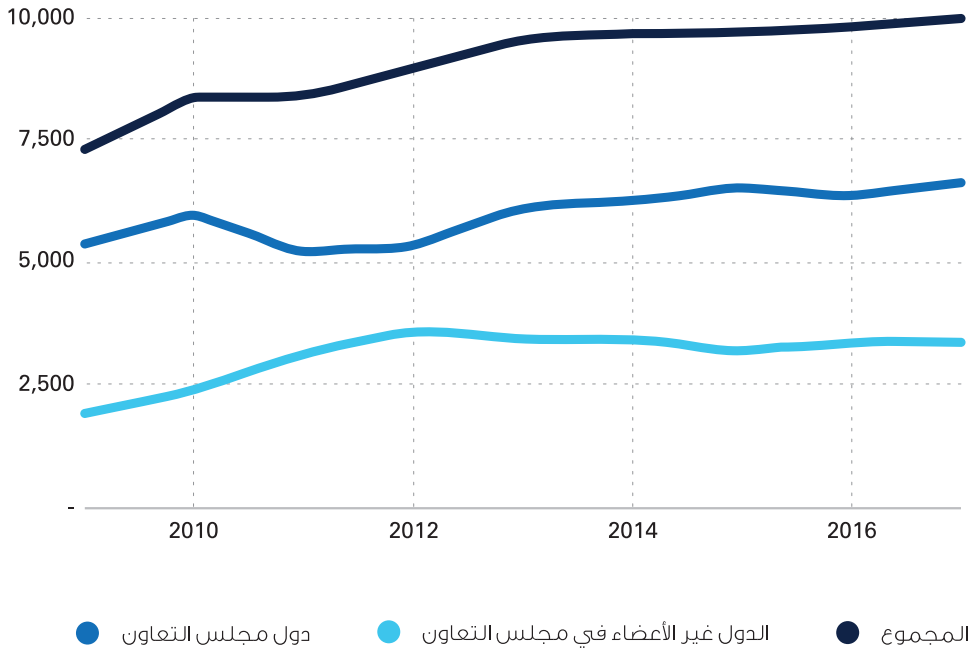

الشكل 1.1.1.3.1
أسهم الاستثمار الأجنبي المباشر في البحرين (بالمليون دينار بحريني): دول مجلس التعاون الخليجي مقابل الدول غير الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي، 2005 - 2017

المصدر: هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية

الضيق عند نقطة البداية. فمثلاً، تؤكد بيانات مصرف البحرين المركزي (CBB) أنه في عام 2018، كان معدل البحرنة في القطاع المالي حوالي 65%، ما خلق تأثيرًا مضاعفًا للاستثمارات في هذا القطاع: ارتفاع دخول البحرينيين ومعدلات توظيفهم، ما يؤدي بدوره إلى زيادة الإنفاق من قبل هؤلاء البحرينيين. وعلاوة على ذلك، فإن العديد من البنوك نفسها تستثمر رأس المال في المشاريع العقارية، التي تُعد جزءًا من القطاع "الآخر".

لمْ يكن النجاح الذي حققته البحرين في جذب رأس المال الإقليمي من قبيل الصدفة: ففي عام 2000، تم إنشاء مجلس التنمية الاقتصادية (EDB) تحديدًا لهذا الغرض. ويمكن القول إن أهم إسهاماته تتمثل في تعزيز الخطوات اللازمة للاستثمار في البحرين والتنسيق بين مختلف المؤسسات الحكومية لجعل عملية الاستثمار في البحرين سهلة قدر الإمكان. ونتيجة لهذه الجهود، تم تبسيط عملية تأسيس شركة في البحرين عبر مختلف القطاعات، خاصة فيما يتعلق بالترخيص والتسجيل، بشكل كبير على مدى سنوات. عكس تقرير البنك الدولي "سهولة ممارسة الأنشطة التجارية" هذا التحسن، حيث ارتفعت درجة البحرين من 76.2 في عام 2016 إلى 87.8 في عام 2017.

وكانت سياسة البحرين الثانية للتنويع هي تكاملها مع اقتصاد دول مجلس التعاون الخليجي على الساحة الخلفية، بينما يعمل مجلس التنمية الاقتصادية في الصدارة على جذب رؤوس الأموال. وقد خلق التكامل الاقتصادي بين دول مجلس التعاون الخليجي الإطار القانوني اللازم لقبول رأس المال من دول الخليج الأخرى. كما تم إطلاق الاتحاد الجمركي لدول مجلس التعاون الخليجي في عام 2003، تليه السوق المشتركة في عام 2008. وبينما كانت عملية تنفيذ هذه القرارات غير تامة (Abdulghaffar et al., 2013)، فإن البيانات تُعطي صورة واضحة عن

التكامل الاقتصادي الجوهري، بما في ذلك تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر التي ساهمت في التنويع الاقتصادي في البحرين (Al-Ubaydli, 2018).

وتتمثل السياسة المهمة الثالثة في تحرير قطاع الاتصالات، الذي كان خطوة محورية في تمكين نمو المكون الخاص بالاتصالات والنقل في الناتج المحلي الإجمالي الذي حل محل النفط والغاز جزئيًا. في عام 2002، وفي أعقاب نجاح المملكة المتحدة في خصخصة شركة الاتصالات لديها، أنشأت البحرين هيئة تنظيم الاتصالات (TRA)، حيث لعب مجلس التنمية الاقتصادية دورًا مهمًا في تعزيز الفكرة.

وأشرفت الهيئة بعد ذلك على سلسلة من خطوات التحرير، بما في ذلك السماح لاثنين من الشركات المزودة الأجنبية بدخول السوق (وهما زين، وهي شركة كويتية دخلت في عام 2003، و Viva، وهي شركة سعودية دخلت في عام 2008). وقد عكست مجموعة من المؤشرات الاقتصادية الجزئية، مثل استخدام الهاتف المحمول واستخدام الإنترنت وما إلى ذلك، التوسع الاقتصادي الكلي المذكور سابقاً في النشاط في هذا القطاع؛ راجع **الفصل 2.2**.

لم يكن تحرير قطاع الاتصالات سياسة تعسفية. فبالرغم من أنه سبق الرؤية الاقتصادية 2030، إلا

المربع "د":
القطاعات الاقتصادية الناشئة وبرامج تسريع الأعمال

أجرت البحرين، منذ إطلاق رؤيتها الاقتصادية 2030، استثمارات في عدد من الإطارات القانونية والاقتصادية لدعم وجود بيئة قوية لريادة الأعمال. فقد زاد عدد الشركات الناشئة الصغيرة والمتوسطة بنسبة 46% في السنوات الثلاث الماضية (International Finance, 2018).

وتتضمن الإطارات المؤسسية التي وضعتها البحرين لدعم تنظيم المشاريع جهات حكومية وأخرى شبه حكومية، مثل بنك البحرين للتنمية (BDB) والذي يقدم الخدمات التمويلية والاستشارية للشركات الناشئة وللمشروعات الصغيرة والمتوسطة، ومثل "تمكين"، وهي جهة شبه حكومية مسؤولة عن ضمان نمو القطاع الخاص باعتباره المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي.

أما المؤسسات الحاضنة وبرامج تسريع الأعمال للشركات الناشئة في البحرين فتشمل: بنك الإبداع للتمويل متناهي الصغر، وحاضنة البحرين للأزياء، ومركز البحرين لتنمية الصناعات الناشئة (BBIC) وبرنامج ريادات للنساء رائدات الأعمال. وبالإضافة إلى ذلك، هناك عدد من برامج تسريع الأعمال المتخصصة في الشركات الناشئة ذات الصلة بالتكنولوجيا بما في ذلك خليج البحرين للتكنولوجيا المالية (Bahrain FinTech Bay)، وسي فايف أكسيليريت (C5 Accelerate) وشركة سي إتش 9 (CH9)، وليفل زي (Level Z)، وركن (Rukn) وذا هايف (The Hive)، وبرينك (Brinc).

هناك مبادرة رئيسية أخرى داخل بيئة ريادة الأعمال، وهي "ستارت أب بحرين" وهي عبارة عن "مبادرة مجتمعية، تتألف من الشركات الناشئة، والشركات، والمستثمرين، والمؤسسات الحاضنة، والمؤسسات التعليمية، وحكومة البحرين، وتهدف المبادرة إلى تعزيز ثقافة الشركات الناشئة (StartUp Bahrain, n.d). وبالفعل، ساعدت كل هذه العوامل البحرين في خلق ثقافة راسخة للشركات الناشئة. وأظهر استطلاع الرأي الذي أجرته شركة إرنست ويونغ أن 70% من الشباب البحريني المشارك في هذا الاستطلاع، كانوا مهتمين ببدء مشروعاتهم الخاصة، وتلك نسبة تفوق النسب الموجودة في أي من دول الخليج الأخرى (Ernst and Young, 2015, p.25).

تعتمد الاستراتيجية الاقتصادية للبحرين على تنويع اقتصادها من خلال الاستثمار في القطاعات غير النفطية، مثل الخدمات المصرفية والمالية، والعقارات، والسياحة، والخدمات اللوجيستية، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ICT). وسيساعد ضخ المزيد من الاستثمارات في هذه القطاعات الاقتصادية الناشئة، وفي نمو الشركات الصغيرة والمتوسطة، البحرين على زيادة نمو اقتصادها.

أنه يمكن اعتباره حامل العلم التبشيري لها، حيث إنه يتضمن جميع العناصر الرئيسية للرؤية: تشجيع إقامة المشاريع، والمحاسبة، والمنافسة، والاستدامة، ودور الحكومة كجهة تنظيمية وليس كمزود. وقد استخدمت دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى تجارب البحرين كنموذج لجهود التحرير الخاصة بها في قطاع الاتصالات، بينما تحرص البحرين نفسها على مواصلة تحرير القطاعات الأخرى بناءً على الدروس التي تعلمتها من هيئة تنظيم الاتصالات.

وتتمثل السياسة المهمة الرابعة في إنشاء صندوق العمل "تمكين" في عام 2006. ويتمثل هدف المنظمة شبه الحكومية في جعل القطاع الخاص المحرك الرئيسي للتنمية الاقتصادية، ما يجعله كيانًا فريدًا من نوعه على الساحة العالمية. يحاول تمكين تحقيق هذا الهدف من خلال أكثر من 300 برنامج يتمركز حول ثلاثة محاور: تحسين مهارات البحرينيين في سوق العمل، وذلك غالبًا من خلال الدعم المالي لبرامج التدريب ومنح الشهادات المعتمدة؛ ما يؤدي إلى زيادة الإنتاجية في الشركات العاملة في القطاع الخاص، وذلك من خلال دعم الأنشطة التنفيذية ماليًا، وتقديم مشورة الخبراء. وقد ساعدت برامجه المتنوعة أكثر من 170,000 من البحرينيين والشركات.

وبالنظر إلى الأهمية التي تحظى بها الشركات الصغيرة والمتوسطة في عملية التنويع، فإن سياسات الشركات الصغيرة والمتوسطة في البحرين تندرج بشكل عام تحت مظلة سياسات التنويع المذكورة أعلاه. وأبرزها هو إنشاء صندوق تمكين، حيث يتم توجيه الكثير من جهود المؤسسة نحو الشركات الصغيرة والمتوسطة، ما يوفر لأصحاب الأعمال المحتملين الدعم الذي يحتاجون إليه بشدة في مجموعة متنوعة من الأبعاد.

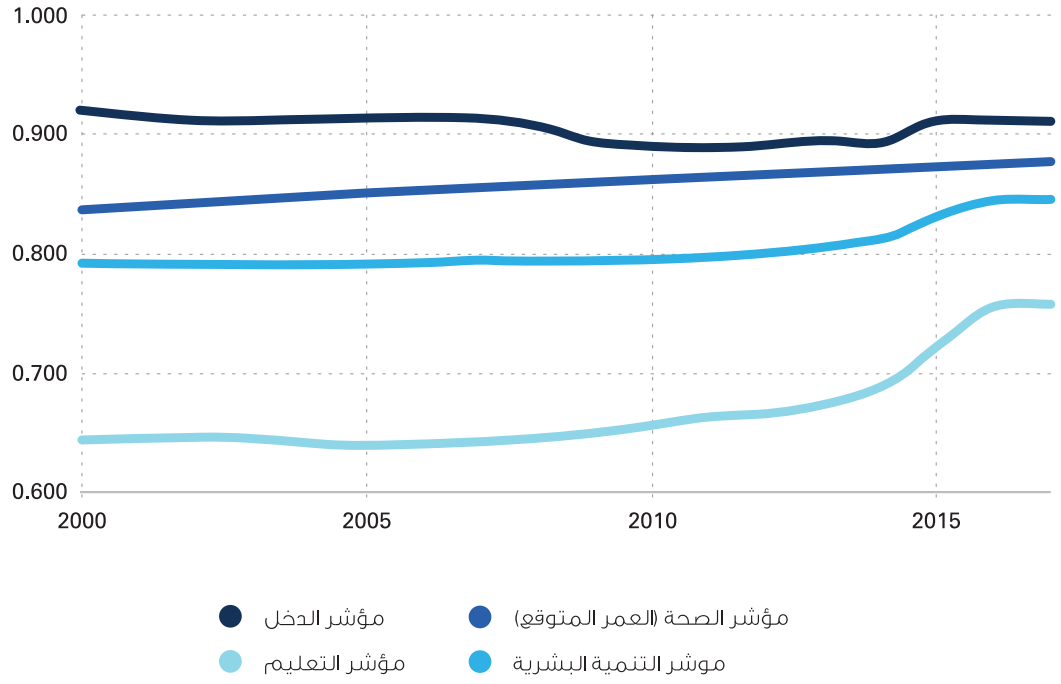

الشكل 1.1.1.3.2
مكونات مؤشر التنمية البشرية في البحرين، 2000 - 2017

المصدر: UNDP, 2018

على الرغم من أن "تمكين" تُعد مؤسسة فريدة من نوعها على مستوى العالم، فإن مكون الشركات الصغيرة والمتوسطة في مهمتها يعتمد على الأساس الذي وضعه بنك البحرين للتنمية الذي تأسس في عام 1992. يقوم بنك البحرين للتنمية بتمويل المشاريع التجارية الوليدة وتشغيل مختلف المؤسسات الحاضنة في جميع أنحاء البلاد. راجع **المربع "د"** لرؤية مناقشة عن الشركات الحاضنة المحلية.

من ناحية تسارع السجلات التجارية الموضح في **الشكل 1.1.1.2.3**، كما يشرح (Kotalaine 2018a)، كان السبب الرئيسي في ذلك هو الانتعاش الاقتصادي العام الذي أعقب التباطؤ بعد عام 2008. ولكن كان هناك أيضًا دور لسياسات محددة، مثل عملية التسجيل الإلكترونية المبسطة "سجلات" التي قدمتها وزارة الصناعة والتجارة والسياحة في عام 2016، وهي مسؤولة عن الارتفاع الحاد الذي طرأ على التسجيلات في ذلك العام (راجع **المربع "هـ"**). علاوة على ذلك، خفضت السلطات - وألغت في بعض الحالات - الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال، وهو ما أدى في النهاية إلى انخفاض التكاليف وجعل من السهل إنشاء وتشغيل الشركات في البحرين. كما أدت التعديلات في قانون الشركات التجارية إلى تمكين المستثمرين الأجانب في البحرين من تملك الأعمال التجارية بنسبة 100% في مختلف القطاعات، بما في ذلك الإقامة والطعام والأنشطة العقارية وغيرها الكثير.

على الجانب المالي، وسع مركز المعلومات الائتمانية "بِنفِت" تغطيته لتشمل الشركات، بدلاً من المدينين من الأفراد فقط. وكانت العودة اللاحقة إلى النسبة المتوسطة في عام 2017 ناتجة بشكل كبير عن محاولة الحكومة التخلص من السجلات غير النشطة؛ وبالتطلع للأمام، من المرجح أن يتجاوز مستوى السجلات السنوية لما بعد عام 2016 بشكل جوهري مستمر مستوى ما قبل عام 2016. نتيجة لهذه الإصلاحات، ارتفع عدد الشركات النشطة في البحرين بنسبة 43% (23,000 تقريبًا).

وقد نجحت سياسات التنويع والشركات الصغيرة والمتوسطة في البحرين في زيادة تنويع الاقتصاد ومساهمات الشركات الصغيرة والمتوسطة، ولكنها حققت نتائج على المستوى الكلي أيضًا. يوضح **الشكل 1.1.1.3.2** أداء البحرين في العناصر الرئيسية لنتيجتها في مؤشر التنمية البشرية (HDI) العالمي.

كما يتضح، تظهر جميع المؤشرات، بما فيها مؤشر التنمية البشرية نفسه، اتجاهًا تصاعديًا، باستثناء نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي الذي ينخفض. وبالتالي، ساهمت سياسة الحكومة بشكل عام في الفترة ما بعد عام 2000 في تحسين نوعية الحياة في البحرين، وليس فقط مساهمتها في جعل الاقتصاد أكثر تنوعًا. وسيتناول التقرير مسألة انخفاض نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي في القسم التالي.

1.1.1.4 المقاييس الأكثر تطورًا للتنويع

كما جاء سابقاً، فإن حقيقة أن الناتج المحلي الإجمالي يُعد مؤشرًا للكميات يعني أن استخدام مساهمة قطاع الموارد الطبيعية في الناتج المحلي الإجمالي هو مقياس غير تام لدرجة التنويع. ومع ذلك، لم يترك عدم وجود بديل قابل للتشغيل للمحللين خياراً سوى الاستمرار في استخدامه كمقياس للتنويع.

اقترح (Cherif and Hasanov 2014) مؤخرًا مقياسًا فعالاً ومناسبًا للتنويع، وهو المساهمات النسبية للموارد الطبيعية والسلع غير النفطية القابلة للتداول التجاري في الصادرات. إن المقياس التقليدي (حصة الموارد الطبيعية من الناتج المحلي الإجمالي) يعامل النشاط الاقتصادي الكلي كمجموع من القطاعات المتعددة والمستقلة، وهو ما يعني أنه يمكن التحقق من مساهمة الموارد الطبيعية من خلال عزل قطاع الموارد الطبيعية ومقارنة حجمه بحجم القطاعات المتبقية. ولكن يعاني هذا التعريف اثنين من أوجه القصور.

المربع "هـ":
نظام "سجلي" للتسجيل عبر الإنترنت

أطلقت وزارة الصناعة والتجارة والسياحة، في 8 ديسمبر 2016 "سجلي" وهو نظام تسجيل تجاري فريد من نوعه، وهو موجه تحديدًا إلى رواد الأعمال البحرينيين الطموحين. وينصب التركيز الأساسي للمبادرة على دعم وتشجيع المشروعات الفردية الصغيرة. ويمكن للمواطنين البحرينيين الاختيار من بين نحو 39 نشاطًا تجاريًا، دون الحاجة إلى تسجيل عنوان المكتب، أو عنوان المقر الرئيسي. وهذا يعني أن أي بحريني بلغ السن القانونية يمكنه بدء مشروعه الخاص، دون إنشاء مقر حقيقي لمتجره توفر المبادرة وضعًا قانونيًا لرواد الأعمال الناشئين أو المحترفين ذوي الخبرة، الذين يرغبون في الانطلاق بأنفسهم إما بالتوازي مع عملهم في وظيفة بالقطاع الخاص أو العام مقابل أجر وإما عوضًا عن عملهم في وظيفة. ويجب ألا يكون مقدمو الطلبات مالكين بالفعل لمؤسسة تجارية أو شركة الشخص الواحد. والمديرون وأعضاء الشركات التجارية القائمة هم أيضًا غير مؤهلين للتسجيل في تلك المبادرة.

إلا أنه يمكن للموظفين الذين يعملون مقابل أجر، استخدام "سجلي" لبدء مشروعاتهم الخاصة.
وتضم الفئات الـ 39 الأنشطة التجارية التالية:

- الأنشطة المهنية والعلمية والتقنية
- أنشطة المعلومات والاتصالات
- الأنشطة التعليمية
- أنشطة الترفية والتسلية والأنشطة الفنية
- أنشطة الخدمات الشخصية
- أنشطة خدمات الإدارة والدعم
- الصناعات التحويلية البسيطة
- الأنشطة تجارية

يسهل هذا النظام إجراءات تسجيل الأعمال التجارية إلى حد كبير، وبهذا فهو يمثل نقطة انطلاق، بل بالأحرى منصة انطلاق، خاصة بالنسبة للأعمال الناشئة القائمة في المنازل، وللشركات الناشئة ذات رؤوس الأموال الصغيرة والمتدنية. ولكن لا تمنح الرخصة الصادرة عن "سجلي" تصريحًا بتوظيف عمال أجانب. ويتطلب هذا التصريح الحصول على موافقات إضافية من جهات محددة، لمنح التراخيص اعتمادًا على طبيعة الأعمال. ومن المتوقع أن تجذب المبادرة الجديدة المزيد من رجال وسيدات الأعمال البحرينيين إلى العمل المدر لعائد.

الأول هو معاملته النمطية للاقتصاد: حيث يتم التعامل مع القطاعات المختلفة التي تشمل الناتج المحلي الإجمالي على أنها كيانات مستقلة وغير متفاعلة. وعلى سبيل المثال، إذا كانت نسبة 20% من الناتج المحلي الإجمالي لغينيا من الموارد الطبيعية، فإن التفسير الضمني للمقياس التقليدي للتنويع هو أنه إذا كان هذا القطاع سينخفض إلى النصف، بسبب وجود عطل فني في إنتاج الموارد الطبيعية، فسيتقلص الناتج المحلي الإجمالي لغينيا بنسبة 10% فقط، مع بقاء 80% من الناتج المحلي الإجمالي الذي هو من خارج قطاع الموارد غير متأثر.

في الحقيقة، تتمتع قطاعات الاقتصاد بأوجه ترابط عميقة. وتؤثر التغيرات في حجم النشاط في قطاع الموارد الطبيعية بشكل مباشر على باقي الاقتصاد. لرؤية ذلك، لاحظ أنه في البحرين، كما هو الحال في العديد من الاقتصادات الأخرى التي تعتمد على الموارد، تذهب عائدات الموارد إلى الحكومة، التي تعيد توزيعها في الاقتصاد من خلال وظائف القطاع العام والمشاريع الحكومية (بما في ذلك المشاريع الكبرى). وعندما تنخفض عائدات النفط، إما بسبب انخفاض الإنتاج أو انخفاض الأسعار، يجب أن تنخفض النفقات الحكومية بشكل متزامن في النهاية (يمكن أن توفر التدابير المضادة مثل

الاقتراض الحكومي إغاثة مؤقتة). وهذا يعني أن القطاعات التي تعتمد على الإنفاق الحكومي، مثل المقاولين الذين ينفذون المشاريع الحكومية، أو المطاعم التي تخدم عمال القطاع العام، ستتقلص أيضًا، وهو ما يعني أن مساهمتهم المطلقة في الناتج المحلي الإجمالي ستنخفض أيضًا. في الواقع، إذا كان الانخفاض في عائدات النفط ناتجًا بشكل حصري عن انخفاض في أسعار النفط، فإن الأثر السلبي على الاقتصاد لن يتحقق إلا في القطاع غير النفطي نظرًا لكون الناتج المحلي الإجمالي مؤشرًا للإنتاج (راجع المناقشة في **1.1.1.1**).

ونتيجة لذلك، فإن النسبة المئوية لمساهمة قطاع الموارد الطبيعية في الناتج المحلي الإجمالي يمكن أن تقدم صورة مضللة عن تأثير انخفاض عائدات الموارد، وذلك من خلال التقليل المنهجي للتأثير على قطاعات الصناعات النهائية. في حالة البحرين، كعضو في دول مجلس التعاون الخليجي، يزداد وجه القصور هذا في المقياس من خلال اعتماد جيرانها في دول مجلس التعاون الخليجي على النفط. لرؤية ذلك، لاحظ أن القطاع العقاري، الذي يعتمد بشدة على رأس مال دول مجلس التعاون الخليجي، لا يرتبط اسميًا بقطاع النفط في البحرين. ومع ذلك، عندما تنخفض أسعار النفط، تقل المشاريع الحكومية في البحرين، ما يقلص أجزاء من القطاع العقاري التي تعتمد على الإنفاق الحكومي البحريني؛ وينكمش رأس مال دول مجلس التعاون الخليجي، ما يقلص أجزاء من القطاع العقاري التي تعتمد على رأس المال هذا.

يتمثل وجه القصور الثاني في المقياس التقليدي في أنه لا يتناول المصادر الأساسية للنمو الاقتصادي، وخاصة قدرة الاقتصاد على النمو عندما تبدأ عائدات النفط في الانخفاض باستمرار في النهاية. وبشكل خاص، قد يُظهر اقتصادان نفس مساهمة قطاع الموارد الطبيعية في الناتج المحلي الإجمالي، ولكنهما قد يختلفان إلى حد كبير في مدى نمو القطاعات المتبقية بشكل مستقل عن الأنشطة المتعلقة بقطاع الموارد الطبيعية. فمثلاً، يمكن أن تأتي نسبة 80% من الناتج المحلي الإجمالي بأحد الاقتصادين من الصناعات ذات التقنيات العالية، بينما تأتي نسبة 80% في الاقتصاد الآخر من الزراعة: من المرجح أن ينمو الاقتصاد الأول باستمرار لسنوات عديدة، حيث إن الصناعات ذات التقنيات العالية تكون حيوية؛ بينما من المرجح أن يركد الأخير، حيث إن القطاع الزراعي غير مهيأ للتطور التكنولوجي، وبالتالي النمو الاقتصادي.

ويتمثل البديل لدى (Cherif and Hasanov's 2014) في مساهمة الموارد الطبيعية في الصادرات مقابل مساهمة السلع القابلة للتداول التجاري. ويعتمد مقياسهم على تقييم تجريبي دقيق لمصادر النمو الاقتصادي: فهم يجدون أنه في حالة الدول الغنية بالموارد، فإن مستوى تطور الصادرات يُعد عاملاً رئيسيًا محددًا لقدرة الاقتصاد على النمو بشكل مستدام، وهو ما يُترجم إلى قطاع حيوي لصادرات السلع القابلة للتداول التجاري.

هناك أسباب نظرية جيدة تكمن وراء هذا النظام التجريبي. في العصر الحديث، لكي ينمو الاقتصاد بشكل مستدام، فإنه يحتاج إلى إنتاج سلع جديدة باستمرار، واعتماد تقنيات جديدة وتطويرها. يُعد التعلم بالممارسة، وهو ما يعني اكتساب المهارات اللازمة من خلال أداء المهام المرتبطة بها فعليًا، عنصرًا أساسيًا لهذه العملية: في الوقت الحاضر، يتعلم البشر من خلال التنفيذ الفعّال بشكل أفضل بكثير مما يتعلمون من خلال مراقبة عمل الآخرين. إن أسرع طريقة لتعلم كيفية إنتاج جهاز كمبيوتر هي المشاركة في إنتاج أجهزة الكمبيوتر، وليس قراءة المخططات وحضور المحاضرات.

وعلاوة على ذلك، فإن التعلم من خلال مجموعة من المنتجات الراكدة يؤدي في النهاية إلى التدهور الاقتصادي، حيث تنتهي صلاحية المهارات المكتسبة في النهاية بمجرد أن تصبح البضائع مهجورة. ولهذا السبب من المهم أن يقوم الاقتصاد باستمرار بإنتاج سلع جديدة، لأن هذا يحافظ على نمو قاعدة المعرفة. في حالة الاقتصادات الصغيرة، بما فيها البحرين، يتطلب استخدام التعلم بالممارسة على نطاق واسع واستحداث منتجات جديدة بمعدل مُرضٍ، القيام بالتصدير وذلك ببساطة لأن السوق المحلي صغير جدًا بحيث لا يسهل النمو الاقتصادي المطلوب.

وفي هذا السياق، تكون السلع القابلة للتداول التجاري أكثر أهمية من السلع غير القابلة للتداول التجاري، مثل الخدمات الأساسية، وذلك لأن السلع القابلة للتداول التجاري في المرحلة الحالية من التنمية البشرية العالمية تخضع للتقدم التكنولوجي بشكل أكبر من السلع غير القابلة للتداول التجاري. بالنظر إلى حالة السيارات: السيارات المنتجة في عام 2018 تتفوق بشكل واضح على تلك التي أنتجت في عام 2008، مع التطور التكنولوجي المتزايد في جميع المكونات تقريبًا (التعليق، الكمبيوتر، ناقل الحركة، المكابح، الإلكترونيات، دينامية الهواء، التحكم في درجة الحرارة، إلخ). وعلى النقيض، فإن قصة الشعر في عام 2018 تكون متطابقة جوهريًا مع قصة الشعر في عام 1988، ناهيك عن 2008. ولجعل هذه المقارنة أكثر وضوحًا، يتكلف مشغل MP3 في عام 2018 أقل من قصة الشعر في الولايات المتحدة الأمريكية، ومع ذلك تقدّم الأول بشكل كبير خلال السنوات العشر الماضية، بما في ذلك زيادة حجم الذاكرة لعدة أضعاف، والتحسينات في عمر البطارية، وقلة الحجم، وزيادة حجم الشاشة والوضوح، وما إلى ذلك.

وتحسنت بعض الخدمات من الناحية التكنولوجية أيضًا. فمثلاً، ينطوي قطاع التمويل الإسلامي في البحرين على استحداث منتجات جديدة تعكس مدى التغطية المتزايدة للقطاع وحاجته للتعامل مع الحالات الجديدة. ومع ذلك، كقاعدة عامة أساسية، تكون السلع القابلة للتداول التجاري هي المحرك للتقدم التكنولوجي في الوقت الحاضر.

ومن المزايا الأخرى للسلع القابلة للتداول التجاري أنها تخلق ما يشير إليه الاقتصاديون أنه "الآثار المعرفية غير المباشرة": عندما يتم تطوير التكنولوجيا من أجل سلعة جديدة قابلة للتداول التجاري، عادة ما تكون المعرفة مفيدة لاستحداث منتجات أخرى، في القطاعات وثيقة الصلة والأخرى غير ذات الصلة. فمثلاً، عندما يتم استحداث مادة جديدة مقاومة للماء للكاميرات التي تعمل تحت الماء، فإنها تكون مفيدة في العديد من المنتجات الأخرى التي ليس لها علاقة بالكاميرات، مثل أجهزة الكمبيوتر والمركبات وأجهزة الراديو والغواصات وما إلى ذلك. وفي المقابل، من غير المرجح أن يؤدي استحداث نمط كوميدي مسرحي جديد - وهو تطور تكنولوجي في صناعة الترفيه - إلى أي مزايا تكنولوجية على خدمات أو سلع أخرى.

وفي النهاية، تظهر السلع القابلة للتداول التجاري عادة أوجه ترابط أكبر مع باقي الاقتصاد، ما يعزز الآثار المعرفية غير المباشرة. عندما يتم إنتاج منتجات وسيطة، مثل البنزين، بشكل أكثر كفاءة، تستفيد العديد من قطاعات الصناعات النهائية من المدخلات الأرخص (قطاع النقل بأكمله)، بينما تستفيد قطاعات الصناعات الأولية من ارتفاع الطلب عندما ينخفض سعرها (إنتاج النفط الخام، بيع البنزين بالتجزئة). وبينما توجد ديناميكيات مماثلة في الخدمات، فإن القفزات التكنولوجية لا تكون عادة كبيرة، في حين أن الروابط بالقطاعات الأخرى لا تكون شديدة وبعيدة المدى، ما يحد من التأثير.

وتلخيصًا لذلك، تكون مساهمة قطاع الموارد الطبيعية في الناتج المحلي الإجمالي - المقياس التقليدي للتنويع - تقديرًا تقريبيًا أول مفيداً للاقتصاد بشأن الموارد الطبيعية، ولكنها تكون غير مفيدة نسبيًا بشأن مدى نمو الاقتصاد مع انخفاض عائدات الموارد الطبيعية. وفي المقابل، تكون حصة السلع القابلة للتداول التجاري في الصادرات تنبؤية بدرجة عالية بأداء الاقتصاد مع تناقص مساهمة الموارد الطبيعية. وبالتالي، بينما تكون سياسات التنويع التي تستهدف خفض مساهمة قطاع الموارد الطبيعية في الناتج المحلي الإجمالي فعالة، تكون السياسات الأكثر فعالية هي تلك التي تستهدف زيادة حصة السلع القابلة للتداول التجاري في الصادرات.

يوضح كل من (Cherif and Hasanov 2014) هذه النقطة من خلال مقارنة البحرين بسنغافورة. يُظهر كلاهما مساهمات مماثلة (قابلة للمقارنة) لقطاع التعدين في الناتج المحلي الإجمالي، بينما تُظهر سنغافورة مستويات أعلى بكثير من تنوع الصادرات. يعرض **الشكل 1.1.1.4.1** النموذج الأخير. كانت هذه البيانات من عام 2008 بسبب وجود قيود على توافر البيانات في البحرين في الوقت الذي

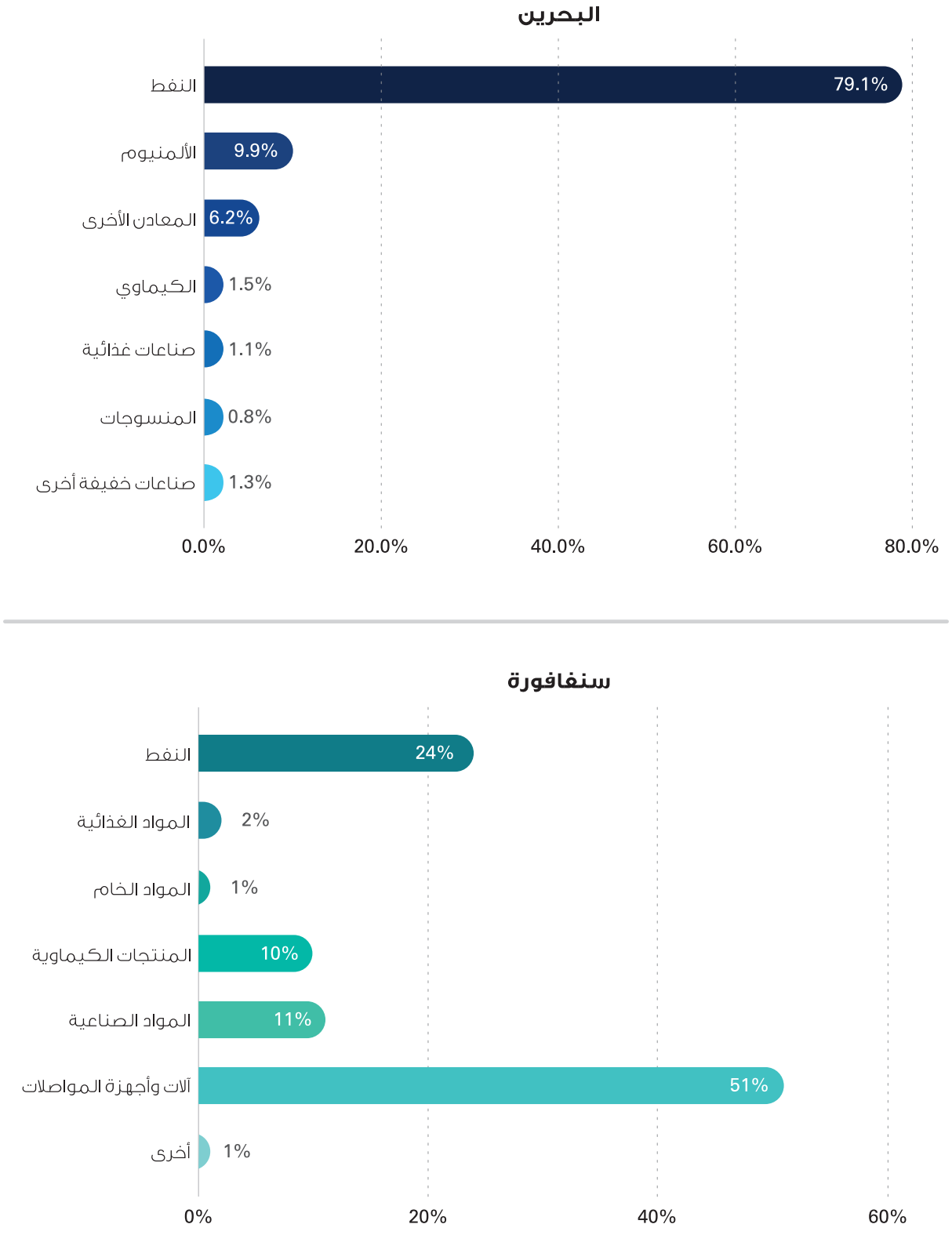

الشكل 1.1.1.4.1
توزيع (%) صادرات البحرين من السلع (أفضل 50 سلعة؛ الشكل الأعلى) وسنغافورة (جميع السلع، الشكل الأدنى)، 2008

المصدر: Cherif and Hasanov, 2014

تمت كتابة الورقة فيه. وقد أتاحت هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية بيانات عام 2016، وهي تشير إلى انخفاض كبير في مساهمة النفط، ووجود مساهمة متزايدة من قطاعات أخرى مثل المعادن. ولكن، يتم تغيير الرسالة الرئيسية باستخدام بيانات أحدث: تحتاج البحرين إلى زيادة صادراتها من السلع غير النفطية القابلة للتداول التجاري.

وعلاوة على ذلك، طرح (Cherif and Hasanov 2014) النقطة الإضافية التي تفيد أن صادرات البحرين من السلع غير النفطية القابلة للتداول التجاري هي أيضًا مصدر دون المستوى الأمثل للنمو الاقتصادي المستدام. فمثلاً، يعتمد قطاع الصناعات التحويلية بشكل كبير على الألومنيوم، والذي يعتبر سلعة لها روابط قليلة ببقية اقتصاد البحرين، وهذا لا يساعد على استحداث منتجات جديدة.

إذا حققت البحرين مزيدًا من المكاسب في جهودها لإنشاء قطاع للسلع القابلة للتداول التجاري يتسم بالتنوع والحيوية والقدرة على المنافسة عالميًا، فسيساهم ذلك في تحسين مسار دخل الفرد الموضح في **الشكل 1.1.1.3.2**. وفي النهاية، فإن المصدر الأكثر موثوقية للنمو الاقتصادي المستدام هو التقدم التكنولوجي، والنمو المرتبط بإنتاجية العمالة عبر مجموعة واسعة من القطاعات. من خلال إجراء دراسة متأنية لنجاحات الدول الغنية بالموارد مثل النرويج وماليزيا، وتجنب الأخطاء التي ترتكبها الدول الأخرى الغنية بالموارد مثل إندونيسيا، التي يغطيها كلها بالتفصيل (Cherif and Hasanov 2014)، يمكن لصناع السياسات في البحرين تحسين سياسات التنويع الخاصة بهم وضمان مستقبل أكثر ازدهارًا للاقتصاد ما بعد النفط.

1.1.2 توصيات للبحرين

حققت مجموعة سياسات التنويع الحالية في البحرين نجاحات كبيرة، من حيث خفض مساهمة قطاع النفط في الناتج المحلي الإجمالي وتحسين مستويات التنمية البشرية. ولكن، هناك تحسينات مثمرة محتملة مستمدة من تحليل مقاييس التنويع الأكثر تطورًا. يستكشف التقرير هذه السياسات في هذا القسم الفرعي، باستثناء السياحة، التي تتميز بقسم خاص بها يأتي لاحقاً.

1.1.2.1 فهم القيود المفروضة على النموذج الحالي

التحدي الرئيسي الذي تواجهه البحرين هو تطوير قطاع السلع القابلة للتداول التجاري والقادرة على المنافسة عالميًا، وهو شكل من أشكال التصنيع. اكتشفت بعض الاقتصادات، مثل المملكة المتحدة أو النرويج، موارد طبيعية كبيرة بعد تطوير قطاعات السلع الحيوية القابلة للتداول التجاري، ما يسمح لصناع السياسات بالتركيز على تحسين الاقتصاد لتقليل أي آثار سلبية لقطاع الموارد الطبيعية على بقية الاقتصاد. في دول الخليج، بما في ذلك البحرين، كان اكتشاف مخزونات النفط الكبيرة سابقًا لتطوير قطاع السلع التنافسية القابلة للتداول التجاري، ولا يزال هذا القطاع بحاجة إلى أن يحقق المستوى المطلوب منه.

إن مجموعة السياسات مثل الرؤية الاقتصادية 2030 تمثل بالتأكيد خطوة مهمة نحو تنويع الاقتصاد. كما ناقشنا أعلاه، تتضمن هذه السياسات التحسينات في بيئة الأعمال التجارية، والاستثمار في البنية التحتية، والحد من اللوائح. لعب المجلس الوطني (البرلمان) أيضًا دورًا في تفعيل الإصلاحات اللازمة لتحسين بيئة الأعمال التجارية؛ راجع **المربع "و"** للحصول على مزيد من التفاصيل. ونتيجة لذلك، تفتخر البحرين اليوم ببنيتها التحتية القادرة على المنافسة عالميًا، والبيروقراطية الحكومية التي تساعد على نمو القطاع الخاص. للاطلاع على مناقشة موانئ البحرين، راجع **المربع "ز"** .

ومع ذلك، كما يشرح (Cherif and Hasanov 2014)، فإن هذه السياسات غير كافية لتحقيق هدف وجود قطاع حيوي للسلع القابلة للتداول التجاري. وبشكل خاص، يجب استكمالها بتدخلات إضافية

المربع "و":
المجلس الوطني

في مملكة البحرين، تنقسم الحكومة إلى سلطات تشريعية وتنفيذية وقضائية تمارس اختصاصاتها وفقًا للدستور. يعهد بالسلطات التشريعية إلى جلالة الملك والمجلس الوطني. يتكون المجلس الوطني من دائرتين مستقلتين هما مجلس الشورى (الأعلى) ومجلس النواب (الأدنى)، وكلاهما يضم ٤٠ عضوًا. يتم تعيين مجلس الشورى بموجب أمر ملكي، بينما يتم انتخاب أعضاء مجلس النواب من خلال اقتراع عام في انتخابات سرية ومباشرة. إن الترشح للمجلس الأدنى هو خيار متاح تقريبًا لجميع المواطنين البحرينيين الذين يرغبون في تمثيل احتياجات مواطنيهم والمناضلة لأجلها.

يتمتع كل من المجلسين بالسلطة لاقتراح القوانين ومناقشتها والموافقة عليها. منذ إنشاء المجلس الوطني، ساهم كلا المجلسين في تطوير وسن القوانين والتعديلات التي يتم تطبيقها اليوم. ويتضمن ذلك التعديلات على قانون الشركات التجارية الحالي، مثل السماح للمستثمرين الأجانب بتملك الأعمال التجارية بنسبة 100% في العديد من القطاعات، ما سيؤدي إلى تشجيع الاستثمار في البحرين.

هناك مثال آخر وهو التعديل الذي يغير كل المراجع من 60 يومًا في قانون الشركات التجارية إلى 15. وبالتالي، يمكن الآن إكمال العمليات في ربع الزمن الذي كان مطلوب سابقًا. فمثلاً، إذا أرادت شركة ما تغيير نوع نشاطها، فكانت تضطر في الماضي إلى الانتظار لمدة 60 يومًا قبل أن تتم أي عملية تحويل. والآن، بما أن الإطار الزمني هو ١٥ يومًا فقط، ومع معالجة طلبات التغيير على نظام "سجلات" عبر الإنترنت، يمكن للشركات الاستفادة من تجربة أكثر فاعلية وسهولة في الاستخدام. وبالمثل، فإن رقمنة الخدمة تعني أن الموظفين الذين يعملون مع البوابة لديهم الفرصة للقيام بذلك بشكل أكثر كفاءة. من خلال دعم طلبات التغيير هذه، يدعم كل من المجلسين الأعلى والأدنى بشكل مباشر رؤية 2030، ما يساهم في هدف جذب رجال الأعمال للاستثمار، وخلق فرص عمل مجزية، وبالتالي تحفيز النمو الاقتصادي للمملكة.

ومن مجالات العمل الرئيسية الأخرى التي يضطلع بها المجلس الوطني حماية تنمية حقوق المرأة. في عام 2016، دعم الأعضاء المرسوم الملكي الذي أزال أي تحفظات قانونية فيما يتعلق باتفاقية الأمم المتحدة للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (CEDAW)، والتي انضمت لها البحرين في عام 2002. وفي أبريل 2018، طرح مجلس الشورى اقتراحًا لقانون الأسرة الموحد لحماية مصالح جميع النساء والأطفال في البحرين.

لضمان استجابة القطاع الخاص للتحسينات في بيئة الأعمال التجارية من خلال إنتاج قطاع السلع القابلة للتداول التجاري. فإن مزايا قطاع السلع القابلة للتداول التجاري تتمثل بشكل كبير في الآثار التكنولوجية والتجارية غير المباشرة للقطاعات الأخرى؛ هذه هي العوامل التي لا يضعها رجال الأعمال في القطاع الخاص ممن يركزون اهتمامهم على المحصلة النهائية في اعتبارهم عند اتخاذ قرارات تتعلق بالاستثمار التجاري. وعلاوة على ذلك، في حالة البحرين، هناك العديد من جوانب البيئة التجارية التي تدفع القطاع الخاص بشكل منهجي بعيدًا عن صعوبة جهود إنشاء قطاع سلع قابلة للتداول التجاري.

أحد هذه العوامل هو استمرار وجود قطاع عام كبير. في جميع الاقتصادات، صعوبة قياس الإنتاجية في

المربع "ز":
موانئ البحرين

يقع منفذ ميناء سلمان على بعد بضعة كيلومترات جنوب المنامة، ولطالما كان هذا هو المنفذ البحري الرئيسي في البحرين ونقطة الجمارك لجميع أنواع البضائع العامة والبضائع المنقولة في حاويات. وقد فتح رصيف مياهه العميقة، للمرة الأولى في عام 1962. وقد زاد إجمالي حركة البضائع زيادة كبيرة في السبعينيات، وأدى ذلك إلى حدوث مشاكل ازدحام شديد في الميناء. أجرت الحكومة استثمارات هائلة لتوسيع وتحديث ميناء سلمان لجعله المنفذ الأول في منطقة الخليج الذي يخصص ميناء للحاويات. وأضيفت مرافق لإصلاح السفن، ولعب ميناء سلمان دورًا رئيسياً في دعم شركة ألومنيوم البحرين (ألبا). وفي الوقت الحاضر، يتولى الميناء الشحن الجزئي للحاويات (LCL)، ويستوعب المخازن الجمركية الحكومية وكذلك الخاصة. ويمثل ميناء سلمان القاعدة البحرية للقوات البحرية الملكية البحرينية (RBNF) ويستخدم كقاعدة للقوات البحرية البريطانية والأمريكية.

في أواخر التسعينيات، أطلقت حكومة البحرين مشروعًا لإدارة حركة الملاحة المتزايدة وتلبية احتياجات الصناعة البحرية الحديثة. واستُصلحت مساحة إجمالية قدرها 830 هكتار من الأراضي الواقعة في الجزء الجنوبي الشرقي من جزيرة المحرق المطلة على حدود مدينة الحد. وأقيمت منطقة صناعية ضخمة، تضم منطقة حرة مساحتها 95 هكتار لتوزيع البضائع تخدم الميناء الجديد المقام على مساحة 110 هكتارات (Gateway, 2007). افتُتح ميناء خليفة بن سلمان (KBSP) في عام 2009 ليحل محل ميناء سلمان ويصبح ميناء الحاويات الرئيسي. ويوجد بميناء خليفة بن سلمان منحدرات لدحرجة السلع ومرافق للبضائع العامة، تتولى أمر الحاويات بشكل أساسي، كما يوجد بالميناء محطة ركاب للسفن السياحية. وتسمح أرصفة مياهه العميقة ومداخل الميناء برسو أكبر السفن العابرة للمحيطات. ويشكل ميناء خليفة بن سلمان مركزًا للشحن المحلي والشحن العابر في المنطقة على حد سواء. وقد صُمم الميناء لاستيعاب مليون وحدة مكافئة لعشرين قدمًا (TEU) سنويًا (Kaul, 2018). ويتصل ميناء خليفة بن سلمان بميناء سلمان عن طريق جسر الشيخ خليفة بن سلمان العُلوي، والذي يربط الساحل الغربي لشبه جزيرة الحد باليابسة. ويمكن الوصول إلى الأراضي البرية السعودية على بعد مسافة 30 كم بالسيارة عبر جسر الملك فهد (Ministry of Transportation and Telecommunications, 2018).

ويحدد اتفاق منح الامتياز بين حكومة مملكة البحرين وشركة APM Terminals (وهي إحدى شركات تشغيل محطات الحاويات التي تملكها مجموعة شركات ميرسك الدنماركية) على أن تدير الشركة ميناء خليفة بن سلمان لمدة 25 عامًا (اعتبارًا من 2009). وتدير شركة APM Terminals ميناء سلمان منذ عام 2006 (Gateway, 2007). وتخطط الشركة لتقديم اكتتاب عام أولي (IPO) للميناء، في عام 2019. وحاليًا تمتلك الشركة 80% من حصة الأسهم، أما النسبة المتبقية من الأسهم وهي 20% فتمتلكها مجموعة كانو البحرينية، ولكن عرض الأسهم يعني تقليص حصة شركة APMT لتصبح 64% (Kaul, 2018).

يقع رصيف سترة جنوب المنامة في جزيرة سترة، المتصلة باليابسة عبر جسر سترة (Road Traffic Technology, 2018). وتستخدمه الصناعات التحويلية لاستيراد المواد الخام السائبة، وفي تصدير المنتجات المصنعة والبيتروكيماوية.

بالإضافة إلى الموانئ، تمتلك البحرين أكثر من 40 رصيف ميناء خاصًا مرخصًا. والتي تخدم مجموعة متنوعة من الصناعات بما في ذلك الصناعات التحويلية، والبنية التحتية البحرية، والبناء، والشحن. وتتركز في المناطق الصناعية الرئيسية في البحرين، بما في ذلك شمال المنطقة الصناعية في سترة، ومنطقة ميناء سلمان الصناعية، ومنطقة سلمان الصناعية، ورأس زويد (Ministry of Interior Custom Affairs, 2018)

القطاع العام تعني أن المدخلات (أبرزها المؤهلات التعليمية) وسنوات الخدمة تكتسب قيمة أكبر بكثير في تحديد الأجور. ويؤدي ذلك إلى تقلص الأجور مقارنة بالقطاع الخاص، حيث يكون قياس الإنتاجية أسهل في العادة: يتقاضى العاملون ذوو المهارات المحدودة في القطاع العام أكثر مما يتقاضونه في القطاع الخاص، بينما يتقاضى العاملون ذوو الكفاءة العالية في القطاع العام أقل مما يتقاضونه في القطاع الخاص. وفي نطاق المهارات المحدودة، يؤدي ذلك إلى إعاقة القطاع الخاص في محاولاته لتوظيف العاملين ذوي المهارات المحدودة، حيث يمكنهم الحصول على بديل جذاب زائف في القطاع العام. وعلاوة على ذلك، فإنه يثبط الحوافز لاكتساب المهارات المفيدة لسوق العمل الحديث من قطاع التعليم، لأن عمل القطاع العام يكون إداريًا بدون تغيير أكثر منه فنيًا، ولا يوفر بيئة مساعدة على التقدم التكنولوجي. في معظم الاقتصادات، تكون هذه الآثار السلبية للتعيين في القطاع العام محدودة بسبب الدور الصغير الذي يلعبه القطاع العام في سوق العمل. ومع ذلك، يلعب القطاع العام في البحرين دورًا كبيرًا في سوق العمل، خاصة بالنسبة للمواطنين، ما يزيد من هذه الصعوبات، رغم أن نية الحكومة كانت توفير مستوى معيشة مريح لمواطنيها عبر هذه الوظائف. وجدير بالذكر أنه بينما خططت جميع حكومات دول مجلس التعاون الخليجي، بما فيها البحرين، للحد من التعيينات في القطاع العام، إلا أن هذه الجهود لم تنعكس بعد في مستويات العمالة الإجمالية في القطاع العام.

والعامل الآخر ذو الصلة هو توفر العمالة الأجنبية منخفضة التكلفة، وخاصة في فئة المهارات المحدودة، بأحجام لا نراها في الاقتصادات الصناعية والغربية. بينما يضفي انفتاح سوق العمل في البحرين الكثير من المزايا على الاقتصاد، إلا أن أحد عيوبه هو أنه يثبط حوافز المديرين في تطوير نوع من تقنيات توفير العمالة التي تميز القطاع الحيوي للسلع القابلة للتداول التجاري الذي يفيد بقية الاقتصاد. لا تكون مدخلات العمالة منخفضة التكلفة بشكل غير عادي فقط؛ بل إنها تتسم أيضًا بدرجة عالية من المرونة، حيث تتمكن الشركات من زيادة وتقليل رواتب العمال الوافدين بسرعة دون الضغط الذي تفرضه النقابات العمالية والهيئات التنظيمية لسوق العمل في الاقتصادات الغربية.

وهكذا، في أوروبا الغربية، يمكن أن يكون تعيين وتسريح العمال عمليات مكلفة وصعبة، ما يجبر أرباب العمل على أن يكونوا مبدعين ومبتكرين من الناحية التكنولوجية عند مواجهة تقلبات دورة الأعمال التجارية. وفي المقابل، يمكن لأرباب العمل في البحرين والخليج زيادة أو خفض رواتب عمالهم الوافدين لأقل تكلفة بسبب حقيقة أن عقودهم عادة ما تكون مستمرة لمدة عامين كحد أقصى؛ وهذا يقوض الحافز للابتكار من الناحية التكنولوجية.

تميل هاتان القناتان إلى التأثير على الشركات الأصغر العاملة في القطاع الخاص. ويقوض العامل الإضافي، وهو هيمنة المشاريع الحكومية، الحافز الذي يتمثل في أنه يتعين على الشركات الكبيرة أن تكون حيوية. في الاقتصاد التقليدي، يكون الاستثمار الذي تقوده الحكومة محدودًا في نطاقه، وهذا يعني أنه إذا كان القطاع الخاص يسعى إلى تحقيق معدلات عالية من العائدات، فيجب أن يتحمل المخاطر، بما فيها قطاع السلع الحيوية القابلة للتداول التجاري. وفي المقابل، في دول مجلس التعاون الخليجي، بما فيها البحرين، تقود الحكومة بانتظام المشاريع العملاقة في البنية التحتية. وبينما تكون النوايا جيدة بالتأكيد، فإن الناتج العرضي غير المقصود هو نزوح استثمارات القطاع الخاص في السلع القابلة للتداول التجاري: حيث يفضل المستثمرون في القطاع الخاص التيقن النسبي للاستثمار في شراكة مباشرة مع الحكومة، أو بشكل غير مباشر من خلال عروض السندات العالية العائد المستخدمة لتمويل المشاريع. وفي الواقع، فإن الحكومة تنحرف بدون قصد بمعاوضة المخاطر بالعائد الذي يواجهها القطاع الخاص، ما يجعل الشركات الكبيرة التي تستفيد من مستويات عالية من السيولة أقل

احتمالاً للاستثمار في الصناعات الحيوية من الناحية التكنولوجية.
هناك بعض الاستثناءات الملحوظة لهذه الحيوية، التي تنشأ عندما تقود الحكومة المشاريع العملاقة في السلع القابلة للتداول التجاري. وتعتبر شركة سابك السعودية العملاقة للتصنيع الكيميائي مثالاً على ذلك، كما هو الحال مع شركة الخليج لصناعة البتروكيماويات في البحرين. ومع ذلك، فإن هذه المشاريع ثابتة في قطاع البتروكيماويات (وإن كانت في الصناعات النهائية)، ما يحد من مساهمتها في جهود تنويع الاقتصاد.

ونتيجة لذلك، تتعثر البحرين ودول الخليج خارج قطاع البتروكيماويات في دائرة تبعدها عن التفوق التكنولوجي: في قطاعات معينة، تستورد التكنولوجيا والعمالة منخفضة التكلفة؛ تقلل القوة العاملة للمواطنين من الاستثمار في المؤهلات التعليمية في مجال العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات؛ ويفضل المستثمرون في القطاع الخاص اتباع قيادة الحكومة. ويكون لدى رواد الأعمال حافز ضئيل لمحاولة كسر هذه الدائرة. يتطلب كسر هذه الدائرة من الحكومة أن تعتمد على المبادئ الأساسية المنصوص عليها في رؤيتها الاقتصادية، التي تشمل الاستثمار في تعليم العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات، ومن خلال تغيير هيكل الحوافز بالمجتمع.

1.1.2.2 تغيير هيكل الحوافز بالمجتمع: التوصيات العيانية

قبل تقديم المقترحات المصممة لتناسب ظروف البحرين، من الجدير مراجعة بعض الدروس الشاملة المستفادة من دول مثل إندونيسيا وماليزيا والمكسيك، التي حاولت جميعها تنويع اقتصاداتها خلال الأربعين سنة الماضية، بدرجات نجاح متفاوتة (Cherif and Hasanov, 2014).

تتمثل إحدى الاستراتيجيات الأكثر شيوعًا لتطوير المراجع الاقتصادية في استبدال الواردات (IS): عندما تختار الحكومة صناعة تهيمن عليها الواردات في الوقت الراهن، تحاول إيجاد بديل محلي عن طريق مجموعة من التدابير الاستثمارية والحمائية الهادفة، مثل فرض التعريفات الجمركية على الواردات الأجنبية. وقد نجحت بعض البلدان في تنفيذ هذه السياسة بنجاح، بينما كانت بالنسبة لآخرين كارثة تامة، ما أدى إلى وجود صناعة محلية متضخمة وعديمة الكفاءة، إلى جانب الشركاء التجاريين الفاضبين.

يتمثل أحد المحددات الرئيسية لنجاح سياسات استبدال الواردات في التشديد على الصادرات. عندما تكون استراتيجية الحكومة هي تقوية القطاع المحلي من خلال التدخلات الحمائية، وإنشاء صناعة تعتمد على هذه السوق المقيدة، تكون النتيجة عادة صناعة عديمة الكفاءة تعتمد على الحماية من المنافسة الأجنبية، مع وجود القليل من الحوافز للابتكار أو عدم وجودها مطلقًا.

"يعتمد ازدهارنا في المستقبل على قدرتنا على مواصلة تنويع اقتصادنا. حيث يجب علينا دائمًا أن نسعى جاهدين لتمكين شباب المملكة بالدعم اللازم لبدء أعمالهم الخاصة من خلال المبادرات الوطنية التي تمكّنهم من المساهمة في نمونا الاقتصادي".

- السيد صباح الزياني
(رئيس مجلس إدارة جمعية المستقبل الشبابية، البحرين)

عادة ما تتطلب عملية استبدال الواردات بشكل ناجح أن تكون لدى الحكومة استراتيجية طويلة الأجل تتضمن إنشاء صناعة قادرة على التصدير في سوق قادرة على المنافسة عالميًا، بدلاً من مجرد تقديم صناعة محلية محمية. وهذا بدوره يتطلب تأسيس بيئة تكنولوجية ملائمة وتزويد الصناعة بالقدرة على الابتكار المستمر للحفاظ على قدرتها على المنافسة عالميًا. وعادة ما يتضمن ذلك اختيار أكثر المكونات أساسية في سلسلة الإنتاج ثم وضع خطط لتوسيع سلم القيم حيث تبدأ الصناعة في جني مزايا التعلم بالممارسة.

تقدم أمريكا اللاتينية بين الخمسينيات والثمانينيات مثالاً جيدًا على استراتيجية استبدال الواردات غير الناجحة (Rodrigues, 2010)، وذلك بسبب التشديد المفرط على تقييد وصول الشركات المحلية إلى السوق المحلية، مع فشلها في تعريض تلك الشركات نفسها للمنافسة العالمية. وكما حدث في العديد من الحالات، بذلت الشركات المحلية جهودًا كبيرة للضغط المفسد من أجل اتخاذ تدابير حمائية أكثر من جهودها لتطوير منتجات متقدمة تكنولوجيًا يمكنها المنافسة على الساحة العالمية. وفي المقابل، كانت استثمارات المكسيك في صناعة السيارات استراتيجية جيدة التنفيذ لاستبدال الواردات، وذلك لأن تصدير السيارات على أساس تنافسي كان يعتبر دائمًا بندًا رئيسيًا. وحاليًا، يوجد لديها عدد من العمال العاملين في إنتاج السيارات أكبر من الولايات المتحدة الأمريكية.

وبمجرد أن استوعبت الحكومة هذا الدرس، واختارت صناعاتها الرئيسية لاستبدال الواردات، فإنها تواجه خيارًا يتعلق بوسائل تعزيز هذه الصناعة. وتتمثل الوسائل التقليدية في أن هناك انحرافات في الأسعار: التعريفات الجمركية على الواردات الأجنبية، أو الإعانات المقدمة للإنتاج المحلي. تشير تجربة البلدان المختلفة إلى أن التشجيع على توفير المدخلات الرئيسية هو خيار أفضل لانحرافات الأسعار. وهذا يعني بناء بنية تحتية عالية الجودة؛ توفر العمالة الماهرة بأجور قادرة على المنافسة عالميًا؛ وبناء القدرات الاستشارية المحلية لدعم الصناعة أثناء نموها. وبينما تعكس الرؤية الاقتصادية للبحرين تقديرًا لهذه المجموعة من التوصيات، فإن التقرير يوضح بعض التحسينات البسيطة أدناه التي يمكن أن تسهم في تحقيق نتائج إيجابية.

ويتعلق الدرس الأخير المستفاد بالدور الذي تؤديه العمالة منخفضة التكلفة. ومن المغري - خاصة في دولة أسواق العمل مفتوحة فيها مثل البحرين - استهداف الصناعات التحويلية التي تتطلب عمالة كثيرة، في محاولة لاستغلال العمالة منخفضة التكلفة. ومع ذلك، فإن الخبرة المستمدة من المحاولات العديدة لنشر هذه الاستراتيجية تشير إلى أن هذا ليس مصدرًا مستدامًا للنمو. وبينما قد يوفر ذلك تعزيزًا على المدى القصير لقطاع الصناعات التحويلية، إلا أنه يفشل في النهاية لأنه يضع تركيزًا غير كافٍ على التطور التكنولوجي كمصدر للميزة التنافسية للصناعة. وكما نوقش أعلاه، تكون السلع القابلة للتداول التجاري مهمة للاقتصاد لأنها تتطلب دينامية تكنولوجية تمتد بعد ذلك إلى قطاعات أخرى، ما يخلق حلقة مثمرة. تؤدي العمالة منخفضة التكلفة كأساس لقطاع الصناعات التحويلية إلى إنتاج مجموعة من المنتجات الراكدة، ووضع حد أقصى للمزايا التي يمكن استخلاصها من التعلم بالممارسة، والحد من مدى استفادة القطاعات الأخرى بشكل مباشر وغير مباشر من قطاع الصناعات التحويلية.

تكون حالة الصين مفيدة أيضًا. ففي بداية تحولها الاقتصادي إلى قوة تصنيع عالمية، استفادت الصين بشكل كبير من وفرة العمالة منخفضة التكلفة محليًا، حيث كان الفقر سائدًا. ومع ذلك، فقد حرصت الحكومة على تأكيد الدينامية التكنولوجية باعتبارها المصدر النهائي لميزتها التنافسية. وقد اختارت بحكمة استراتيجية للنمو قائمة على التصدير، ما أجبر صناعاتها على اختبار أنفسها مقابل التطور العالمي، مع إطلاق استراتيجية موازية للتمكين التكنولوجي. وشمل ذلك إنشاء جامعات عالمية قادرة على تحقيق إنجازات تكنولوجية وربطها بالصناعة ووضع مواهبها الرائدة في المراكز التكنولوجية العالمية لتسريع عملية اللحاق بالتفوق التكنولوجي. ولهذا السبب أصبحت الصين اليوم قادرة على إنتاج الإلكترونيات المتقدمة، وارتفعت الأجور الصينية بشكل كبير. ولو سعت الصين إلى استغلال العمالة منخفضة التكلفة حصريًا، فستكون بالكاد فوق مستوى تطورها الأولي.

مع وضع هذه التوصيات العيانية في الاعتبار، ينتقل التقرير الآن إلى التوصيات المصممة لتناسب ظروف البحرين المحددة.

1.1.2.3 تغيير هيكل الحوافز بالمجتمع: توصيات خاصة بالبحرين

تم اعتماد بعض من التوصيات الخاصة بمجلس التعاون الخليجي، تم تقديمها في أوراق (Cherif and Hasanov 2014)، من قبل البحرين من خلال "تمكين"، مثل تدريب الأشخاص في المجالات التي يتطلبها القطاع الخاص، ودعم مرتبات البحرينيين العاملين في القطاع الخاص كوسيلة لتشجيع التوظيف فيه. ومع ذلك، ينبغي أن تراعي البحرين تعميق التزامها بمثل هذه السياسات، خاصة إذا كانت الدلائل القوية على نجاحها في البحرين ظاهرة. يقوم التقرير بتصنيف التوصيات إلى ثلاثة مجالات واسعة: إصلاحات سوق العمل؛ وإصلاحات الشركات الصغيرة والمتوسطة؛ والإصلاحات في استراتيجية الاستثمار الحكومية.

بدءًا بإصلاحات سوق العمل، يجب على الحكومة أن تلتزم التزامًا أقوى بتقليل التعيين في القطاع العام. يوضح **الشكل 1.1.2.3.1** التوظيف في القطاع العام في البحرين.

كما يتضح، بعد ١٠ سنوات من إطلاق الرؤية الاقتصادية 2030، نما إجمالي معدل التوظيف في القطاع العام بنسبة 8%. وعلاوة على ذلك، بلغ معدل نمو التوظيف في القطاع العام بالنسبة للمواطنين نسبة 14%، وهو ما يعني أن جهود الحكومة لتقليل التعيين في القطاع العام كانت ناجحة بالدرجة الأولى للعمال الوافدين (انخفاض بنسبة 18%). نسبة مئوية من البحرينيين الموظفين،

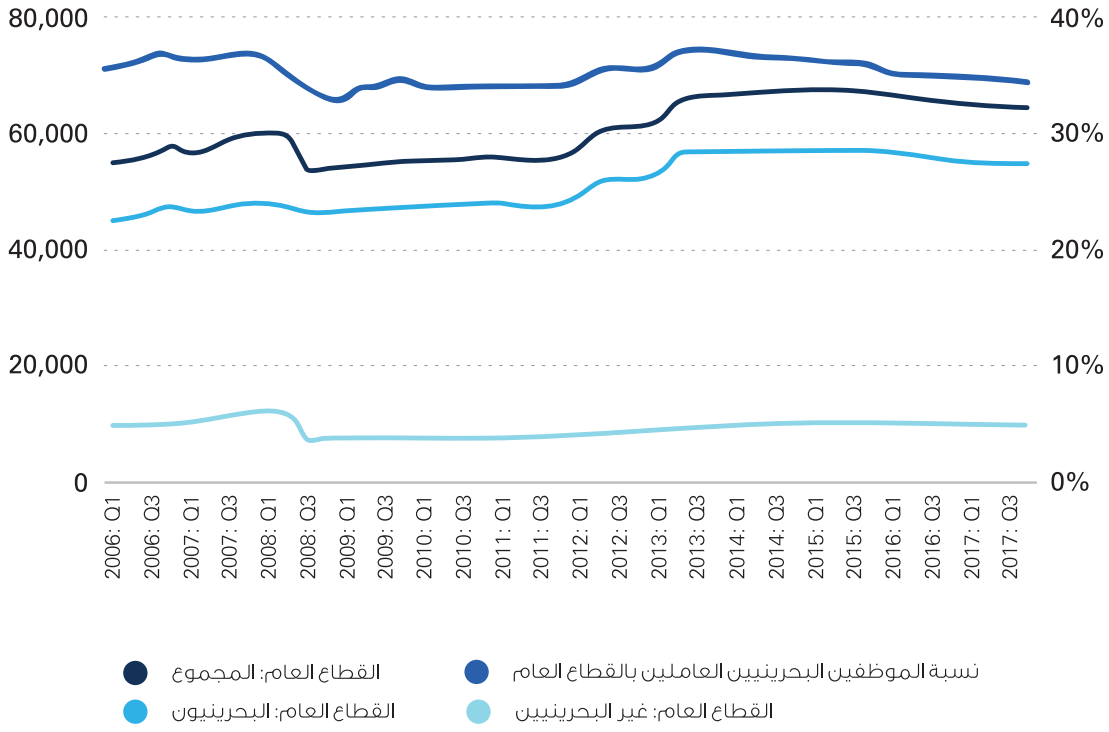

الشكل 1.1.2.3.1
التوظيف في القطاع العام في البحرين حسب الجنسية، 2006 - 2017

المصدر: هيئة تنظيم سوق العمل

كان القطاع العام يُشكل باستمرار حوالي 35%. ويكون هذا الرقم منخفضًا نسبيًا بالمقارنة مع دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى، لكنه لا يزال أعلى من الرقم المقابل للاقتصادات المتقدمة، وهو ما يقرب من 20%.

بدأت الصعوبات المتعلقة بالميزانية الناجمة عن انهيار أسعار النفط عام 2014 في اتجاه تنازلي بشأن عدد المواطنين الذين توظفهم الحكومة. وعلاوة على ذلك، منذ عام 2013، نجحت الحكومة في تحويل البحرينيين من القطاع العام إلى القطاع الخاص. ومع ذلك، يجب أن تراعي الحكومة اتخاذ تدابير إضافية لأن القطاع العام لا يزال مهيمنًا بقوة في سوق العمل. ولا يزال من الصعب على القطاع الخاص جذب المواطنين، كما يستمر التوظيف في القطاع العام في العبث في الاستثمارات التعليمية للمواطنين.

ومن المرجح أن يكون المزج بين التدابير المؤقتة مثل التعيين وتجميد المرتبات، وعروض التقاعد المبكر (راجع خطة الموازنة المالية في الفصل ٣)، هو الطريقة الوحيدة لتصحيح عمليات التعيين المفرطة في السابق في القطاع العام. ومع ذلك، يجب أن يوازن ديوان الخدمة المدنية بين هدف خفض العمالة وهدف الإبقاء على الخبرة والموهبة اللازمة للعمليات الحكومية المهمة، وخاصة في صفقات التقاعد المبكر. وستكون صفقة التقاعد المماثلة أكثر جاذبية بشكل منظم للعمال الأكثر إنتاجية، لأنهم الذين يقومون على الأرجح بتأمين مصادر دخل بديلة من القطاع الخاص.

كما تندرج الإصلاحات التعليمية والتدريبية تحت مظلة سوق العمل وقد اعترفت حكومة البحرين، مثل الكثيرين، بالحاجة إلى تحسين جودة نظامها التعليمي، وأسست هيئة جودة التعليم والتدريب لهذا الغرض تحديدًا. ومع ذلك، قد يكون من الضروري التركيز بشكل أكبر على التعليم المبكر، حتى إذا كان ذلك يأتي على حساب المعايير والتعليم الثانوي والعالي. ويرجع ذلك إلى أن الكثير من أحدث البحوث التعليمية يشير إلى وجود معدل أعلى بكثير للعائدات من تحسينات الجودة في التعليم المبكر مقابل المراحل اللاحقة، وذلك بسبب زيادة الاستجابة للقدرة المعرفية على التدخلات في عمر أقل من ثماني سنوات (Heckman, 2011).

كما يجب تعزيز دور التعليم المهني أيضًا، لأنه يلعب دورًا مهمًا في تزويد القطاع الخاص بالمهارات العملية اللازمة للعديد من الوظائف. قد يكون النظام المستخدم في بلجيكا وألمانيا، حيث يتم منح المواطنين القسائم التعليمية للمدارس التجارية والمهنية، من الأنظمة التي تستحق المحاكاة لأنه يساعد في الحفاظ على مزايا المنافسة بين المدارس التجارية. من المُسلم به أن البحرين تعرض بالفعل العديد من خيارات التدريب المهني، مثل بوليتكنك البحرين، ومعهد البحرين للتدريب، والمعهد الوطني للتدريب الصناعي؛ ومع ذلك، لا يزال خريجو المدارس الثانوية يظهرون تفضيلاً قويًا للدراسة في جامعة البحرين وغيرها من مؤسسات التعليم العالي التقليدية، ما يوحي بأن النظام الحالي للتعليم المهني قد يحتاج إلى بعض التحسينات. تجب الاستفادة من معهد البحرين للدراسات المصرفية والمالية - وهو معهد تدريب مالي ناجح للغاية يقوده القطاع الخاص - كنموذج للقطاعات الأخرى، وذلك لأن إنشاء مؤسسات تعليمية مصممة خصيصًا يُعد خطوة رئيسية في تطوير ميزة نسبية في قطاعات محددة.

ويرجع النفور من التدريب المهني إلى الخلفية الثقافية بالتأكيد، حيث إن العمل اليدوي السائد في مثل هذه المهن غالبًا غير مرغوب فيه اجتماعيًا. لذا ينبغي على الحكومة أن تراعي البرامج التي تسعى إلى تطوير المزيد من السلوكيات الثقافية البناءة. وقد تشمل هذه البرامج المشاريع الاجتماعية التي تشجع على أخلاقيات العمل وريادة الأعمال، إلى جانب البرامج التي تشجع رواد الأعمال المرتقبين على تقليل اعتمادهم على العمالة الأجنبية منخفضة التكلفة، وتركيز مواهبهم الإبداعية بدلاً من ذلك على المساهمات في قطاع السلع القابلة للتداول التجاري.

هناك أداة داعمة إضافية للسياسة يمكن أن تساعد في إعادة توجيه رأس المال البشري البحريني من القطاع العام إلى الأجزاء الحيوية في القطاع الخاص، وهي تقديم إعانات الدخل للعاملين في القطاع الخاص. هذه السياسة موجودة بالفعل، بجانب العديد من الاقتراحات الأخرى لسوق العمل المذكورة أعلاه، وغالبًا ما تكون "تمكين" في طليعة هذه الجهود. ومع ذلك، قد يكون من الضروري أن تراعي الحكومة تخصيص حجم أكبر من الموارد لهذه البرامج الوليدة، وذلك لتحقيق عائدات على مستوى أعلى. وهذا يؤكد أهمية التقييم المستمر للسياسات القائمة أثناء وبعد تنفيذها، باستخدام تقنيات تجريبية دقيقة؛ ويعني دخل البحرين المحدود من الموارد الطبيعية أنه ليس لديها الكثير من الوقت للتجريب في السياسات غير الفعالة مثل بعض الدول الأخرى في المنطقة.

ومن المؤمل أن تخلق سياسات سوق العمل الناجحة موجة جديدة من رواد الأعمال الأكفاء والمستعدين لتنظيم المشاريع والعاملين في القطاع الخاص، ما يمهد الطريق لتدخلات فعالة للشركات الصغيرة والمتوسطة. في هذا الصدد، يؤكد (Kotilaine 2018a) النهج التطوري، المبني على الحاجة إلى مواصلة تطوير النظام البيئي الحالي للشركات الصغيرة والمتوسطة.

تتمثل إحدى التوصيات الرئيسية في الحاجة إلى زيادة التركيز على الصادرات. وينبغي أن يكون جزء من هذا الإدراج الصريح لتحقيق أعلى الصادرات غير النفطية هدفًا إستراتيجيًا للحكومة لتنبيه الأعمال التجارية، بما فيها الشركات الصغيرة والمتوسطة، بأهمية هذه المسألة. راجع **المربع "ح"** للاطلاع على مناقشة لتوسيع ألبا. بعد ذلك، ينبغي على الحكومة مراعاة تعزيز الدعم الإداري والقانوني بشأن كيفية التصدير من كل من البعثات الدبلوماسية في الخارج ووزارة الصناعة والتجارة والسياحة في البحرين. يجب أن تكون الشركات الصغيرة والمتوسطة الواعدة متضمنة بشكل أكبر في الوفود الحكومية الرسمية التي تزور الشركاء التجاريين المرتقبين، وينبغي خلق هوية تصدير مشابهة للهوية السياحية. وقد تراعي الحكومة أيضًا الدعم المالي، وخاصة لإعفاء مجموعة من الرسوم

المربع "ح": ألبا 6

يمثل ألبا مثالاً توضيحيًا عن مدى قدرة البحرين على الاستثمار في القطاع غير النفطي وتحقيق تحسينات في مجال الإنتاج والابتكار. لا تمتلك البحرين احتياطات طبيعية من الألومنيوم، ولكنها استطاعت تأسيس مصهر ألومنيوم على مستوى عالمي، وأصبحت تصدر الألومنيوم إلى الأسواق العالمية.

تأسس ألبا في عام 1971 كمصهر بطاقة إنتاجية تبلغ 120,000 طن ألومنيوم سنويًا. أما اليوم فإنه ينتج ما يزيد عن 971,000 طن متري سنويًا، من منتجات الألومنيوم الأعلى جودة، بما في ذلك السبائك المعيارية وسبائك حرف T، وقضبان السحب، وقوالب الدرفلة، وسبائك بروبرزي، بالإضافة إلى المعدن السائل (Albasmelter.com, n.d).

ويعمل ألبا حاليًا على توسيع طاقته الإنتاجية من خلال "مشروع توسيع خط ألبا 6" والذي من المتوقع أن يكون جاهزًا للعمل بحلول يناير 2019، وذلك من شأنه أن يجعل ألبا أكبر مصهر للألومنيوم على مستوى العالم يوجد في موقع واحد (Albasmelter.com, 2018).

وقد تمكنت شركة ألبا كذلك من تأميم القوة العاملة لديها، من خلال توفير فرص التدريب والاستثمار في المواهب المحلية. وبلغ إجمالي عدد الموظفين بالشركة 2700 في عام 2017، منهم 84% بحرينيون (Albasmelter.com, 2017).

التي تدفعها الشركات الصغيرة والمتوسطة حاليًا، على أساس حجم الصادرات.

ينبغي أن تواصل "تمكين" وغيرها من المؤسسات تطوير برامجها المصممة لتقديم المشورة للشركات الصغيرة والمتوسطة وتزويدها بمعلومات مفيدة (إشراك خدمة العملاء، وبرامج التوجيه، وما إلى ذلك)، بخلاف ما يرتبط بالصادرات في مجال البناء. يجب أن تعمل هذه البرامج أيضًا كوسائل للتغيير الثقافي في القطاع التجاري. وينبغي التوقف عن استخدام العادات القديمة مثل عمليات المعالجة المذكورة أعلاه في نموذج الأعمال التجارية الأساسية، وتشجيع العقليات التي تفكر في الشركات الصغيرة والمتوسطة التي تركز على الإنتاجية والإشادة بمزايا السلع القابلة للتداول التجاري بدلاً منها. بدأت شركة StartUp Bahrain في عام 2017، وهي جهد لأصحاب المصلحة المتعددين في تحسين مناخ رواد الأعمال المحليين، حيث يلعب مجلس التنمية الاقتصادية دورًا رئيسيًا؛ كما تم إطلاق صندوق الصناديق "الواحة" للمساعدة في التغلب على تحديات التمويل. تحتاج هذه الجهود إلى البناء عليها وتعميقها.

تمثلت الجهود الترحيبية الأخرى في إطلاق مجلس تنمية الشركات الصغيرة والمتوسطة (SDB)، وهو كيان يرأسه وزير الصناعة والتجارة والسياحة. وتشمل استراتيجية مجلس تنمية الشركات الصغيرة والمتوسطة للسنوات الخمس القادمة زيادة مساهمة الشركات الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي الإجمالي إلى 40%، وزيادة مساهمة الشركات الصغيرة والمتوسطة في الصادرات إلى 20%، وزيادة عدد البحرينيين العاملين في الشركات الصغيرة والمتوسطة إلى 43,000. وتركز الخطة على المساعدة في الوصول إلى التمويل، والوصول إلى الأسواق، وتبسيط بيئة الأعمال، وتعزيز تنمية المهارات، وتعزيز الابتكار. يجب على السلطات التأكد من أن هذه الجهود تتلقى الدعم اللازم من أعلى المستويات الحكومية، بينما يجب على المسؤولين عن المبادرات التأكد من أنها قد تم تكييفها مع البيئة الاقتصادية الفريدة للبحرين، بدلاً من مجرد استيراد الحلول التي لا تعمل بشكل جيد إلا للاقتصادات الغربية فقط. يعتبر إشراك أصحاب المصلحة المحليين في جميع مراحل عملية التصميم عاملاً حاسمًا في ضمان نجاح هذه البرامج، حيث إنهم يمتلكون الكثير من المعرفة المطلوبة الخاصة بالبحرين لتكييف السياسات بشكل صحيح.

بالإضافة إلى الجهود المحلية المذكورة أعلاه في تحسين أداء الشركات الصغيرة والمتوسطة، هناك دور مهم أيضًا لتلك التي تقع تحت مظلة الأمم المتحدة، مثل برنامج تطوير المؤسسات وترويج الاستثمار (EDIP). وقد أطلقه المركز العربي الدولي لريادة الأعمال والاستثمار، ويقوم مكتب ترويج الاستثمار والتكنولوجيا (ITPO) التابع ليونيدو (منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية) في البحرين بتنسيق أنشطته. بالتعاون مع وزارة الصناعة والتجارة والسياحة، وبنك البحرين للتنمية، قدم البرنامج الدعم إلى 8,500 من رواد الأعمال البحرينيين؛ ما أدى إلى إنشاء 2,000 شركة جديدة وخلق 15,000 فرصة عمل. قاد النجاح الكبير الذي حققه نموذج البحرين لبرنامج تطوير المؤسسات وترويج الاستثمار مكتب ترويج الاستثمار والتكنولوجيا/المركز العربي الدولي لريادة الأعمال والاستثمار إلى تنفيذه في 52 دولة حول العالم.

ينبغي أن يستمر توسع نجاح عملية رقمنة نظام "سجلات"، والحكومة الإلكترونية ككل، في المجال التجاري لتقديم المزيد من المساعدة للشركات الصغيرة والمتوسطة. ويتمثل أحد البرامج الناجحة في تقديم "تمكين" لأرصدة الحوسبة السحابية للشركات، بعد قرار "Amazon Web Services" بجعل البحرين مركزها الإقليمي. وينبغي أن تقترن هذه الجهود بالخطوات التي تجعل عملية دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة أكثر اعتمادًا على البيانات، ما يعني أنه ينبغي تحديث مفاهيم السياسات الفعالة وغير الفعالة بناءً على أحدث البيانات الناشئة من السوق. في أواخر عام 2018، أطلقت وزارة الصناعة والتجارة والسياحة برنامجًا موازيًا يُعرف باسم أكاديمية التجارة الإلكترونية، مصممًا للعمل مع رواد الأعمال لتزويدهم بمقومات التجارة الإلكترونية. وقد يلعب هذا دورًا مهمًا في زيادة الصادرات غير النفطية، حيث تساعد التجارة الإلكترونية البحرينيين على الوصول إلى الأسواق البعيدة التي قد يصعب الوصول إليها.

المربع "ط":
شركة الخليج لصناعة البتروكيماويات (جيبك)

تأسست الشركة بصفتها مشروعًا مشتركًا في عام 1979، وتنقسم ملكيتها بين حكومة مملكة البحرين، والشركة السعودية للصناعات الأساسية (سابك)، والشركة الكويتية للصناعات البترولية المتكاملة (كيبيك). وتستخدم الشركة الغاز الطبيعي كمادة أولية لإنتاج الأسمدة والبتروكيماويات، بما في ذلك الأمونيا، واليوريا، والميثانول بإجمالي 1.4 مليون طن سنويًا. وتسهم الشركة اليوم في الاقتصاد البحريني بما يزيد على 271 مليون دولار أمريكي سنويًا (GPIC, 2018).

تمثل شركة الخليج لصناعة البتروكيماويات قصة نجاح في تدريب الموظفين الوطنيين والاستثمار في المواهب المحلية. وفي الوقت الحاضر، 90% من إجمالي موظفي الشركة البالغ عددهم 444 موظفًا هم بحرينيون، وتمول الشركة بفعالية المنح الدراسية، وبرامج التدريب المهني الداخلية لتدريب موظفيها. وفي الآونة الأخيرة أنشأت الشركة أيضًا لجنة تكافؤ الفرص من أجل تمكين المرأة.

أصبحت الشركة نموذجًا محليًا وإقليميًا للنهج المستدام والشامل لصقل وتحسين التصنيع والعملية الصناعية. وللتقليل من انبعاثات الغازات الدفيئة، أنشأت الشركة مصنع استعادة ثاني أكسيد الكربون (CDR) الأول في المنطقة، وذلك في عام 2010. وعلاوة على ذلك، يضم مقر الشركة نفسه محمية للطيور، ومزرعة سمكية، ومزارع أشجار نخيل، وحديقة أعشاب، كجزء من استراتيجية الشركة في تحقيق الاستدامة البيئية.

تمتلك الشركة نظامًا قويًا لإدارة الصحة والسلامة والبيئة. وفي مارس 2018، أعلنت الشركة حفاظها على امتلاكها لسجل خالٍ من الحوادث منذ عام 2002، وحققت رقمًا قياسيًا جديدًا في الوصول لما يزيد عن 27 مليون ساعة عمل دون وقوع حوادث (TradeArabia News Service, 2018).

فازت الشركة بالعديد من الجوائز اعترافًا بالأداء رفيع المستوى الذي تقدمه، ونظم إدارة الصحة والسلامة المهنية والبيئة، ومن بين تلك الجوائز هناك جائزة السير جورج إيرل من الجمعية الملكية" للوقاية من الحوادث (ROSPA) في المملكة المتحدة، وجائزة روبرت كامبل من المجلس الوطني للسلامة في الولايات المتحدة. ومن الجدير بالذكر أنه لم تنل من قبل أي شركة أخرى تلك الجائزتين مجتمعتين، ما يبين الجهود واسعة النطاق التي تبذلها (جيبك) لتطبيق أفضل الممارسات على جميع المستويات. وقد حصلت الشركة أيضًا على العديد من الجوائز الإقليمية والعالمية التي تسلط الضوء على الابتكار والاستدامة البيئية، والمسؤولية الاجتماعية والتميز المؤسسي للشركة.

يقدم (Kotilaine 2018a) اقتراحًا إضافيًا مفاده أن البحرين يجب أن تفكر في استقدام رواد الأعمال الأجانب بنفس الطريقة التي تستقدم بها حاليًا العمال الوافدين ذوي المهارات المحدودة والمهنيين الأجانب العاملين في المجالات المتخصصة. ويستشهد بسنغافورة كمثال على الكيفية التي يمكن بها لهذه السياسة أن تحسن أداء الشركات الصغيرة والمتوسطة ورواد الأعمال على المستوى المحلي.

يتمثل المجال الأخير للتوصيات في استراتيجية الاستثمار الحكومية. يؤكد (Cherif and Hasanov 2014) ضرورة قيام الدولة بتحسين أدائها كمستثمر جريء (venture capitalist). وتنبع هذه الحاجة من عدم تقدير القطاع الخاص لأهمية تطوير قطاع السلع الحيوية القابلة للتداول التجاري. تُعد جيبك مثالاً على الاستثمار الناجح الذي تقوده الحكومة؛ ويجب أن تراعي السلطات كيفية تكرار التجربة ولكن في قطاعات أخرى. راجع **المربع "ط"** لمعرفة المزيد عن جيبك.

لبناء قدرات القطاع الخاص في مجال الاستثمار الاستراتيجي والتجاري، ينبغي التأكيد على

المشاريع الجديدة القائمة على الشراكة بين القطاعين العام والخاص. وتلك المشاريع تحتاج إلى استهداف قطاعات ذات قيمة مضافة عالية توفر فرصًا لتحقيق نمو مستدام في الإنتاجية وآثاراً معرفية كبيرة غير مباشرة في القطاعات الأخرى. يُعد مشروع التكنولوجيا المالية المستمر مثالاً على محاولة تطلعية لتطوير المكانة التجارية؛ وسيناقشها التقرير بمزيد من التفصيل في الفصل 2، عند اعتباره كخدمة، قد تكون بعض مزايا الآثار غير المباشرة المرتبطة بالسلع القابلة للتداول التجاري غائبة، ما يؤكد أهمية الاستثمار في الصناعات التحويلية أيضًا.

ومن بين المجالات الجديرة بالمراعاة المدخلات الرأسية في قطاع النفط–وهي سياسة تنتهجها الحكومة النرويجية بنجاح بينما تسعى إلى الحفاظ على حيوية اقتصادها بعد اكتشاف مخزونات نفط كبيرة. بالنسبة للجانب المتعلق بالصناعات التحويلية، تشكل المكونات مثل الآلات والمعادن والأنابيب منتجات يمكن للحكومة تطويرها في البداية لتلبية الاحتياجات المحلية والإقليمية، قبل استهداف التصدير خارج المنطقة. أما بالنسبة للجانب المتعلق بالخدمات، تحتل البرمجيات والاستشارات روابط قيّمة في سلسلة إنتاج النفط.

لجذب رأس المال الخاص المحلي والأجنبي اللازم لتحقيق مشاريع رأس المال المخاطر الخاصة بها، ينبغي على الحكومة مواصلة تجربتها في مناطق اقتصادية خاصة، وتطويرها بناءً على النجاحات المثبتة داخل وخارج المنطقة على حد سواء.

بالتوازي مع أسواق العمل والشركات الصغيرة والمتوسطة وسياسات الاستثمار يجب على حكومة البحرين أن تسعى جاهدة لمواصلة توسيع سوقها من خلال التفاوض على اتفاقيات تجارة حرة جديدة، سواء على الصعيد الثنائي أو كجزء من مجموعة دول مجلس التعاون الخليجي. وفي النهاية، فإن واحدة من كبرى العقبات التي تعترض نجاح اقتصاد البحرين هي مسألة الحجم. لقد تغلبت الاقتصادات الصغيرة في الاتحاد الأوروبي على هذه المشكلة من خلال السوق الأوروبية الموحدة، في حين أن سنغافورة وهونغ كونغ لديها اتفاقيات مع أسواق ضخمة مثل الصين. ساعد التكامل مع دول مجلس التعاون الخليجي البحرين بشكل كبير لكنها تحتاج الوصول إلى أسواق أكبر؛ إن تحقيق اتفاقية التجارة الحرة مع الاتحاد الأوروبي من شأنه أن يوفر العديد من الفرص العظيمة لاقتصاد البحرين.

1.2 قطاع السياحة في البحرين

1.2.1 السياحة كوسيلة لتنويع الاقتصاد

كتقدير تقريبي أولي، وبسبب كون السياحة نشاطًا لا يرتبط بشكل ظاهري بقطاع البتروكيماويات المحلي، فإن تطوير قطاع السياحة يُشكل وسيلة لتقليل اعتماد اقتصاد البحرين على النفط والغاز. في ملخصه للأدبيات الحالية، يلفت (Al-Ubaydli 2018) الانتباه إلى العديد من المزايا الأخرى للسياحة كطريقة لتنويع الاقتصاد.

أولاً، إنها صناعة تتطلب عمالة كثيرة نسبيًا بالمقارنة مع الصناعات القائمة على كثافة رأس المال كالنفط والغاز، وهو أمر مهم بالنسبة للبحرين، حيث إن خلق فرص عمل يُعد محور الرؤية الاقتصادية. وعلاوة على ذلك، يمكن للسياحة أن تُظهر أوجه ترابط جيدة مع بقية الاقتصاد، ما يسمح للنمو في قطاع السياحة أن يحفز النمو في القطاعات ذات الصلة، مثل النقل وتجارة التجزئة.

ثانيًا، تُعد السياحة صناعة قادرة على المنافسة عالميًا، ومن الصعب أن يتم إنشاء سوق محلية محمية حيث تكون شركات التشغيل محمية من المنافسة العالمية مقارنة بالأسواق في مجال الزراعة أو الصناعات التحويلية. وهذا يساعد على التأكد من أن مقدمي الخدمات السياحية يركزون اهتمامهم على تطوير نطاق خدماتهم وجودتها في محاولة لاكتساب عملاء جدد.

وفيما يتصل بذلك، بما أن الأمر متعلق بالتصدير، فإن السياحة تجلب العملة الأجنبية، وهو أمر مهم بالنسبة للبحرين لأن لديها سعر صرف ثابتًا مع الدولار الأمريكي. وعلاوة على ذلك، فإن حجم البحرين الصغير والموارد الطبيعية غير النفطية المحدودة تعني أن الدولة تعتمد بشكل كبير على الواردات، بما في ذلك المواد الأساسية مثل الغذاء والدواء، ولذلك فإن الصادرات ضرورية لتمويل تلك الواردات.

ثالثًا، تُعد السياحة قطاعًا يمكن تطويره دون الحاجة إلى إجراء إصلاحات تشريعية وتنظيمية جوهرية. وبالرغم من أن بيئة الأعمال في البحرين جيدة وتتحسن بسبب جهود مجلس التنمية الاقتصادية والمنظمات الأخرى، فإن مثل هذه التحولات تستغرق سنوات عديدة لتؤتي ثمارها، ويمكن أن تكون مكلفة في تنفيذها. وفي المقابل، فإن العديد من الإصلاحات الضرورية لتعزيز السياحة تكون بسيطة نسبيًا في تنفيذها.

بالرغم من هذه المزايا، فإن هناك بعض العيوب المرتبطة باستخدام قطاع السياحة كوسيلة

لتحقيق نمو مستدام في البحرين. الأول هو أن نطاق التقدم التكنولوجي محدود للغاية، باعتباره خدمة؛ راجع القسم 1.1 للحصول على مناقشة أوفى. ليس هناك شك في أن جودة المنتجات السياحية اليوم أعلى مما كانت عليه قبل 20 عامًا: أصبحت الرحلات الجوية أكثر سهولة ومتعة؛ وأصبحت منتجات الطهي أكثر تنوعًا؛ وتتميز مناطق الجذب بتكامل الوسائط المتعددة؛ ولكن تغيب العوامل التي تؤدي إلى التقدم كالعوامل المادية المتواجدة في قطاع السلع القابلة للتداول التجاري، مثل المعالجات الدقيقة التي تعالج الطلبات المتعددة بسرعة أكبر، أو روبوتات التجميع التي يمكن أن تقلل تكاليف العمالة بشكل جذري؛ وتظهر منتجات جديدة، ما يسمح بجني مزايا التعلم عن طريق العمل، ولكن ليس بنفس المعدل في قطاع السلع القابلة للتداول التجاري. ينبغي أن تكون السياحة جزءًا من اقتصاد حيوي متنوع، لكن لا يمكن أن تكون القطاع الرئيسي إذا كان الهدف هو النمو المستدام.

العيب الثاني ذو صلة، وهو أنه حتى عندما تجرى تحسينات تكنولوجية بالفعل على قطاع السياحة، فمن غير المرجح أن تظهر الآثار غير المباشرة للتكنولوجيا التي يؤكدها (Cherif and Hasanov 2014) باعتبارها محورية للاقتصاد المتنامي.

وفي النهاية، يُعد الانفصال الظاهري لقطاع السياحة في البحرين عن قطاع النفط مضللاً إلى حد ما. فكما سنرى أدناه، يُشكل مواطنو دول مجلس التعاون الخليجي غالبية السياح الوافدين إلى البحرين، وترتبط قوتهم الشرائية وميلهم إلى السفر بدرجة كبيرة بقوة اقتصاداتهم، التي بدورها تعتمد على أسعار النفط. وهذا يؤكد أهمية تنويع القاعدة السياحية في البحرين إذا كان الهدف هو التنويع الحقيقي للاقتصاد، بدلاً من التنويع الظاهري المرتبط بفئات مختلفة في الحسابات القومية.

مع مراعاة هذه الإيجابيات والسلبيات النظرية، ينتقل التقرير الآن إلى وصف وتحليل لقطاع السياحة في البحرين.

1.2.2 قطاع السياحة في البحرين

تُسوّق البحرين نفسها كوجهة سياحية عائلية وثقافية على حد سواء: تضم المرافق الأساسية بها الفنادق والمنتجعات الصحية والمطاعم ومراكز التسوق ومراكز الترفيه العائلي ومرافق الرياضات المائية. وتُعد البحرين أيضًا موطنًا لموقعين من مواقع اليونسكو (قلعة البحرين - المرفأ القديم وعاصمة دلمون" في عام 2005؛ و "صيد اللؤلؤ": شهادة لاقتصاد الجزيرة" في عام 2012)، والمواقع الأثرية، والعديد من المتاحف والمواقع الثقافية، والأسواق التقليدية (السوق)؛ راجع (Al-Ubaydli 2018) لمزيد من التفاصيل حول المرافق الموجودة، وراجع **المربع "ي"** لمعرفة المزيد عن تاريخ البحرين القديم. طوال معظم السنوات الأربعين الماضية، كانت البحرين أقل محافظة بكثير من جارتها المملكة العربية السعودية، ما جعلها وجهة محببة للسعوديين.

1.2.2.1 المؤشرات العامة

يقدم (Al-Ubaydli 2018) مجموعة شاملة ومفصلة من الإحصاءات عن قطاع السياحة البحريني، المستمدة من مزيج من المجلس العالمي للسفر والسياحة (WTTC) ومنظمة السياحة العالمية التابعة للأمم المتحدة (WTO).

نقطة الانطلاق هي فحص بيانات الاقتصاد الكلي. عند حساب المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي، فإن المجلس العالمي للسفر والسياحة يميز بين التأثير المباشر وغير المباشر. يتم حساب التأثير المباشر عن طريق عزل الناتج المحلي الإجمالي الناشئ عن الصناعات التي تتعامل مباشرة مع السياح، بما في ذلك الفنادق ووكلاء السفر وشركات الطيران وغيرها من خدمات نقل الركاب، وأنشطة المطاعم وصناعات الترفيه التي تتعامل مباشرة مع السياح (المجلس العالمي للسفر والسياحة، 2018).

يعتمد التأثير غير المباشر على ثلاث فئات من

المربع "ي": دلمون

ذكرت الوثائق القديمة نشأة دلمون في وقت مبكر قبل 4000 سنة، ولكن لم يعد الاسم متداولاً إلا بعد فك شفرات رموز الكتابات السومرية المسمارية منذ 150 عامًا مضت. وتخبرنا القصائد عن وجود جزيرة فردوس مقدسة بها وفرة من مياه الينابيع العذبة، حيث لا وجود للموت والمرض. وهذا هو المكان الذي بحث فيه بطل ملحمة جلجامش عن سر الحياة الأبدية (Lewis, 1984).

تشير الاكتشافات الأثرية الأخرى إلى أن دلمون كان أيضًا اسمًا لمركز تجاري مهم. وغطت حضارة الدلمون مساحة واسعة من الأراضي تضمنت مساحة الأراضي المعروفة اليوم بالبحرين والكويت وقطر، وكذلك المناطق الساحلية في المنطقة الشرقية من المملكة العربية السعودية. ومن المعتقد، في الوقت الحاضر، أن البحرين كانت مركز هذه الإمبراطورية.

وفي أواخر التسعينيات من القرن العشرين، اكتشف فريق من علماء الآثار الدنماركيين مواقع مستوطنات، وتوصلوا إلى اكتشافات أثبتت أنها كانت الوصلة التجارية للإمبراطوريات في ذلك الوقت. ومن منتصف الثلث وحتى النصف الأول من الألف الأولى قبل الميلاد، أقام بحارة وتجار دلمون مركزًا لشبكات التجارة البعيدة وكان على اتصال تجاري بالمواقع القديمة في بلاد ما بين النهرين، والمناطق الساحلية للجزيرة العربية، وبلاد فارس، وسوريا، وتركيا، ووادي السند في جنوب آسيا، مع الحد الشمالي الشرقي الذي يحد تلك الرقعة الذي نعرفه اليوم باسم دولة أفغانستان (Hirst, 2018). وأصبح ميناء دلمون مركزًا تجاريًا لسبائك النحاس، ومن المحتمل أيضًا الفضة، والقصدير، والمنسوجات الصوفية، واللؤلؤ، والتمور، وزيت الزيتون، والحبوب (Moorey, 1994). وكان تداول تلك المواد يتم في مقابل الحصول على المنسوجات القطنية، والطيور الداجنة، والأخشاب، والأخشاب الثمينة، والعاج، واللازورد والخرز والذهب من منطقة السند (Hirst, 2018).

عثر في بلاد ما بين النهرين، وكذلك في وادي السند، على أختام حجرية تنتمي لحضارة الدلمون، ووجد أن الأوزان والمقاييس المستخدمة في دلمون كانت مطابقة لتلك التي استخدمتها حضارة السند القديمة (McIntosh, 2008 and Tews, 2011) . وجعل وجود عدد كبير من الآبار الارتوازية دلمون واحة خصبة بها وفرة من بساتين النخيل والحدائق، وجعلها موردًا للمياه العذبة للسفن التجارية التي تبحر عبر طريق التجارة (Rausch, Dirks und Trautmann, 2008). وقد وضعت دلمون الأساس لتاريخ طويل كميناء تجاري له وجود تجاري وسياسي نشط للغاية في جميع أنحاء المنطقة بأسرها.

على الطرف الشمالي من الجزيرة، في قلعة البحرين (والقلعة تعنى الحصن) هناك بقايا من سبعة مستويات متتالية من المستوطنات، وقد اكتشفت البعثات الأثرية ثلاثًا من هذه المدن المتتالية المنتمية لحضارة دلمون (UNESCO, 2005). وهذا الموقع عبارة عن نصب تذكاري وطني وموقع تراث عالمي تابع لمنظمة اليونسكو. وهو يشهد على استمرار الوجود البشري من حوالي 2300 قبل الميلاد إلى القرن السادس عشر الميلادي (Crawford, 1998). وفي موقع سار التراثي، تم التنقيب عن بلدة قديمة تنتمى لحضارة الدلمون وبها مبانٍ محفوظة بشكل جيد ملفت للنظر، وتقدم للزوار لمحة عن الحياة اليومية في البحرين قبل 4000 سنة (Smith, 2013). والذي يقف شاهدًا جنبًا إلى جنب مع المواقع الأخرى (آثار دلمون وتايلوس المدفونة، وتلال مقابر مدينة حمد، ومعبد باربار) على حضارة دلمون العريقة، والمواقع التي يحتمل أن تكون في المستقبل ضمن مواقع التراث العالمي (UNESCO, 2001 and UNESCO, 2008).

المرحلة النهائية للنشاط الاقتصادي. أولاً: الاستثمار الرأسمالي من قبل جميع الصناعات المعنية مباشرة في السفر والسياحة. ثانيًا: الإنفاق الحكومي لدعم النشاط السياحي العام، مثل الترويج السياحي وخدمات الاستعلامات للزائرين. ثالثًا: تأثيرات سلسلة الإمداد، وهي شراء السلع والخدمات المحلية من قبل صناعات السفر والسياحة كمدخلات في السياحة النهائية (المجلس العالمي للسفر والسياحة، 2018).

لاحظ أن بيانات المجلس العالمي للسفر والسياحة تعاني من العديد من أوجه القصور، ويرجع ذلك جزئيًا إلى الجوانب الموضوعية للتعريفات. تمتلك البحرين الآن بيانات دقيقة ومنتجة محليًا عن قطاع السياحة، ولكنها غير متوفرة للجزء الأول من فترة العينة (قبل 2010)، ومن أجل تمكيننا من إجراء المقارنات الزمنية، سيستخدم التقرير بيانات المجلس العالمي للسفر والسياحة.

يوضح **الشكل 1.2.2.1** الناتج المحلي الإجمالي ومساهمات العمالة للسياحة في البحرين عام 2016 كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي ككل وإجمالي العمالة، مقارنة بمنطقة الشرق الأوسط ومقارنة بالعالم.

تشير هذه البيانات إلى أن قطاع السياحة في البحرين يقدم بالفعل مساهمة جوهرية في الاقتصاد: 4.1% من الناتج المحلي الإجمالي بشكل مباشر، و 9.9% بشكل غير مباشر؛ و 4% من العمالة بشكل مباشر، و 9.6% بشكل غير مباشر. هذه الأرقام أعلى بشكل موحد من الشرق الأوسط، وهي قابلة للمقارنة بالمعدلات المتوسطة العالمية.

وكما هو موضح في ورقة (Al-Ubaydli 2018)، فإن هذه الأرقام ثابتة تمامًا خلال الفترة من 2005 إلى 2016. ومع ذلك، فإن من الخطأ تفسيرها على أنها مؤشر على أن قطاع السياحة ثابت؛ فهذه الأرقام تكون حصصًا، وكما هو موضح في **الشكل 1.1.1.1.5**، فإن جميع القطاعات آخذة في النمو.

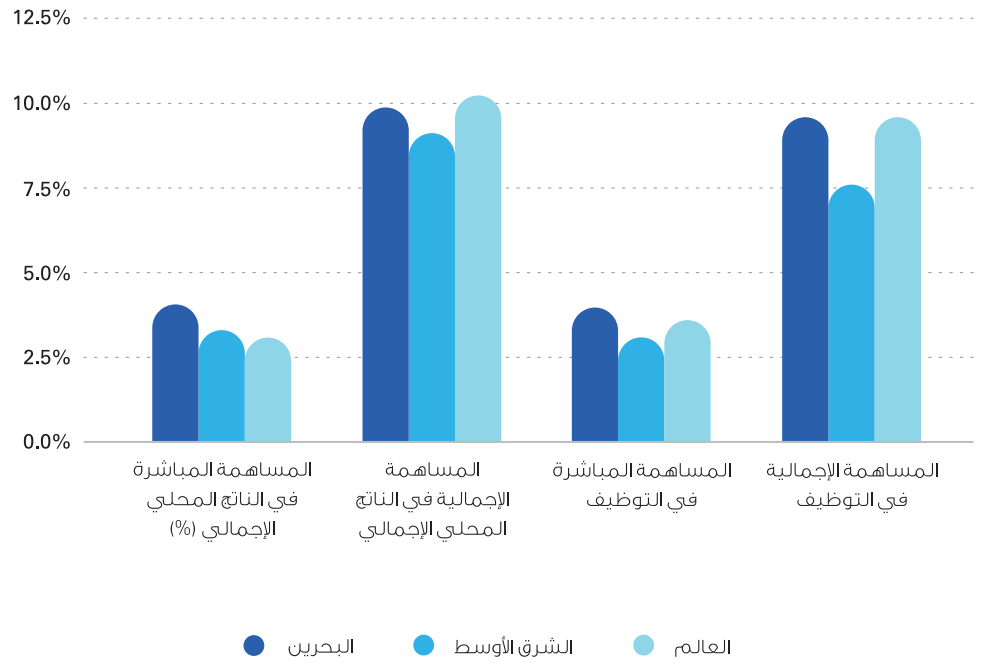

الشكل 1.2.2.1
مساهمة (%) من السياحة في الناتج المحلي الإجمالي والعمالة، 2016

المصدر: المجلس العالمي للسفر والسياحة، ورد في Al-Ubaydli, 2018

وكمثال على ذلك، بلغ عدد القادمين إلى البحرين 12 مليونًا تقريبًا في عام 2015، وفقًا للأرقام الحكومية الرسمية. وكان الرقم المقابل لعام 2005 يمثل 6 ملايين، ما يعني أن متوسط معدل النمو السنوي يبلغ 6.3% (مقارنة بمتوسط معدل نمو السكان السنوي الذي يبلغ 4.4% لنفس الفترة). هذه الأرقام لا تتطابق تمامًا مع السياح، فليس جميع القادمين هم سياح؛ ومع ذلك ، فإن هذه الأرقام تعطي مؤشرًا مفيدًا للنمو في مجال السياحة. يتم حساب بيانات السياحة الدقيقة من قبل BETA؛ ويستعرض **الشكل 1.2.2.2** أصول الزائرين حسب الجنسية لعام 2017، وبواسطة ميناء الدخول.

وقد شكّل السعوديون 87% تقريبًا من السياح في عام 2015، بينما يُعد مواطنو دول مجلس التعاون الخليجي المساهمين الرئيسيين أيضًا في فئة السياح من الشرق الأوسط. إن شهرة السفر بين دول مجلس التعاون الخليجي غير مفاجئة في ضوء التقارب الجغرافي، وقدرة مواطني دول مجلس التعاون الخليجي على التنقل بين الدول الأعضاء باستخدام بطاقات الهوية الشخصية الخاصة بهم. ومن المحتمل أن يُشكل سوق العمل والصلات التجارية للبحرين مع جنوب آسيا التمثيل القوي للمنطقة بين الزائرين.

كان أهم ميناء للدخول هو جسر الملك فهد (89%)، ما يعكس التكامل المادي والإداري للبحرين مع بقية دول مجلس التعاون الخليجي، حيث يمثل الجسر الذي يبلغ طوله 25 كم وسيلة ملائمة للغاية لدخول البحرين، خاصة بالنسبة للمقيمين في المنطقة الشرقية في المملكة العربية السعودية. راجع **المربع "ك"** لمعرفة المزيد عن جسور البحرين.

وفي عام 2012، كان 45% من الوافدين إلى البحرين يمثلون السياح القادمين بغرض الترفيه، بينما كان هذا الرقم بالنسبة للوافدين من دول غير دول مجلس التعاون الخليجي 16% فقط، ما يعني أن البحرين لم تكن تاريخيًا وجهة سياحية مستقرة لأولئك المقيمين خارج دول مجلس التعاون الخليجي (Karolak, 2014). سيتم التوسع

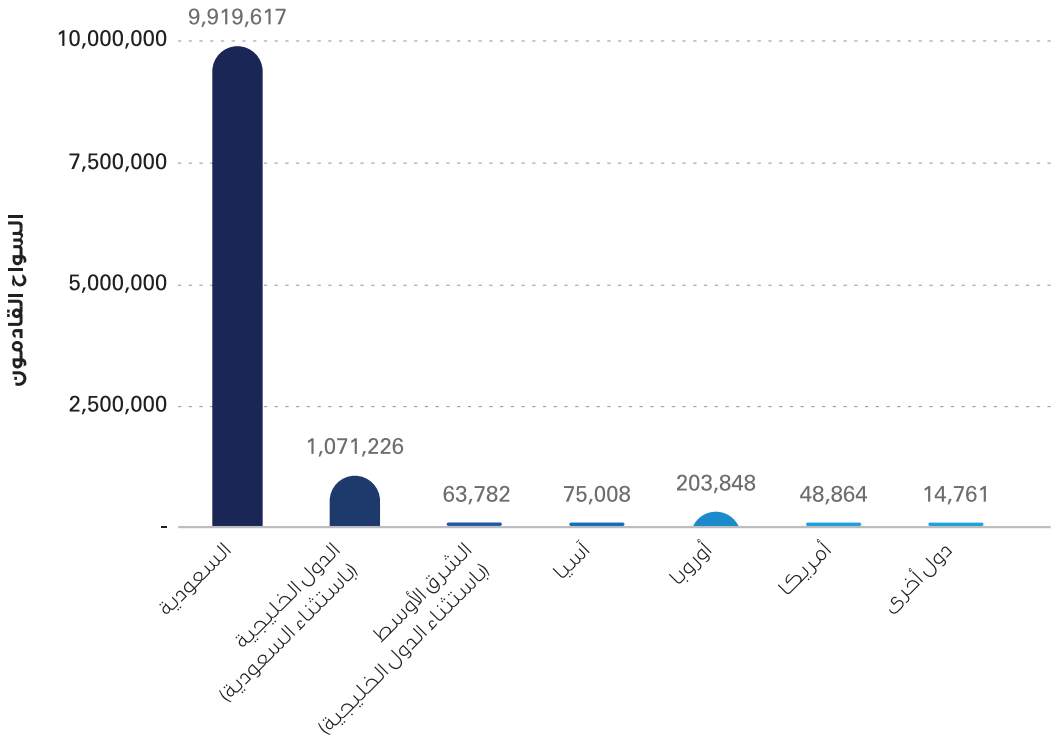

الشكل 1.2.2.2
السياح الوافدون إلى البحرين حسب المنشأ، 2017

المصدر: هيئة البحرين للسياحة والمعارض

المربع "ك":
الجسور: جسر الملك فهد وجسر الملك حمد يضم خطًا للسكك الحديدية

يتكون جسر الملك فهد من أربع حارات للطريق السريع الذي يربط بين الجسرة الواقعة غرب المنامة في البحرين والعزيزية الواقعة جنوب مدينة الخبر في المملكة العربية السعودية. ويبلغ طول الجسر 25 كم، وعرضه 25 م، ويتألف من خمسة جسور وسبع ردميات (Globalsecurity.org, 2018). وكانت فكرة بناء جسر لربط البلدين قيد الاعتبار منذ الخمسينيات، وتقرر رسميًا تنفيذ هذا المشروع الهائل في عام 1965. وبعد 17 عامًا من التخطيط، وأربع سنوات من البناء الفعلي افتُتح الجسر في عام 1986 (King Fahad Causeway Authority, 2018).

بلغت التكلفة الإجمالية للجسر وملحقاته 800 مليون دولار أمريكي دفعتها المملكة العربية السعودية. وشارك عدد لا حصر له من العمال في بناء الجسر بإشراف العديد من المقاولين، وكانت الشركتان الرئيسيتان شركات هولندية تتمتع بالمعرفة والمعدات الخاصة لبناء الكباري والجسور (Alghanim, 2018).

تقع نقطة التفتيش الحدودية على أكبر الردميات، وتتكون من جزيرتين متصلتين مخصصتين للبحرين والمملكة العربية السعودية على التوالي. وبالإضافة إلى جميع المباني اللازمة لمعالجة الإجراءات الرسمية في المعابر الحدودية، هناك مسجدان واثنان من أبراج خفر السواحل، وكذلك اثنان من المطاعم داخل أبراج. وتتمركز المؤسسة العامة لجسر الملك فهد أيضًا على الردمية. وهي مؤسسة أنشأتها المملكة العربية السعودية ومملكة البحرين على قدم المساواة للإشراف على الأعمال الإدارية والمالية والفنية المتعلقة بالجسر. ويعمل حوالي 5000 فرد في الجسر، في ثلاث نوبات على مدار الساعة (Toumi, 2016).

منذ افتتاحه، سجلت السلطات ارتفاعًا في حركة مرور السيارات مع زيادة سنوية بلغت حوالي 6% في الأعوام القليلة الماضية. وفي عام 2016، عبر الجسر أكثر من 10 ملايين مركبة ومتوسط عدد 60000 راكب في كلا الاتجاهين في اليوم، وبلغ عدد الركاب ذروته ليصبح 118000 راكب في اليوم الرابع من عطلة العيد (18 يونيو) في عام 2018 (Gulf-insider.com, 2018 and General Authority for Statistics, Kingdom of Saudi Arabia, 2017). ومعظم الركاب هم إما من السعوديين أو البحرينيين، أو الأجانب المقيمين في البحرين ويعملون في المملكة العربية السعودية. وتسهم الروابط العائلية بين مواطني الخليج، من خلال الزواج بين أبناء الخليج، في زيادة حركة المرور عبر الجسر (Bahrain News Agency, 2016).

يجب على السائقين المرور من خلال المعابر البحرينية والسعودية، وهذا يؤدي غالبًا إلى حدوث اختناقات مرورية كثيفة. وتجرى الاستعدادات لتقليل وقت الانتظار من خلال تنفيذ مبدأ الوقفة الواحدة، الذي يتيح للسائقين الخضوع إلى إجراءات فحص جواز السفر وإجراءات تخليص السيارة والجمارك بالوقوف مرة واحدة فقط. ويجرى تحسين إجراءات التعامل مع المركبات الكبيرة كذلك. وفي عام 2017، طُبقت تلك التدابير في البداية وتم اختبارها في حارة كبار الشخصيات ومن المفترض أن تستخدم على نطاق أوسع لتغطية جميع الحارات الأخرى (Toumi, 2017).

من المفترض أن يخضع جسر الملك فهد لتوسيعات ستضاعف قدرته الاستيعابية تقريبًا. ففي وجود التصميمات الهندسية الجديدة، سيزيد عدد حارات الوصول ليصبح 33 بدلاً من 17 ليسمح بعبور الحدود خلال أقل من 20 دقيقة (venturesonsite.com, 2017). وللحد من الازدحام المروري على جسر الملك فهد، قررت المملكة العربية السعودية، ومملكة البحرين التخطيط لعمل جسر اتصال آخر مواز للجسر القائم. ومن المتوقع أن يتسع جسر الملك حمد لقطارات الركاب، وقطارات الشحن، والمركبات، وأن يربط ميناء خليفة بن سلمان في البحرين بشبكة السكك الحديدية في المملكة العربية السعودية. وقد بلغت الميزانية التي قدرتها إحدى دراسات الجدوى بأربعة إلى خمسة مليارات دولار. ومن المفترض أن يتشارك القطاعان العام والخاص في تحمل التكلفة، والمخاطر، والأرباح المتعلقة بهذا المشروع بموجب اتفاقية شراكة بين القطاعين العام والخاص (PPP) على مدى 25 - 30 سنة (Asharq Al-Awsat, 2018).

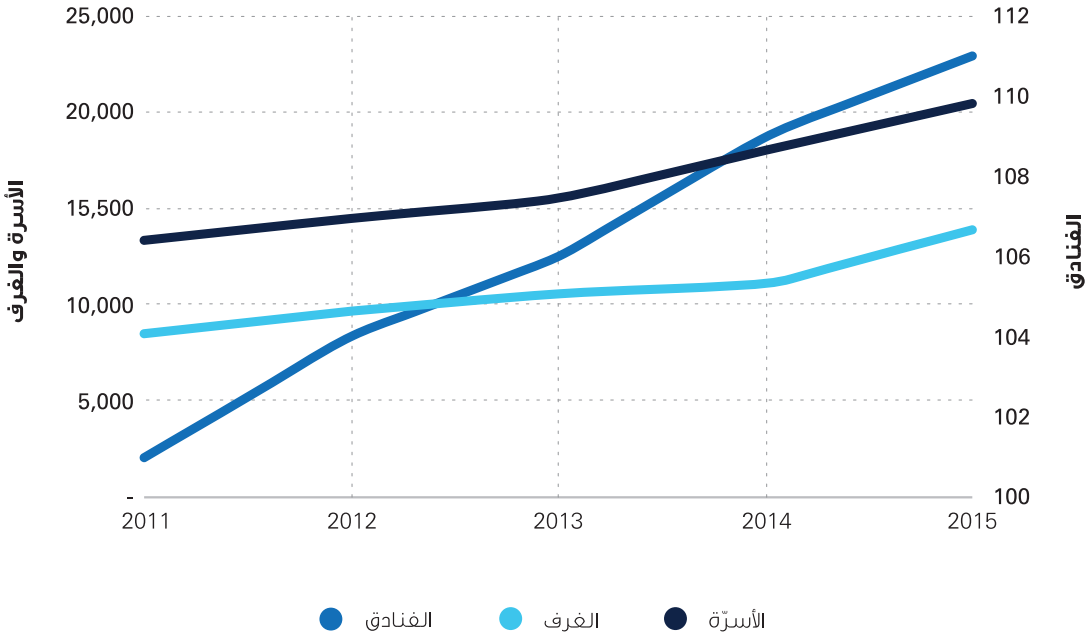

الشكل 1.2.2.3
الطاقة الاستيعابية للفنادق في البحرين، 2011 - 2015

المصدر: هيئة البحرين للسياحة والمعارض، هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية، ومنظمة السياحة العالمية

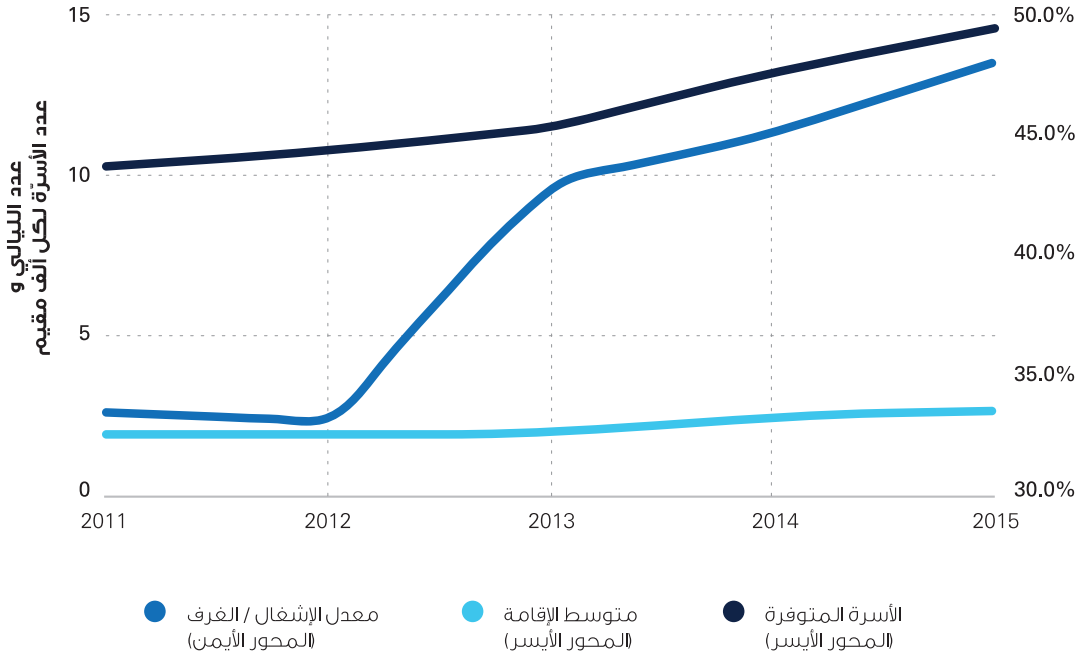

الشكل 1.2.2.4
إحصاءات السياحة للبحرين، 2011 - 2015

المصدر: منظمة السياحة العالمية

في شرح هذه النقطة أدناه. وبالعودة إلى مسألة الحجم المطلق لقطاع السياحة، يتضح تأكيد آخر على نموه المستدام في **الشكل 1.2.2.3** (الطاقة الاستيعابية للفنادق) و**الشكل 1.2.2.4** (إحصاءات السياحة المتنوعة).

وتؤكد هذه البيانات أن الفنادق والغرف والأسرّة ومعدل الإشغال والقدرات المتاحة قد أظهرت جميعها نموًا قويًا على مدار السنوات الخمس الماضية. وكان هذا النمو جزئيًا لتلبية الطلب المتزايد: كما ذكر أعلاه، كان عدد الزائرين يتزايد بمعدل سنوي متوسط قدره 6.3% في الفترة بعد عام 2005. والاستثناء لهذا النمو واسع النطاق في القطاع هو متوسط مدة البقاء، ويتم تقديم بعض المقارنات الدولية في **الشكل 1.2.2.5**.

تشمل المقارنة ثلاث دول لديها معدلات عدد سكان مماثلة للبحرين وهي: قبرص وإستونيا وترينيداد وتوباغو. والأخيرة تتمتع أيضًا بميزة أنها اقتصاد نفطي. تُعد الإكوادور الأكبر كثيرًا من حيث عدد السكان، ولكنها مدرجة لأنها أيضًا اقتصاد نفطي.

تشير البيانات إلى انخفاض متوسط مدد البقاء في البحرين: بينما تعرض قبرص والإكوادور وترينيداد وتوباغو جميعًا أرقامًا لا يقل حجمها عن الضعف. ويأتي أداء البحرين أفضل من إستونيا، ولكن تأتي دولة البلطيق في موقف ضعيف سياحيًا، وذلك بسبب الطقس.

تعكس أرقام انخفاض متوسط مدد البقاء نسبيًا في البحرين بشكل جزئي حقيقة أن السعوديين الذين يقومون برحلات يومية عبر جسر الملك فهد هم السائحون النموذجيون. ومن هذا المنطلق، يمكن أن تتمكن البحرين من الوصول إلى فئة من السياح لا تتوفر عادةً لدول أخرى، ما يعني أن الرقم المنخفض قد لا يكون مدعاة للقلق. يتم استكشاف الأسباب المحتملة لاحقاً.

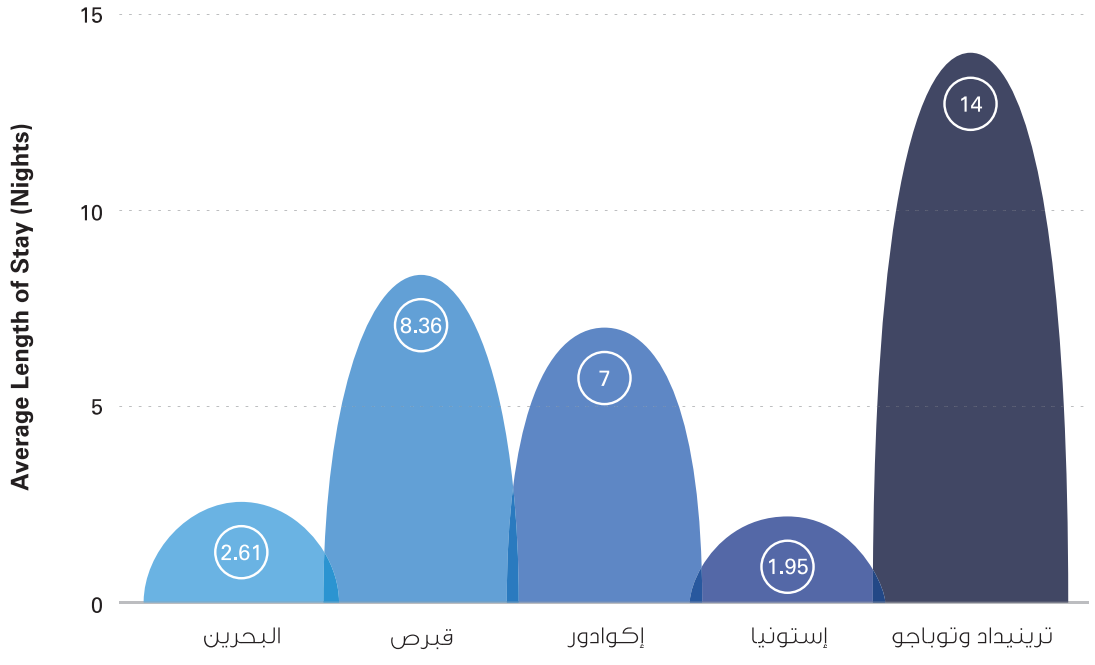

الشكل 1.2.2.5
متوسط مدة الإقامة (بالليلة)، 2015

المصدر: هيئة البحرين للسياحة والمعارض، هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية، ومنظمة السياحة العالمية

وكملاحظة ختامية، فإن عملية تفسير هذه البيانات السياحية الاقتصادية الجزئية، وخاصة السلسلة الزمنية، يعوقها نقص البيانات ما قبل عام 2011. وستقل هذه المشكلة بمرور الوقت حيث قامت السلطات المعنية بعمليات جمع البيانات بطريقة مهنية لقطاع السياحة.

1.2.2.2 تقييم المبادئ الأساسية للبحرين

تؤكد البيانات الواردة سابقاً أن البحرين تتمتع بقطاع سياحة قوي، ولكنه غير مميز إحصائيًا عند مقارنته بالمعدل العالمي. ويتم وصف نقاط القوة والضعف في القطاع لاحقاً، بدءًا بالأولى. تتوفر المزيد من التفاصيل في (Al-Ubaydli 2018).

عادة ما ترتبط الوجهات السياحية بالمناخ الدافئ، الذي يُعد أكثر أسباب المتعة السياحية البارزة في البحرين. وتكتمل مزاياها المناخية بقربها الجغرافي من أوروبا وآسيا بشكل مناسب، فضلاً عن موقعها المركزي بين دول مجلس التعاون الخليجي. ومع ذلك، تكون هذه العوامل مشتركة بين العديد من الدول الأخرى، ولا تمثل القوة الدافعة وراء انجذاب الزوار الأجانب لزيارة البحرين.

تقع أهم المرافق السياحية في البحرين ضمن مجال التاريخ والثقافة. وبسبب قيامها بدور المركز التجاري الذي يربط بين بلاد الرافدين ووادي السند، تتمتع البحرين بمجموعة غنية من المواقع الأثرية. وهذا يسمح لها بتحقيق مكانة مهمة بالمقارنة مع جيرانها من دول مجلس التعاون الخليجي، التي يركز بعضها على المرافق من العصر الحديث. يتم تعزيز دور التاريخ والثقافة في السياحة بالبحرين من خلال التمثيل العالي نسبيًا للمواطنين في عدد السكان (حوالي 50% مقارنة بأقل من 20% في العديد من دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى)، بما في ذلك نسبة كبيرة تعمل في قطاع السياحة وتتفاعل مع السياح مباشرة.

وقد أدى موقع البحرين على طرق التجارة القديمة ووجود منابع المياه الجوفية إلى وجود سكان مستقرين غير رحل يتفاعلون بشكل عادي مع الحضارات الأجنبية منذ العصور القديمة. ونتيجة لذلك، كانت البحرين أكثر ليبرالية تاريخيًا من العديد من الدول الأخرى في المنطقة، ما سمح لها بجذب السياح من الدول الأكثر محافظة، واستضافة الفعاليات العالمية مثل سباق الفورمولا 1 الأول في الشرق الأوسط. ويؤكد تاريخ البحرين على سمعة المملكة بأنها تتمتع بثقافة مضيافة وودودة ترحب بالأجانب.

كما أظهرت البحرين مستويات عالية من السلام والاستقرار السياسي خلال القرنين الماضيين، وهي سمة مميزة مهمة بالمقارنة مع دول أخرى في الشرق الأوسط، عانى كثير منها نوبات طويلة من الصراعات العنيفة، بما في ذلك الحروب الأهلية.

يتمتع قطاع السياحة في البحرين بالعديد من المزايا اللوجستية. فلديه تكاليف عمالة منخفضة مقارنة مع الدول الأخرى في المنطقة، وذلك بسبب الجودة النسبية لرأس المال البشري المحلي، وخاصة أولئك الذين يمكنهم التفاعل مع السياح باللغتين العربية والإنجليزية. كما أن حقيقة أن المرأة البحرينية ترغب في العمل في قطاع السياحة تساعد أيضًا في خفض التكاليف مقارنة ببعض دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى، حيث إن ذلك يعني أن أصحاب العمل لديهم إمكانية الوصول إلى قاعدة عمالية أكبر، ومن الأرجح أن يتمكنوا من إيجاد المواهب الضرورية محليًا. وفي الوقت نفسه، تحتفظ البحرين بميزة التكلفة عن الدول التي لديها مستويات مماثلة من دخل الفرد، وذلك بسبب انفتاح أسواق العمل بها أمام العمال الوافدين على جميع مستويات المهارات.

تقابل أوجه القوة لديها في المبادئ الأساسية الخاصة بالسياحة جزئيًا سلسلة من أوجه الضعف، على الرغم من أن بعضها يجري معالجته في الوقت الحالي من خلال استراتيجية البلاد للسياحة لعام 2016، سيتم توضيحها بالتفصيل في القسم التالي. ويتمثل وجه القصور الأبرز من حيث السياحة في أن الأشخاص من خارج العالم العربي / الإسلامي

لا يعلمون بوجودها تاريخيًا، ناهيك عن مكانتها كوجهة سياحية ممتعة. ويرجع ذلك بشكل جزئي إلى صغر حجمها وقلة عدد سكانها: الدول مثل أرمينيا وغينيا الاستوائية وإستونيا لديها معدلات سكانية مماثلة ومن المحتمل أن تعاني من نفس المشكلة. ولكن حتى وقت قريب، كان السبب الرئيسي هو عدم بذل جهود منتظمة للترويج للبحرين كوجهة سياحية خارج منطقة الشرق الأوسط. كما عزز عدم وجود رحلات جوية رخيصة في الماضي إلى البحرين من ضعف قدرتها على جذب السياح.

تعتبر المرافق السياحية التقليدية في البحرين، مثل الفنادق والمطاعم ومراكز التسوق، ذات جودة عالية وفقًا للمعايير الدولية، لكن الثروة الفائقة لبعض جيرانها من دول مجلس التعاون الخليجي مكنتها من تحديث بنيتها التحتية بشكل أكثر انتظامًا، ما يخلق منافسة قوية للسياح المرتقبين. وعلاوة على ذلك، بالرغم من كونها أرخبيلاً، إلا أن حجم الشواطئ المتطورة عالية الجودة والمتاحة للسائحين محدود. يجب أن تسعى البحرين لتطوير قاعدتها السياحية من دول غير دول مجلس التعاون الخليجي، لتجنب المشاكل التقليدية المرتبطة بالاعتماد المفرط على مصدر وحيد للطلب. وعلاوة على ذلك، سيساعد تنويع القاعدة السياحية الحكومة في جهودها التنويعية الاقتصادية الأوسع نطاقًا، حيث إن الطلب على السفر في دول مجلس التعاون الخليجي، كما ذكر أعلاه، يرتبط بقوة الاقتصاد وبالتالي بعائدات النفط.

يدعم سوق العمل في البحرين (انظر سابقاً) قطاع السياحة ويعوقه على حد سواء. وبينما يرغب المواطنون في العمل في هذا القطاع بمعدلات أعلى مما في باقي دول مجلس التعاون الخليجي، إلا أنهم لا يزالون مترددين في العمل هناك بسبب مجموعة متنوعة من الأسباب الثقافية، رضافةً إلى الأجر المحدود. وتعكس هذه المسألة الأخيرة النطاق المحدود للتحسينات التكنولوجية في القطاع، حيث إن التدفق المستمر لزيادة الإنتاجية يُعد أفضل طريقة لتحسين نظام الأجور باستمرار.

ويتمثل وجه الضعف الأخير في قطاع السياحة بالبحرين في أنه قبل الفترة الأخيرة، لم تمنح الحكومة السياسة المتعلقة بالسياحة الوزن والدعم اللازمين لوصول قطاع السياحة إلى أقصى إمكانياته. وتمثل الاستراتيجية التي تم وضعها بعد عام 2015، سيتم وصفها أدناه، تطورًا كبيرًا في هذا الصدد. وينعكس ذلك في قلة البيانات السياحية المفصلة المقارنة قبل عام 2015 نوع البيانات المطلوبة لقياس أداء مختلف المبادرات في قطاع السياحة.

1.2.2.3 استراتيجية البحرين الخاصة بالسياحة لما بعد عام 2015

في عام 2015، تم إنشاء كيانين حكوميين بموجب مرسوم ملكي في محاولة لمعالجة بعض أوجه الضعف المذكورة في السياحة بالبحرين: هيئة البحرين للسياحة والمعارض (BTEA)، وهيئة البحرين للثقافة والآثار (BACA). ويسلط التقرير الضوء هنا على بعض أهم الخطوات التي تم اتخاذها.

تم نشر الحملات التسويقية المكثفة لتحسين الوعي العالمي بالبحرين كوجهة سياحية. وقد تضمنت الجهود إنشاء مكاتب فرعية في الأسواق الرئيسية (المملكة المتحدة، روسيا، الصين، وما إلى ذلك) للتسويق للبحرين وجذب السياح، مع إبرام عقود متصلة بالأداء تعتمد على مؤشرات موضوعية. وعلاوة على ذلك، تم إنشاء العلامة التجارية "Ours. Yours. Bahrain." لتجسيد روح جاذبية البحرين الثقافية. كما يحضر المسوقون المعارض الأجنبية بانتظام وبشكل أكثر تكرارًا من ذي قبل، ويقدمون تقويمات متطورة تبقي السياح على اطلاع بآخر الفعاليات والمهرجانات في البحرين.

كما اتخذت السلطات العديد من الخطوات المهمة لتسهيل وصول السياح. وتتضمن البناء الجاري لمطار دولي جديد سيوسع الطاقة الاستيعابية بنسبة 50% تقريبًا، وسيقوم بتحديث مرافق التسوق والترفيه

التي يستخدمها المسافرون عند زيارتهم البحرين. كما عمل صناع السياسات مع وزارة الداخلية لمعالجة الازدحام على جسر الملك فهد، الذي يعتبر المصدر الرئيسي للسياح القادمين، ولجعل عملية الحصول على التأشيرة أسهل بالنسبة للسائحين من حيث الخطوات البيروقراطية والتكلفة.

تشهد المرافق السياحية في البحرين تطورًا ملحوظًا كجزء من خطة السياحة الاستراتيجية الجديدة (راجع الموقع الإلكتروني http://www.bahrainexhibitions.com/ للحصول على مزيد من التفاصيل). وتتضمن المشاريع زيادة عدد وجودة الشواطئ، وتحويل جزر حوار إلى منتجع ذي طبيعة سياحية، وإنشاء مرافق جديدة للمؤتمرات والمعارض، وبناء فنادق جديدة وتحديث الفنادق الحالية. تُعد هذه الاستثمارات الأخيرة جزءًا من جهود هيئة البحرين للسياحة والمعارض في توسيع نطاق (الاجتماعات والحوافز والمؤتمرات والمعارض (MICE) في السياحة بالبحرين. كما تمتلك هيئة البحرين للسياحة والمعارض استراتيجية طويلة الأجل لجذب المزيد من سفن الرحلات السياحية، التي تُعد مصدرًا بكرًا بدرجة نسبية بالنسبة للسياح، وتقوم بتطوير الحرف اليدوية المحلية والتقليدية لتعزيز الخدمات الثقافية في البحرين، وضمان أن السياح يعتبرون البحرين موقعًا يستحق الزيارة.

كما استمرت هيئة البحرين للثقافة والآثار في استراتيجية التطوير طويلة الأجل لموقع "صيد اللؤلؤ: شهادة لاقتصاد الجزيرة" المدرج في قائمة اليونسكو، ومختلف المواقع التراثية على جزيرة المحرق، مدعومة باعتبار المحرق عاصمة للثقافة الإسلامية في عام 2018. وقد سمح المسرح الوطني، الذي تم افتتاحه في عام 2012، للبرامج التقليدية، بما في ذلك مهرجان ربيع الثقافة السنوي ومهرجان البحرين الدولي للموسيقى، بالتحسن بشكل كبير. كما تخضع مدرسة الهداية، وهي المدرسة الأولى في الخليج (راجع **الفصل 2.1**)، للتجديد الذي سيسمح للسياح باستكشاف التاريخ التعليمي الفريد في البلاد.

وكانت إحدى أهم الخطوات الشاملة هي وضع استراتيجية خاصة بالسياحة متسقة على الصعيد الوطني. وقد تحسن مستوى التعاون بين المنظمات والكيانات الحكومية بشكل كبير، مع تنسيق الجهود بين هيئة البحرين للسياحة والمعارض وهيئة البحرين للثقافة والآثار ومجلس التنمية الاقتصادية. وكان من بين التحسينات بالغة الأهمية إطلاق برنامج رسمي لإحصاءات السياحة داخل هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية، حيث يوفر ذلك للسلطات معلومات دقيقة عن الكفاءة النسبية لمشاريع البحرين السياحية.

"يعتمد قسم من نمونا الاقتصادي على الاستثمارات الأجنبية المباشرة؛ وبهذ الصدد تنبغي مراجعة سياساتنا وتشريعاتنا في مجال الاستثمارات الأجنبية المباشرة لتتسق مع البيان الشهير لجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة: 'إننا لسنا بحاجة إلى نمو اقتصادي لا يحسّن مستوى معيشة شعب البحرين'. وبصدور ذلك بات على السياسات أن تتناغم لتحقيق ذلك الهدف."

- سعادة الأستاذ سمير ناس
(الرئيس، شركة ناس)

1.2.3 توصيات للبحرين

تمثل استراتيجية البحرين الحالية الخاصة بالسياحة تحسنًا ملحوظًا مقارنة بالصيغ السابقة، وتتضمن العديد من المكونات اللازمة للوصول إلى قطاع سياحة مزدهر. ومع ذلك، فإن سوق السياحة العالمية تتميز بدرجة عالية من التنافس، كما تشهد منطقة الشرق الأوسط تغيرات كبيرة، ما يخلق الحاجة إلى مراجعة الاستراتيجية باستمرار وإعادة النظر في المجالات التي يجب التركيز عليها. ومع وضع ذلك في الاعتبار، يقدم التقرير العديد من التوصيات التي قد يرغب صناع السياسات في مراعاتها مستقبلاً.

أولاً، على السلطات أن تقدر أهمية الصبر والانضباط لوضع استراتيجية ناجحة للسياحة. وتحاول البحرين التحول من دولة لم يسمع بها معظم الغربيين والآسيويين، إلى دولة يسعون إلى زيارتها كوجهة سياحية. يتطلب بناء الصورة والسمعة المطلوبين سنوات عديدة من الاستثمار المنضبط. وقد اتخذت الحكومة الخطوات الأولية الصحيحة؛ ويتمثل التحدي الآن في الحفاظ على تماسك السياسة المتعلقة بالسياحة.

ثانيًا، على الحكومة مواصلة جهودها لتنويع القاعدة السياحية. ففي الوقت الحالي، يكون الاعتماد على دول مجلس التعاون الخليجي كبيرًا جدًا؛ وهذا يقلل من الشعور بالتيقن الذي يتوق إليه المستثمرون في قطاع السياحة. وعلاوة على ذلك، تعتمد السياحة في دول مجلس التعاون الخليجي بشكل غير مباشر على النفط، ما يقوض قدرة السياحة على تنويع اقتصاد البحرين بشكل فعلي. ومرة أخرى، اتخذت السلطات الخطوات الأولى الصحيحة، بما فيها المكاتب الفرعية السبعة. وتتمثل الخطوة التالية في دراسة البيانات المجمعة المتعلقة بأداء هذه المكاتب، والمرتبطة بالسياح في البحرين بشكل عام، واستخدامها في تنقيح الاستراتيجية الخاصة بالسياحة. وتُعد المرونة في توزيع الموارد السياحية في البحرين أمرًا بالغ الأهمية.

تتطلب رؤية السعودية 2030 من البحرين تعديل استراتيجيتها الخاصة بالسياحة، حيث إن أحد أهداف الرؤية السعودية هو إعادة توجيه السياح السعوديين من خارج المملكة العربية السعودية إلى السياحة الداخلية السعودية. وعلاوة على ذلك، قد تقوض المبادرات مثل السماح بوجود دور السينما في المملكة العربية السعودية الطلب على الزيارات السعودية للبحرين لمشاهدة الأفلام في السينما. ومع ذلك، فإنه قد يعني أيضًا أن السعوديين يستمتعون بالسينما أكثر، وهو ما قد يزيد من الطلب الكلي على الزيارات إلى السينما، بما في ذلك الطلب من جانب السعوديين الذين يزورون البحرين. إن السماح للنساء السعوديات بالقيادة قد يقدم مصدرًا جديدًا للطلب أيضًا. وعلاوة على ذلك، فإن نجاح إصلاحات المملكة العربية السعودية، سيحسن اقتصادها، ما يزيد الطلب على السياحة. وتتمثل التوصية الثالثة في أن يتأكد صناع السياسات البحرينيون من أنهم مستعدون لاغتنام هذه الفرص، الأمر الذي يتطلب مرة أخرى وجود استراتيجية خاصة بالسياحة مرنة ومتجاوبة.

1.3 التكامل الاقتصادي بين دول مجلس التعاون الخليجي كوسيلة للتنويع

أشار **الفصلان 1.1** و **1.2** إشارة منتظمة إلى الدور المحوري الذي لعبه التكامل الاقتصادي بين دول مجلس التعاون الخليجي في اقتصاد البحرين بشكل عام، وفي جهود التنويع الخاصة بها بشكل خاص. يقدم هذا القسم وصفًا أكثر تفصيلاً للقراء عن الوضع الحالي للتكامل الاقتصادي بين دول مجلس التعاون الخليجي. كما يصف أيضًا بعض التحديات الرئيسية التي يتعين على البحرين ودول الخليج مواجهتها من أجل التكامل الاقتصادي للوصول إلى أقصى إمكانياته كوسيلة للتنويع. ويعتمد هذا القسم بدرجة كبيرة على ورقة (Al-Ubaydli and Jones 2018).

1.3.1 التكامل الاقتصادي بين دول مجلس التعاون الخليجي: نظرة عامة وصفية

1.3.1.1 الخطوات الرسمية

تأسس مجلس التعاون الخليجي في عام 1981، وبعد ذلك بوقت قصير، تم إنشاء منطقة للتجارة الحرة في عام 1982. ظهرت الخطط الواضحة لإنشاء سوق موحدة في عام 2001، ودخلت حيز التنفيذ منذ بداية عام 2008. وتضمنت اتفاقية لإنشاء اتحاد جمركي في عام 2003. وفي الوقت الحالي، يتعين على كل دولة من الدول الست الأعضاء أن تعامل جميع مواطني دول مجلس التعاون الخليجي بالمساواة في المجالات التالية، في إطار السوق الموحدة لدول المجلس (Al-Kila'i et al, 2009).

1. السفر والإقامة.
2. التوظيف في القطاعات الحكومية والخاصة.
3. المعاشات والتأمينات الاجتماعية.
4. مزاولة المهن والحرف.
5. المشاركة في جميع الأنشطة الاقتصادية والاستثمارات والخدمات.
6. الملكية العقارية.
7. حركة رأس المال.
8. الضرائب.
9. تداول الأسهم وإنشاء الشركات.
10. التعليم والصحة والخدمات الاجتماعية.

كما ستتم مناقشته، لم يكن الالتزام بهذه المتطلبات تامًا من الناحية العملية. ومع ذلك، فهناك تقدم كبير من حيث دمج الاقتصادات، كما هو مبين في بيانات التكامل بين دول مجلس التعاون الخليجي.

وتتنبأ النظرية الاقتصادية بشكل قاطع بالتأثيرات الإيجابية لمثل هذه التدابير، حيث تستطيع الشركات الوصول إلى سوق أكبر، وفي الوقت نفسه تواجه منافسة أكثر شدة في هذا السوق (Baldwin and Venables, 1995). وتعني الأسواق الأكبر فرصة لاستغلال وفورات الحجم، التي تكون مهمة للغاية لإنشاء قطاع حيوي للسلع القابلة للتداول التجاري، كما ناقشنا. وعلاوة على ذلك، تساعد المنافسة الشديدة في إجبار الشركات على الابتكار سعيًا للبقاء وتوسيع حصتها في السوق. كما يعزز التكامل الاقتصادي الابتكار من خلال تسهيل عملية الاستثمار الأجنبي المباشر لتكون بمثابة قناة لنقل المعرفة (Borensztein et al., 1998). وأخيرًا، يمكن أن يساعد التكامل الاقتصادي الدول على تحقيق مستويات أعلى من الأمن الغذائي والمائي، راجع **المربع "ل"**.

المربع "ل":
تغير المناخ والأمن المائي والغذائي

تشكل الآثار متعددة الأوجه الناتجة عن تغير المناخ تحديات حالية خاصة أمام تحقيق الأمن المائي والغذائي في البحرين. ويكمن التحدي في العثور على أساليب طويلة المدى ومستدامة وفعالة من حيث التكلفة لضمان استمرار الحصول على مياه عذبة وكذلك الغذاء الآمن وبأسعار معقولة.

فيما يخص الأمن المائي؛ فبالنظر إلى طقس الجزيرة القاحل، والأمطار النادرة، ومعدلات التبخر العالية، نجد أن المياه شحيحة وقد أدى الاعتماد المفرط على منابع المياه الجوفية إلى نضوبها الوشيك. وعلى الرغم من أن تقنية تحلية مياه البحر توفر حلاً لمشكلة ندرة المياه؛ فإنها عملية تستهلك الكثير من الطاقة. وترتبط تكلفة تحلية مياه البحر ارتباطًا وثيقًا بأسعار الطاقة العالمية، حيث تواصل البحرين استخدام الوقود الحفري لتغذية محطات التحلية بالوقود. وهذا له تأثير سلبي على البيئة، بما في ذلك انبعاثات - الغازات الدفينة التي تساهم في ارتفاع درجات الحرارة.

هناك طريقة واحدة للحد من انبعاثات الكربون وهي اعتماد محطات تحلية المياه التي تعمل بالطاقة الشمسية، وهو المشروع الذي تبنت تجربته جارتهم المملكة العربية السعودية من خلال محطة تحلية المياه بالخفجي والتي تعمل بالطاقة الشمسية (Water-technology.net, 2018). ومن المتوقع أن يكون لتحلية المياه باستخدام الطاقة الشمسية عوضًا عن الوقود الحفري دور هائل في الحد من التكلفة وانبعاثات الغازات الدفينة.

وقد تتضمن مصادر الطاقة الأخرى المستخدمة في محطات تحلية المياه؛ الطاقة المتولدة من طاقة الرياح، والطاقة المتولدة من خلال التحلل أو الانحلال الحراري للنفايات في المدن، وتخمر الكتل الحيوية، وما إلى ذلك. وتمتلك البحرين وغيرها من دول الخليج الفرصة للاستثمار في مجال الأبحاث والابتكارات لتحلية المياه، والتي قد يكون لها تأثيرات عالمية. وهناك طريقة أخرى لزيادة كفاءة استخدام المياه، وذلك بتنفيذ تدابير لإصلاح إعانات المياه، وتحديدًا الخاصة بالزراعة، فهي تسهم في الاقتصاد إسهامًا طفيفًا رغم استهلاكها لنسبة كبيرة من المياه المنتجة.

إن الزراعة المحلية مهمة لتحقيق الأمن الغذائي ولكنها في الوقت الذي تسهم فيه إسهامًا كبيرًا في استهلاك المواد الغذائية المحلية، تخلق مقايضة محتملة بين الأمن الغذائي والمائي. ووفقًا لبرنامج الأغذية العالمي لعام (2018) فإن الأمن الغذائي يعتمد على ثلاثة عوامل، وهي: توافر الأغذية، وإمكانية الوصول إليها، واستخدامها. وستكفي المخزونات الحالية من الأغذية الأساسية مثل الأرز والسكر والدقيق لتغطية الاحتياجات المحلية لبضعة أشهر. وبحلول مايو 2018 على سبيل المثال ستكون المخزونات كافية لمدة ثمانية أشهر (Ministry Of Industry, Commerce and Tourism, 2018). ولكن من المهم الإشارة إلى أن البحرين تستورد معظم احتياجاتها الغذائية، ولم تنشئ بعد احتياطيًا غذائيًا إستراتيجيًا من شأنه أن يزيد من أمنها الغذائي في حالة حدوث اضطرابات كبيرة في الأسعار، أو في حالة حدوث أزمات اقتصادية وبيئية من شأنها المساس بالأمن الغذائي القائم على التجارة في البحرين.

1.3.1.2 المؤشرات الإحصائية

تتجاوز النظرة الشاملة على المؤشرات الإحصائية المرتبطة بالتكامل الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي نطاق هذا الفصل (راجع Al-Ubaydli and Jones 2018 للحصول على تغطية كاملة). وبدلاً من ذلك، يسلط التقرير الضوء على أهم المقاييس البارزة، بدءًا بالمقياس الأكثر شيوعًا: التجارة فيما بين دول مجلس التعاون الخليجي، كما هو مبين في **الشكل 1.3.1.2.1**.

شهدت التجارة فيما بين دول مجلس التعاون الخليجي نموًا قويًا منذ عام 2005، حيث بلغت 125 مليار دولار في عام 2014، أي أكثر من ثلاثة أضعاف الرقم في عام 2005. ومع ذلك، لا يعادل ذلك إلا 8% فقط كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي في دول مجلس التعاون الخليجي، مقارنة بحوالي 40% بالنسبة للاتحاد الأوروبي، وهو ما يعني أن دول مجلس التعاون الخليجي لا يزال أمامها شوط تقطعه قبل أن تُظهر درجة من الترابط الاقتصادي الملموس في أسواق موحدة أخرى. ومن المسلم به أن هذا ناتج جزئيًا عن تشابه اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي، ما يضعف فرص التجارة.

بالنسبة للبحرين، تكون الأرقام أعلى بكثير: ففي عام 2014، بلغت التجارة مع دول مجلس التعاون الخليجي 56% من الناتج المحلي الإجمالي للبحرين، ويأتي معظمها من المملكة العربية السعودية (استيراد النفط الخام وتصدير منتجات الألومنيوم) والإمارات العربية المتحدة (استيراد الذهب والمجوهرات الثمينة، وتصدير منتجات الألومنيوم).

وتُعد الكهرباء أحد القطاعات التي تبرز من حيث التكامل الاقتصادي بين دول مجلس التعاون الخليجي. في عام 2001، اشتركت الدول الست في إنشاء هيئة الربط الكهربائي لدول مجلس التعاون الخليجي مكلفة بإنشاء شبكة كهرباء لدول المجلس (Al-Asaad, 2009). وقد تم تنفيذ المشروع على ثلاث مراحل اكتملت في عام 2012. يوضح **الشكل 1.3.1.2.2** استخدام الشبكة من قبل الدول الأعضاء من حيث عدد المرات التي تم الوصول إليها والقيمة الضمنية للوفورات.

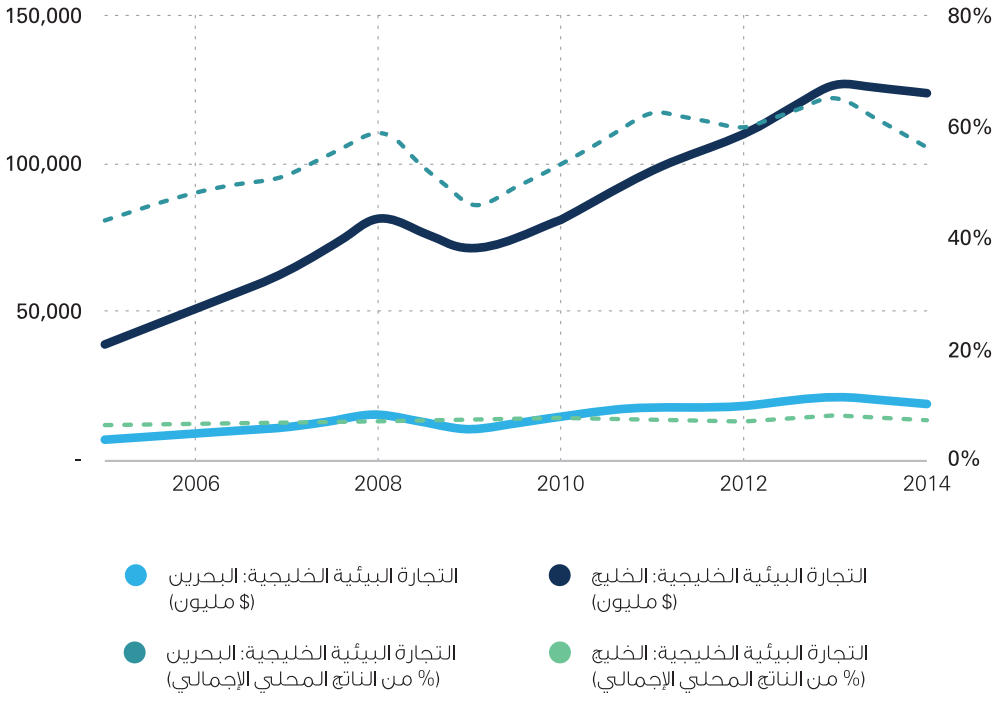

الشكل 1.3.1.2.1
التجارة فيما بين دول مجلس التعاون الخليجي (بملايين الدولارات / % من الناتج المحلي الإجمالي)، 2005 - 2014

المصدر: الأمانة العامة لدول مجلس التعاون

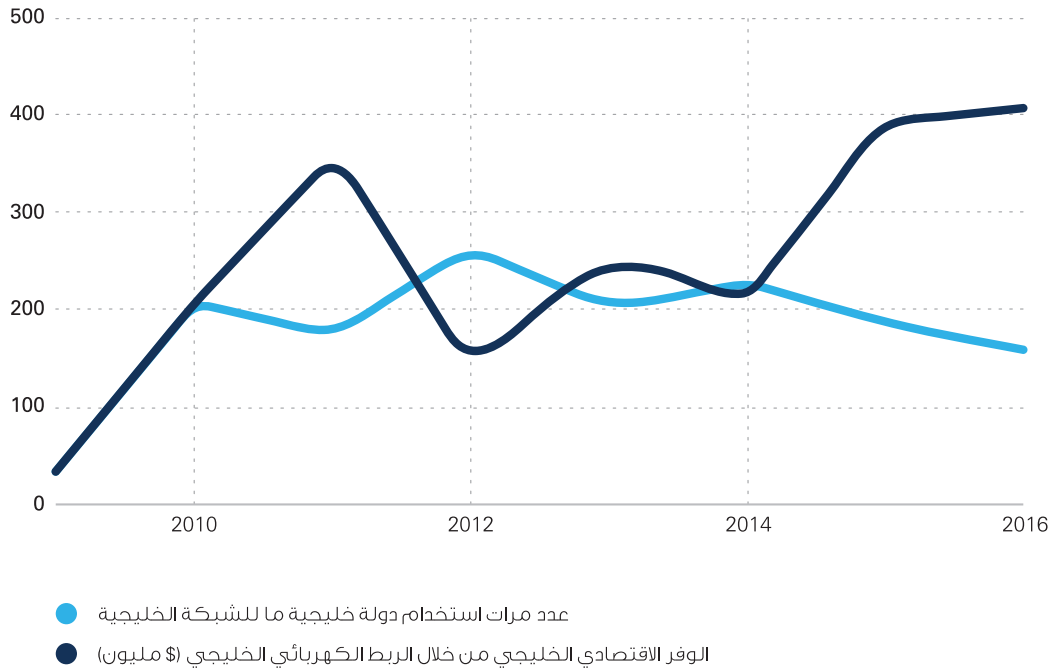

الشكل 1.3.1.2.2
استخدام شبكة الكهرباء لدول مجلس التعاون الخليجي، 2009 - 2016

المصدر: التقرير السنوي (2017) لهيئة الربط الكهربائي لدول مجلس التعاون

في الوقت الحالي، لا تعمل الشبكة إلا لمنع انقطاع التيار الكهربائي في حالة الطوارئ؛ وتشير البيانات الواردة في **الشكل 1.3.1.2.2** إلى أنها أدت هذه الوظيفة بنجاح، بما يتوافق مع المستويات المهمة للتكامل الاقتصادي. فمثلاً، تم الوصول إلى الشبكة أكثر من 150 مرة في عام 2016، وهذا أدى إلى تحقيق وفورات بقيمة أكثر من 400 مليون دولار. وفي الوقت الحالي، تقوم الدول الأعضاء بتوسيع الشبكة للسماح بالتجارة في الكهرباء. وفي الواقع، وفقًا لتقرير هيئة الربط الكهربائي لدول مجلس التعاون الخليجي السنوي لعام 2017، شهد عام 2016 734.4 جيجاوات في الساعة من الكهرباء المتداولة تجاريًا داخل دول المجلس.

كما ناقشنا في **الفصل 1.2**، استفاد قطاع السياحة بالبحرين بشكل كبير من تكامل دول مجلس التعاون الخليجي. وارتفع عدد زوار دول مجلس التعاون الخليجي إلى البحرين من 4.4 ملايين زائر في عام 2005 إلى 6.6 ملايين زائر في عام 2014. وبالنظر إلى أن البحرين تمثل حوالي 2.7% من سكان دول مجلس التعاون الخليجي، فإن هذه البيانات تؤكد شعبية السفر من البحرين وإليها. طوال فترة العينة، تمكن مواطنو دول مجلس التعاون الخليجي من السفر بين الدول الأعضاء بالمجلس باستخدام بطاقة الهوية الشخصية فقط، دون الحاجة إلى حمل جواز سفر، ما يخفض تكلفة السفر (Al-Kila' et al., 2009).

كما ذكر أعلاه في **الفصل 1.1**، لعب الاستثمار الأجنبي المباشر دورًا مهمًا في الاستراتيجية الاقتصادية للبحرين منذ مطلع الألفية، مع التركيز على الاستثمار الأجنبي المباشر في دول مجلس التعاون الخليجي (راجع المناقشة المرفقة **بالشكل 1.1.1.3.1**).

الصورة المستخلصة من تقييم إحصائيات التكامل هي أن البحرين ودول مجلس التعاون الخليجي قد

اندمجوا بشكل كبير على مدار الخمسة عشر عامًا الماضية. على الرغم من أن النظرية الاقتصادية تؤكد بشكل واضح أن الآثار إيجابية وقوية، فإن إظهار المزايا بشكل تجريبي يُعد أمرًا صعبًا، خاصة في دولة ذات بيانات اقتصادية جزئية محدودة مثل البحرين، وهذا يرجع إلى مجموعة متنوعة من الأسباب المنهجية التي نوقشت بشكل كامل في (Al-Ubaydli and Jones 2018). ومع ذلك، فإن غياب البيانات لا يضعف ولا يعكس النتيجة المؤكدة، بأن البحرين استفادت بالفعل من التكامل الاقتصادي بين دول مجلس التعاون الخليجي، وأن الوصول إلى السوق الموحدة لدول مجلس التعاون الخليجي يُعد أمرًا محوريًا لخطط تنويعها.

1.3.1.3 التكامل غير المكتمل

كان التقدم الملموس في التكامل الاقتصادي الذي حققته دول مجلس التعاون الخليجي متفاوتًا في أبعاد معينة. ويلفت تقرير من اتحاد غرف دول مجلس التعاون الخليجي (2012)، يوضحه (Abdulghaffar et al. 2013) ، الانتباه إلى الإعاقات المختلفة للتكامل الاقتصادي بين دول مجلس التعاون الخليجي التي تعيق تدفق السلع والخدمات ورأس المال بين الدول الأعضاء. وهي تتضمن الرسوم والإجراءات الإضافية التي يتم فرضها بدون داع على السلع والخدمات على الحدود بين دولتين من دول مجلس التعاون الخليجي؛ أو القيود المفروضة على قدرة أحد مواطني دول المجلس على إدارة أعمال تجارية أو شراء ممتلكات في دولة أخرى من دول المجلس؛ أو التفضيل العلني لمواطني الدولة الأم من دول المجلس على مواطني دول المجلس الآخرين في الوظائف الشاغرة.

كما يوضح (Abdulghaffar et al. 2013)، تكون هذه الإعاقات نتيجة للتأخير الإداري في عملية تنفيذ الاتفاقات. وكما يناقش (Al-Ubaydli and Jones 2018)، يمكن إرجاع كل من هذين السببين في النهاية إلى غياب آلية رسمية للمساءلة تتضمن عقوبات ملموسة للمنظمات والدول غير الممتثلة.

لنرَ هذا، ينبغي النظر في وضع السوق الأوروبية الموحدة، حيث يتم تعيين المفوضية الأوروبية لتقوم بوضوح بدور الشرطي، ويتم منحها السلطة لتغريم المخالفين. وتتسم الإجراءات بالشفافية والعلنية. وفي المقابل، في دول مجلس التعاون الخليجي، يتم اكتشاف المخالفين وإبلاغهم على انفراد، وتُحرم المنظمات التي تشرف على العملية من سلطة فرض غرامة أو معاقبة المخالفين بشكل ملموس. ويرجع ذلك إلى أن دول مجلس التعاون الخليجي تكون أقرب بكثير إلى منتدى حكومي دولي أكثر من كونها اتحادًا فيدراليًا أوليًا؛ حيث تختلف الأسس السياسية لمجموعة دول المجلس بشكل كبير عن تلك الخاصة بالاتحاد الأوروبي، كما أنها تُعد نظامًا أحدث بكثير.

ومع ذلك، فإن الشكاوى التي أعرب عنها رجال الأعمال في البحرين وبقية دول مجلس التعاون الخليجي تعكس وجود مكاسب غير محققة من التكامل الاقتصادي، وهو أمر على صناع السياسات في البحرين أن ينتبهوا إليه إذا كانوا يريدون زيادة احتمالية نجاح تنويع الاقتصاد.

1.3.2 التوصيات

يُعد الوصول إلى الأسواق الأكبر أمرًا مهمًا للغاية بالنسبة إلى رؤية البحرين الاقتصادية 2030. وتتمثل أسهل طريقة لتحقيق هذا الوصول في الاستمرار في التكامل مع الاقتصادات المتبقية من دول مجلس التعاون الخليجي، التي تتضمن ضمان التنفيذ الصحيح لتدابير التكامل الحالية.

تتمثل الخطوة الأولى المهمة التي ينبغي اتخاذها في هذا الصدد في تحسين جودة البيانات المتعلقة بالتكامل الاقتصادي، خاصة في المجال التجاري. وكما يوضح (Al-Ubaydli and Jones 2018)، فإن مهمة رجال الأعمال والباحثين وموظفي مراقبة

الامتثال أصبحت أكثر صعوبة بسبب عدم وجود بيانات عالية الجودة. وبشكل خاص، ستكون البيانات المتعلقة بالمتغيرات مثل هوامش الربح وتكاليف الإنتاج وتفاوت الأسعار ذات قيمة كبيرة في إظهار مزايا التكامل الاقتصادي لأصحاب المصلحة المعنيين. وستساعد البيانات المتعلقة بمخالفات المبادئ التوجيهية للسوق الموحدة لدول مجلس التعاون الخليجي، بما فيها مرتكبو المخالفات، أولئك الذين يسعون إلى مساءلة المخالفين.

ولكن تتطلب المساءلة اتخاذ خطوات إضافية. يناقش (Al-Ubaydli and Abdulla 2016) كيف يمكن تحقيق ذلك دون الحاجة إلى إعادة هيكلة جوهرية لدول مجلس التعاون الخليجي وإضفاء الطابع المركزي عليها، أو إدخال آلية عقاب رسمية، لكن يجب توفير بيانات واضحة عن هذه المخالفات والانتهاكات. وبدلاً من ذلك، كما يناقش (Al-Ubaydli and Jones 2018)، تمتلك دول مجلس التعاون الخليجي خيار اتباع نهج أكثر صرامة لضمان الامتثال الذي يعتمد على مزيج من العقوبات والوصول المشروط إلى السوق الموحدة.

وفي النهاية، يُعد جزءًا من قدرة المنظمات والحكومات في الدول الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي على إعاقة عملية التكامل الاقتصادي دون مواجهة رد فعل عنيف من الجمهور العام هو أن المواطنين العاديين لا يقدرون مزايا التكامل الاقتصادي بشكل كامل. وبشكل حاسم، كما يوضح (Caplan 2011)، تُعد هذه ظاهرة عالمية، وليست مجرد ظاهرة خاصة بدول مجلس التعاون الخليجي. ولذلك، ينبغي على صناع السياسات الانتباه إلى الحاجة إلى شرح مزايا تكامل دول مجلس التعاون الخليجي لسكانهم المحليين. ستكون البرامج التعليمية على مستوى القاعدة الشعبية طريقة مرحبًا بها، وستوفر للبحرين الفرصة لكي تصبح رائدة على مستوى العالم في التغلب على قلة الوعي المنتشر الذي يحيط بآثار التكامل الاقتصادي على مستويات المعيشة.

الملخص والتوصيات

خلال الخمس عشرة سنة الماضية، حققت البحرين تقدمًا كبيرًا في تنويع الاقتصاد، بما في ذلك تطوير قطاع سياحة قوي. ومع ذلك، قد يتطلب الحفاظ على معدل التقدم إجراء بعض الإصلاحات الهيكلية الإضافية والتعديلات على الخطط الحالية. وقد أدى انتشار العمالة في القطاع العام وتوافر العمالة الأجنبية منخفضة التكلفة إلى عرقلة قدرة القطاع الخاص على أن يصبح قوة حيوية في الاقتصاد. وعلاوة على ذلك، يجب أن يكون هناك تقدير أكبر لأهمية الصناعات التحويلية وتصدير السلع القابلة للتداول التجاري. وهذا يتطلب من الحكومة أن تلعب دورًا بارزًا كمستثمر جريء، وأن تضع استراتيجية أكثر تطورًا لتعزيز الصادرات.
ومع وضع هذه النقاط في الاعتبار، يقدم التقرير التوصيات التالية لصناع السياسات.

التوصية 1.1: هيكلة التعيين في القطاع العام بطريقة تضع في الاعتبار حقيقة أن وظائف القطاع العام السخية والوفيرة تقوّض قدرات القطاع الخاص على خلق فرص العمل.

التوصية 1.2: ضمان أن تضع سياسات العمالة الوافدة في الاعتبار حقيقة أن العمالة الأجنبية المنخفضة التكلفة تقوّض الحافز على الابتكار.

التوصية 1.3: الامتناع عن تنفيذ استراتيجية استبدال الواردات ما لم يكن ذلك بهدف إنشاء أعمال تجارية يمكنها أن تنافس في النهاية في الأسواق العالمية.

التوصية 1.4: الاستمرار في تطوير التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة والتعليم المهني، بالإضافة إلى دعم جهود "تمكين" في بناء قدرات القطاع الخاص.

التوصية 1.5: اعتماد تنمية الصادرات غير النفطية، وخاصة السلع القابلة للتداول التجاري، كهدف استراتيجي، مع تأمين أسواق أكبر للبحرين من خلال اتفاقيات تجارة حرة إضافية.

التوصية 1.6: تطوير دور الحكومة كمستثمر استراتيجي جريء.

التوصية 1.7: مواصلة إظهار الصبر والانضباط في تنفيذ استراتيجية البحرين الخاصة بالسياحة.

التوصية 1.8: مواصلة الاستثمار في تنويع القاعدة السياحية.

التوصية 1.9: تطوير استراتيجية البحرين الخاصة بالسياحة للاستفادة من الفرص التي تتيحها رؤية المملكة العربية السعودية 2030.

التوصية 1.10: تحسين جودة التكامل الاقتصادي وبيانات الامتثال المتاحة للباحثين وعامة الناس.

التوصية 1.11: وضع آليات العقاب الرسمية وغير الرسمية لضمان الامتثال للمبادئ التوجيهية للتكامل الاقتصادي بين دول مجلس التعاون الخليجي.

التوصية 1.12: بذل جهد أكبر في شرح مزايا تكامل دول مجلس التعاون الخليجي لمواطني الخليج.

2. الاستعداد للاقتصاد المستقبل

تهدف البحرين إلى تنويع اقتصادها بالانتقال من اقتصاد قائم على النفط إلى اقتصاد قائم على المعرفة. ويُعد تحسين التعليم والتشجيع على الابتكار هما الوسيلتان الرئيسيتان لتسريع عملية الانتقال هذه. يستكشف هذا الفصل التحديات والفرص الكبرى في تشجيع إنتاج المعرفة من خلال تحسين التعليم والابتكار بشكل أفضل. أوراق المعلومات الأساسية هي (Abdulla 2018) و (Bushager 2018).

"لا يمكن تغذية النمو في المملكة إلا بالاستثمار المناسب في التكنولوجيا، بجانب التطور غير المحدود للعقول البشرية".

- السيد عبد العزيز الجوف
(الرئيس التنفيذي والمؤسس لشركة PayTabs "باي تابس" البحرين)

2.1 التعليم: التحديات والفرص

قديمًا، كان التعليم في جميع أنحاء العالم نشاطًا مقصورًا على الصفوة، وغالبًا ما كان يتضمن مناهج غريبة أو انتقائية ليس لها صلة كبيرة بمتطلبات سوق العمل. وقد ساهم ظهور نظرية رأس المال البشري بعد الحرب العالمية الثانية (Becker, 1962) في تحويل وجهات النظر المجتمعية نحو التعليم؛ واليوم، يعتبر التعليم حقًا من حقوق الإنسان ومرحلة حاسمة في التحضير للدخول إلى سوق العمل، ما أدى إلى ظهور مراجع اقتصادية ضخمة عن أهمية التعليم للنمو الاقتصادي. يتناول هذا القسم أنظمة التعليم الأساسي والثانوي في البحرين، تاركًا التحليل لنظام التعليم العالي إلى بحث مستقبلي.

2.1.1 نظرة عامة على النظام التعليمي في البحرين

تمتلك البحرين أقدم نظام للمدارس النظامية بين دول مجلس التعاون الخليجي. فقد أنشئت أول مدرسة نظامية، وهي الهداية الخليفية، في عام 1919. قبل إدخال التعليم النظامي في البحرين، كان التعليم الإسلامي التقليدي موجودًا حيث كان يذهب الطلاب إلى مدارس تحفيظ القرآن (الكُتّاب) حيث تعلموا كيفية قراءة القرآن الكريم وفهمه. تم إنشاء مدرسة ثانية للبنين في عام 1926؛ وفي عام 1928 تم إنشاء أول مدرسة للبنات؛ وفي عام 1936 تم إنشاء أول مدرسة صناعية. تضم بعض أوائل مؤسسات التعليم العالي في البحرين مدرسة للتمريض افتتحت للطلاب في عام 1959، ومعهدًا للمعلمين افتتح في عام 1966، وكلية الخليج للتكنولوجيا (Gulf Polytechnic) التي بدأت نشاطها في عام 1968.

اليوم، يوجد في البحرين أكثر من 210 مدارس نظامية و 70 مدرسة خاصة، حيث يعمل أكثر من 14000 معلم ومعلمة في المدارس النظامية (Abdulla, 2018). ويكون التعليم في البحرين إلزاميًا للصفوف من 1 إلى 9 (من سن 6 إلى 14). ويتم تقديم التعليم النظامي مجانًا لجميع المقيمين، بما في ذلك غير البحرينيين. وعلاوة على ذلك، يتم تقديم الكتب المدرسية ووسائل النقل من المدرسة وإليها للطلاب مجانًا أيضًا.

ينقسم النظام التعليمي في البحرين إلى مستويين: التعليم الأساسي من الصف الأول إلى التاسع (من سن 6 إلى 14)، والتعليم الثانوي من الصف 10 - 12 (من سن 15 إلى 17). ويضم التعليم الأساسي مرحلتين: الابتدائية والإعدادية. تنقسم المرحلة الابتدائية إلى الحلقة الأولى والحلقة الثانية. في الحلقة الأولى من المرحلة الابتدائية (الصفوف 1 إلى 3)، يقوم معلم واحد بتدريس جميع المواد الدراسية باستثناء اللغة الإنجليزية والتصميم والتكنولوجيا والتربية الموسيقية والتربية البدنية. أما بدءًا من الحلقة الثانية (الصفوف 4 إلى 6) فيتم تخصيص معلم مختلف لكل مادة.
يتم تقييم الطلاب في المستوى الأساسي من خلال كل من التقييمات التكوينية والختامية. تشمل التقييمات التكوينية ما يلي:

١. **الملاحظة:** يلاحظ المعلم سلوك الطالب في الفصل لتقييم مدى تقدمه.

٢. **المشاريع:** مهام ذات طبيعة عملية تهدف إلى حل مشكلة أو معالجة مسائل مهمة، والتي تتم بشكل فردي أو في مجموعات، والتي يتم تقديمها من أجل تطوير مهارات التواصل والعرض لدى الطلاب.

٣. **التقارير:** مهام تحليلية مكتوبة لحوالي 300 كلمة، تهدف إلى مساعدة الطلاب على وصف وتحليل وتنظيم الأفكار، وتحسين مهارات التواصل الكتابي لديهم.

٤. **الامتحانات الموجزة:** اختبارات قصيرة تستغرق حوالي 15 دقيقة يتم إجراؤها على الأقل خمس مرات خلال الفصل الدراسي الواحد، ويضع المعلم أسئلتها.

٥. **المحفظة:** تتبع شامل لعمل كل طالب بشكل عام سواء المضطلع به بشكل فردي أو كجزء من فريق، وبالتالي تقييم التقدم المحرز في أداء الطالب بمرور الوقت.

تُجرى التقييمات الختامية في شكلين: الامتحانات نصف النهائية التي تجرى في منتصف الفصل الدراسي لكل مادة؛ والامتحانات النهائية التي تجرى في نهاية الفصل الدراسي لكل مادة.

تهدف مرحلة التعليم الثانوي إلى إعداد الطالب للتعليم العالي وسوق العمل. وفي هذه المرحلة، يتمتع الطلاب بمرونة أكبر وخيارات أكثر من أجل تكييف المقررات الدراسية الخاصة بهم وفقًا لتفضيلاتهم واحتياجاتهم الفردية.

يتم تقييم الطلاب في المدارس الثانوية على أساس التقييمات التكوينية والداخلية التي تجريها المدرسة، والتقييمات الخارجية. يُشكل التقييم التكويني 30% من الدرجة النهائية، ويعتمد على الاختبارات الشفهية والتحريرية التي أجراها المعلم طوال الفصل الدراسي؛ بينما يتم إجراء التقييم الداخلي من خلال الامتحانات نصف النهائية التي حددتها المدرسة في منتصف الفصل الدراسي، تمثل 20% من الدرجة النهائية للطلاب. وتعتمد النسبة المتبقية البالغة 50% من درجة الطالب على الامتحانات النهائية في نهاية الفصل الدراسي التي تضعها وزارة التربية والتعليم. يتم وضع هذه الامتحانات الوطنية من قبل لجان تضم المتخصصين والتربويين من ذوي الخبرة، مثل خبراء المناهج وكبار المعلمين. وتكون هذه اللجنة مسؤولة أيضًا عن وضع قائمة تشخيصية لكل مدرسة توضح نقاط القوة والضعف بها، وتفحص الخطوات اللازمة لمعالجة نقاط الضعف، وتراقب تنفيذ تلك الخطوات حتى تصل المدرسة إلى المستوى المطلوب.

يتم إعداد المناهج الدراسية لجميع المستويات التعليمية وجميع المواد في المدارس النظامية من

قبل إدارة المناهج التابعة لوزارة التربية والتعليم. بعد إعداد المناهج من قبل إدارة المناهج، يتم مشاركتها مع كبار المعلمين والأساتذة الجامعيين وبعض الوزارات والمؤسسات الخاصة. ثم توضع توصيات جميع أصحاب المصلحة في الاعتبار ويتم إصدار منهج دراسي منقح. يتم إصدار غالبية الكتب المدرسية مع أدلة الطلاب المرفقة معها وكتب التمارين للطلاب المستخدمة في المدارس النظامية مباشرة من قبل وزارة التربية والتعليم بينما يتم الاستعانة بمصادر خارجية لإصدار جزء قليل منها.

بالإضافة إلى المدارس النظامية، تقدم المدارس الخاصة إما مناهج وطنية خاصة أو مناهج أجنبية مثل برنامج دبلوم البكالوريا الدولية (IB Diploma) وبرنامج المستوى المتقدم الخاص بالمملكة المتحدة (UK A-levels)، الذي يجب أن تعتمده وزارة التربية والتعليم. وتختار هذه المدارس خططها الدراسية ومعلميها والكتب المدرسية الخاصة بها. ومع ذلك، تُعد إدارة التعليم الخاص بوزارة التربية والتعليم الجهة المشرفة على تدريس اللغة العربية والدراسات الإسلامية ودراسات تاريخ البحرين والجغرافيا. وتمد وزارة التربية والتعليم المدارس الخاصة بكتب مدرسية مجانية في هذه المواد. بالإضافة إلى ذلك، يمكن للطلاب اختيار الالتحاق بالمعاهد الدينية بدلاً من اتباع مسار التعليم الأساسي والثانوي الذي توفره المدارس النظامية. تدير وزارة التربية والتعليم هذه المعاهد الدينية التي تقدم مناهج تركز على الدراسات الإسلامية بالإضافة إلى مواد أخرى مثل اللغة العربية واللغة الإنجليزية، والرياضيات، والعلوم، والدراسات الاجتماعية، والاقتصاد، والفلسفة، والتربية البدنية، والتربية الفنية.

2.1.2 الأداء التعليمي المحلي

حققت البحرين تحسينات كبيرة في التعليم كما ينعكس من خلال مؤشرات مختلفة. فوفقًا لوزارة التربية والتعليم، تمتلك البحرين المؤشرات الرائدة التالية.

- معدل إلمام البالغين بالقراءة والكتابة بنسبة 97.5%.
- نسبة الالتحاق 100% في المدارس الابتدائية.
- معدل تسرب أقل من 0.4%.

في تقرير القدرة التنافسية العالمية للفترة 2017 - 2018 الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي (WEF)، احتلت البحرين المرتبة 24 في جودة نظام التعليم، و 31 في جودة تعليم الرياضيات والعلوم.

وفقًا لبيانات صادرة عن هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية (IGA)، فإن نسبة الطلاب إلى المعلمين في عام 2015 كانت 9 في المدارس النظامية و 14 في المدارس الخاصة. هذا الرقم منخفض نسبيًا عند مقارنته مع المتوسط العالمي، الذي يعكس وفرة الموارد البشرية في المدارس في البحرين. وتتمثل النسبة الأكثر أهمية في كثافة الفصل، حيث ترتبط كثافة الفصل القليلة بنتائج تعلم أفضل (Abdulla, 2018). وتوضح البيانات الصادرة عن وزارة التربية والتعليم أنه في عام 2015، كان عدد الطلاب في الفصل 29 في المدارس النظامية، و 24 في المدارس الخاصة، وكلاهما أقرب إلى متوسط كثافة الفصول حسب منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وهو حوالي 25 طالبًا في الفصل الواحد. وقد يكون الفرق بين عدد الطلاب لكل معلم وعدد الطلاب في كل فصل بسبب قلة ساعات التدريس التي يقدمها المعلمون في اليوم الواحد.

بالإضافة إلى ذلك، تم تحقيق مستويات كبيرة من المساواة بين الجنسين في نظام التعليم في البحرين، كما يتضح من نسبة معدلات التحاق الإناث إلى الذكور. وفقًا للبيانات الصادرة عن هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية من عام 2015:

- في المدارس النظامية كانت نسبة الإناث إلى الذكور 103 في المدارس الابتدائية، و 96 في المدارس الإعدادية، و 104 في المدارس الثانوية العليا

- في المدارس الخاصة كانت نسبة الإناث إلى الذكور 86 في المدارس الابتدائية، و 84 في المدارس الإعدادية، و 83 في المدارس الثانوية العليا.

"إن تنمية رأس المال البشري تمثل حجر الزاوية لكل دولة متقدمة. تعد البحرين في طليعة الجهات الإقليمية التي تستخدم خبراء مختصين محليين مؤهلين ومدربين من ذوي الخبرة الذين يمكنهم، مع الإرشاد الصحيح، الوصول إلى أعمال جديدة في الإنجاز والنجاح، وذلك بمساعدة العديد من المبادرات الحكومية والخاصة. ويتمثل الجانب الرئيسي لتعزيز هذه المبادرات في التحسين المستمر والتعلم المستمر، مع اتباع طريقة ثابتة لتحويل المواهب المحلية الشابة إلى قادة ورواد أعمال مستقبليين، قادرين على التعامل مع عالم الأعمال المتغير بسرعة".

- السيدة ندى علوي
(المؤسس والمدير الإبداعي، لشركة الندى "Annada"، البحرين)

وعلاوة على ذلك، فإن أداء البنات في جميع مستويات التعليم المدرسي أعلى بكثير من البنين كما ينعكس في أدائهم في مختلف التقييمات مثل الامتحانات الوطنية وفي تقييمات TIMSS.

تركز قوانين التعليم في البحرين على تقديم التعليم الشامل والعادل لجميع الطلاب في البحرين. ولذلك، فإن النظام التعليمي لا يساهم فقط في تحقيق المساواة بين الجنسين بل يستوعب أيضًا الطلاب ذوي الاحتياجات المختلفة، مثل الموهوبين، والمتفوقين، وذوي الاحتياجات الخاصة، بما فيهم ذوو الإعاقات الحسية و / أو البدنية و / أو الذهنية الخفيفة القادرون على التعلم و الانخراط في البيئة الاجتماعية. يتم دمج مثل هؤلاء الطلاب داخل المدرسة: أحيانًا في صفوف خاصة بهم، وفي أحيان أخرى يتم دمجهم مع طلاب آخرين لمساعدتهم على اكتساب مهارات التعامل مع الأشخاص والتفاعل مع المجتمع.

كما يساعد نظام التعليم المتكامل هذا الطلاب الآخرين على التفاعل مع الطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة ما يجعلهم أكثر تسامحًا وتعاطفًا. ولكن في بعض الحالات يحتاج الطلاب ذوو الاحتياجات الخاصة إلى رعاية وموارد إضافية أو مناهج دراسية مصممة خصيصًا لهم، لذلك تتوفر مؤسسات متخصصة تدعمها وزارة التربية والتعليم لأولئك من ذوي الإعاقات العقلية والإعاقات السمعية والإعاقات البصرية وصعوبات النطق. على سبيل المثال، المعهد السعودي البحريني للمكفوفين هو معهد لذوي الإعاقة البصرية يقوم بتدريس نفس المناهج التي تدرس في المدارس النظامية. بالإضافة إلى ذلك، فإنه يوفر الدعم الاجتماعي والنفسي لطلابه. عندما يكمل الطلاب في المعهد السعودي البحريني تعليمهم الأساسي، يتم دمجهم في المدارس النظامية العادية الابتدائية والإعدادية والثانوية. كما يتم تزويد الطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة في المدارس النظامية وفي المعهد السعودي البحريني بالأجهزة والأدوات المساعدة من أجل تسهيل التنقل ولخلق بيئة فصول دراسية داعمة.

كما يوجد في البحرين أيضًا مركز رعاية الطلبة الموهوبين الذي يستوعب هؤلاء الطلاب الذين يتفوقون باستمرار على أقرانهم في جميع المراحل التعليمية، أو لأولئك الذين يتمتعون بمواهب خاصة. ويتمثل الهدف من المركز في اكتشاف المواهب المختلفة وتطويرها إلى أقصى حد ممكن، بما في ذلك مهارات الطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة، وتقديم الرعاية الشاملة والمستمرة للطلاب. كما

يقدم أيضًا برامج تثقيفية، ومشاريع عالية الجودة، واستشارات نفسية بالتعاون مع الأفراد المتخصصين والمؤسسات المتخصصة. ووفقًا لإحصائيات المركز، فقد بلغ عدد الطلاب الموهوبين المسجلين في المركز للعام الدراسي 2015 / 2016 2,926 طالبًا، بالإضافة إلى ١٠٠ طالب من ذوي الاحتياجات الخاصة. وبالرغم من أنها ليست جزءًا من نظام المدارس النظامية، إلا أنه من الجدير بالذكر الاعتراف بالنجاح الذي حققته مدرسة بيان مؤخرًا في المنافسة العالمية على الطاقة المتجددة؛ يتضمن **المربع "م"** المزيد من التفاصيل.

كما أدركت البحرين في مرحلة مبكرة الحاجة إلى نظام تعليمي حديث، وإلى الارتقاء المستمر بنظام التعليم وفقًا للتطورات العلمية والتكنولوجية الجديدة. لذلك تم تقديم برنامج مشروع جلالة الملك حمد لمدارس المستقبل في عام 2005، الذي يهدف إلى تطوير الاستخدام الشامل لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ICT) في التعليم في البحرين، بما في ذلك ربط جميع المدارس بشبكة الإنترنت، وإدخال مفهوم التعلم الإلكتروني. ويهدف هذا البرنامج إلى وضع بنية أساسية تعليمية تدعم التمكين الرقمي في التعليم، وتشجع المدارس على أن تكون أكثر ابتكارًا.

وقد تم إطلاق البوابة التعليمية أيضًا بعد إطلاق البرنامج، والتي تقدم الآن العديد من الخدمات التعليمية عبر الإنترنت لجميع طلاب المدارس، وتتيح التواصل بين أعضاء هيئة التدريس والطلاب وأولياء الأمور. تستخدم البوابة التعليمية أنواعًا مختلفة من البرمجيات لتسهيل التعلم. كما تتضمن مجموعة متنوعة من المحتوى الرقمي، بما في ذلك الكتب المدرسية والكتب التفاعلية على الإنترنت. كما أنشأت وزارة التربية والتعليم مختبرات افتراضية في المدارس تستخدم أنظمة محاكاة تساعد الطلاب على محاكاة مشاريع العلوم والرياضيات.

المربع "م":
مشروع مدرسة بيان الفائز بجائزة الطاقة

إن اعتماد ممارسات الطاقة المستدامة المتجددة يُعد عملية تصاعدية وتنازلية على حد سواء. فمع استمرار البحرين في متابعة الخطط والاستراتيجيات الوطنية، تساعد مشاريع كهذه في تعميم الممارسات المستدامة، ورفع مستوى الوعي بين الطلاب والشباب الذين سيصبحون الجيل القادم من صناع القرار ويشكلون العمود الفقري للقوى العاملة وكذلك المستهلكين في البلاد. يتطلب الانتقال إلى نمط حياة مستدام أو نموذج للإنتاج والاستهلاك تغيرًا سلوكيًا طويل الأجل.

في يناير 2018، فازت مدرسة بيان في البحرين بـ "جائزة زايد لطاقة المستقبل"، في فئة المدارس الثانوية الموجودة في آسيا (The Daily Tribune, 2018). فلم تكن المدرسة قادرة فقط على وضع نموذج لكفاءة استخدام الطاقة والطاقة المتجددة في البحرين من خلال مشروعها ("Project Ecolab360", Bahbayaneco.org, 2018) ولكن الفوز بهذه الجائزة جعل المدرسة مصدر إلهام للمدارس في المنطقة بأكملها. يُعد مشروع Ecolab360 مختبرًا تربويًا للطلاب لاختبار الممارسات المستدامة بيئيًا وتشجيعها وذلك من أجل المياه والطاقة وإدارة النفايات. وقد أجرى الطلاب سلسلة من دراسات الجدوى وقدموا مقترحات مشاريع تتضمن نظامًا كهروضوئيًا يستخدم الطاقة الشمسية بقدرة 50 كيلوواط، وتوربينًا ريحيًا بقدرة 1 كيلوواط، ونظام تخزين يعمل بالبطارية بقدرة 25 كيلوواط / 192 كيلوواط في الساعة، ونظام إعادة تدوير المياه الرمادية (25 - 30 ألف لتر / الشهر)، وإعادة تدوير مخلفات الطعام (6 أطنان / السنة) (The Daily Tribune, 2018).

ومن أجل دعم تطوير استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التعليم في جميع أنحاء العالم، أطلقت البحرين أيضًا جائزة اليونسكو - الملك حمد بن عيسى آل خليفة لاستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مجال التعليم ومولتها، وهي جائزة تشجع على تطوير الابتكارات والتكنولوجيات التي تدعم تطوير التعليم بجودة عالية وزيادة إمكانية الحصول عليه. يتنافس المشاركون من جميع أنحاء العالم على الجائزة، التي تعتبر من أرقى الجوائز الدولية التي تُمنح للاعتراف بالتميز في استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التعليم في جميع أنحاء العالم. في كل عام يتم اختيار مشروعين فائزين، يحصلان على شهادة ومبلغ مالي.

كما قامت وزارة التربية والتعليم بعدد من المشاريع في مجال التمكين الرقمي في التعليم مثل بناء قدرات المعلمين وموظفي المدارس من خلال التقييم والرصد والدعم والتدريب، بما في ذلك التدريب عبر الإنترنت لأعضاء هيئة التدريس. يوضح **الجدول 2.1.2.1** عدد البرامج التدريبية وساعات التدريب والمتدربين الذين تم تدريبهم من قبل وزارة التربية والتعليم كجزء من برنامج مشروع جلالة الملك حمد لمدارس المستقبل.

كما تتعاون البحرين تعاونًا قويًا مع الجمعية الدولية للتكنولوجيا في مجال التعليم (ISTE)، وهي جمعية تقدم التعليم والتدريب المهني في استخدام التكنولوجيا في مجال التعليم. ووقعت البحرين عقدًا مع هذه الجمعية لتدريب المعلمين في البحرين. تقوم البحرين أيضًا بمراجعة المحتوى وتحديث المنهج وفقًا لمعايير الجمعية. كما تم اختيار البحرين كمركز رسمي للتدريب على معايير الجمعية لدول مجلس التعاون الخليجي. فهناك حاجة ماسة إلى هذه الجهود المختلفة لتدريب المعلمين في البحرين وذلك من أجل تحسين مستوى جودة المعلمين في البحرين.

كما تمتلك البحرين أيضًا لوائح صارمة خاصة بالمؤهلات الأكاديمية للمعلمين. حيث يلزم حصول جميع المعلمين في الحلقة الأولى من التعليم الأساسي (الصفوف 1 إلى 3)، على درجة

الفئة	عدد البرامج التدريبية	عدد ساعات التدريب	عدد المتدربين
مديرو المدارس	35	525	454
أخصائيو التكنولوجيا	510	2,278	4,391
المعلمون	341	1,877	17,007
الطلاب	88	932	26,351
أخصائيو التعليم	71	876	858
الفنيون	65	351	173
غيرها	25	450	55

الجدول 2.1.2.1
إحصاءات برامج التدريب لوزارة التربية والتعليم، 2018

المصدر: وزارة التربية والتعليم، ورد في Abdulla, 2018

البكالوريوس في التربية. بينما ينبغي أن يحصل المعلمون في الحلقة الثانية (الصفوف 4 إلى 6) على دبلوم في التربية مع درجة البكالوريوس في واحدة من مجموعة متنوعة من التخصصات ذات الصلة المباشرة. وفي المدارس الإعدادية والثانوية، يلزم حصول المعلمين على درجة البكالوريوس في نفس المادة التي يدرسونها ودبلوم دراسات عليا في التربية. بالإضافة إلى ذلك، ينبغي على جميع مديري المدارس الحصول على مؤهل أكاديمي في إدارة المدارس.

علاوة على ذلك، تم تأسيس كلية البحرين للمعلمين (BTC) في عام 2008 كجزء من جامعة البحرين، وذلك لتزويد المعلمين بالمهارات اللازمة ولتحسين مستوى جودة المعلمين في البحرين. تقوم وزارة التربية والتعليم بتوظيف جميع الطلاب في كلية البحرين للمعلمين كما يقوم الطلاب بتجربة التدريس في المدارس خلال دراستهم. وعلى الرغم من الجهود الكبيرة التي بذلت لتحسين مستوى جودة المعلمين في البحرين، فإنه لا تزال هناك فرص لمزيد من التحسينات.

من أجل تقييم أداء المدارس في البحرين، تم إنشاء هيئة جودة التعليم والتدريب (BQA) في عام 2008. حيث تقوم الهيئة بمراجعة جودة المدارس والتدريس، وتقيّم كل مدرسة على مقياس من أربع نقاط: "متميزة" أو "جيدة" أو "مُرضية" أو "غير ملائمة". كما تُجري الهيئة امتحانات وطنية لتقييم أداء الطلاب. تقدم (Abdulla 2018) ملخصًا لأحدث نتائج الهيئة وقد أُخذ التحليل التالي مباشرة من ورقتها. يقدم **الشكل 2.1.2.1** نظرة عامة عن فعالية المدارس الحكومية وفقًا لتقييم هيئة جودة التعليم والتدريب.

تمت مراجعة مدى فعالية 122 مدرسة حكومية على ثلاث حلقات: الحلقة 1 (2008 - 2011) والحلقة 2

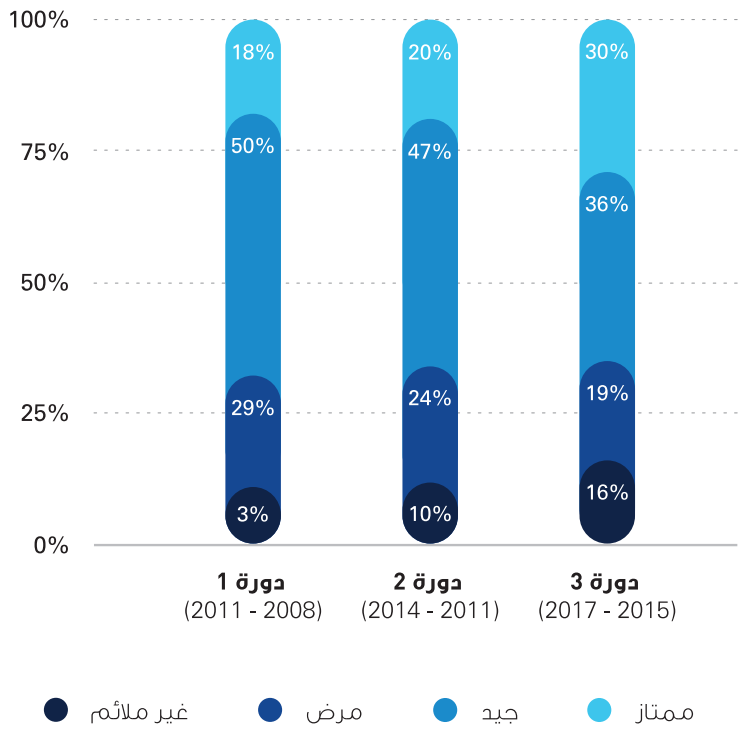

الشكل 2.1.2.1
الفعالية العامة للمدارس الحكومية (حسب الصف) ، 2008 - 2017

المصدر: هيئة جودة التعليم والتدريب، ورد في Abdulla, 2018

(2011 - 2014) والحلقة 3 (2015 - 2017). ومن الجدير بالذكر أن النسبة المئوية للمدارس الحكومية المتميزة قد ازدادت. ومن ناحية أخرى، ارتفعت أيضًا النسبة المئوية للمدارس غير الملائمة، بينما كان هناك انخفاض في النسبة المئوية للمدارس الجيدة أو المُرضية.

يوضح **الشكل 2.1.2.2** الفعالية الإجمالية للمدارس الخاصة حيث تم تقييم 41 مدرسة خاصة على حلقتين: الحلقة 1 (2011 - 2014) والحلقة 2 (2015 - 2017).

يلاحظ اتجاه أكثر إيجابية في المدارس الخاصة مقارنة بالمدارس النظامية، حيث زادت النسبة المئوية للمدارس المتميزة والجيدة وانخفضت النسبة المئوية للمدارس غير الملائمة. ومع ذلك، ففي كل من المدارس الخاصة والنظامية، تقل حصة المدارس المتميزة والجيدة عن 40% بينما تكون غالبية المدارس إما غير ملائمة أو مُرضية.

يتم إلزام جميع المدارس الحكومية بالمشاركة في الامتحانات الوطنية التي تجريها هيئة جودة التعليم والتدريب، بينما يمكن للمدارس الخاصة المشاركة على أساس طوعي. ويتم اختبار الطلاب في المواد التالية: اللغة العربية واللغة الإنجليزية والرياضيات والعلوم، ويتم قياس النتائج على مقياس من 0.0 إلى 8.0. يوضح **الشكلان 2.1.2.3** و **2.1.2.4** النتائج.

تظهر هذه البيانات انخفاض الدرجات للصفين 3 و 6. وقد يرجع هذا الانخفاض إلى فقدان الاهتمام بمرور الوقت في الإجابة على ورقة الامتحانات الوطنية، حيث إن النتائج لا تُحسب في الدرجة النهائية للطلاب. ولمعالجة هذا الأمر والحصول على نتائج معبرة بصورة أفضل؛ سيتم احتساب النتائج المحققة في الامتحانات الوطنية في النتيجة النهائية للطالب،

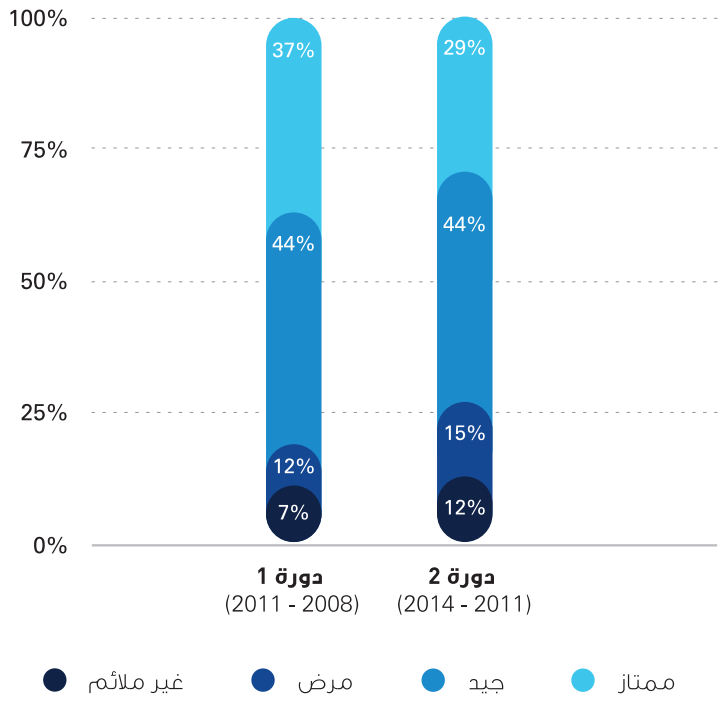

الشكل 2.1.2.2
الفعالية العامة للمدارس الحكومية (حسب الصف) ، 2011 - 2017

المصدر: هيئة جودة التعليم والتدريب، ورد في Abdulla, 2018

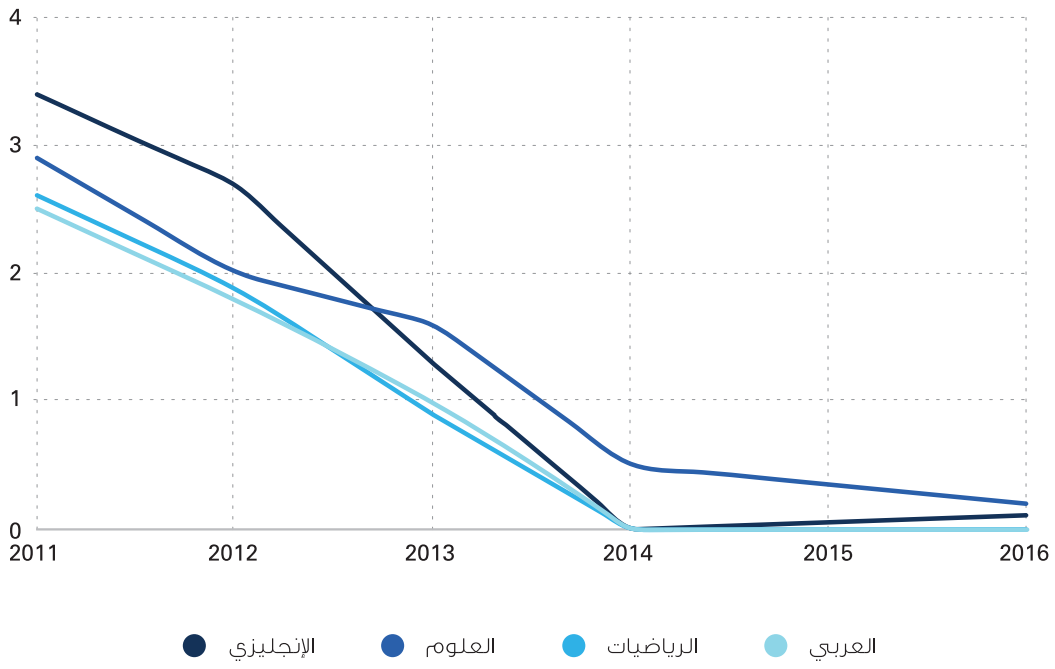

الشكل 2.1.2.3
نتائج الامتحانات الوطنية للصف الثالث (حسب الدرجة)، 2011 - 2016

المصدر: هيئة جودة التعليم والتدريب، ورد في Abdulla , 2018

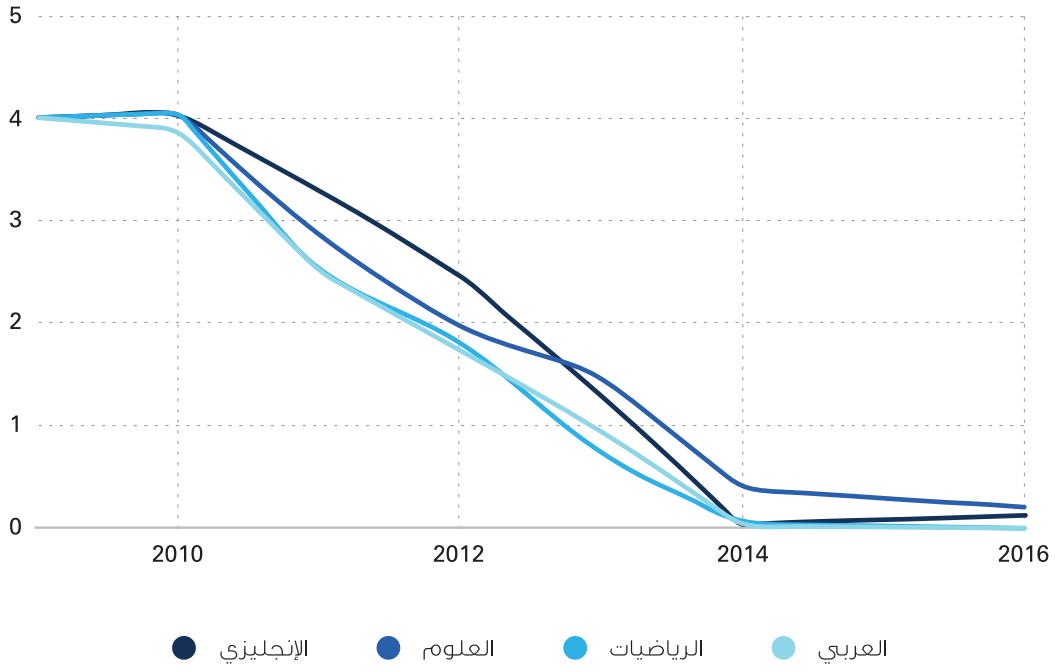

الشكل 2.1.2.4
نتائج الامتحانات الوطنية للصف الثالث (حسب الدرجة)، 2009 - 2016

المصدر: هيئة جودة التعليم والتدريب، ورد في Abdulla , 2018

بدءًا من 2018. يتم تقييم الطلاب في الصف 12 في المواد التالية: اللغة العربية واللغة الإنجليزية وحل المشكلات. يتم قياس الامتحانات الوطنية مقابل المؤهلات الدولية - اللغة العربية وحل المشكلات مقابل المستوى الدولي (AS) بالمملكة المتحدة، واللغة الإنجليزية مقابل المستوى B2 من الإطار الأوروبي المرجعي الموحد للغات (CEFR). ويكون نظام الدرجات من الامتحان الوطني للصف 12 كما يلي:

- الدرجة A: 100% - 90%
- الدرجة B: 89% - 80%
- الدرجة C: 79% - 70%
- الدرجة D: 69 % - 60%
- الدرجة E: 59% - 50%
- الدرجة U = ساقط: أقل من 50%

تأتي النتائج في عام 2017 موضحة في **الشكل 2.1.2.5.** تشير النتائج إلى وجود مجال كبير للتحسين، حيث إن غالبية الطلاب أخفقوا في الامتحانات الوطنية. لا يمكن مقارنة نتائج المدارس النظامية والمدارس الخاصة لأن جميع الطلاب من المدارس النظامية شاركوا في الامتحانات الوطنية، بينما شاركت أقلية غير تمثيلية من المدارس الخاصة.

أما الرياضيات والعلوم، فيتم قياس النتائج على مقياس من 0.0 إلى 8.0. يوضح **الشكلان 2.1.2.3** و **2.1.2.4** النتائج.

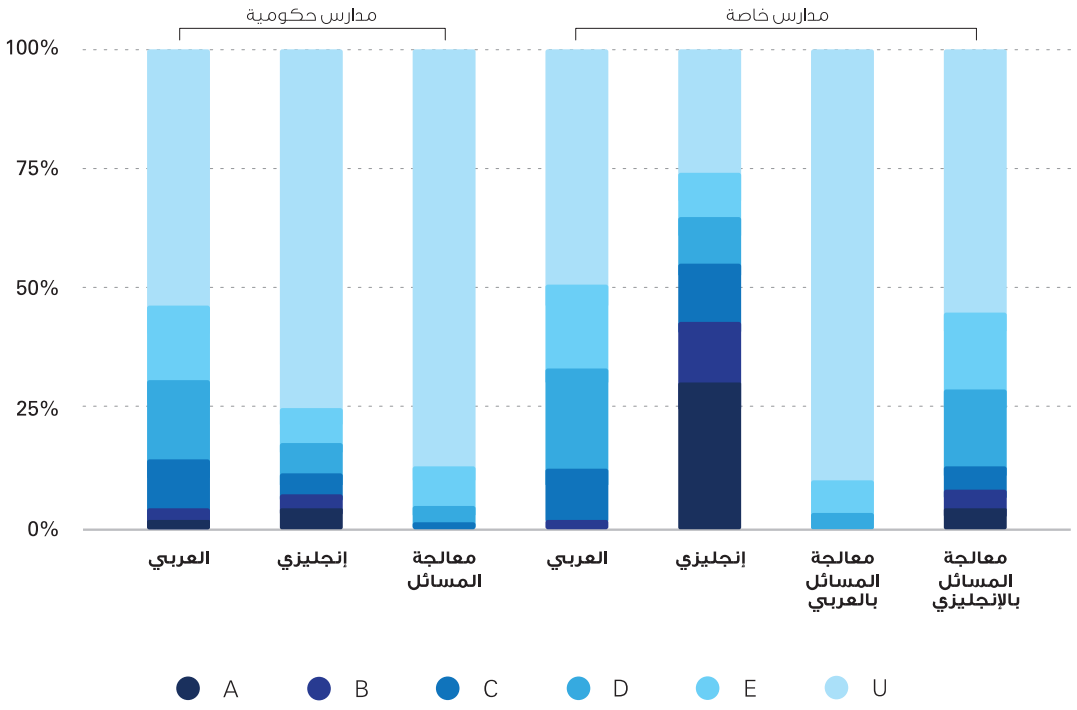

الشكل 2.1.2.5
نتائج الامتحانات الوطنية للصف الثاني عشر (الدرجة بالأحرف)، 2017

المصدر: هيئة جودة التعليم والتدريب، ورد في Abdulla , 2018

2.1.3 أداء الطلاب البحرينيين بالمقارنة مع أقرانهم في دول مجلس التعاون الخليجي

تُعد دول مجلس التعاون الخليجي بمثابة نقطة مقارنة مفيدة للبحرين لأنها تتميز بخصائص مشتركة لأنظمتها التعليمية التي تكون فريدة من نوعها إلى حد ما على مستوى العالم. وأبرزها هو حداثة ظهور هذه الأنظمة التعليمية نسبيًا؛ فإلى حد كبير، جعلت الطبيعة القاسية للمناخ، الحياة غير البدوية - وهي متطلب أساسي للمدارس - هي الاستثناء حتى سمح اكتشاف النفط بوجود عدد أكبر من السكان المستقرين.

وعلاوة على ذلك، ركزت جميع دول مجلس التعاون الخليجي مؤخرًا على تطوير نظامها التعليمي، حيث أدركت أن رأس المال البشري هو المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي المستدام. ولذلك، قامت جميع دول مجلس التعاون الخليجي الست بسن قانون يتضمن تسع سنوات من التعليم الإلزامي من سن 6 إلى 14، وينعكس هذا القانون في ارتفاع معدل نسبة الالتحاق الإجمالية (GER) الذي حققته دول مجلس التعاون الخليجي، وخاصة في المرحلتين الابتدائية والثانوية (**الشكل 2.1.3.1**). وفقًا لمعهد اليونسكو للإحصاء (UIS)، تبلغ نسبة الالتحاق الإجمالية في التعليم العالي في البحرين حوالي 47% في عام 2016، وهي نسبة عالية بالمعايير العالمية، وأعلى من نظيراتها في دول مجلس التعاون الخليجي باستثناء المملكة العربية السعودية، التي تبلغ نسبة الالتحاق الإجمالية فيها 67% لنفس العام (Abdulla, 2018).

عند مراعاة الفروق بين الجنسين في نسبة الالتحاق الإجمالية في التعليم العالي، تكون نسبة الالتحاق الإجمالية للإناث أعلى بكثير حيث تبلغ 63% بينما تبلغ نسبة الالتحاق الإجمالية للذكور 34% (UIS, 2016). ويُلاحظ اتجاه مماثل في جميع دول مجلس التعاون الخليجي حيث تبلغ نسبة الالتحاق الإجمالية في التعليم العالي للإناث ضعف نسبة الالتحاق الإجمالية للذكور تقريبًا، باستثناء المملكة العربية

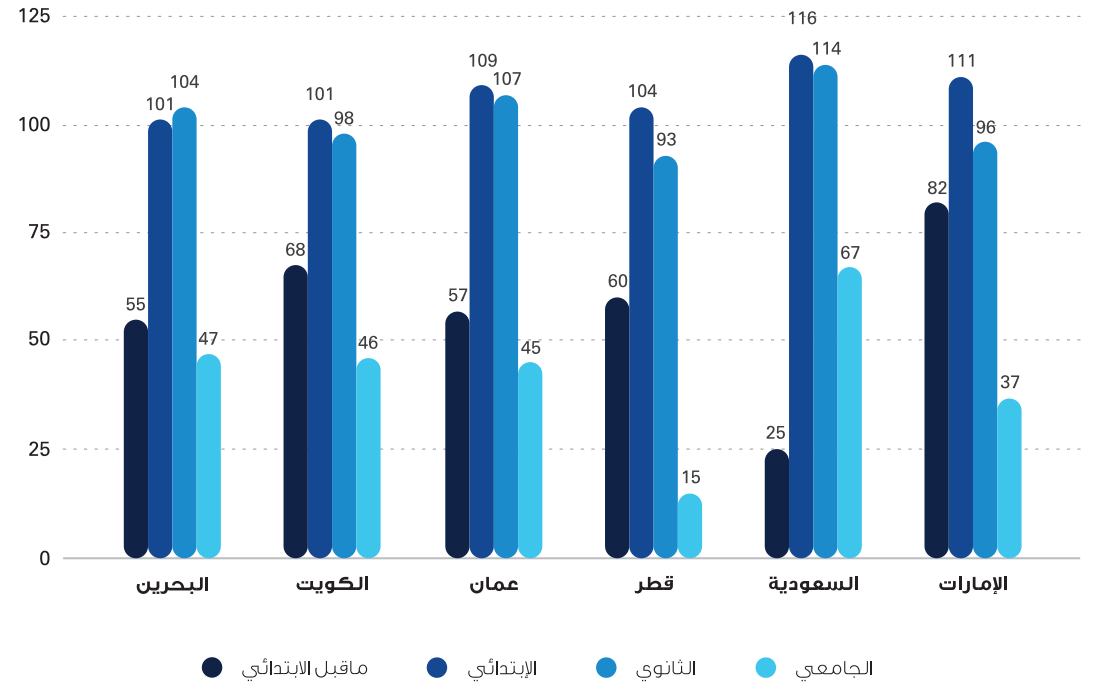

الشكل 2.1.3.1
نسبة الالتحاق الإجمالية حسب مستوى التعليم، 2016

المصدر: معهد يونسكو للإحصاء، ورد في Abdulla, 2018

السعودية، التي لديها نسبة التحاق إجمالية مماثلة لكل من الجنسين.

تشير بيانات معهد اليونسكو للإحصاء إلى أن الإنفاق البحريني على التعليم كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي بلغ حوالي 2.7% في عام 2016، بينما بلغ الإنفاق على التعليم كنسبة مئوية من النفقات الحكومية حوالي 7.6%. وهذا أقل من نظيراتها في دول مجلس التعاون الخليجي حيث شكّلت نفقات التعليم في عمان في نفس العام 6.2% من الناتج المحلي الإجمالي و 12% من النفقات الحكومية، بينما أنفقت قطر 3.6% من الناتج المحلي الإجمالي على التعليم و 12.8% من النفقات الحكومية ذهبت إلى التعليم في عام 2014. وبالمثل في عام 2014، أنفقت الحكومة البحرينية حوالي 4,767$ ($ تعادل القوة الشرائية بالدولار الأمريكي) لكل طالب في التعليم الابتدائي و 7,279 ($ تعادل القوة الشرائية بالدولار الأمريكي) على التعليم الثانوي، بينما في العام نفسه أنفقت الكويت 11,248 ($ تعادل القوة الشرائية بالدولار الأمريكي) على التعليم الابتدائي و 13530 ($ تعادل القوة الشرائية بالدولار الأمريكي) على التعليم الثانوي.

يوضح **الشكل 2.1.3.2** نسبة التلاميذ إلى المعلمين في التعليم الابتدائي والثانوي في دول مجلس التعاون الخليجي. كما يتم استخدام نسبة التلاميذ إلى المعلمين كمقياس لتوافر الموارد للمدارس: حيث يعكس انخفاض نسبة التلاميذ إلى المعلمين توافر موارد أكبر ويمكن ربطه بنتائج تعلم أفضل (Abdulla, 2018). تكون نسبة التلاميذ إلى المعلمين في المدارس الابتدائية في البحرين أعلى قليلاً من نظيراتها في دول مجلس التعاون الخليجي، باستثناء دولة الإمارات العربية المتحدة التي تبلغ نسبة التلاميذ إلى المعلمين فيها ضعف نسبتها في البحرين تقريبًا. أما بالنسبة للتعليم الثانوي، فإن نسبة التلاميذ إلى المعلمين قريبة جدًا من نظيراتها في دول مجلس التعاون الخليجي، حيث تكون أقل قليلاً من نظيراتها في دول مجلس التعاون الخليجي، باستثناء الكويت.

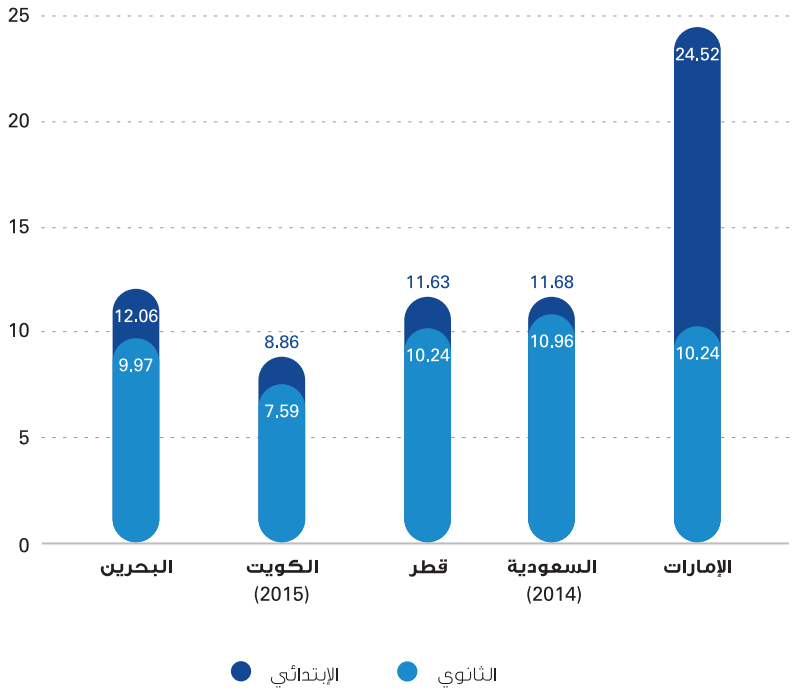

الشكل 2.1.3.2
نسبة التلاميذ إلى المدرسين، 2016

المصدر: معهد يونسكو للإحصاء

على الرغم من أن البحرين تنفق أقل على التعليم مقارنة بنظيراتها في دول مجلس التعاون الخليجي، فإن نتائج التقييمات العالمية المختلفة مثل الاتجاهات في الدراسة الدولية للعلوم والرياضيات (TIMSS) والدراسة الدولية لقياس مدى تقدم القراءة في العالم (PIRLS) تظهر أن البحرين لا تزال تتفوق على نظيراتها في دول مجلس التعاون الخليجي. تم تلخيص التحليل التالي لأداء دول مجلس التعاون الخليجي في TIMSS و PIRLS من (Abdulla 2018).

يتم تقييم مادتين من خلال اختبار TIMSS: الرياضيات والعلوم. يتم إجراء التقييم كل أربع سنوات للطلاب في الصف الرابع والثامن. ويتراوح مقياس TIMSS من 0 إلى 1000 نقطة، حيث تمثل 500 درجة الإنجاز المتوسطة في عام 1995 وهي خط الأساس الذي يقارن به السنوات اللاحقة. تشارك جميع دول مجلس التعاون الخليجي في TIMSS ولذلك فهو يوفر رؤية مفيدة لتقييم ومقارنة أدائها في تعليم الرياضيات والعلوم. يتم عرض أحدث نتائج TIMSS لدول مجلس التعاون الخليجي في **الجدول 2.1.3.1**.

في الجولة الأخيرة من التقييم في العلوم، كانت البحرين الأولى بين دول مجلس التعاون الخليجي للصف الرابع والثانية في الصف الثامن. بالنسبة للرياضيات، أحرزت البحرين المركز الثاني في كلا الصفين، وسجلت الإمارات المركز الأول. يمكن العثور على نتائج مماثلة في الجولات السابقة، حيث تعتبر البحرين دائماً الأولى أو الثانية بين دول مجلس التعاون الخليجي (راجع **الجدول 2.1.3.1**). يوضح **الجدول 2.1.3.1** أيضًا أن أداء جميع دول مجلس التعاون الخليجي يظل أقل من النقطة المحورية 500 في مقياس TIMSS في كل من الرياضيات والعلوم. ومع ذلك، فقد اقترب أداء البحرين الإجمالي في السنوات الأخيرة من متوسط الأداء. في الواقع، تمكنت الفتيات البحرينيات في الصف الرابع والثامن في اختبار العلوم من اجتياز 475 نقطة لأول مرة في المنطقة العربية، حيث حصلن على 478 نقطة في اختبار الصف الرابع و492 في اختبار الصف الثامن في 2015.

بالنظر إلى الأداء حسب النوع، يمكن للمرء ملاحظة الفجوة بين الجنسين في البحرين حيث تتفوق البنات باستمرار على أداء البنين في تقييم TIMSS في الرياضيات والعلوم على حد سواء. في أحدث تقييم، سجلت الإناث البحرينيات أعلى نسبة في دول مجلس التعاون الخليجي في العلوم لكل من

السنة	2015				2011				2007			
المادة	الرياضيات		العلوم		الرياضيات		العلوم		الرياضيات		العلوم	
الصف	4	8	4	8	4	8	4	8	4	8	4	8
البحرين	451	454	459	466	436	409	449	452	-	398	-	467
الكويت	353	392	337	411	342	-	347	-	316	354	348	418
عمان	425	403	431	455	385	366	377	420	-	372	-	423
قطر	439	437	436	457	413	410	-	419	296	307	394	319
السعودية	383	368	390	396	410	394	-	436	-	329	-	403
الإمارات	452	465	451	477	434	456	-	465	-	-	-	-

الجدول 2.1.3.1

أداء دول مجلس التعاون الخليجي في تقييم TIMSS (نقاط الدرجات)، 2007-2015

المصدر: Abdulla, 2018

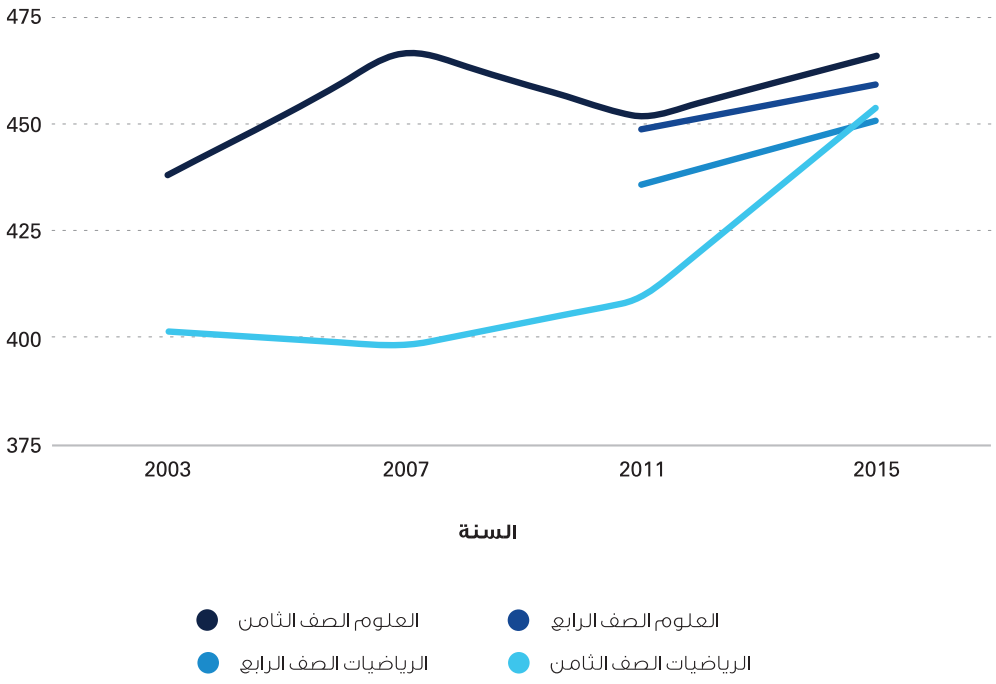

الشكل 2.1.3.3
أداء البحرين في تقييم TIMSS (الدرجة) ، 2003 - 2015

المصدر: Abdulla, 2018

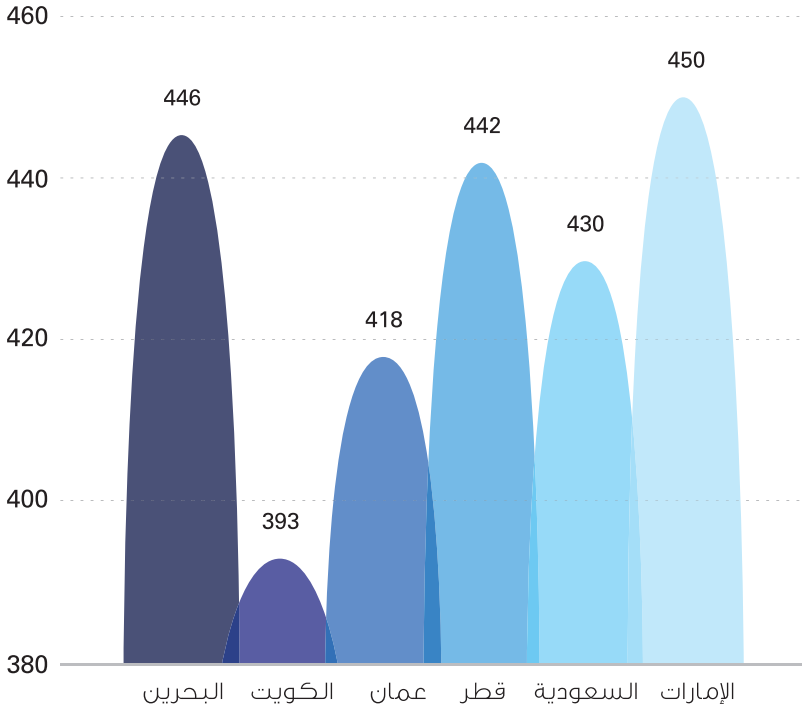

الشكل 2.1.3.4
أداء دول مجلس التعاون الخليجي في مقياس PIRLS (الدرجة) ، 2016

المصدر: Abdulla, 2018

الصفين، وكن أيضًا الأوليات في الرياضيات للصف 4. وبمرور الوقت، تحسن أداء البحرين في كل من الرياضيات والعلوم للصفين 4 و 8 كما يمكن ملاحظته في **الشكل 2.1.3.3**.

لتقييم جودة القراءة، يقدم تقييم الدراسة الدولية لقياس مدى تقدم القراءة في العالم (PIRLS) رؤى مفيدة حيث يقيّم مهارات القراءة لدى طلاب الصف الرابع. يعرض **الشكل 2.1.3.4** نتيجة تقييم عام 2016 لدول مجلس التعاون الخليجي.

سجلت الإمارات أعلى نسبة بين جميع دول مجلس التعاون الخليجي في تقييم PIRLS، تليها البحرين وقطر والمملكة العربية السعودية والكويت، على التوالي. كما يمكن ملاحظة أنه في **الشكل 2.1.3.4** سجلت جميع دول مجلس التعاون الخليجي أقل من النقطة المحورية 500 في مقياس PIRLS.

2.1.4 التحرك لتحسين جودة التعليم

يظهر التحليل من القسم السابق أنه على الرغم من أن أداء البحرين جيد نسبيًا مقارنة بنظيراتها في دول مجلس التعاون الخليجي من حيث الجودة التعليمية، فإنه لا يزال هناك مجال لمزيد من التحسين. وكما ناقشنا في **القسم 2.1.2**، تم إجراء إصلاحات كبيرة لتحسين النظام التعليمي في البحرين، ومع ذلك لا تزال هناك عقبات تحتاج إلى معالجتها.

وبناءً على المناقشات مع أصحاب المصلحة المهمين في التعليم في البحرين، فإن أحد التحديات الرئيسية الموجودة في النظام التعليمي في البحرين هو الحاجة إلى زيادة التركيز على التفكير النقدي ومهارات حل المشكلات (Abdulla, 2018). لذلك، ينسى الطلاب ببساطة بمرور الوقت ما تعلموه ولا يطورون المهارات المهمة المطلوبة في سوق العمل بمعدلات تتوافق مع أسمى التطلعات. ولذلك، فإن التوصية الأولية هي أنه ينبغي حث المعلمين على تقييم الطلاب وإعداد التقييمات التي تركز أكثر على تشجيع التحليل والتفكير النقدي والإبداع والتفرد. ينبغي ألا تركز طرق التدريس على تلقي الطلاب للمعلومات فحسب بل ينبغي تشجيع الطلاب على أن يكونوا نشطين ومتفاعلين في الفصل.

على الرغم من تحقيق تحسينات كبيرة في تدريب المعلمين، فإنه ينبغي إيلاء تركيز أكبر على تطوير مستوى جودة المعلمين في البحرين. يُعد توفير معلمين مؤهلين شرطًا أساسيًا لتحسين نتائج الطلاب وتحسين أداء النظام التعليمي بشكل عام. فمثلاً، تكون الاستفادة من أفضل بنية تحتية للمدارس، وأحدث الكتب المدرسية، وأحدث التقنيات الرقمية، أسهل بكثير كلما كانت مؤهلات المعلم أفضل. وبالتالي، يجب تقييم المعلمين بانتظام من أجل تقييم ممارسات التدريس وتطويرها وتحسينها. ويمكن استخدام التقييمات المستقلة للجودة كأساس لتقديم الرواتب بناءً على النتائج التي حققوها في التقييم. كما يمكن أن يساعد نظام الرواتب بناءً على الأداء في تحسين جودة التعليم لأن ربط رواتب المعلمين بأدائهم يوضح أهداف التدريس ويساعد في جذب المعلمين الأكثر إنتاجية والحفاظ عليهم (Lavy, 2007). تتمثل إحدى الخطوات المحتملة نحو تحقيق مثل هذا الهدف في توسيع نطاق تقييمات هيئة جودة التعليم والتدريب لتشمل فرادى المعلمين، بالرغم من أن ذلك ليس هو الخيار الوحيد المتاح.

كما يجب أن تكون إدارة المدرسة مؤهلة بدرجة عالية لتولي مسؤولية الشؤون التعليمية، وخلق بيئة تعليمية مناسبة تلبي احتياجات المعلمين والطلاب. إن وجود إدارة مدرسية مؤهلة تأهيلاً عاليًا ومدربة تدريبًا جيدًا قادر على تحويل مبادئ التعليم الجيد، والإشراك المجتمعي، والفرص المتساوية، والشفافية، والمساءلة، والشراكة إلى ممارسة يومية في المجتمعات المدرسية. وبالمثل، فإن وجود منهج جيد هو شرط جوهري وأساسي لضمان الحصول على نتائج تعليمية جيدة. لهذا السبب ينبغي أن تواصل السلطات السعي لوضع المناهج وفقًا لمتطلبات القوة العاملة.

هناك أيضًا عائدات كبيرة ترتبط بتحسين جودة التعليم العالي والتعليم والتدريب المهني. وبالرغم من إنجازات البحرين في هذا المجال، إلا أن هذا القسم، والتقرير عمومًا، لا يشملان التعليم العالي لأن التحليل الشامل لنظام التعليم في البحرين يتجاوز نطاق هذا التقرير. وقد ركز هذا القسم على التعليم على مستوى المدارس حيث أظهرت أحدث الأبحاث أن عائدات تحسين جودة التعليم المبكر أكثر أهمية من عائدات التعليم في مراحل لاحقة (Heckman, 2011).

بالرغم من أن معظم المهارات الأساسية اللازمة لسوق العمل يتم تطويرها على مستوى المدرسة، إلا أن العديد من المهارات المهمة المؤهلة للتوظيف يتم تطويرها من قبل مؤسسات التعليم العالي والمعاهد المهنية. في السنوات الأخيرة، بذلت البحرين جهودًا كبيرة لتحسين المهارات المؤهلة للتوظيف لدى مواطنيها. وكما ذكر سابقاً، تُعد "تمكين" مؤسسة شبه حكومية تأسست في عام 2006 بهدف تنمية مهارات البحرينيين وتزويدهم بالمهارات اللازمة لسوق العمل. في استراتيجية تمكين 2015 - 2017، حددت المؤسسة أن المسألة الرئيسية في سد الفجوة بين العرض والطلب في سوق العمل هي ضمان تمتع البحرينيين بالمهارات اللازمة لشغل وظائف جديدة. وقد تم إجراء دراسة شاملة من قبل تمكين، بالتعاون مع مجموعة ألين الاستشارية (Allen Consulting Group) في عام 2008، لتحديد الفجوة في المهارات في البحرين. وقد بحث التقرير ١١ قطاعًا رئيسيًا في البحرين وحدد المهارات اللازمة في كل قطاع، حيث قام بتقييم بعض العوامل الرئيسية التي تؤثر على توفر العمالة الماهرة في هذه القطاعات. وتُعد هذه الدراسة أحدث دراسة شاملة أجرتها البحرين، ما يعني أن هناك حاجة ملحة لإجراء دراسة أحدث.

"من الأهمية بمكان أن تحسّن البحرين مستوى القيادة في قطاعها غير الربحي، حيث يمكن لقطاع المجتمع المدني الفعال أن يقدم مساهمات مهمة للغاية في التنمية البشرية. ويجب أن تتعلم المنظمات غير الهادفة للربح استخدام الفرص التي تمنحها لهم الرؤية الاقتصادية 2030 لتقديم مساهمات إيجابية للمجتمع، وهذا سيساعد على تحسين أداء سوق العمل، حيث سيحصل البحرينيون الذين يعملون في هذه المجتمعات على مهارات ممتازة في مكان العمل".

- السيد بشار فخرو
(رئيس جمعية الريادة الشبابية، البحرين)

تلخص (Abdulla 2018) عدم توافق السوق الرئيسي بين النتائج التعليمية ومتطلبات السوق في دول مجلس التعاون الخليجي بناءً على تقرير من الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية بعنوان: "التجارب الجديدة والمميزة في التعليم العالي والبحث العلمي". وقد وجد أن هناك فائضًا من الخريجين ذوي التوجهات الخدمية بالمقارنة مع الخريجين ذوي التوجهات العلمية مثل الهندسة والعلوم الطبية؛ يتخرج حوالي 60% من طلاب التعليم العالي بشهادات في إدارة الأعمال. إن زيادة قدرة الخريجين على إيجاد وظائف في مجال تخصصهم يتطلب توافقًا محكمًا بين العرض والطلب في سوق العمل. حيث يمكن أن تحدث الانحرافات عن حالة التوافق التام بسبب اكتساب الخريجين لمهارات لا تلبي احتياجات أصحاب العمل بالكامل ، ما يخلق حاجة للأجانب، خاصة في القطاع الخاص (راجع المناقشة في **الفصل 1.1**). يتجلى ذلك في آراء كل من الطلاب وأصحاب العمل، الموضحة في التقرير، حيث يرى أكثر من نصف هذه المجموعات المعنية أن النظام التعليمي يمكن أن يُعِدّ الطلاب بشكل كامل لسوق العمل (Abdulla, 2018).

لذلك، هناك توصية إضافية تتمثل في تحديد الفجوة في المهارات في البحرين من خلال إجراء دراسات شاملة ودورية. وبمجرد تحديد الفجوة في المهارات، يجب تحديث المناهج الدراسية التقليدية والمهنية والتقنية في البحرين من أجل تطوير المهارات المطلوبة المحددة في دراسة الفجوة في المهارات. يجب إعادة التوافق بين المهارات التي يتم تدريسها في المدارس والجامعات والمهارات المطلوبة في سوق العمل. لذلك، هناك حاجة لمزيد من التعاون بين القطاع الخاص والمؤسسات التعليمية بحيث تصبح المناهج الدراسية في البحرين أكثر تعبيرًا عن احتياجات سوق العمل. وقد بُذلت جهود في هذا الاتجاه، فمثلاً تقوم مؤسسات التعليم العالي بإجراء بحوث ودراسات استقصائية للسوق بشكل دوري. وبالفعل، فإن أحد معايير التحقق من الإطار الوطني للمؤهلات (NQF)، وهو نظام يصنف المؤهلات على أنها "مبررات الاحتياجات"، حيث يُطلب من مؤسسات التعليم العالي إجراء بحوث السوق أو استخدام بحوث حالية و / أو التشاور مع أصحاب المصلحة المعنيين مثل ممثلي القطاع الخاص والطلاب قبل تطوير مؤهلات معينة. ويأتي التواصل والتعاون الكبير بين بوليتكنك البحرين والقطاع الخاص كمثال على هذا الجهد المبذول. تقوم بوليتكنك البحرين بانتظام بتحديث مناهجها الدراسية على أساس استطلاعات رأي الخريجين بشكل دوري واستطلاعات أصحاب العمل واجتماعات المجموعات الاستشارية للمناهج الدراسية المكونة من ممثلين من القطاع الخاص.

لتعظيم الفائدة من تقييم الفجوة في المهارات، يجب أن يكون هناك تقييم تكميلي لما يبحث عنه الطلاب والشباب الذين يدخلون سوق العمل أيضًا. ففي النهاية، لا يمكن اكتساب الكثير من تخصيص المناهج حسب متطلبات أصحاب العمل إذا كان الطلاب غير مهتمين بالحصول على هذه المؤهلات والعمل بهذه المهن.

في الاقتصاد الصغير، من المنطقي أن يتم تنفيذ تقييم الفجوة في المهارات بطريقة مركزية، على الأرجح من خلال كيان يتعامل مباشرة مع سوق العمل، مثل هيئة تنظيم سوق العمل أو تمكين. ومع ذلك، فإن الرغبة في إضفاء المركزية على تنفيذ المسح لا يعني أن الجهود الرامية إلى تصحيح أي اختلال في التوازن يتم اكتشافه يجب أن تكون مركزية أيضًا. ولكي يعمل سوق العمل في البحرين على النحو الأمثل، يجب على المنضمين إلى سوق العمل، ومقدمي الخدمات التعليمية، وأصحاب العمل أن يجدوا أنه من مصلحتهم مواءمة أنشطتهم، لأنهم هم الأطراف الأكثر استفادة من القضاء على الفجوة في المهارات. تتمثل الميزة النسبية للحكومة في هذه العملية في جمع المعلومات وإطلاقها بشكل علني، بحيث يمكنها الوصول إلى أكبر عدد ممكن من أصحاب المصلحة؛ ولا تكمن في الإدارة التفصيلية لعملية إعادة التوازن. ونأمل أن يؤدي إجراء مسح عن الفجوة في المهارات بشكل دوري وجودة عالية إلى تحفيز أصحاب المصلحة الأساسيين على بذل المزيد من الجهود المستقلة والمنسقة في معالجة الفجوات في المهارات التي يحددها المسح.

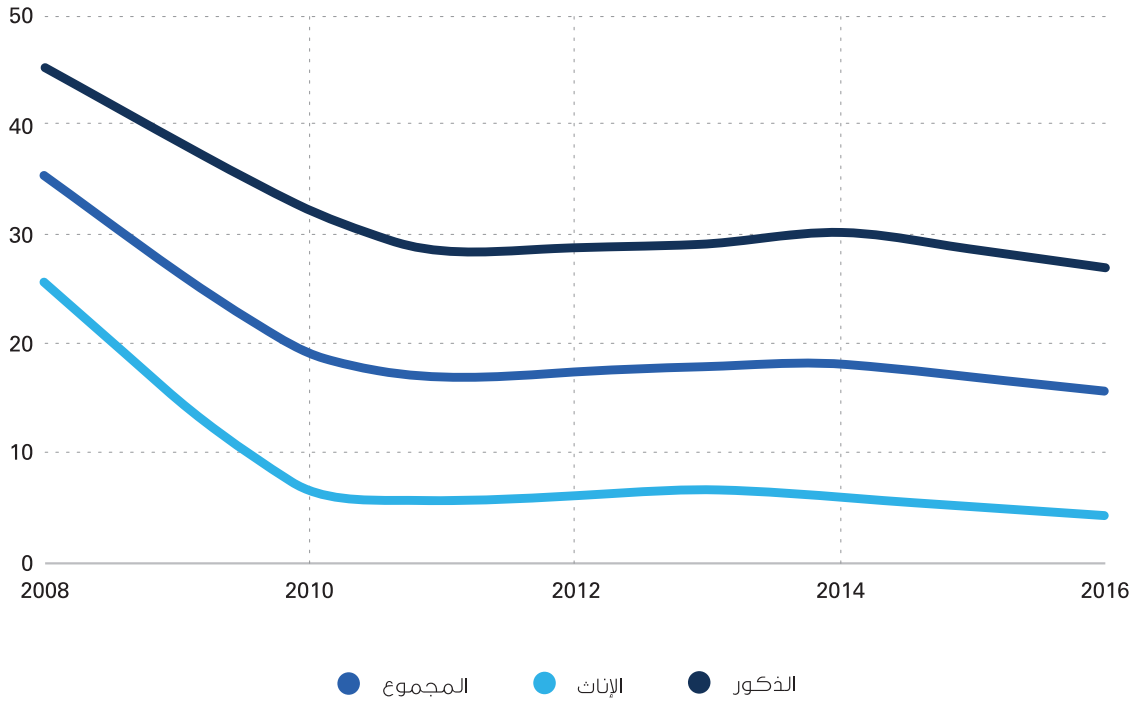

الشكل 2.1.4.1

التسجيل في التعليم والتدريب التقني والمهني (TVET) كنسبة مئوية (%) من مجموع الملتحقين في التعليم الثانوي، 2008 - 2016

المصدر: معهد يونسكو للإحصاء

هناك طريقة أخرى للتوفيق بين نواتج التعليم والطلب في سوق العمل بشكل أفضل وهي تحسين وزيادة نسبة الطلاب الملتحقين بالتدريب المهني. وكما يتضح في **الشكل 2.1.4.1**، فإن نسبة الطلاب الملتحقين بالتعليم والتدريب التقني والمهني في البحرين قد تراجعت بشكل كبير في العقد الماضي، من 33% في عام 2008 إلى 14% فقط في عام 2016. ولهذه الغاية، أطلقت الحكومة استراتيجية وطنية للتعليم التطبيقي في عام 2017، على الرغم من أنه من السابق لأوانه الحكم على فعاليتها.

قد ترغب السلطات في التفكير في عكس هذا الاتجاه، وذلك من خلال تحسين برامج التعليم والتدريب المهني. ينبغي وضع وتطوير هذه البرامج بحيث يتعرض الطلاب بشكل فعلي للبيئات المختلفة في مكان العمل. وعلاوة على ذلك، ينبغي أن يكون الطلاب قادرين على التعلم من الممارسين الخبراء في مجال تخصصهم. كما ينبغي أن تكون برامج التعليم والتدريب التقني والمهني مرتبطة بشكل واضح بفرص سوق العمل، ويجب تحديد هذه الفرص وتسويقها بشكل واضح للطلاب.

2.2 الابتكار وتكنولوجيا المعلومات كمحركات للنمو

2.2.1 المبادئ العامة

يرى الأشخاص العاديون الابتكار وتكنولوجيا المعلومات باعتبارهما مساهمة مهمة في النمو الاقتصادي. في هذا القسم، يبرز التقرير ملامح الحجج العلمية التي تستند إليها هذه الرؤية، قبل تطبيقها على البحرين.

2.2.1.1 الابتكار والنمو الاقتصادي

يتم تعريف الإنتاج على أنه عملية تحويل المدخلات، مثل العمالة والموارد الطبيعية، إلى سلع وخدمات، مثل السيارات وحلاقة الشعر. تطرح نظرية النمو الاقتصادي ثلاث آليات أساسية لزيادة مستوى النشاط الاقتصادي الكلي.

1. زيادة حجم مدخلات عوامل الإنتاج المتاحة (الأرض، والعمالة، والأدوات، وما إلى ذلك)، التي تعرف باسم تراكم عوامل الإنتاج.

2. اكتشاف التقنيات الجديدة التي تسمح بتحويل الحجم نفسه من مدخلات عوامل الإنتاج إلى حجم نواتج أكبر، ويعرف بالتقدم التكنولوجي.

3. تحسين القواعد التي تحكم كيفية تنظيم الإنتاج وتبادل الموارد (نظام حقوق الملكية، وآلية تسوية النزاعات التجارية، ومدى تطبيق القوانين بإنصاف وما إلى ذلك)، الذي يعرف باسم تطوير "قواعد مجتمعية" أفضل، حيث يُعد مصطلح "المؤسسات" مصطلحًا شاملاً يستخدمه الاقتصاديون لعوامل الإنتاج.

لقد زاد النشاط الاقتصادي الكلي، وبالتالي مستويات المعيشة، بشكل كبير منذ الثورة الصناعية خلال القرن الثامن عشر. وقد بيَّن إجماع علمي (Gancia and Zilibotti, 2009; Foster and Rosenzweig, 2010) أن أهم سبب لهذا التحسين المطرد هو التقدم التكنولوجي: فقد اكتشف البشر وابتكروا طرقًا جديدة للجمع بين الموارد المتاحة لهم، وبعضها - مثل الكهرباء وأجهزة الكمبيوتر - أدت إلى

تحسينات كبيرة في الإنتاجية.

بالإضافة إلى تأكيد دور التطور التكنولوجي، خلص الباحثون أيضًا إلى أن التقدم التكنولوجي ليس عملية عرضية أو تعسفية؛ بل هو نتيجة لجهود هادفة، وبشكل أبرز من خلال تخصيص الموارد للبحث العلمي (Romer, 1990). واليوم، يتم إنتاج المعرفة من خلال منظومة تضمن البحوث الأساسية التي يتم إجراؤها في الجامعات الأكاديمية، والبحوث التطبيقية التي تجريها المعاهد العلمية، والبحوث الموجهة تجاريًا التي تجريها مختبرات البحث والتطوير (R&D) الموجودة في الشركات الربحية.

"تمثل البحرين نموذجًا للابتكار المستدام من خلال الاستثمار في رأس المال البشري وتوفير نظام بيئي لنظام تعليمي سليم وتنمية الشباب. ومع ذلك، يمكن التغلب على التحديات المستقبلية فيما يتعلق بالتحولات الاجتماعية والاقتصادية إذا تم تعميم ثقافة وعقلية الابتكار في سياسة التعليم والتنمية".

- دكتور عودة الجيوسي
(رئيس قسم الابتكار والتكنولوجيا، جامعة الخليج العربي، البحرين)

لقد أصبح إنتاج ونشر المعرفة بشكل فعال معقدًا إلى حد أن يتم دعم المنظومة العلمية من قبل العديد من القطاعات الأخرى، وعلى الأخص قطاع التعليم (Griliches and Seneca, 2000)، الذي ينتج الخبرات اللازمة لإجراء البحوث؛ وقطاع حاضنات الأعمال التجارية ورأس المال الاستثماري (Sahaym et al., 2010)، ما يساعد على تحويل البحث إلى سلعة ذات قيمة اقتصادية.

ومع ذلك، لا يزال البحث نفسه هو العمود الفقري لعملية التقدم التكنولوجي: فهناك مراجع كبيرة توثق العلاقة التجريبية القوية بين حجم الموارد التي تخصصها الدولة للبحث، ومعدل تقدمها تقنيًا (Ulku, 2007). وعلاوة على ذلك، يتم استكماله بمراجع كبيرة، تؤكد وجود علاقة سببية قوية بين البحث والنمو الاقتصادي (Mowery and Rosenberg, 1991).

2.2.1.2 الإنتاج مقابل اعتماد التكنولوجيا

غالبًا ما يصف الاقتصاديون المعرفة بأنها سلعة غير متنافسة، ما يعني أن استهلاك المعرفة من قبل فرد واحد لا يقلل من قدرة الآخرين على استهلاك نفس القدر من المعرفة. فمثلاً، عندما أتعلم كيفية إضافة الرقم 2 إلى الرقم 3، فإن ذلك لا يقلل بأي حال من قدرة الآخرين على اكتساب نفس الأسلوب في حل المسائل الرياضية ونشره.

إن عدم التنافس هو خاصية غير عادية، حيث إن معظم السلع تكون متنافسة، وهذا يعني أن استهلاكها من قبل شخص واحد يقلل من الكمية المتاحة للآخرين للاستهلاك. فمثلاً، عندما أتناول تفاحة، لا يمكن لأي شخص آخر تناول تلك التفاحة.

مبدئيًا، تتيح حقيقة أن المعرفة غير متنافسة إمكانية تقدم الدول من الناحية التكنولوجية دون تكريس الموارد لعملية البحث. وكمثال على ذلك، لنفترض أن باحثًا مقيمًا في المملكة المتحدة اكتشف أن شرب المياه في أوقات محددة بالضبط من اليوم يقلل بشكل كبير من خطر الإصابة بمرض السكري. هذا هو التقدم التكنولوجي، لأنه معرفة جديدة تسمح للمجتمع بتخصيص موارد أقل لعملية منع وعلاج مرض السكري. حالما ينشر الباحثون نتائجهم في مجلة طبية متاحة للجميع، فمبدئيًا يستطيع كل فرد في العالم كله الوصول إلى هذه المعرفة واستيعابها، ما يعني ضمنًا أن التكنولوجيا تنتشر على الفور، لتعود بالنفع على الجميع.

في الواقع، وباستثناء مجموعة محدودة من المنتجات والعمليات المحمية ببراءة اختراع، ينبغي أن يعني هذا المبدأ أن تتفوق جميع الدول والمنظمات باستمرار في الابتكارات التكنولوجية: أيًا كانت المعارف الجديدة التي لا تنتجها بنفسها، فيمكنها أن تستوردها فورًا من خلال استغلال خاصية أن المعرفة غير متنافسة. ويمكنها قراءة الدوريات الأكاديمية وحضور المؤتمرات واستخدام منتجات الهندسة العكسية لضمان إمكانية الوصول إلى أوجه التقدم التي أحرزها العلماء البعيدون. وهذا يمكن أن يفسر لماذا يستحوذ اعتماد التكنولوجيا من الدول الأخرى على أكثر من 90% من التقدم التكنولوجي في معظم الدول (Keller, 2004).

ومع ذلك، فبمقارنة سريعة مثلاً، لتقنيات الزراعة أو التقنيات الطبية المستخدمة في إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى مع تلك المستخدمة في الاقتصادات الغربية تشير إلى أنه يجب أن تنطوي هذه الحجة على عيب. حيث يبدو أن المزارعين والأطباء في دول مثل جمهورية الكونغو الديمقراطية لم يستوعبوا بعد المعرفة التي أنتجها الباحثون في المملكة المتحدة. ومن المؤكد أيضًا أنهم يفتقرون إلى الأدوات (مدخلات عوامل الإنتاج) التي يستفيد منها نظراؤهم البريطانيون، مثل الجرارات والأجهزة الطبية المتقدمة. لكنهم أيضًا ليسوا على اطلاع بأحدث التطورات التكنولوجية. هذا هو السبب الذي جعل (Keller 2004) يتوصل أيضًا إلى أن عملية نشر التكنولوجيا ليست تلقائية. فما يمنع المعرفة من الانبثاق على الفور؟

من الناحية العملية، يتطلب اكتساب المعرفة الجديدة واستيعابها مزيجًا من الجهود الكبيرة والخبرات الضخمة (Foster and Rosenzweig, 2010). بينما يمكن لأي شخص تصفح الآلاف من الأوراق المتاحة مجانًا بسلسلة من الدوريات في المكتبة العامة للعلوم، إلا أن قراءتها وفهمها يستغرقان وقتًا طويلاً. وعلاوة على ذلك، بالنسبة لمعظم السكان مهما كان الوقت والجهد اللذان يخصصانهما لقراءة مثل هذه الأوراق، فلن يكونا كافيين، لأنهم يفتقرون إلى الخلفية التقنية اللازمة: يستطيع الاقتصاديون قراءة أوراق الاقتصاد، ويمكن للكيميائيين قراءة أوراق الكيمياء؛ لكن لا يستطيع الاقتصاديون قراءة أوراق الكيمياء والعكس صحيح.

في الواقع، هذا أمر بسيط للغاية، لأن معظم الكيميائيين لا يستطيعون فهم معظم أوراق الكيمياء. في العلوم الحديثة، أصبحت درجة التخصص حادة لدرجة أنه مع وجود نظام فرعي محدود، فإن بضع مئات فقط من الناس في العالم بأسره يمكنهم فهم أحدث التطورات (De Solla Price, 1986). وهذا يعني أنه عندما يحقق عالم فيزيائي فرنسي عالمي اكتشافًا جديدًا؛ إذا ذهب إلى جورجيا لإلقاء ندوة، حيث يعرض جميع تفاصيل البحث، فربما لا يستطيع أكثر من اثني عشر شخصًا في جورجيا أن يأملوا في فهم نتائج العالم الفيزيائي الفرنسي - ناهيك عن نشرها بشكل مفيد.

ولذلك، فإن أحد الأسباب التي تجعل المزارعين والاطباء الكونغوليين أقل معرفة من نظرائهم في المملكة المتحدة هو أنهم إما لا يملكون الخبرة الكافية للاستفادة من أحدث التطورات في مجالاتهم المعنية، أو أنهم لم يبذلوا جهدًا لاكتساب المعرفة حتى إذا كانوا يُظهرون أن لديهم الخلفية العلمية المطلوبة.

وعلى الرغم من هذه العقبات التي تعيق عملية اعتماد التكنولوجيا التي ينتجها الآخرون، فإنه حتى

بالنسبة للعدد القليل من الأشخاص الذين يتمتعون بالتخصص المناسب، تظل تكلفة الحصول على التكنولوجيا الحالية أقل بكثير من تطوير هذه التكنولوجيا بشكل مباشر (Keller, 2004). يُعد القيام بأحدث الأبحاث مكلفًا للغاية، وتكلفتها آخذة في الازدياد.

ومع ذلك، هناك بعض التعقيدات الإضافية في العلاقة بين إنتاج المعرفة ونقل المعرفة التي يجب فهمها قبل إمكانية تفسير البيانات المتعلقة بالبحث والتطوير والنمو الاقتصادي بشكل صحيح.

أولاً، يجب الاستثمار المستمر في إنتاج أحدث الأبحاث لكي تتمكن من الحفاظ على القدرة على اعتماد أحدث الأبحاث (Cohen and Levinthal, 1989). بعبارة أخرى، إذا أرادت ألمانيا أن تكون قادرة على نسخ المعرفة التي تنتجها الجامعات السويدية بكفاءة، فإنها تحتاج إلى إنتاج المعرفة نفسها. ذلك لأن الطريقة الوحيدة للحفاظ على وضع الفرد كواحد من بين 1000 من كبار العلماء الذين يمكنهم فهم أحدث اكتشاف في مجال معين هو المساهمة المستمرة في أحدث الاكتشافات (De Solla Price, 1986).

إن الحاجة إلى إنتاج معرفة جديدة إذا ما أراد أي فرد اعتماد عمل الآخرين هي نتيجة لطريقة اكتساب المعرفة: من أجل فهم أحدث الاكتشافات، يجب على الفرد أن يكون منغمسًا بما فيه الكفاية في هذا المجال، الذي لا يمكن أن يأتي إلا من المساهمة فيه. كما أنه جزئيًا نتيجة لعلم الاجتماع للبحث العلمي: ينشر العلماء ما توصلوا إليه في المؤتمرات وعبر الدوريات، والطريقة الوحيدة لضمان الدعوات إلى تلك المؤتمرات، أو إتاحة إمكانية الوصول مجانًا إلى تلك الدوريات، هو أن تكون عضوًا في النادي، ما يعني المساهمة في المؤتمرات والدوريات بأحدث الأعمال الخاصة بالفرد.

علاوة على ذلك، يتطلب اعتماد أحدث التكنولوجيات وجود باحثين متميزين، الذين لن يوافقوا بشكل عام على العمل لصالح منظمة على المدى الطويل إلا إذا كانت لديهم الفرصة للمساهمة في تطوير أحدث التكنولوجيات، حيث إن الحفاظ على السمعة كباحث رائد هو مكون أساسي لنظام المكافأة للباحثين المعاصرين (De Solla Price, 1986). هذا هو السبب في أن شركات الأدوية الكبرى، مثل Glaxosmithkline، لديها أقسام بحث داخلية ضخمة تنتج وتنشر أبحاثها الأصيلة بمعدل مماثل للجامعات متوسطة الحجم. إذا كنت تريد أفضل العلماء، فعليك منحهم الفرصة للاستمرار في كونهم أفضل العلماء.

توضح مجموعات البحث هذا المبدأ بصورة مصغرة، حيث يتم إجراء الكثير من عمليات إنتاج أحدث المعارف في جميع أنحاء العالم بواسطة التجمعات الصغيرة لمنظمات الأبحاث، المعروفة باسم المجموعات، التي تتنافس وتتعاون في آن واحد (Audretsch and Feldman, 1996). فمثلاً، تضم مدينة بوسطن الأمريكية العديد من الجامعات العالمية، بما في ذلك الجامعتان العملاقتان المتجاورتان فعليًا، وهما هارفارد ومعهد ماساتشوستس للتكنولوجيا. ينتج الباحثون داخل كل منظمة أبحاثًا أصيلة، ثم يشاركونها مع زملائهم في الندوات بين الجامعات، وبالتالي يكون لديهم إمكانية الوصول إلى أبحاث زملائهم. وهذا التكافل بين إنتاج التكنولوجيا واعتمادها هو السبب في أن أي دولة تأمل في التقدم التكنولوجي - إما عن طريق الإنتاج أو الاعتماد - يجب أن تراعي إنشاء مجموعة بحثية.

ثانيًا، تعتمد الكثير من القيم الاقتصادية المرتبطة باكتشاف جديد على امتلاك ميزة صاحب الخطوة الأولى في نشر الاكتشاف (Lieberman and Montgomery, 1988). وهذا يتضح أكثر في حالة براءات الاختراع، كما هو الحال في قطاع المستحضرات الصيدلانية. ولكنه أيضًا صحيح حتى في العدد الكبير من التقدمات التكنولوجية التي لا تحميها سوى حقيقة أن المكتشف له السبق إلى حد كبير (Kerin et al., 1992). فمثلاً، عندما تصبح Apple أول شركة لإنتاج الهواتف المحمولة التي تضيف قارئ بصمات الأصابع على وحداتها، يمكن لشركة Samsung نسخ الفكرة، ولكن الأمر يستغرق عدة أشهر على الأقل، ما يمكن أن يساعد في ضمان أن تحصد شركة Apple الكثير من العائد الاقتصادي المرتبط بهذا الابتكار.

وتتعلق ملاحظة أخيرة بإمكانية قيام دولة ما باستقدام متخصصين أو استيراد منتجات كوسيلة لاعتماد التكنولوجيا الأجنبية، مثل طبيب دنماركي يعمل في المجر، حيث يقدم أحدث التقنيات الطبية الدنماركية لزملائه والمرضى في المجر؛ أو الأردن التي لا تنتج هواتف محمولة، وتستورد أحدث أجهزة Sony. هذا ينجح إلى حد ما بالتأكيد: يمكن للمقيمين في إسبانيا استيراد السيارات من كوريا الجنوبية واستخدامها دون أن يفهموا التكنولوجيا المضمنة مطلقًا. ومع ذلك، بشكل عام يعد هذا بديلاً ضعيفًا للغاية ليتم اعتماده بشكل منتظم، ناهيك عن تطوير التكنولوجيا بشكل مباشر (Comin and Hobijn, 2004)، لأنه يعيق بشدة معدل انتشار التكنولوجيا الجديدة في جميع أنحاء باقي الاقتصاد.

لمعرفة السبب، لاحظ أنه في حالة استقدام متخصص أجنبي، إذا كان سيتواجد بشكل مؤقت فقط، مثل فني على أساس عقد مدته سنتان، عندئذ تكون فرصته محدودة للغاية لمشاركة الآخرين، ويكون لديه حافز ضئيل للغاية لنقل المعرفة أيضًا، حيث سيؤدي ذلك إلى تقويض الطلب المستقبلي على خدماته (في حالة دول الخليج، وستتم مناقشة ذلك بمزيد من التفصيل في **الفصل 5.2**).

وفي حالة المنتج المستورد، تكون المعرفة مضمنة في المنتج، ولا يمكن استخراجها ونشرها في مكان آخر. بينما يمكن للمستهلك الأردني استخدام أحدث هاتف محمول من Sony في حياته اليومية، وهذا استخدام محدود للغاية للمعرفة مقارنة بما هو ممكن إذا كان المستهلك يتمتع بفهم معقد لكل العلوم المطلوبة لتصنيع الوحدة. وفي المقابل، يمكن للمهندسين اليابانيين الذين أنتجوا الهاتف المحمول استكشاف استخدامات أخرى للتكنولوجيا نفسها.

لتلخيص هذه المناقشة، فإن التمييز بين إنتاج التكنولوجيا واعتمادها هو أمر يجافي الصواب إلى درجة كبيرة. لكي تكون دولة ما جيدة في اعتماد التكنولوجيا الأجنبية، يجب أن تكون جيدة أيضًا في إنتاج التكنولوجيا-فالعمليتان مرتبطتان بشكل جوهري. وعلاوة على ذلك، للحصول على فوائد التكنولوجيات الجديدة بالكامل، يجب أن يتم إما إنتاجها أو اعتمادها من قبل متخصصين موجودين بشكل دائم، لأن هذه هي الطريقة الوحيدة لضمان أفضل معدل للانتشار والنشر داخل الدولة. وأخيرًا، حتى عندما يتم اعتماد تكنولوجيات جديدة مطورة من جهات خارجية بثمن زهيد، فإن العائد الاقتصادي المرتبط يكون محدودًا بسبب وجود عيب صاحب الخطوة الثانية (أو ما يماثله، ميزة صاحب الخطوة الأولى).

في الختام، يجب على الحكومات التي تسعى إلى ضمان استخدام الاقتصاد لأفضل التكنولوجيا المتاحة أن تضمن أن يقدم الاقتصاد نفسه مساهمة كبيرة لأفضل التقنيات المتاحة، في الغالب عن طريق إنشاء مجموعات بحثية. هذا هو السبب في أن العلاقة التجريبية بين البحث والتطوير والنمو الاقتصادي قوية للغاية.

2.2.1.3 تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والابتكار

هناك مراجع كبيرة تؤكد المساهمة الإيجابية التي يمكن أن تقدمها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للنمو الاقتصادي. وهذا يشمل دراسات تجريبية معقدة، مثل عرض Edquista and Henrekson (2017) لدور قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في نمو الاقتصاد السويدي، وبحث Vu (2013) عن مساهمة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في سنغافورة في مطلع الألفية، وتأريخ Jorgensen et al.'s (2008) لتأثير ثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تسعينيات القرن العشرين على الاقتصاد الأمريكي.

إن الكثير من التأثير المذكور أعلاه لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات على الاقتصاد هو توزيع قطاعي مباشر يمثل السلع والخدمات التي يقدمها قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، مثل تصنيع مكونات الكمبيوتر وتطوير البرمجيات.

وهذا ليس ما يهم بدرجة كبيرة في هذا القسم، حيث يركز التقرير على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كمحرك للابتكار. بشكل عام، هناك قناتان أساسيتان يجب مراعاتهما.

الأولى هي عندما تتقدم عمليات الإنتاج في القطاعات غير المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات من الناحية التكنولوجية نتيجة لاعتماد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، أي حيثما تمثل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الابتكار. مثال على ذلك هو استخدام كشك الخدمة الذاتية كجهاز لتوفير العمالة في سوبر ماركت، أو نظام تسجيل إلكتروني في مكتبة للسماح باسترجاع الكتب بشكل أسرع.

في سياق البحرين خلال الفترة موضع الاهتمام، كانت واحدة من كبرى المساهمات المحتملة من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات هي انتشار تكنولوجيا النطاق العريض. يلخص (Czernich et al. 2011) البيانات الدولية لدراسة تأثير النطاق العريض على النمو الاقتصادي، ووجدوا تأثيرًا كبيرًا عالميًا: زيادة 10% في انتشار النطاق العريض تسببت في زيادة نمو الدخل السنوي للفرد بين 0.9% و 1.5%. وهم يرجعون ذلك إلى قدرة النطاق العريض على تضخيم المعدل الذي يمكن من خلاله توليد المعلومات اللامركزية وتوزيعها، ما ييسر بدوره تطوير عمليات الابتكار واعتمادها.

بشكل خاص، يسمح النطاق العريض بوجود أساليب جديدة لأداء الأعمال التجارية التي تعتمد على التبادل المكاني لكميات كبيرة من المعلومات. لم تكن الخدمات المعززة للإنتاجية مثل Uber ممكنة قبل ظهور الإنترنت عالي السرعة والمتوفر على نطاق واسع. وعلاوة على ذلك، يزيد النطاق العريض من كفاءة عملية السوق نفسها، عن طريق تقليل الحواجز أمام فرص الدخول، وخلق مستويات أعلى من شفافية السوق. يخلص (Czernich et al. 2011) إلى أن ذلك يوضح العديد من خصائص التكنولوجيا للأغراض العامة، مثل الكهرباء، التي تعيد هيكلة النشاط الاقتصادي بطريقة واسعة النطاق ترمي إلى تعزيز الكفاءة.

وترتبط القناة الثانية بعملية الابتكار. كما يوضح (Autor et al. 2003)، تؤدي أجهزة الكمبيوتر وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات إلى إعادة تنظيم العمل حيث يتم نقل العمال بعيدًا عن المهام الروتينية إلى مهام غير روتينية، مثل موظف البنك الذي ينتقل من عمله كصراف إلى العمل كمستشار في الاستثمار للعملاء. وفي سياق الابتكار، يُشكل هذا انخفاضًا في تكلفة التقدم التكنولوجي، حيث يتم تحرير العمالة من أجل التفكير غير الخطي المرتبط بالابتكار.

بالإضافة إلى ذلك، تعد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات مساهمة مباشرة في التقدم التكنولوجي. ويستطيع العلماء اليوم التعامل مع أسئلة أكثر تعقيدًا - يمكن أن تكون مثمرة - بسبب الدعم الذي يتلقونه من أجهزة وبرمجيات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. تتيح أجهزة الكمبيوتر والإنترنت للباحثين الوصول بكفاءة إلى قواعد بيانات ضخمة للبحوث الحالية، وتحليل أبحاثهم الخاصة بطريقة أكثر تطورًا. كما تسمح تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بالتعاون عن بعد بين الباحثين، ونشر النتائج بسرعة. في بعض السياقات، تمكن العلماء من استخدام أجهزة الكمبيوتر لأتمتة عملية الابتكار، كما هو الحال في حالة التعلم الآلي.

ومن الجدير بالذكر أن (Jin and Cho 2015) يؤكدان أن مساهمة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الابتكار والنمو الاقتصادي تحركها بشدة نسبة رأس المال البشري: القوة العاملة غير المتعلمة ولم تتلق تدريبًا كافيًا تجعل الاقتصاد غير قادر على تحقيق فوائد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ولهذا السبب أصبح التعليم في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بالغ الأهمية لاقتصاد القرن الحادي والعشرين.

باختصار، في القسم السابق، ناقش التقرير أن الابتكار كان محورًا أساسيًا للنمو الاقتصادي. وفي هذا القسم، ناقش التقرير أنه خلال الثلاثين عامًا الماضية، لعبت تكنولوجيا المعلومات والاتصالات دورًا مهمًا في تعزيز الابتكار، سواء من خلال استكمال

عمليات الإنتاج التقليدية، أو من خلال كونها نفسها مدخلاً حيويًا في سلسلة إنتاج المعرفة. في القسم التالي، يتم تطبيق هذه المبادئ على البحرين.

2.2.2 الابتكار وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في البحرين

إن البحث والتطوير ليس سوى حلقة واحدة في سلسلة إنتاج ونشر المعرفة ذات القيمة الاقتصادية. يركز هذا القسم حصريًا على مكون البحث، حيث تتم مناقشة التعليم في **الفصل 2.1**، في حين تتم مناقشة الشركات الوليدة والاستغلال التجاري بمزيد من التفصيل في **الفصل 1.1 والفصل 1.2**.

2.2.2.1 ما مدى ابتكار الاقتصاد البحريني؟

للأسف، فإن البيانات أدناه ترسم صورة واضحة لدولة تحتاج إلى اتخاذ خطوات لتحسين مستوى الابتكار. وتمثل نقطة الانطلاق المدخلات الرئيسية في البحث. يوضح **الشكل 2.2.2.1.1** نفقات البحث والتطوير كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2014.

لاحظ أن الإجراء الأمثل أنه يمكن للمرء إنتاج سلسلة زمنية، ما يسمح له بتحليل الاتجاه. ولكن الملاحظة الوحيدة المتاحة للبحرين في قاعدة البيانات كانت عام 2014، وهو في حد ذاته دليل على الافتقار الأوسع نطاقًا للموارد المخصصة للبحث.

أنفقت البحرين 0.1% فقط من ناتجها المحلي الإجمالي على البحث والتطوير - وهو رقم تجاوزته مجموعات المقارنة المتاحة. كان المتوسط العالمي 2.2%، بينما كان الرقم في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا 0.9%؛ وتمثل البحرين سدس قيمة

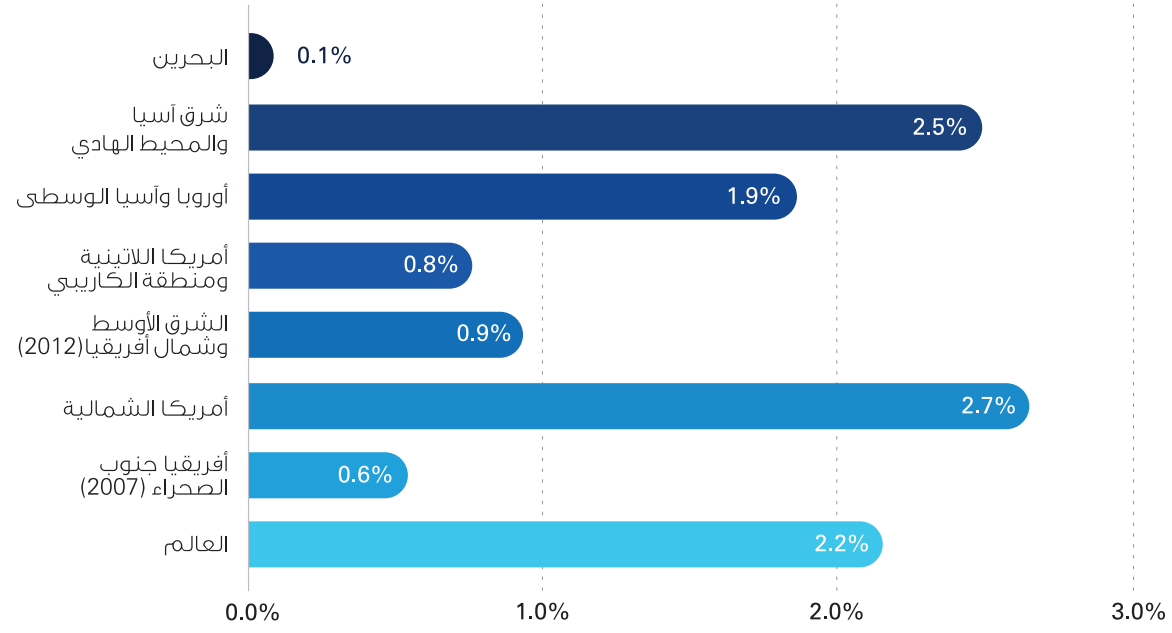

الشكل 2.2.2.1.1
الإنفاق على البحث والتطوير كنسبة مئوية (%) من الناتج المحلي الإجمالي، 2014

المصدر: البنك الدولي ويونسكو

المنطقة الأقل. لقد كان التعامل مع قلة الإنفاق على البحث والتطوير النسبية هدفًا رئيسيًا للمبادرات المختلفة التي أطلقتها الحكومة، والتي سيتم التوسع في شرحها لاحقاً. يوضح **الشكل 2.2.2.1.2** عدد الباحثين في البحث والتطوير لكل مليون شخص.

مرة أخرى، يكون الرقم بالنسبة للبحرين أقل من المجموعات الأخرى: 369، مقارنة مع المتوسط العالمي البالغ 1277 (من عام 2010، وهي أحدث سنة متاحة). ومن الجدير بالذكر أن الإنفاق على البحث والتطوير كنسبة مئوية من التفاوت في الناتج المحلي الإجمالي بين البحرين وغيرها أكبر مما هو عليه للباحثين لكل مليون، وذلك لأن البحرين لديها ناتج محلي إجمالي مرتفع مدفوع بموارد طبيعية وفيرة نسبيًا، ما يؤدي إلى تخفيف نفقات البحث والتطوير بشكل زائف.

وللتركيز على نواتج البحوث، يوضح **الشكل 2.2.2.1.3** عدد الأوراق البحثية التي تم إنتاجها لكل مليون شخص في الفترة من 2005 إلى 2016 مقارنة بمجموعات مختلفة. في حوالي 160 ورقة لكل مليون شخص، لا يزال متوسط أداء البحرين في نواتج البحوث خلال الفترة من 2005 إلى 2016 أقل باستمرار من المتوسط العالمي البالغ 280، بالرغم مرة أخرى من أن التفاوت أصغر من التفاوتات في **الشكل 2.2.2.1.1** و**الشكل 2.2.2.1.2**. وعلاوة على ذلك، تتفوق البحرين على إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى بهامش كبير، وتتفوق بشكل عام على أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وهذا يشير إلى أن نفقات البحرين المحدودة على البحث والتطوير قد يكون لها عائدات أعلى من الدول الأخرى.

ومن حيث الاتجاه، فإنه سلبي قليلاً، حيث انخفض من 179 عام 2005 إلى 148 عام 2016. يرد تحليل أوفى أدناه، ولكن في هذه المرحلة، يشير التقرير إلى أن الاتجاه يرجع جزئيًا إلى الزيادة الكبيرة في عدد السكان، وخاصة العمال الوافدين غير المهرة، خلال هذه الفترة، وليس انخفاضاً في العدد المطلق للأوراق. في الواقع، يرتفع الرقم الأخير من 159 في

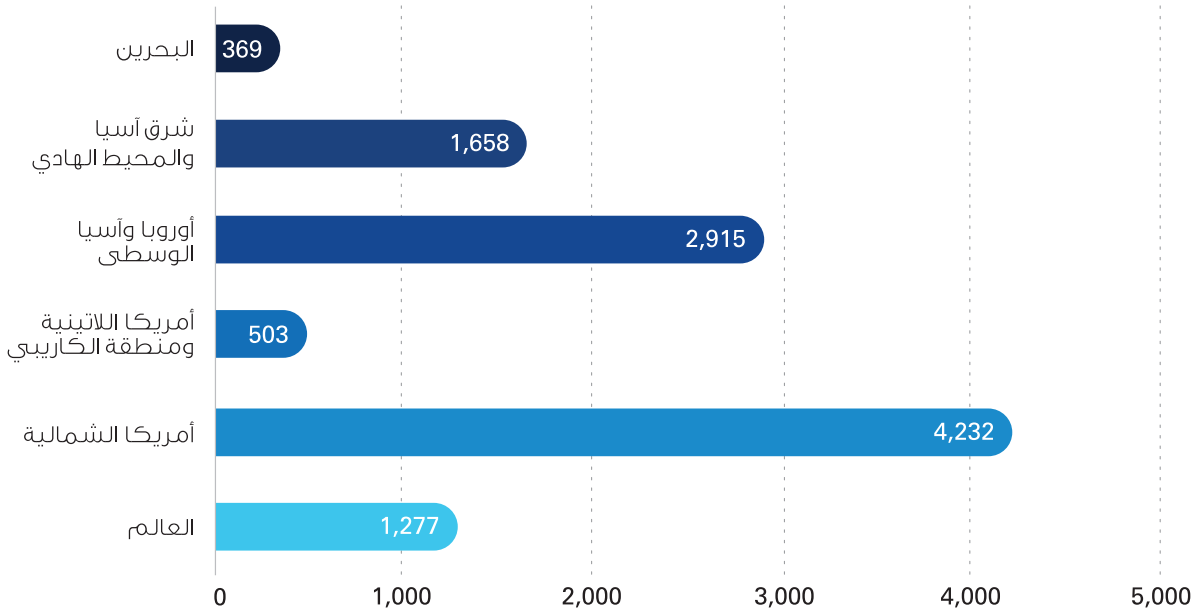

الشكل 2.2.2.1.2
الباحثون في البحث والتطوير لكل مليون، 2014

المصدر: البنك الدولي ويونسكو

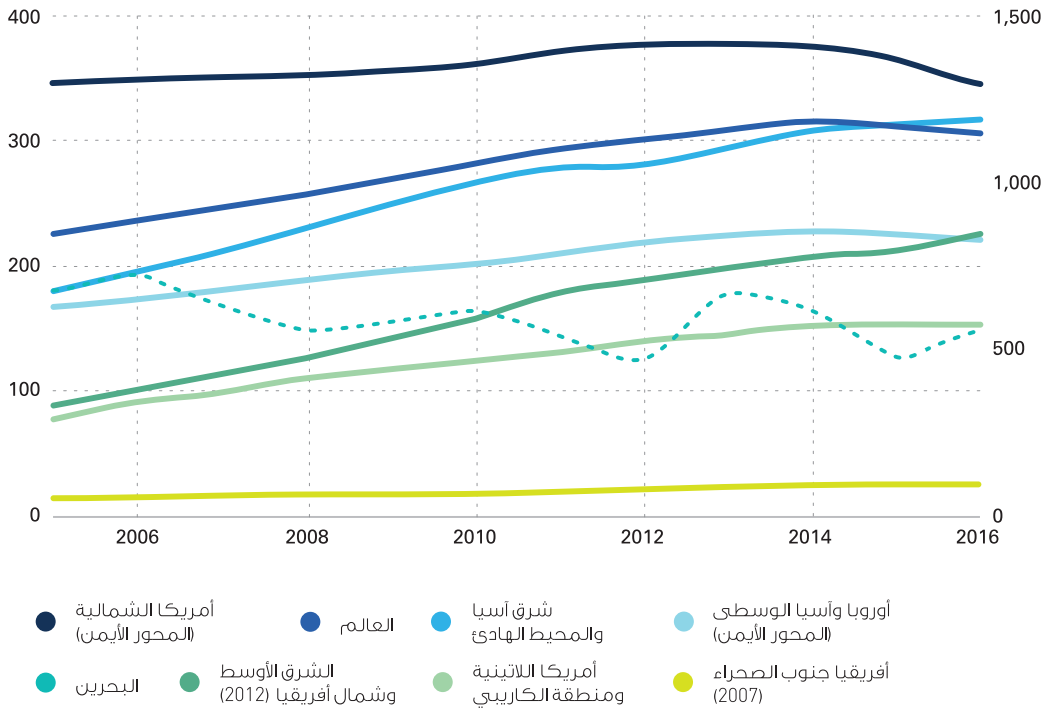

الشكل 2.2.2.1.3
أوراق البحوث العلمية والتقنية لكل مليون، 2005 - 2016

المصدر: البنك الدولي ويونسكو

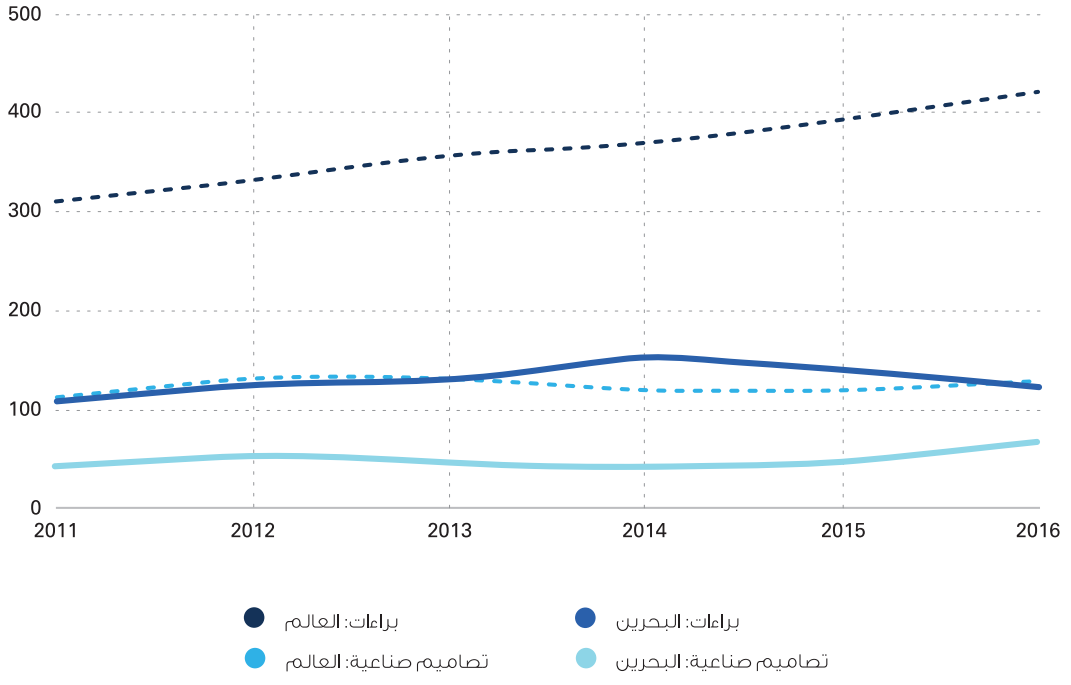

الشكل 2.2.2.1.4
براءات الاختراع والتصميمات الصناعية لكل مليون، 2011 - 2016

المصدر: منظمة الملكية الفكرية العالمية

عام 2005 إلى 211 في عام 2016. ومع ذلك، فإن الإنتاج الورقي في مناطق مثل أمريكا الشمالية يزيد بدرجات من حيث القيم الأسية، بالإضافة إلى عرض مسار تصاعدي مستمر.

الأوراق العلمية هي نواتج للبحث العلمي، لكنها بشكل أكثر دقة في الواقع تتميز بأنها نواتج متوسطة. هناك علاقة لمدى أبعد من سلسلة إنتاج الابتكارات هو براءات الاختراع؛ فبينما يكون لمثل هذا المقياس العديد من نقاط الضعف كطريقة لقياس نشاط الابتكار، إلا أنه يبقى مفيدًا كأداة تشخيصية عند تقييم فعالية نفقات البحث في دولة مثل البحرين. يوضح **الشكل 2.2.2.1.4** براءات الاختراع والتصميمات الصناعية لكل مليون شخص في البحرين والعالم.

مرة أخرى، في كلتا الحالتين، تعرض البحرين نواتج البحوث التي تقل عن المتوسط العالمي. وعلاوة على ذلك، فإن الاتجاه العام لا يميز النمو القوي، مقارنة بالنمو المستمر في براءات الاختراع على المستوى العالمي.

تُنتج العديد من المنظمات غير الربحية العالمية المختلفة مقاييس ابتكار أكثر دقة ولكنها ذاتية. أحد الأمثلة على ذلك هو المنتدى الاقتصادي العالمي، الذي ينتج تقرير القدرة التنافسية السنوي الذي يتضمن مجموعة غنية من المؤشرات التي تغطي العديد من أبعاد النشاط التجاري. وبينما لا تكون هذه المؤشرات دقيقة، إلا أنها تكون بمثابة مؤشر عام مفيد. في حالة البحرين، تتوفر النتائج التالية للعام 2017 - 2018:

- القدرة على الابتكار: 67 على العالم.
- إنفاق الشركات على البحث والتطوير: 56 على العالم.
- توافر العلماء والمهندسين: 45 على العالم.

يجب قراءة هذا الرقم الأخير بحذر، حيث إن العديد من العلماء والمهندسين الأكثر كفاءة في البحرين هم من العمالة الوافدة، ما يحد من مساهمتهم الفعالة في الابتكار وفقًا للمناقشة الموجودة في نهاية **القسم 2.2.1.2**.

تصف بداية هذا الفصل مصادر النمو الرئيسية (مدخلات عوامل الإنتاج، والتكنولوجيا، والمؤسسات). لقد ابتكر الاقتصاديون أساليب إحصائية لتحليل النمو الاقتصادي الملاحظ إلى مصادره المحتملة. في حالة البحرين (ودول الخليج بشكل عام)، فإن التقدم التكنولوجي يقدم مساهمة ضئيلة للنمو الاقتصادي في أفضل الأحوال، مع كون المصدر الرئيسي هو التغير في أسعار النفط، وإنتاج النفط، والاستثمار الذي يتضمن الاستثمار الأجنبي المباشر في حالة البحرين (Espinoza, 2012).

في محاولة لتعزيز البحث والابتكار في البحرين، أطلق مجلس التعليم العالي (HEC) استراتيجية وطنية للبحث العلمي للفترة 2014 - 2024. وتحدد الاستراتيجية نقاط الضعف الرئيسية في بيئة البحث السائدة، وكذلك اقتراح الحلول المناسبة. كما يعمل مجلس التعليم العالي مع الجامعات لوضع حد لأعباء التدريس الملقاة على عاتق الأساتذة، وذلك لضمان حصولهم على الوقت الكافي لإجراء البحوث. علاوة على ذلك، من خلال مجموعة متنوعة من اللجان، قام مجلس التعليم العالي بالتنسيق بين القطاع الخاص والأكاديمي، بهدف تحسين قدرة الجامعات على تلبية الاحتياجات البحثية للشركات الخاصة. ومن السابق لأوانه أن تنعكس ثمار مثل هذه الجهود في البيانات الرسمية.

بالرغم من إطلاق الاستراتيجية الوطنية للبحث العلمي، إلا أن اقتصاد البحرين لا يزال لديه مجال كبير للتحسين من حيث البحث والابتكار والتقدم التكنولوجي. ويؤكد محتوى الرؤية الاقتصادية أن السلطات كانت على دراية بذلك لعدة سنوات. ومع ذلك، وعلى عكس بعض الإصلاحات الأخرى المرتبطة بالرؤية، فإن تلك المتعلقة بتعزيز الابتكار لم تسفر بعد عن نتائج تنعكس في البيانات المجمعة.

ويرجع هذا إلى حد ما إلى الطبيعة الجوهرية طويلة المدى للإصلاحات، خاصة تلك المتعلقة بالتعليم وتخريج العلماء المحليين القادرين على العمل في الطليعة. ومع ذلك، فإن الركود المستمر من حيث مستويات الابتكار يشير إلى أن التفكير في إجراء إصلاحات إضافية قد يكون مفيدًا. وستتم مناقشتها بعد مناقشة مساهمة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

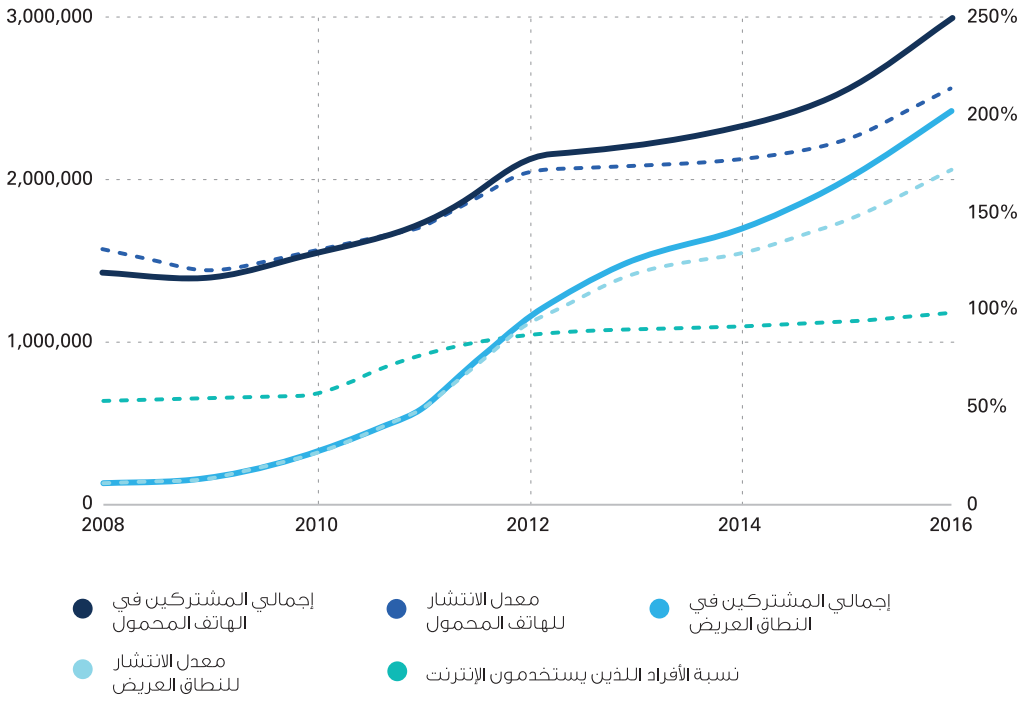

الشكل 2.2.2.2.1
مؤشرات الاتصالات الرائدة، 2008 - 2016

المصدر: هيئة تنظيم الاتصالات

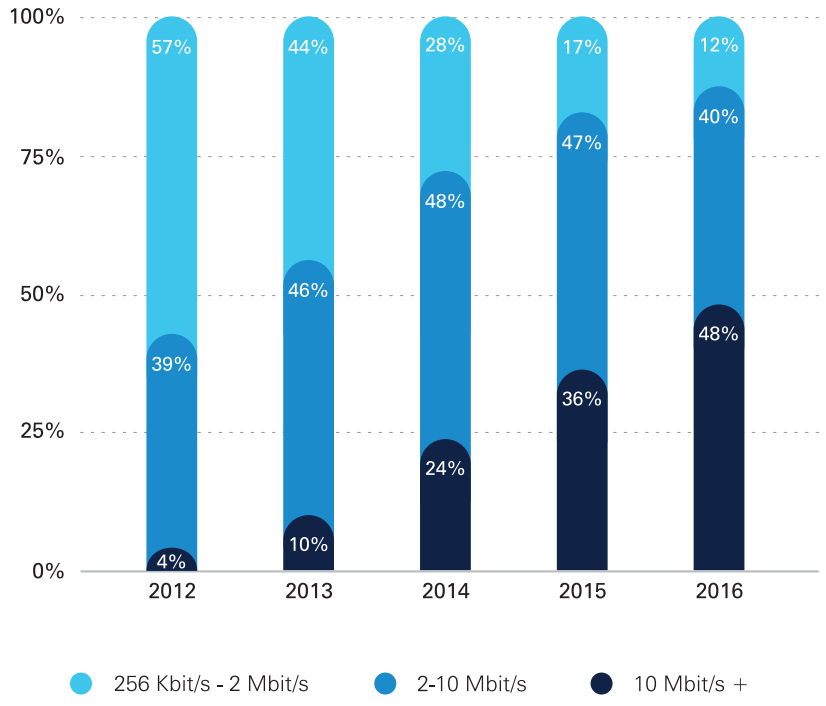

الشكل 2.2.2.2.2
سرعة اتصالات النطاق العريض (بت/ث)، 2012 - 2016

المصدر: هيئة تنظيم الاتصالات

2.2.2.2 مساهمة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الابتكار في البحرين

تصدر هيئة تنظيم الاتصالات في البحرين (TRA) نشرة تتضمن العديد من المؤشرات المفيدة عن حالة قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. يوضح **الشكل 2.2.2.2.1** بعض مؤشرات الاتصالات الرائدة.

عند تناول البحرين على حدة، تشير جميع هذه البيانات إلى مسار إيجابي للأجزاء الرئيسية من البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في البحرين. في السنوات التسع من 2008 - 2016، زاد معدل انتشار الهاتف المحمول من 130% إلى 213%، وزاد معدل انتشار النطاق العريض من 10% إلى 171%، وزادت نسبة الأفراد الذين يستخدمون الإنترنت من 52% إلى 98%. يوضح **الشكل 2.2.2.2.2** توزيع السرعة لاتصالات النطاق العريض. وتشير هذه البيانات مرة أخرى إلى تحسن كبير في البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في البحرين، مع زيادة نسبة اتصالات النطاق العريض بسرعة 10 ميغابت أو أعلى من 4% في عام 2012 إلى 48% في عام 2016، وهو صعود حاد بشكل استثنائي.

يجمع الاتحاد الدولي للاتصالات (ITU) البيانات التي تسمح بإجراء مقارنات عالمية. ويوضح **الشكل 2.2.2.2.3** معدل انتشار الهاتف المحمول. تتخطى البحرين بشكل منتظم المعدلات المتوسطة للدول العربية والعالم وحتى الدول المتقدمة. ويوضح **الشكل 2.2.2.2.4** معدل انتشار النطاق العريض.

مرة أخرى، تتفوق البحرين بشكل منتظم على المعدل المتوسط للدول العربية والمتوسط العالمي، ولكنها تتخلف عن المعدل المتوسط للدول المتقدمة حتى عام 2012، وبعد ذلك تتفوق عليها وتبقى فوقها بهامش كبير. يوضح **الشكل 2.2.2.2.5** الأفراد الذين يستخدمون الإنترنت.

يتشابه النمط مع ذلك الموجود في معدل نطاق انتشار النطاق العريض؛ وفي عام 2011، تتخطى البحرين الدول العربية، والعالم، والبلدان المتقدمة، وتتفوق عليها بعد ذلك باستمرار. في الواقع، من خلال تحقيق مستوى اتصال قدره 98% في عام 2016، حققت البحرين أقصى أداء فعلي لها.

يجمع الاتحاد الدولي للاتصالات جميع هذه البيانات ويصمم مؤشرًا (مؤشر تنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، IDI) يلخص البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في دولة ما. في عام 2016، احتلت البحرين المرتبة 30 في العالم، وانخفضت بشكل طفيف إلى المرتبة 31 في عام 2017. في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بأكملها، لم تتفوق سوى إسرائيل على البحرين، بينما احتلت البحرين مركزًا أعلى من الدول الغنية مثل إيطاليا والبرتغال.

من السهل أن نميل إلى إرجاع الجودة العالية للبنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في البحرين إلى التحسينات التكنولوجية، فقد لعبت بالتأكيد دورًا مركزيًا. ولكن، وصول البحرين إلى هذه التحسينات ليس أعظم من الدول الأخرى. وعلاوة على ذلك، فإن حقيقة أنها مساحة صغيرة من اليابسة ذات كثافة سكانية عالية تساعد على ذلك، ولكن كان هذا ثابتًا في تاريخ البحرين الحديث، وبالتالي لا يمكن أن تفسر تحسن الأداء مقارنةً ببقية العالم خلال الخمسة عشر عامًا الماضية. بدلاً من ذلك، فإن التفسير الأكثر احتمالاً هو برنامج تحرير قطاع الاتصالات، الذي أدى إلى تحسينات كبيرة في جودة الخدمات والبنية التحتية.

إلى أي مدى سهلت تلك التحسينات في البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات أنشطة البحث والتطوير وأنشطة الابتكار الأخرى؟ كما ذكر سابقاً، حققت البحرين مستويات منخفضة من الابتكار خلال الخمسة عشر عامًا الماضية. وبالنظر إلى التحسينات في البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وجودتها العالية، يبدو أن الاستنتاج المناسب هو أن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لم تكن عاملاً مقيدًا، وأنه بدلاً من ذلك، يمكن أن ترجع مستويات الابتكار الضعيفة نسبيًا إلى عوامل أخرى سيتم التفكير فيها مليًا في التوصيات أدناه.

"إن الابتكار السحابي والتكنولوجيات التحويلية ستغير الطريقة التي نعيش بها ونمارس أعمالنا. لقد كانت التطورات في صناعة التكنولوجيا في البحرين بالغة الأهمية وجوهرية وأسفرت عن تحولات ملموسة في المواقف والرغبات والتقدير للابتكار والتكنولوجيا بين رواد الأعمال. وكانت الحكومة محركًا أساسيًا للنظم البيئية المبتكرة الناشئة في المملكة، وكانت نشطة للغاية وعملية وسريعة الحركة في خلق بيئة مواتية تؤدي إلى نمو الشركات الصغيرة، لا سيما في قطاع التكنولوجيا. وقد تم تصميم مبادراتنا وبرامجنا بشكل كبير لتتماشى مع رؤية الحكومة، ولقد كنا محظوظين دائمًا أن نجد الأبواب مفتوحة ومتجاوبة مع أفكارنا".

- السيدة هدية فتح الله
(المدير التنفيذي، لشركة سي فايف أكسيليريت (C5 Accelerate، البحرين)

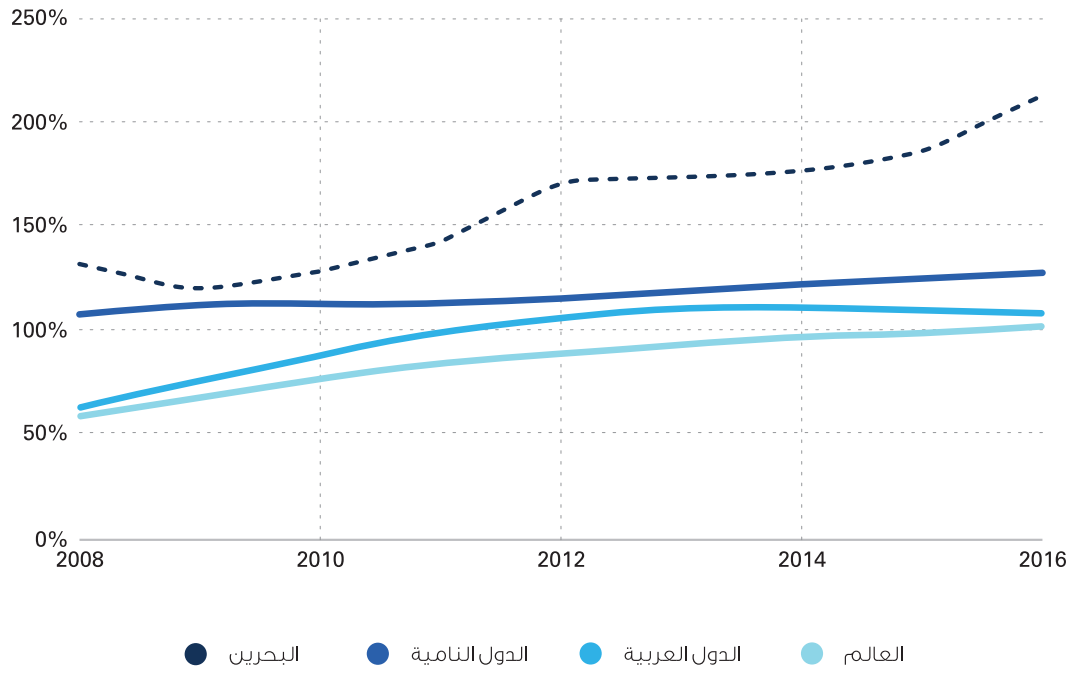

الشكل 2.2.2.2.3
انتشار الهاتف المحمول (%)، 2008 - 2016

المصدر: اتحاد الاتصالات الدولية وهيئة تنظيم الاتصالات

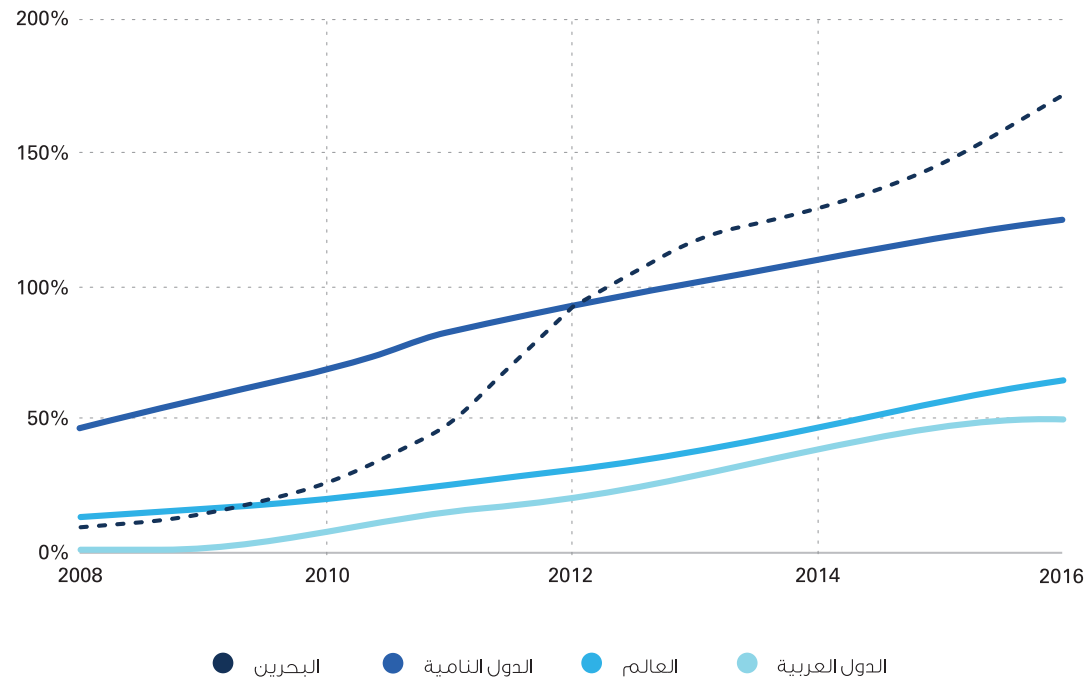

الشكل 2.2.2.2.4
انتشار النطاق العريض (%)، 2008 - 2016

المصدر: اتحاد الاتصالات الدولية وهيئة تنظيم الاتصالات

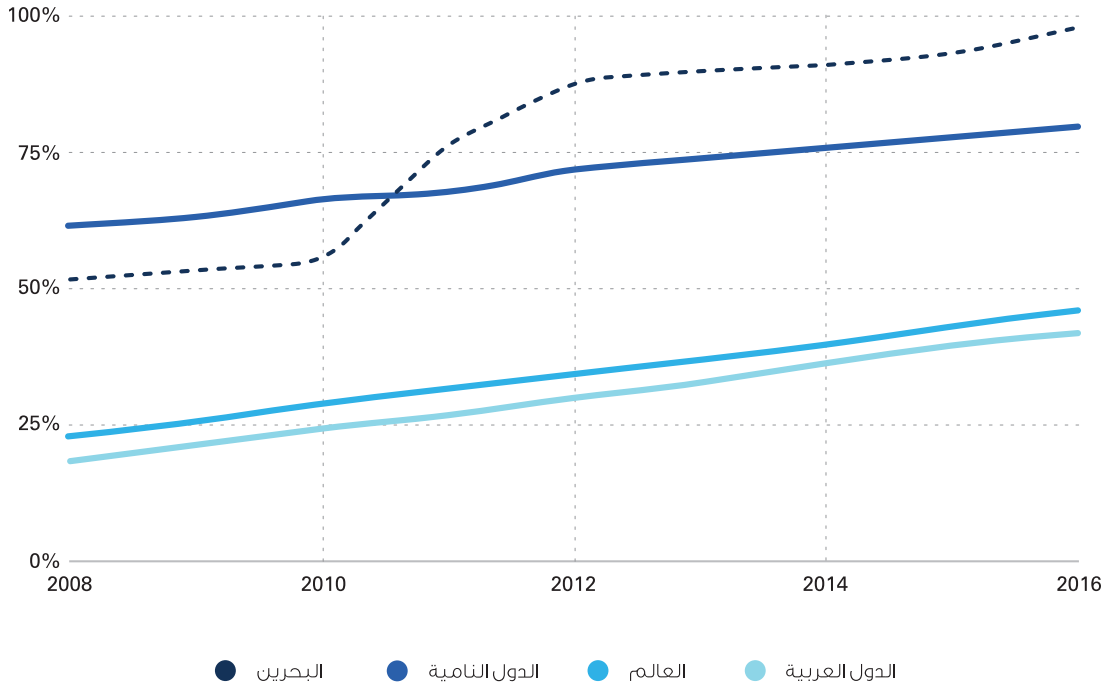

الشكل 2.2.2.2.5
الأفراد الذين يستخدمون الإنترنت (%)، 2008 - 2016

المصدر: اتحاد الاتصالات الدولية وهيئة تنظيم الاتصالات

يركز **القسم 2.2.2.1** والجزء الأول من هذا القسم على الصورة المستخلصة من البيانات المجمعة. فمثل هذه البيانات تعطي رؤية مفيدة وعيانية للابتكار في اقتصاد البحرين. ومع ذلك، يجب أن يبحث تحليل أكثر تكاملاً بعض المشاريع الصغيرة الحجم التي قد لا تنعكس على الفور في البيانات المجمعة. وكما يحدث، في حالة البحرين، ترتبط جميع هذه القطاعات تقريبًا بقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ويلفت التقرير الانتباه هنا إلى بعض المساهمات الأكثر أهمية، حيث نحيل القراء إلى (Bushager 2018) للحصول على وصف وتحليل أكثر تفصيلاً للمشاريع المختلفة.

في عام 2017، في محاولة للاعتماد على قطاع التمويل الإسلامي الناجح، أطلقت البحرين مجموعة تكنولوجيا مالية تهدف إلى تحقيق التقدم التكنولوجي في الخدمات المالية. ترد تفاصيل إضافية عن المشروع في **الفصل 3.2**؛ وفي الوقت الحالي، يمكن ملاحظة أنها تمثل البحث والتطوير الحقيقي، كما أنها تتميز بدور بارز لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، حيث إن الخدمات المالية هي قطاع يعتمد بشدة على البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وفي هذه الحالة، تمكنت البحرين بالتأكيد من تحقيق معدلات أعلى من الابتكار كنتيجة مباشرة لاستثماراتها في البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

كذلك في عام 2017، قاد مجلس التنمية الاقتصادية الجهود الناجحة التي بذلتها البحرين للشراكة مع شركة (Amazon web services AWS) لتعيين البحرين كمركز لها في الشرق الأوسط؛ راجع **المربع "ن"**. ونتيجة لذلك، فإن البحرين هي أول دولة في المنطقة تعتمد سياسة Cloud First، وهي مبادرة تتطلب من جميع الهيئات الحكومية نقل بياناتها إلى

المربع "ن":
مراكز AMAZON WEB SERVICES وMICROSOFT

لقد خطت البحرين خطوات واسعة في تحولها إلى اقتصاد رقمي قائم على المعرفة. ويتجلى ذلك بشكل أكبر في انتقال القطاعين العام والخاص إلى استخدام الخدمات السحابية، بشكل رئيسي من خلال شركتي Amazon Web Services (خدمات أمازون ويب، AWS) و Microsoft. يمكن أن تقلل العمليات السحابية من تكاليف التشغيل، وتحسن الكفاءات، وتوفر قدرًا أكبر من الأمان الرقمي.

تقود هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية (IGA) حاليًا عملية انتقال الحكومة إلى استخدام خدمات Amazon Web Services السحابية، والذي سيؤدي بدوره إلى زيادة كفاءة الخدمات الحكومية ويقلل التكلفة على المدى الطويل. بحلول يوليو 2018، تم نقل 40 نظامًا وخدمة حكومية إلى المنصة السحابية (Iga.gov.bh, 2018).

وتنتوي البحرين أن تصبح مركزًا للتكنولوجيا السحابية والابتكار، وقد تمكنت بنجاح من إقناع شركة AWS بإنشاء مكتب إقليمي، والذي افتتح في يناير 2017 (Amazon Web Services, 2017).

تعاونت كل من شركتي Microsoft و AWS مع عدد من الجامعات والمؤسسات الحاضنة للشركات الناشئة وبرامج تسريع الأعمال لتوفير برامج التدريب التعليمي والمهني. تتميز مثل هذه البرامج بالقدرة على تزويد المواطنين البحرينيين والمقيمين بالمهارات الرقمية المهمة، والمعارف التقنية. وتقدر شركة AWS أنه ستكون هناك حاجة إلى "10000 مهندس متخصص في حلول البيانات في السنوات الخمس المقبلة" في الشرق الأوسط (Kilmartin, 2018). في البحرين، قام أكثر من 2300 مشترك بالتسجيل بالفعل في برامج AWS Educate، التي تهدف إلى تزويد الطلاب والمهنيين الشباب بالمهارات الرقمية المهمة (Kilmartin, 2018).

بينما يضع وجود مراكز AWS و Microsoft البحرين على خارطة التحول الرقمي العالمي الحالي، إلا أنه ستكون هناك حاجة إلى مزيد من الاستثمارات لتزويد السكان البحرينيين بالمهارات اللازمة في مختلف القطاعات مثل التكنولوجيا السحابية، والذكاء الاصطناعي، والطباعة ثلاثية الأبعاد، وتكنولوجيا قواعد البيانات المتسلسلة.

السحابة. بينما اعتمدت بالفعل العديد من الكيانات بما في ذلك وزارة التربية والتعليم ووزارة العدل والشؤون الإسلامية وهيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية السحابة، فقد تم بالفعل نقل أكثر من 20 موقعًا حكوميًا إلى السحابة باستخدام 100 خادم من إجمالي 650 خادمًا.

كانت هيئة الحكومة الإلكترونية في البحرين أحد شركاء مجلس التنمية الاقتصادية في عمله مع شركة AWS، وقد تم دمجها مؤخرًا مع المكتب الإحصائي لإنشاء هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية (IGA). وتماشيًا مع نتائج (Vu 2013) في سنغافورة، فإن الحكومة تلعب دورًا مهمًا للغاية في تسريع معدل قيام المنظمات - العامة والخاصة - برقمنة عملياتها والاستفادة من حلول تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الرائدة. وتمتلك هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية القدرة على التكليف بالرقمنة في المنظمات الحكومية الأخرى، وقد كانت تستخدم هذه السلطة لعدة سنوات، حتى بلغت ذروتها في الانتقال الحالي إلى الخدمات السحابية التابعة لشركة AWS.

وكانت النتيجة إدخال تحسينات في إنتاجية الخدمات الحكومية. سابقًا، كانت إجراءات مثل تجديد رخص القيادة، ودفع فواتير الكهرباء، والحصول على التصاريح المتعلقة بممارسة نشاط تجاري تعتمد جميعها على التفاعلات البشرية. وبعد الرقمنة، أدخلت العديد من الهيئات نظام الرقمنة الكامل فعليًا، ما مكّن فرادى موظفي الخدمة المدنية من خدمة عدد أكبر من المواطنين والمقيمين.

بالتزامن مع هذه الجهود، توثق (Bushager 2018) أيضًا تحسينات مهمة في تعليم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي أجريت على المرحلتين الثانوية والعليا. وعلاوة على ذلك، دخلت منظمات مثل تمكين في شراكة مع جامعة البحرين (راجع **المربع "س"**)، وشركة Microsoft، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) لتنفيذ مشاريع خاصة تعمل على تعزيز الحضور والوعي بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في البحرين.

قد لا تنعكس هذه المشاريع الاقتصادية الجزئية بالضرورة في البيانات المجمعة، أو ربما تمثل في الواقع كمية صغيرة من الابتكار والبحث والتطوير المذكورة في **القسم 2.2.2.1**. لكن لا شك في أنها تمثل خطوات في الاتجاه الصحيح حيث تسعى البحرين إلى تحسين الدينامية الفكرية لقطاعها الخاص.

2.2.3 توصيات للبحرين

بينما تتخذ البحرين خطوات في الاتجاه الصحيح، إلا أنه يجب القيام بالكثير من العمل قبل أن تتمكن من تحقيق الأهداف المحددة في الرؤية الاقتصادية 2030 المتعلقة بالابتكار والتقدم التكنولوجي. ولذلك، فإن أهم توصية هي الحاجة إلى تنظيم منتدى لأصحاب المصلحة المتعددين يهدف إلى معالجة مسألة كيفية تعزيز الابتكار في البحرين. وينبغي أن تتضمن قائمة الحضور ما يلي:

- مجتمع البحث الأكاديمي.
- مجتمع البحوث الصناعية.
- قادة الأعمال الذين يعملون في القطاعات التي تمول البحث والتطوير في الاقتصادات التقليدية.
- ممثلي مجتمع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
- المستثمرين الجريئين وممثلي قطاع حاضنات الأعمال.
- ممثلي مكتب الملكية الفكرية التابع للحكومة.

ينبغي أن يهدف المنتدى إلى تقديم إجابة قاطعة للسؤال: ما المطلوب للقطاع الخاص في البحرين لتخصيص نسبة أعلى من موارده للبحث والتطوير، ولكي يؤدي هذا البحث والتطوير إلى تقدم تكنولوجي ملموس؟ يمكن أن يُسهم التقرير المُتقن المُعد بتكليف مساهمة مهمة في هذا الصدد.

لاحظ أنه تم تحديد أن القطاع الخاص يحتاج إلى أخذ زمام المبادرة في البحث والتطوير. هذا ليس مجرد جهد للالتزام بروح الرؤية الاقتصادية. بل، لأنه في

جميع أنحاء العالم، وعلى مر التاريخ، كان البحث والتطوير الخاص هو المحرك للتقدم التكنولوجي ذي القيمة الاقتصادية (Kealey, 1996). قد ينتج عن الأبحاث الممولة من الدولة الكثير من الأوراق العلمية، لكنها تظل تجيب عن أسئلة أكاديمية لا علاقة لها بشكل كبير بعملية النمو الاقتصادي.

يمكن ملاحظة ذلك بوضوح في الجامعات الحكومية في جميع أنحاء العالم، حيث تتضمن أقسامًا بحثية متعددة (خاصة في العلوم الإنسانية) يكاد يكون مضمونًا إنتاجها لأبحاث غير مجدية من الناحية التجارية، بالرغم من تكبد الجامعة جزءًا كبيرًا من ميزانيتها. ويتمثل الفخ الرئيسي الذي يجب على حكومة البحرين تجنبه في استهداف نواتج البحوث خطأً بدلاً من التقدم التكنولوجي. فمثلاً، يمكن بسهولة زيادة إنفاق البحرين على البحث والتطوير وما يرتبط به من نواتج البحوث وذلك فقط من خلال زيادة حجم ميزانية البحث، بما في ذلك تقديم تمويل إضافي إلى الجامعات المحلية والمؤسسات البحثية، وإنشاء صناديق البحوث العامة التي يستطيع الباحثون الاستفادة منها للحصول على المنح. ومن المرجح أن يكون لهذه الخطة عائد اقتصادي صغير للغاية، لأن البحوث التي يقوم بها القطاع العام ليست مدفوعة بالتقدم الاقتصادي. وفي ظل الظروف المناسبة، يمكن أن يكون التمويل الحكومي المباشر ناجحًا (Mazzucato and Semieniuk, 2017)، ولكن هذا يتطلب تدخلات لها فوارق بسيطة أكثر من مجرد تقديم منح. لكن بصفة عامة، يجب أن يكون البحث والتطوير الخاص هو المحرك الرئيسي.

ولهذا السبب يجب أن تخرج خطة البحرين المخصصة من منتدى لأصحاب المصلحة المتعددين. فلا تستطيع الحكومة وحدها تحديد ما هو ضروري لكي يتولى القطاع الخاص الريادة في البحث والتطوير - بل يجب عليها إشراك القطاع الخاص مباشرة للتأكد من الخطوات المطلوبة.

تتمثل التوصية الثانية في أن تغير السلطات من النموذج الحالي لاعتماد التكنولوجيا بعيدًا عن استيراد التكنولوجيا المضمنة في المنتجات، وبعيدًا عن استقدام الخبراء الفنيين بتأشيرات زيارة؛ نحو نموذج يركز على الخبراء المحليين الذين يساهمون - ويستفيدون من - المجتمع العلمي العالمي بنفس القدر. سيساعد هذا التغيير على ضمان قدرة البحرين على استيعاب أحدث التكنولوجيات بشكل أفضل، ويكون لديها أفضل فرصة لاستغلال ميزة صاحب الخطوة الأولى داخل مجال محدود.

أما التوصية الثالثة فهي للحكومة من أجل الاعتماد على تجربة التكنولوجيا المالية التي أطلقتها في عام 2017. تعتقد السلطات بشكل صحيح أن اقتصاداً بحجم اقتصاد البحرين لا يمكنه المنافسة في أحدث ما يتم في مجال البحث والتطوير باقتصاد بحجم اقتصاد الصين أو روسيا، ما لم يختر مكانة حيث يمتلك ميزة نسبية، مثل التمويل الإسلامي. كانت هذه خطوة أولى رائعة نحو إنشاء مجموعة بحثية حيوية يقودها القطاع الخاص.

ومع ذلك، بينما تتطلع الحكومة إلى التوسع في القطاعات الأخرى، ينبغي عليها أن تضع في اعتبارها التوصيات الواردة في **الفصل 1.1**، وهي بالتحديد الحاجة إلى التركيز على السلع القابلة للتداول التجاري حيثما أمكن. ويرجع ذلك إلى أن التقدمات التكنولوجية - والتحسينات المصاحبة في الإنتاجية - المرتبطة بالتكنولوجيا المالية ربما تكون محدودة الحجم والنطاق، وذلك لأن التمويل يُعد خدمة. ولحسن الحظ، إنه خدمة لها ترابطات جيدة مع باقي الاقتصاد، ولكن حتى أهم الابتكارات ستناضل لمقارنة نفوذها بتلك التي نراها في قطاع الصناعات التحويلية. قام مجلس التنمية الاقتصادية بتصنيف قطاع الصناعات التحويلية كواحد من القطاعات الخمسة التي يسعى إلى تنميتها، ولذلك فإنه ينبغي أن يقود جهود التنسيق ذات الصلة.

وتتمثل التوصية الأخيرة في أن تستمر الحكومة في الاستثمار في هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية، لأنها تسعى إلى تحسين إنتاجية القطاع العام من خلال إدخال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الخدمات الحكومية بقوة. لقد تحقق الكثير في هذا الصدد خلال الخمسة عشر عامًا

الماضية، ولكن تتميز حلول تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بأنها حيوية جدًا، وبالتالي ينبغي ألا تتوانى الحكومة، وأن تقاوم إغراء الاعتماد على أمجادها. وفي هذا الصدد، تواصل هيئة تنظيم الاتصالات إشرافها الفعال على قطاع الاتصالات بحيث عندما يصبح القطاع الخاص جاهزًا لتوسيع أنشطة البحث والتطوير الخاصة به، يتم تزويده بالبنية التحتية المتقدمة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات الضرورية لإتمام هذه الأنشطة.

الملخص والتوصيات

يتفق الباحثون بشكل عام على أهمية التعليم والابتكار في نمو الاقتصاد. في كلا هذين المجالين، تُظهر البحرين مزيجًا من الإنجازات الملموسة، والحاجة إلى تحسين النهج القائمة لتحقيق نتائج فائقة. وعلاوة على ذلك، يجب أن تسير إصلاحات التعليم والتكنولوجيا جنبًا إلى جنب، وذلك لأن الاقتصاد لا يمكن أن يكون مبتكرًا دون أن يكون أولاً مطلعًا وقادرًا على استيعاب الناتج التكنولوجي للدول الأخرى بشكل فعال.
مع وضع هذه النقاط في الاعتبار، يقدم التقرير التوصيات الآتية لصناع السياسات.

التوصية 2.1: مواصلة تحسين مستوى جودة المعلمين وطرق التدريس من خلال مراعاة تقديم الرواتب بناءً على النتائج التي حققوها في الأداء مستفيدين من التقييمات المستقلة للجودة.

التوصية 2.2: تحديد الفجوة في المهارات في البحرين من خلال إجراء دراسات شاملة ودورية.

التوصية 2.3: مواصلة تحسين المناهج الدراسية التقليدية والمهنية والتقنية وتحديثها بناءً على دراسة الفجوة في المهارات.

التوصية 2.4: زيادة التعاون بين القطاع الخاص والمؤسسات التعليمية في تحديد الفجوات في المهارات وتحسين التعليم.

التوصية 2.5: تنظيم منتدى لأصحاب المصلحة المتعددين بشأن البحث والتطوير في البحرين والذي سينتج عنه خطة متسقة لزيادة البحث والتطوير الخاص، مع تجنب عيوب البحث والتطوير الممول من الدولة.

التوصية 2.6: التركيز على بناء علماء محليين نشطين لتحسين معدل استيعاب التكنولوجيا بشكل فعال، وزيادة فرص الحصول على ميزة صاحب الخطوة الأولى المرتبطة بأحدث تكنولوجيا.

التوصية 2.7: الاعتماد على مجموعة أبحاث التكنولوجيا المالية من خلال البحث عن قطاع الصناعات التحويلية الذي يمكن للبحرين من خلاله وضع مكانة لها.

التوصية 2.8: الاستمرار في استخدام الأجهزة الحكومية مثل هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية وهيئة تنظيم الاتصالات كهيئات رائدة في تحسين الإنتاجية في جميع أنحاء اقتصاد البحرين.

3. التمويل الوطني واستقرار الاقتصاد الكلي والفرص المتاحة من التمويل البديل

يتطلب اجتياز المحنة الناجمة عن الانخفاض المحتمل في أسعار النفط على المدى الطويل والمحافظة على بيئة تجارية جذابة للمستثمرين الأجانب وجود إدارة سليمة للاقتصاد الكلي. وعلاوة على ذلك، فإن قطاع الخدمات المصرفية البحريني، حيثما يلعب التمويل الإسلامي دورًا مهمًا للغاية، حساس بشكل خاص للسياسات المالية والنقدية التي تعتمدها الحكومة. يستكشف هذا الفصل سياسات الاقتصاد الكلي والميزانية في البحرين، بالإضافة إلى المساهمة التي يمكن أن يقدمها قطاع التمويل الإسلامي للنمو الاقتصادي. أوراق المعلومات الأساسية هي (Sbia, 2018) و(Elshabrawy, 2018).

3.1 خيارات لاستدامة الاقتصاد الكلي والاستدامة المالية والقدرة على الصمود

3.1.1 التوازن المالي: النظرية

هناك مراجع كثيرة في علم الاقتصاد تناقش آثار العجز المالي. ومع ذلك، فإن هذه المراجع مكتوبة بشكل حصري تقريبًا للاقتصادات التقليدية، أي تلك التي تُظهر أدنى حد من الاعتماد على الموارد الطبيعية. سيتم استعراض هذه المراجع بإيجاز، قبل استكشاف بعض التعديلات على الاستنتاجات التي تظهر عند التعامل مع اقتصادات مثل اقتصاد البحرين، حيث يلعب الدخل من الموارد الطبيعية دورًا محوريًا في الاقتصاد.

3.1.1.1 اقتصادات تُظهر أدنى حد من الاعتماد على الموارد الطبيعية

إن تحليل تأثير الاختلال المالي أمر معقد لأنه ليس من السهل دائمًا تحديد البديل. فمثلاً، تستند العديد من المزاعم المتعلقة بالآثار الاقتصادية السلبية للعجز المالي على مقارنة الاقتصاد ببديل افتراضي مستحيل حيث يكون الاختلاف الوحيد هو غياب العجز. وفي الحقيقة، يجب أن يتضمن البديل للعجز المالي إيرادات حكومية أعلى، أو إنفاقاً حكومياً أقل، أو مزيجاً منهما، وكلها خيارات لها مساوئها الاقتصادية الخاصة.

ولمعالجة هذه المشكلة، يفترض (Panizza and Presbitero, 2013) أن الحكومة تحتفظ بنفقات ثابتة، ثم تختار بين الضرائب التي تكون مرتفعة بما يكفي لموازنة الميزانية من جهة، أو تخفيض

الضرائب المقترنة بإصدار دين عام طويل الأجل من جهة أخرى. في ظل هذه الظروف، من المفيد التمييز بين الآثار قصيرة المدى وطويلة المدى للعجز المالي.

بموجب هذا السيناريو، عادة يكون تأثير العجز المالي على المدى القصير إيجابيًا (Elmendorf and Mankiw, 1999)، حيث إنه يمثل إعادة توزيع للموارد من المستقبل إلى الحاضر (يمكن للمرء أن يفترض بصورة معقولة عدم وجود تكافؤ ريكاردي مثالي؛ (Barro, 1980): سيؤدي انخفاض الضرائب إلى زيادة الاستهلاك و / أو الاستثمار الخاص، ما سيؤدي بدوره إلى تعزيز المستويات الحالية للنشاط الاقتصادي الكلي. ويعتمد مدى نطاق هذا التأثير على درجة توزيع موارد الاقتصاد بكفاءة: فلو كان الاقتصاد يمر بحالة ركود تتسم بارتفاع معدل البطالة وانخفاض ثقة المستهلك واهتمام المستثمرين، فإن تأثير العجز المالي سيكون قويًا وإيجابيًا، ما يعني أن معدل العمالة والإنتاج سيرتفعان؛ بينما لو كان الاقتصاد يعمل بكامل طاقته تقريبًا فسيتعرض للإنهاك ببساطة، ما سيؤدي إلى ارتفاع التضخم.

نظرًا لأن المستهلكين والشركات لن يستثمروا إلا جزءًا من الضرائب المنخفضة، فإن العجز المالي عادة ما يرتبط بمستويات منخفضة من الاستثمارات الإجمالية، التي تُشكل عاملاً رئيسيًا للتأثيرات طويلة المدى للعجز المالي. وبشكل عام، يؤدي انخفاض الاستثمار إلى انخفاض في الإنتاجية ومعدلات نمو الأجور، ما يؤدي إلى ارتفاع أسعار الفائدة، وكل ذلك يؤثر سلبًا على الاقتصاد. وعلاوة على ذلك، إذا كانت هناك حاجة لرفع الضرائب بنسبة أكبر على المدى الطويل لتسديد الدين، فإن الأثر السلبي لهذه الضرائب على الاقتصاد سيوضح العواقب السلبية المذكورة أعلاه. ومع ذلك، فإن العجز المالي يمنح الدول خيار توزيع الآثار طويلة المدى على مدار فترة طويلة من الزمن.

لذلك عادة ما يتم تأطير قرار العجز المالي كخيار بين حاليًا ومستقبلاً. وقد تختار الحكومة خيار "حاليًا" إذا كان الاقتصاد يمر بحالة ركود كبير لأن استمرار فترات الركود الاقتصادي قد يتسبب في إلحاق ضرر بالاقتصاد الذي يستمر حتى بعد انتهاء حالة الركود، مثل أن يصبح العمال العاطلون عن العمل غير قابلين للتوظيف بصفة دائمة نتيجة لأن مهاراتهم لم تعد ملائمة أو فشل الصناعات ذات القيمة الاستراتيجية في اجتياز المحنة. وفي المقابل، وبالتأكيد يتم تفضيل خيار "مستقبلاً" عندما يزدهر الاقتصاد أو يقترب من الازدهار.

كشفت تجربة الأزمة المالية العالمية في عام 2008 عن بعض السبل الإضافية التي تزيل الحدود بين الآثار القصيرة والطويلة المدى. ويؤكد (Cochrane 2011) الأثر السلبي لعدم اليقين المتزايد الناتج عن العجز المالي الكبير إلى درجة أن المستثمرين يبدؤون في التساؤل عن كيفية سداده يومًا ما. وبمجرد أن يبدؤوا في الخوف من المصادرة المستقبلية لثرواتهم بفعل التضخم والقمع المالي والضرائب التعسفية، قد ينتابهم القلق من أن يفشل الاقتصاد في جني الفوائد من العجز المالي حتى على المدى القصير، حتى لو كانت الموارد غير مستغلة على نطاق واسع. وعلاوة على ذلك، فإن الحكومات مثل المستهلكين الأفراد، قد تتعرض لخطر الوقوع في براثن الديون، التي تؤدي إلى انهيارها بسبب وطأة مدفوعات الفائدة على الديون. ويمكن أن يؤدي هذا العجز عن سداد الديون الذي لا مفر منه في ظل مثل هذه السيناريوهات إلى عرقلة الاقتصادات لسنوات عديدة، حيث يعزف المستثمرون الأجانب عن أي التزامات مالية لأسباب مفهومة.

لهذه الأسباب، تعتبر العلاقة بين الموارد المالية للحكومة والنمو الاقتصادي معقدة وغير خطية. وهذا يؤكد حاجة مراعاة الظروف الفريدة المتعلقة بكل دولة في كل مرحلة زمنية، بدلاً من الاعتماد على قاعدتي المالية "الصقور أو الحمائم" كأساس للسياسة المالية.

3.1.1.2 اقتصادات معتمدة على الموارد

تختلف ديناميكية تأثير العجز المالي على النشاط الاقتصادي في الاقتصادات المعتمدة على الموارد اختلافًا كبيرًا، وذلك بسبب الاختلافات الجوهرية في طبيعة دورة الاقتصاد.

في الاقتصاد التقليدي، تتصف الدورة الاقتصادية بصفة "العودة إلى القيمة المتوسطة"، ما يعني أن فترات الركود تكون مؤقتة، ويمكن للمخططين أن يتوقعوا بثقة أن يتبعها تحسن اقتصادي أساسي. ويرجع ذلك إلى أن الاقتصاد ينحرف عن مساره الطويل المدى بسبب سوء تخصيص موارده مؤقتًا: فالأسعار في الأسواق المهمة، مثل العمالة، أو أسواق الأسهم، أو النفط، تفشل في الموازنة بين العرض والطلب، ويتضخم هذا التأثير بسرعة في الأسواق الأخرى، ما يؤدي إلى تعطيل الاقتصاد في النهاية، تنضبط الأسعار تلقائيًا، ما يعيد الاقتصاد نحو التوازن. في ظل هذه الظروف، يتم توزيع حالات العجز المالي والفوائض لمواجهة تقلبات الدورة الاقتصادية من أجل تخفيف التقلب بين فترات الطفرة والكساد، على التوالي، مع كراهية المستهلكين والمستثمرين لهذا التقلب.

في الاقتصادات المعتمدة على الموارد، لا تمثل دورة الاقتصاد انحرافات مؤقتة حول اتجاه متصاعد على المدى الطويل. لمعرفة السبب، لاحظ أن الاقتصاد معتمد على مسار طويل المدى لإيرادات الموارد، يعتمد بشكل كبير على التقلبات في أسعار السلع العالمية. وعلاوة على ذلك - وهنا يكمن الاختلاف الجوهري - تكون أسعار السلع العالمية هي ما يصفه الاقتصاديون والإحصائيون بشكل فضفاض بـ "المسارات العشوائية"، ما يعني أنها لا تُظهر "العودة إلى القيمة المتوسطة": كتقدير مبدئي، فإن أفضل توقع لسعر النفط أو الغاز لسنة واحدة بدءًا من اليوم هو سعر النفط أو الغاز اليوم (Morana, 2001). عندما يرتفع سعر النفط بمقدار 15 دولارًا أمريكيًا، فإن هذا لا يعني أن يتوقع المرء أن ينخفض سعر النفط في المستقبل أكثر مما لو توقع أحدهم أن يرتفع سعر النفط بمقدار دولارين فقط أو ينخفض بمقدار 7 دولارات فقط. في الواقع، كل تغيير في سعر النفط، كتقدير مبدئي، يكون دائمًا.

وهذا يعني أنه في الاقتصاد المعتمد على الموارد، يتبع الناتج المحلي الإجمالي أيضًا مسارًا عشوائيًا (يمكن أن تهيمن التغييرات طويلة المدى في إنتاج الموارد الطبيعية على تأثير تقلبات الأسعار، ولكن عادةً ما تهيمن تقلبات الأسعار على حركات الإنتاج). عندما يكون الاقتصاد الأمريكي في حالة ركود، يمكن للمرء أن يكون واثقًا من أنه في غضون سنوات قليلة على الأكثر، سيستعيد مساره السابق؛ وفي المقابل، عندما تنخفض أسعار النفط ويتعثر الاقتصاد السعودي، لا يمكن للمرء أن يتوقع حدوث انتعاش تلقائي للاقتصاد: فاحتمالات الزيادة المستقبلية في سعر النفط لا تفوق احتمالات ما كان سيصل إليه الأمر لو لم يكن السعر انخفض حاليًا.

هذا له آثار عميقة على نهج السياسة المالية. ففي الاقتصاد المعتمد على الموارد، لا تمثل حالات الركود عمومًا نقصًا مؤقتًا في الموارد؛ بل إنها تمثل انخفاضًا دائمًا في الأداء الاقتصادي، إلى أن يحدث تحسن مستقبلي نابع من زيادة عرضية في أسعار السلع العالمية.

في فرنسا، خلال فترة الركود، تسأل السلطات المالية نفسها السؤال التالي: "هل يجب أن نعاني من عجز حاليًا لتسريع التصحيح الذاتي للاقتصاد، وتوزيع التكلفة على مدى المستقبل؟" وفي بروناي، تسأل السلطات المالية نفسها السؤال التالي: "هل يجب أن نعاني من عجز حاليًا لتوفير إغاثة مؤقتة من الانخفاض في أسعار النفط على المدى الطويل، وتوزيع التكلفة على مدى المستقبل؟" الاختلاف الرئيسي هو أنه عندما تتوقف معاناة السلطات من العجز في فرنسا، يعود الاقتصاد إلى مساره، ويكون التأثير الوحيد الباقي للركود هو الدين الذي يجب أن تسدده الحكومة؛ بينما في بروناي، عندما تتوقف المعاناة من العجز، يعود الاقتصاد إلى مستواه الجديد الأدنى، بالإضافة إلى أنه يجب سداد الدين.

بمراعاة هذه المبادئ، نجد في القسم التالي تقييمًا للوضع المالي في البحرين.

3.1.2 الوضع المالي في البحرين

3.1.2.1 المؤشرات الأولية

يستند الشرح التالي بشكل كبير على (Sbia 2018)، وهو المصدر الرئيسي للبيانات. تتمثل إحدى السمات الرئيسية للاقتصاد الكلي في البحرين، والتي يجب وضعها في الاعتبار، في أن سياستها النقدية تركز على الحفاظ على سعر صرف ثابت تجاه الدولار الأمريكي، بالإضافة إلى الأهداف التقليدية للحفاظ على مستويات منخفضة ومتوقعة لتضخم أسعار الاستهلاك، ودعم نمو الاقتصاد. وتتمثل نقطة الانطلاق عند إلقاء نظرة مقربة على الميزانية: يوضح **الشكل 3.1.2.1.1** الإيرادات والنفقات الحكومية، إلى جانب سعر النفط.

لم تسجل البحرين عجزًا في الميزانية حتى عام 2009، في أعقاب الأزمة المالية العالمية. وبعد الاقتراب قليلاً من عام 2011، استمرت الفجوة بين النفقات والإيرادات في الاتساع. وبخلاف هذه الملاحظات، لاحظ العلاقة الوثيقة الواضحة بين الإيرادات وأسعار النفط؛ وفي المقابل، تبدو النفقات بعد عام 2011 غير مرتبطة بأسعار النفط. يعرض **الشكل 3.1.2.1.2** القيمة الدقيقة للتوازن المالي، سواء من حيث القيمة المطلقة أو كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.

إن الغياب الفعلي للعلاقة بين أسعار النفط والنفقات الحكومية يؤدي إلى علاقة ضعيفة ولكن غير صفرية بين أسعار النفط وعجز الميزانية، على الرغم من ارتباط كليهما هيكليًا بشكل واضح، كما سيتم مناقشته أدناه. وعلاوة على ذلك، في عام 2015 - 2016، بعد انهيار أسعار النفط في عام 2014، تجاوز عجز ميزانية البحرين 10% من الناتج المحلي الإجمالي، وهي نسبة مرتفعة بشكل غير معتاد. يتعمق **الشكل 3.1.2.1.3** في العلاقة بين الإيرادات وأسعار النفط.

تتمثل السمة الأكثر أهمية في هذه البيانات في الحركة المشتركة بين أسعار النفط وإيراداته، تعكس استقرار إنتاج النفط في البحرين. في عام 2011، انفصل الاثنان قليلاً بسبب الأعطال الفنية للإنتاج

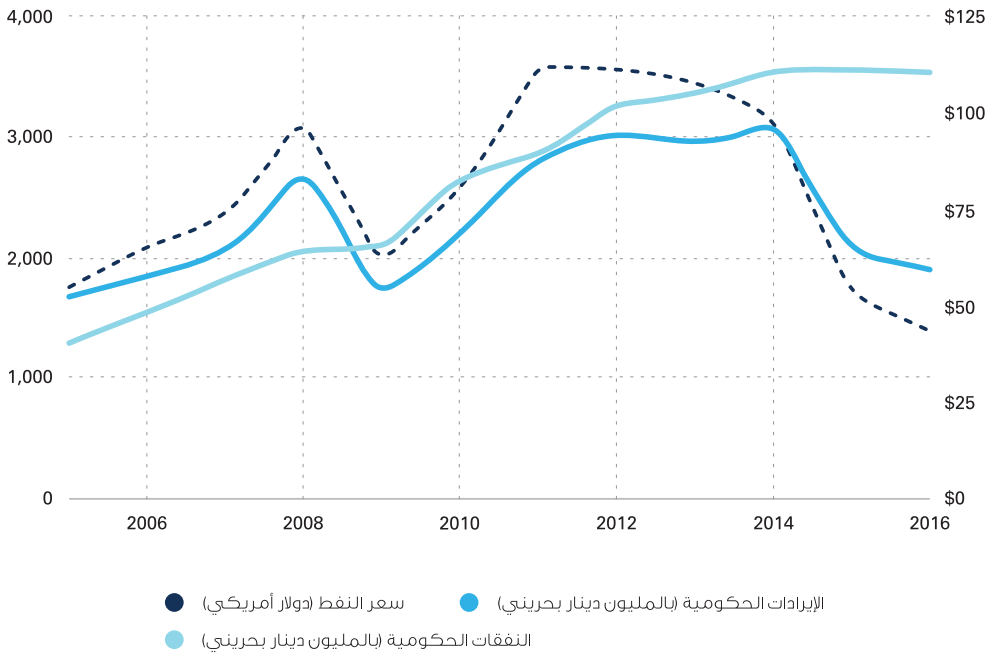

الشكل 3.1.2.1.1
الإيرادات والنفقات الحكومية (بالمليون دينار بحريني)، وسعر النفط (دولار/برميل)، 2005 - 2016

المصدر: وزارة المالية وإدارة معلومات الطاقة الأمريكية

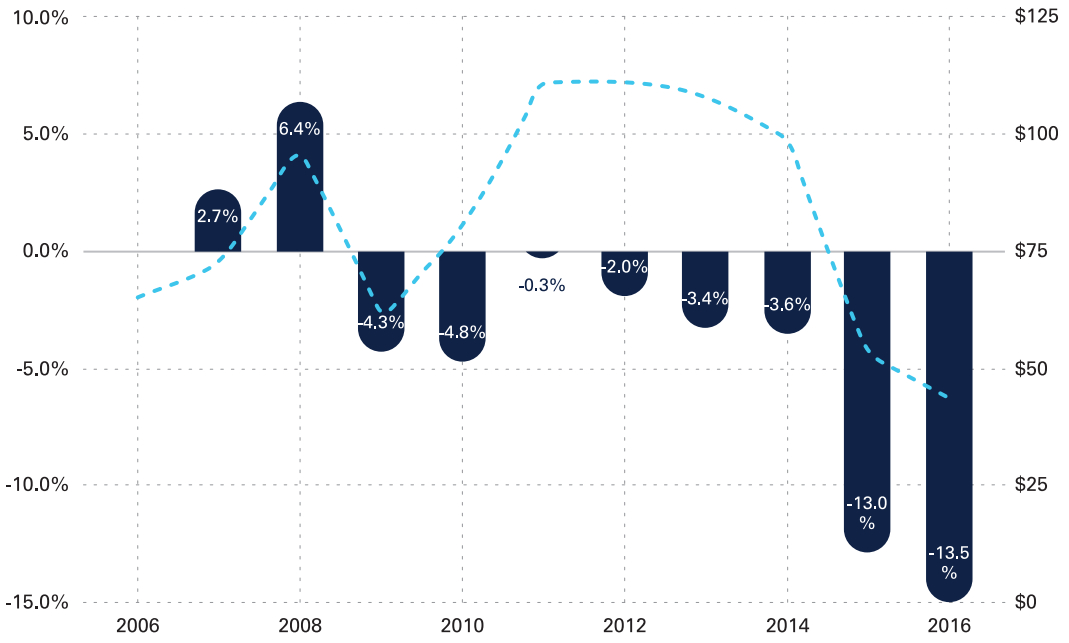

الشكل 3.1.2.1.2

الرصيد المالي كنسبة مئوية (%) من الناتج المحلي الإجمالي وسعر النفط (بالدولار)، 2005 - 2017

المصدر: وزارة المالية وإدارة معلومات الطاقة الأمريكية

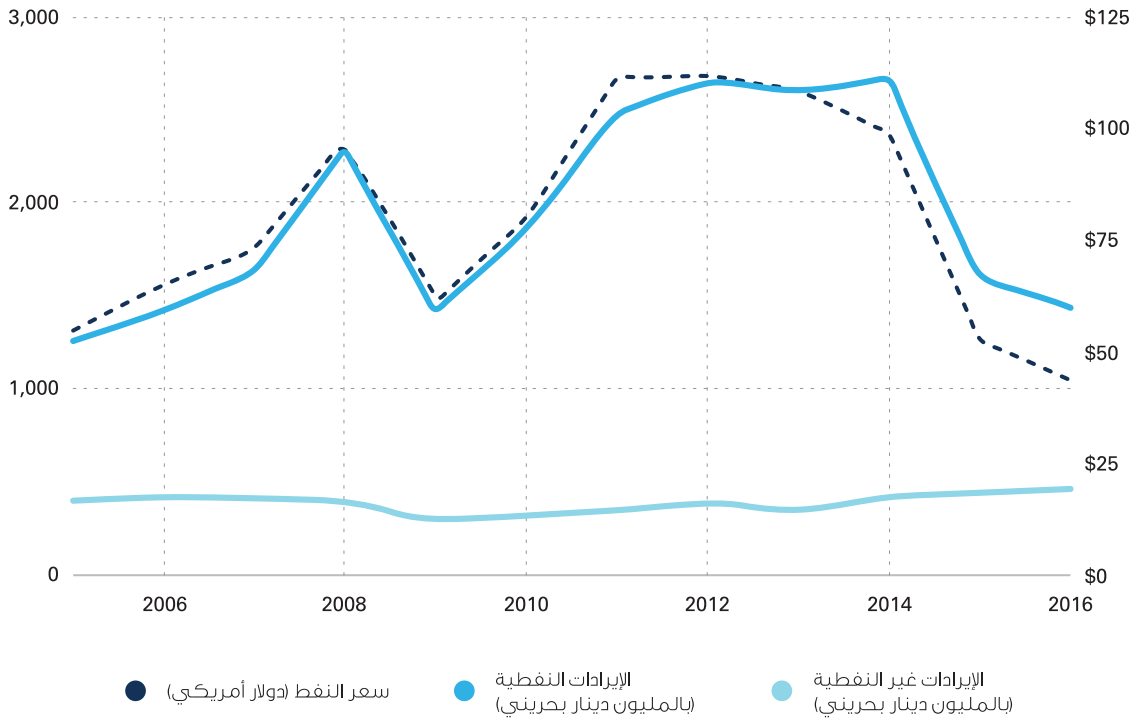

الشكل 3.1.2.1.3

إيرادات النفط الحكومية مقابل الإيرادات غير النفطية (بالمليون دينار بحريني)، وسعر النفط (بالدولار)، 2005 - 2016

المصدر: وزارة المالية وإدارة معلومات الطاقة الأمريكية

في حقل أبو سعفة النفطي. وبخلاف هذه السمة، من الواضح أن إيرادات النفط تمثل الحصة الأكبر من إجمالي الإيرادات، بالإضافة إلى كونها المصدر الرئيسي للتغير في إجمالي الإيرادات أيضًا، حيث إن الإيرادات غير النفطية ثابتة. يتضح بوضوح مساهمة النفط في الاقتصاد الكلي في **الشكل 3.1.2.1.4**.

في عام 2016، مثلت إيرادات النفط 86% من إيرادات حكومة البحرين، وهو ثاني أعلى رقم في دول مجلس التعاون الخليجي بعد الكويت. وكما ناقشنا في **الفصل 1.1**، فإن اعتماد البحرين على النفط في مجالات التصدير والناتج المحلي الإجمالي أقل مما هو عليه في الدول المجاورة، ما يعكس التقدم المحرز في تنويع الاقتصاد؛ ومع ذلك، لا يزال اعتماد الميزانية المستمر على النفط يشكل تحديًا رئيسيًا. وعلاوة على ذلك، على الرغم من أن اعتماد التصدير على النفط منخفض نسبيًا مقارنة بجيرانها من دول الخليج، فإنه لا يزال مرتفعًا بنسبة 69%، ما يجعل قدرة البحرين على إدارة سياساتها النقدية حساسة لإيرادات النفط، وبالتالي أسعار النفط.

بالانتقال إلى النفقات، يقارن **الشكل 3.1.2.1.5** النفقات المتكررة للحكومة بنفقاتها غير المتكررة. تشير هذه البيانات إلى أن النفقات الحكومية تزداد باستمرار، بنمو يأتي بشكل حصري تقريبًا من النفقات المتكررة. وعلاوة على ذلك، تتخطى النفقات المتكررة النفقات غير المتكررة بشكل كبير، حيث تمثل حوالي 88% من إجمالي النفقات في عام 2016. ومن الجدير بالذكر أن الإنفاق على اليد العاملة في القطاع العام ازداد بنسبة 150% تقريبًا بين عامي 2005 - 2016.

يقسم **الشكل 3.1.2.1.6** الدعم الذي يعد من أكبر العوامل المساهمة في النفقات الحكومية.
انخفض إجمالي النفقات على الدعم بشكل كبير خلال الفترة بين 2014 - 2016، حيث انخفض من 763 مليون دينار بحريني إلى 673 مليون دينار بحريني (انخفاض بنسبة 12%)، كنتيجة للإصلاحات المتصلة بالدعم المالي في المقام الأول. ومع ذلك، حتى بعد هذا التقلص، لا يزال الدعم يمثل 20% من إجمالي النفقات - وهو رقم كبير جدًا. ويتمثل الاتجاه الآخر الناشئ في التحول من الدعم غير المباشر، الذي يكون بشكل رئيسي لدعم الكهرباء والماء، إلى

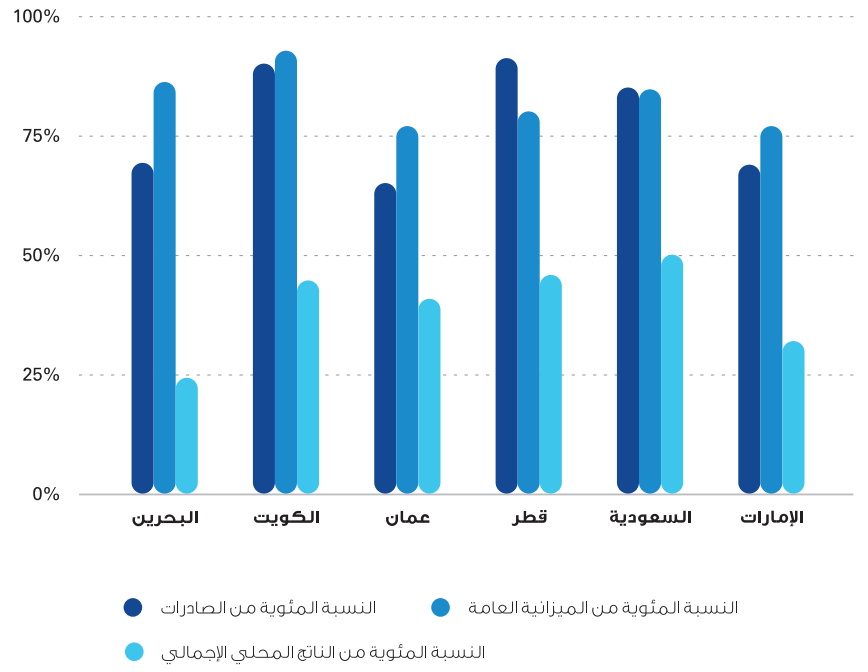

الشكل 3.1.2.1.4
مساهمة النفط والغاز في الاقتصاد الكلي (%)، 2016

المصدر: Sbia, 2018

الدعم المباشر، الذي يكون أغلبه تحويلات نقدية إلى الفئات المنخفضة الدخل. ومن المحتمل أن يكون هذا محصلة لاستنتاج الحكومة أن الكثير من الدعم غير المباشر تراجعي، وهو ما يعني أنه يساعد الأغنياء بشكل منتظم، وينطبق هذا بشكل خاص على دعم الكهرباء والماء، الذي يستفيد منه أولئك الذين يملكون منازل كبيرة ومتعددة أكثر بكثير من أولئك الذين يعيشون في وحدات صغيرة. في المقابل، يوفر الدعم المباشر للحكومة الفرصة لإجراء البحث الاجتماعي. فنتيجة للعجز المستمر، ازداد الدين العام. يوضح **الشكل 3.1.2.1.7** النمو.

خلال الفترة 2007 - 2017، ارتفع الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي دون توقف، ولكن بالرغم من ذلك، ارتفع الدين العام من 8% إلى 80% من الناتج المحلي الإجمالي. بينما لا يوجد تشخيص واحد يناسب الجميع لتحديد الدين العام الكبير، إلا أن مستويات الدين السائدة في البحرين أدت إلى إطلاق تصريحات تحذيرية من صندوق النقد الدولي ووكالات التصنيف الائتماني، حيث أشارت الأخيرة إلى أن هذه المستويات تُمثل عاملاً أساسيًا في انخفاض التصنيف الائتماني (انظر أدناه). وهذا يزيد من تكلفة الاقتراض للبحرين، ما يحد من الآثار الاقتصادية الإيجابية للمديونية.

وأخيرًا، فإن الحساب الجاري للبحرين - وهو عامل رئيسي في السياسة النقدية للبحرين - موضح في **الشكل 3.1.2.1.8**.

حافظت البحرين قديمًا على فائض بنسبة 5% من الناتج المحلي الإجمالي، ما سمح لها بتجميع احتياطيات العملات الأجنبية الكبيرة اللازمة لأهداف السياسة النقدية في البحرين. ومع ذلك، في أعقاب انهيار أسعار النفط في منتصف عام 2014، تحولت البحرين من الفائض إلى العجز، الذي يعادل 4.6% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2016.

كما ذكرنا، كان لهذه التطورات آثار تراكمية سلبية على تصنيف البحرين الائتماني بين الوكالات العالمية الرئيسية. فمثلاً، في عام 2007، عشية الأزمة المالية العالمية، صنفت وكالة فيتش ديون البحرين السيادية عند الدرجة "A"، مستقرة"، وهي

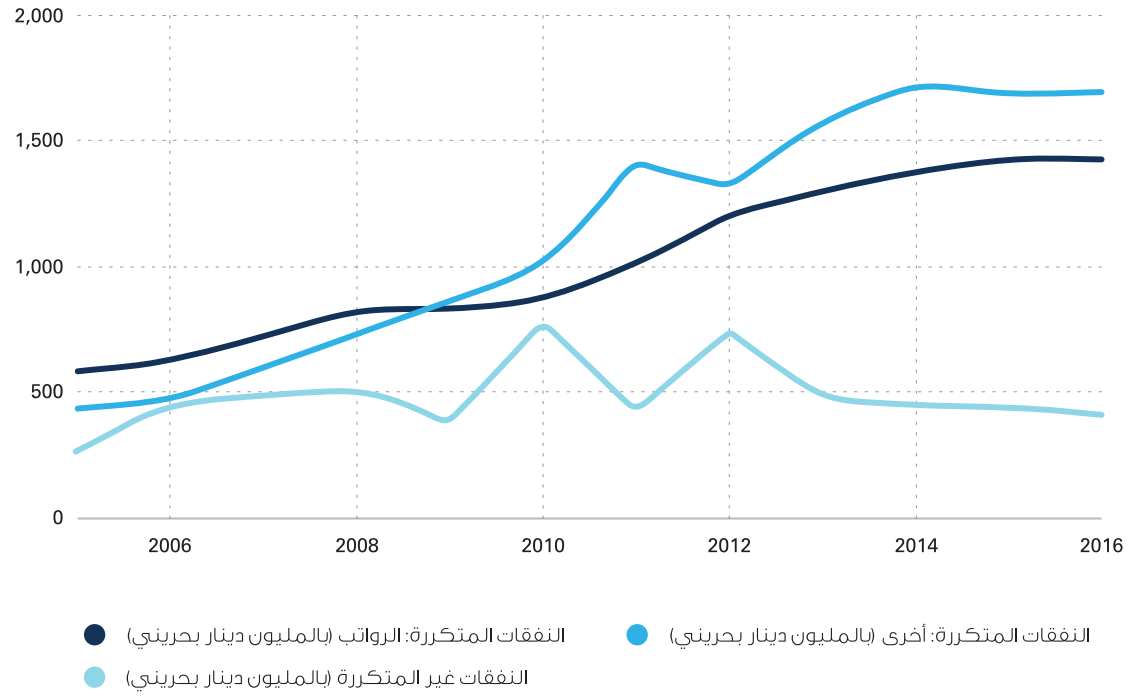

الشكل 3.1.2.1.5
النفقات المتكررة للحكومة مقابل النفقات غير المتكررة (بالمليون دينار بحريني)، 2005 - 2016

المصدر: وزارة المالية

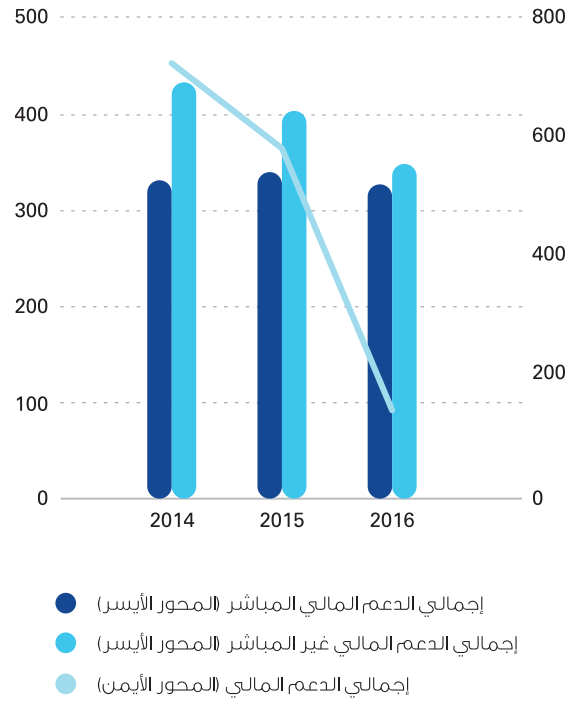

الشكل 3.1.2.1.6
الدعم الحكومي المباشر وغير المباشر (بالمليون دينار بحريني)، 2014 - 2016

المصدر: Sbia, 2018

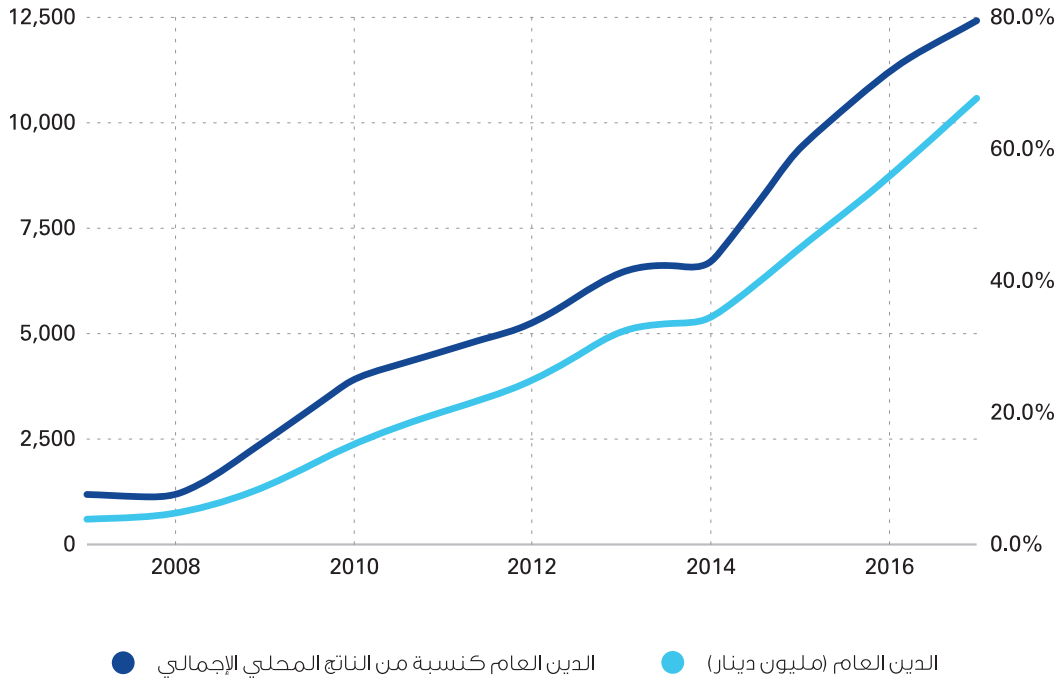

الشكل 3.1.2.1.7
الدين العام (بالمليون دينار بحريني)، 2007 - 2017

المصدر: مصرف البحرين المركزي

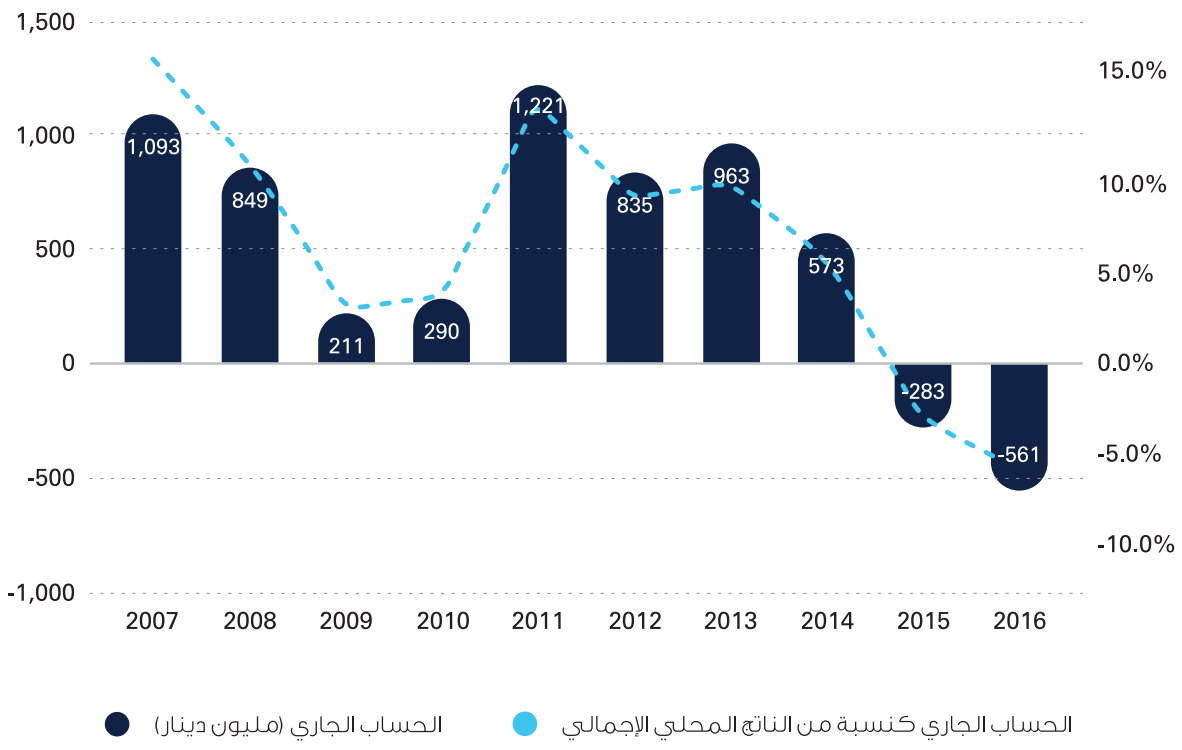

الشكل 3.1.2.1.8
الحساب الجاري، 2007 - 2016

المصدر: مصرف البحرين المركزي

"درجة أعلى من المتوسط"، ضمن فئة "السندات ذات الدرجة الاستثمارية". وبحلول عام 2018، صنفت جميع الوكالات ديون البحرين السيادية بأنها "سندات ذات درجة غير استثمارية"، مثل "BB-، مستقر" من قبل وكالة فيتش.

3.1.2.2 التحليل

كما ناقشنا في الفصل ا، بالرغم من التقدم المحرز في تنويع الاقتصاد، يواصل النفط لعب دور مركزي، وخاصة من خلال أهميته بالنسبة للإنفاق الحكومي. وبالرغم من أن المصاعب المالية في البحرين بدأت قبل انهيار أسعار النفط عام 2014، إلا أن هذا الحدث الأخير جعل مهمة إعادة الاستقرار للموارد المالية الحكومية صعبة للغاية. ومع اقتراب الدين العام من 100% من الناتج المحلي الإجمالي، من الواضح أنه يلزم إجراء إصلاحات أساسية إذا أردنا استعادة المسار المستدام.

وعلى وجه الخصوص، لأنه يبدو أن انخفاض أسعار النفط قد يستمر، فإن السيناريو الموضح في **القسم 3.1.1.2** يمكن أن ينطبق: يمكن استخدام عجز الميزانية للتخفيف مؤقتًا من تأثير انخفاض أسعار النفط، ولكن قد يواجه الاقتصاد صعوبة في استئناف اتجاه نموه السابق ما لم ترجع أسعار النفط إلى مستوياتها السابقة، وهو أمر غير محتمل. من المسلم به أن اكتشاف حقل نفطي كبير في عام 2018 يمكن أن يولد زيادة كبيرة في الإيرادات على المدى المتوسط والطويل (Al-Doseri, 2018)، ولكن ما زال من المبكر للغاية تقييم تأثير هذا الاكتشاف على اقتصاد البحرين.

لقد كان اعتماد الإيرادات الحكومية على أسعار النفط سمة ثابتة في تاريخ البحرين الاقتصادي، وبالتالي فإن البيانات الموضحة أعلاه عادية. وقد ظهر الانفصال عن الماضي في مجال النفقات: في الاقتصادات المعتمدة على الموارد، تتحرك الإيرادات والنفقات بصورة مشتركة مع أسعار السلع العالمية، وهكذا نجحت البحرين في الحفاظ على ميزانية متوازنة في الماضي بالرغم من تقلبات أسعار النفط. ومع ذلك، في الفترة ما بعد 2008، وضعت الحكومة استراتيجية مالية جديدة، حيث يستمر ارتفاع النفقات بالرغم من استقرار أسعار النفط أو تراجعها.

وعلاوة على ذلك، من خلال اختيار زيادة النفقات المتكررة بدلاً من النفقات غير المتكررة، التزمت الحكومة بجعل زيادة الإنفاق مستدامة بدلاً من مؤقتة. وكما هو موضح في **الفصل 1.1**، بالرغم من الهدف المعلن لتقليص التوظيف في القطاع العام، فقد ازداد في الواقع خلال السنوات العشر الماضية، وهو عامل مساهم رئيسي في عجز الميزانية السائد.

توقعت الحكومة بشكل كامل أن يكون هناك يوم سيخلق فيه انخفاض أسعار النفط مشاكل مالية وفي الاقتصاد الكلي. ويتجلى ذلك في حقيقة أن الرؤية الاقتصادية قد تم إطلاقها من موقع قوة، فعليًا في أوج الازدهار ما بعد عام 2000 في البحرين. بعبارة أخرى، الرؤية الاقتصادية 2030 ليست رد فعل غير محسوب لأزمة اقتصادية - بل إنها خطة مدروسة وطويلة المدى لوضع الاقتصاد على مسار مستدام. لسوء الحظ، تعرض الاقتصاد لسلسلة من الصدمات غير المتوقعة في أعقاب إطلاق الرؤية. وقد استلزم ذلك اتخاذ تدابير قصيرة الأجل لم تكن السلطات تخطط لها من قبل بالطبع، مثل زيادة الإنفاق الحكومي لتخفيف آثار انخفاض أسعار النفط والأزمة الاقتصادية العالمية. وعلاوة على ذلك، قامت الحكومة بتحويل الإنفاق جزئيًا من الاستثمار نحو الاستهلاك لتعزيز الاقتصاد.

تشير التقارير المنتظمة الصادرة عن صندوق النقد الدولي ووكالات التصنيف الائتماني العالمية إلى أن البحرين يمكن أن تستفيد بشكل كبير من خلال توضيح تفاصيل استراتيجية الحكومة للتصدي للعجز (Cochrane, 2011). تزداد قيمة هذه المعلومات في البحرين بسبب الأهمية المحورية للاستثمار الأجنبي المباشر في النموذج الاقتصادي، حيث يفضل المستثمرون البيئات التي تتمتع بأعلى مستويات الثقة. في أكتوبر 2018، حددت الحكومة خطة لتحقيق ميزانية متوازنة بحلول عام 2022، تتم مناقشتها بمزيد من التفصيل أدناه.

وبالإضافة إلى البصيرة التي أبدتها الحكومة في إطلاق الرؤية قبل فترة الاضطراب الاقتصادي، فقد اضطلعت أيضًا بإصلاحات مالية كبيرة كرد فعل للتحديات المقبلة، وقد ورد بعض منها في قسم الوصف أعلاه. ومن بين أهمها تحديد الدعم بشكل صحيح كهدف رئيسي للإصلاحات المالية. في الواقع، يُعد أحد أسباب النمو المستدام في النفقات بالرغم من استقرار أسعار النفط أو انخفاضها هو أن النمو السكاني كان قويًا، ويمثل حجم السكان أحد المحددات الرئيسية لمشروع قانون الدعم الحكومي. قبل وصف التغييرات، يجدر توضيح سبب انخفاض فعالية نظام الدعم السابق.

لعدة عقود، قامت البحرين، مثل جميع دول مجلس التعاون الخليجي والعديد من الاقتصادات النامية الأخرى في جميع أنحاء العالم، بتطبيق نظام سخي للدعم على السلع والخدمات الأساسية، الذي بموجبه يضمن المستهلكون سعراً منخفضاً وثابتاً لسلعة / خدمة ما. في حالة البحرين، كانت اللحوم والدقيق والغاز والوقود والكهرباء والمياه من أبرز الأمثلة، حيث كان السكان يدفعون جزءًا بسيطًا من التكلفة الحقيقية للسلع؛ وعلاوة على ذلك، كان يتم تقديم الدعم لكل من المستهلكين السكنيين والتجاريين، ما خلق عبئًا ماليًا ضخمًا على الحكومة، كما هو موضح في **الشكل 3.1.2.1.6**.

مبدئيًا، الهدف من تقديم الدعم على السلع الأساسية هو توفير مستويات معيشة أعلى للمقيمين، لا سيما لذوي الدخل المنخفض الذين يتعين عليهم شراء كميات ضئيلة من هذه السلع.

يمكن أن يكون دعم الأسعار وسيلة جذابة لتحقيق هذا الهدف في البلدان النامية التي تفتقر إلى أنظمة للضرائب على الدخل، لأنه في غياب ضريبة الدخل، قد يكون من الصعب على الحكومة المركزية أن تحدد مستوى الاحتياجات الاقتصادية للأسر بموثوقية وكفاءة. لذلك، من حيث تكلفة التنفيذ والتسليم، سيكون للدعم التأثير المرغوب فيه للاستهلاك الإجمالي المتزايد للأسر الأكثر فقرًا.

ومع ذلك، يعاني الدعم على السلع الأساسية سلسلة من العيوب التي تكون بالغة إلى حد أن الوكالات العالمية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي يوصيان بشدة لرفع الدعم دون استثناء.

أولاً، بتخفيض الأسعار بشكل مصطنع، يؤدي الدعم إلى الإسراف في الاستهلاك المفرط للسلع الأساسية. في البحرين، كان هذا ينطبق بشكل خاص على المواد الغذائية، مثل الدقيق واللحوم: فالأسر والمطاعم عادة ما تتخلص من فائض الأطعمة لأنها ببساطة رخيصة.

ثانيًا، يتفاقم العيب الأول في حالة السلع التي تسبب التلوث ولها آثار اجتماعية ضارة أخرى ناتجة عن استهلاكها (يشار إليها باسم "العوامل الخارجية السلبية"). وبالتالي، يؤدي الاستهلاك المفرط للمياه إلى استنفاد الاحتياطيات، بينما يؤدي الاستهلاك المفرط للوقود إلى انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون المفرطة وتدهور نوعية الهواء. ولهذا السبب عادة ما تخضع هذه السلع للضرائب في الاقتصادات المتقدمة؛ ولكنها كانت مدعومة في البحرين، ما ساهم في ظهور بعض المشاكل البيئية التي نوقشت في **الفصل 4.2**.

ثالثًا، على الرغم من المساعدة الواضحة التي يوفرها للأسر ذات الدخل المنخفض، فإن الدعم يكون متناقصًا، وهو ما يعني أنه يساعد الأسر ذات الدخل المرتفع أكثر مما يساعد الأسر ذات الدخل المنخفض. فمثلاً، يفيد دعم الوقود مالكي السيارات الكبيرة ذات الاستخدامات الرياضية أكثر بكثير من مالكي السيارات الصغيرة، والأوائل يكونون أكثر ثراءً بصفة منتظمة عن الأواخر. وبالمثل، فإن دعم الكهرباء يُفيد من يسكنون القصور أضعاف ما يفيد المستأجر لشقة صغيرة. ولذلك، فإن الدعم أداة غير فعالة إلى حد كبير- ويمكن القول إنها تؤدي إلى نتائج عكسية - كوسيلة لتخفيف حدة الفقر. وهناك بديل أفضل بكثير هو التحويلات المباشرة التي تعتمد على المدخول، حيث يتم تقييم دخل الأسرة، وإذا كان منخفضًا بما فيه الكفاية، فإنه يؤهل للحصول على تحويل مالي مباشر. وقد تمت مناقشة المسألة التالية أدناه.

وفيما يخص الاقتصاديين، فإن الدعوى ضد الدعم للسلع الأساسية تعتبر مطلقة، وخاصة عند مقارنتها بعمليات التحويل المباشرة البديلة التي تعتمد على المدخول. في الواقع، يتعاون صندوق النقد الدولي والبنك الدولي بانتظام مع الحكومات في جهودهم لرفع هذا الدعم، ولديهم قائمة مدققة بأفضل الممارسات اعتمادًا على الخبرة الدولية الواسعة في الإصلاحات المتصلة بالدعم.

قبل مناقشة إصلاحات البحرين، تجدر الإشارة إلى أن المواطنين العاديين عادة ما يعارضون بشدة رفع الدعم، بالرغم من الحجج التي قدمها الاقتصاديون. ويرجع ذلك في المقام الأول إلى ضيق نطاق منظورهم: فهم يقارنون الدعم بعدم وجود دعم، دون النظر في الطرق البديلة التي سيتم بها إنفاق الأموال التي تم توفيرها، بما في ذلك مساعدتهم. وعلاوة على ذلك، في البلدان ذات الحكومات غير الفعالة، قد يفقد المواطنون الثقة في أهداف صناع السياسات المعلنة في تنفيذ التحويلات التي تعتمد على المدخول إذا تم سحب الدعم قبل إدخال النظام الجديد. ولهذا السبب يشدد صندوق النقد الدولي والبنك الدولي على الحاجة إلى الشفافية في عملية الإصلاح، حيث إن تأمين الدعم الشعبي للإصلاحات المتصلة بالدعم أمر بالغ الأهمية لنجاحها على المدى الطويل.

في ضوء هذه الحجج المقبولة على نطاق واسع والمتعلقة بالدعم، عندما بدأت حكومة البحرين النظر في كيفية معالجة هذا العجز المالي، أكدت على ضرورة إجراء الإصلاحات المتصلة بالدعم. يرسم (Sbia 2018) الإصلاحات المختارة، تضمنت ما يلي:

• **04 / 2015:** زيادة سعر الغاز من 2.25 دولار لكل مليون وحدة حرارية بريطانية بمقدار 0.25 دولار لكل سنة حتى عام 2021.
• **10 / 2015:** رفع دعم اللحوم، يليها تقديم التحويلات المباشرة الثابتة التعويضية (حسب حجم الأسرة).
• **01 / 2016:** الزيادة التدريجية في أسعار الوقود.
• **03 / 2016:** الرفع التدريجي لدعم الكهرباء والماء، باستثناء الحساب الأول للمواطنين، الذي أبقى على الدعم المهم.

بمجرد اكتمالها، ستوفر هذه الإصلاحات على الحكومة مبالغ كبيرة، لكن ما زال الوقت مبكرًا لإعطاء توقعات دقيقة، حيث إن هذه السلع الأساسية مترابطة مع جميع القطاعات، ما يعني أن توقعات الطلب معقدة للغاية. حتى الآن، فإن الغياب الملحوظ هو وجود نظام تحويلات يعتمد على المدخول. وهو ما تمت مناقشته بمزيد من التفصيل أدناه. ومع ذلك، تُشكل هذه الإصلاحات عامة خطوات سليمة نحو تحقيق الاستدامة المالية.

كما أدخلت الحكومة إصلاحات على جانب إيرادات المعادلة المالية. يسرد (Sbia 2018) ما يلي:

• **01 / 2016:** ارتفعت رسوم خدمة الفندق من 5% إلى 10%.
• **02 / 2016:** تقديم سعر جديد على استخراج الرمال.
• **02 / 2016:** زيادة الرسوم على الكحول من 125% إلى 225%.
• **02 / 2016:** زيادة الرسوم على التبغ من 100% إلى 200%.
• **11 / 2016:** فرض رسوم على خدمات تقسيم الأراضي في البر الرئيسي والجزئي.
• **05 / 2017:** رسوم خدمة جمركية جديدة.
• **09 / 2017:** زيادة رسوم التسجيل التجاري.

لم يتم تنفيذ بعض هذه التدابير بالكامل حيث تدرس السلطات التعديلات المحتملة. وعلاوة على ذلك، تم إعادة فرض رسوم العمال الأجانب التي تم رفعها مؤقتًا في عام 2011، وكذلك رسوم التأمين الصحي الجديدة. تقترب السلطات الصحية من إطلاق نظام تأمين صحي وطني جديد يهدف إلى تقليل الضغط على الموارد المالية للسلطات الصحية.

كما أن حكومة البحرين بصدد إطلاق ضريبة القيمة المضافة بنسبة 5%، كجزء من اتفاقية مسبقة على مستوى دول مجلس التعاون الخليجي. وقد أطلقت الضريبة بالفعل في المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة، بينما أجلت البحرين الإطلاق في يناير 2018 من أجل إتاحة إجراء المزيد من الترتيبات اللوجستية والتنظيمية. بالإضافة إلى تحقيقها لإيرادات كبيرة، فإن ضريبة القيمة المضافة ستؤدي أيضًا إلى رفع محتمل لمعايير المحاسبة التجارية في القطاع الخاص، ويمكن أن تسهم التحسينات في الشفافية الناتجة في خلق بيئة تجارية أكثر حيوية وجذبًا للمستثمرين، بالرغم من التكلفة الأولية لتعلم كيفية التعامل مع ضريبة القيمة المضافة.

وأخيرًا، فإن ظهور عجز في الحساب الجاري، بالإضافة إلى العجز المالي، قد خلق حاجة إلى إجراء إصلاحات مالية لدعم أهداف السياسة المالية والنقدية للبحرين–وهو رأي أقرت به الحكومة والبنك المركزي، وأكده صندوق النقد الدولي. ولهذه الغاية، في يونيو 2018، التزمت الكويت والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة جميعهم بمساعدة البحرين في إجراء الإصلاحات المالية المطلوبة. في أكتوبر 2018، أصدرت حكومة البحرين برنامجها للتوازن المالي، الذي تضمن سلسلة من المبادرات لمعالجة عجز الميزانية، ليتوج بميزانية متوازنة في عام 2022.

من ناحية النفقات، شملت هذه الإصلاحات خفض النفقات التشغيلية من خلال إنشاء ست فرق عمل لتقييم طلبات الشراء من قبل المؤسسات الحكومية، ثم تقديم توصياتها إلى اللجنة الوزارية للشؤون المالية وضبط الإنفاق - وهي لجنة تم منحها صلاحيات تنفيذية.

أيضًا من ناحية النفقات، وفي محاولة لمعالجة النفقات المتكررة المتعلقة بالقوى العاملة في القطاع العام، يتميز البرنامج بنظام التقاعد الاختياري الجديد الذي من المرجح أن يساهم في

تبسيط البيروقراطية الحكومية على المدى الطويل. وبالتوازي، يسعى البرنامج إلى جعل العمليات الحكومية أكثر بساطة، ولكي تستمر في الاستفادة من أحدث التقدمات التكنولوجية.

أما من ناحية الإيرادات، فبالإضافة إلى ضريبة القيمة المضافة المذكورة أعلاه، يفتح البرنامج الباب أمام نمو الدخل غير النفطي بالإشارة إلى أنه سيكون هناك مراجعة للرسوم الحكومية. وعلاوة على ذلك، ستخضع الإيرادات الحالية لرقابة صارمة لمكافحة الفساد. كما سيتم إعادة هيكلة الدعم، وخاصة الدعم الذي يندرج تحت مظلة هيئة الكهرباء والماء، من أجل موازنة ميزانية الدولة بحلول عام 2022.

كما ستقوم الحكومة بإطلاق مكتب لإدارة الديون لدعم عملية تثبيت الدين العام في البحرين. هذه المبادرات (وغيرها التي تم إغفالها سعيًا لترشيد الانفاق الحكومي) هي بالتأكيد خطوة في الاتجاه الصحيح، بالرغم من أنه لم يتم نشر العديد من التفاصيل المهمة بعد، مثل المعايير التي سيتم استخدامها عند تقييم طلبات الشراء، أو الطريقة التي سيتم تبسيط العمليات الحكومية بها. وبناءً على ذلك، من السابق لأوانه إصدار حكم نهائي بشأن آثارها طويلة المدى.

3.1.3 توصيات للبحرين

تواجه البحرين تحديات مالية كبيرة، ولكن كما أدركتها الحكومة من قبل حتى أن تبدأ هذه التحديات، فإن الحل النهائي يكمن خارج نطاق السياسة المالية. ومع ذلك، لا يزال من الممكن للسياسات المالية أن تلعب دورًا مهمًا في جعل المالية العامة في البحرين أكثر استدامة. يختار التقرير هنا بعض أهم التوصيات في (Sbia 2018).

إذا قررت الحكومة أن فرض المزيد من الضرائب هو مسار العمل الصحيح، فيجب أن تستمر على هذا النحو الذي حدده دعم الحكومة والضرائب "على السلع الضارة" (التبغ والمشروبات السكرية وغيرها)، أي أنه يجب عليها فرض ضرائب على الأنشطة التي لها آثار سلبية غير مباشرة على باقي الاقتصاد، ما يسمح للحكومة بضرب عصفورين بحجر. وخطة موازنة هيئة الكهرباء والماء تبين أن الحكومة قد تخطط جيدًا لهذا الأمر.

وبشكل خاص، إذا كانت هناك حاجة إلى فرض مزيد من الضرائب، فكما يقترح (Sbia 2018)، فإن الضرائب المفروضة على الطاقة هي نقطة بداية منطقية، لأنها ستساعد البحرين في التغلب على بعض المشاكل البيئية التي نوقشت في **الفصل 4.2**، وتحقيق بعض أهداف الطاقة المتجددة التي نوقشت في **الفصل 4.1**.

فيما يتعلق بالإصلاحات المتصلة بالدعم، التي هي قيد التنفيذ، ينبغي على البحرين أن تراعي تبني المزيد من أفضل الممارسات التي وصفها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. وتشمل هذه الممارسات بشكل أوضح إرسال برقية بالجدول المتوقع لخفض الدعم، الذي حدث بالنسبة لبعض السلع الأساسية، مثل الغاز والكهرباء، ولكن ليس بالنسبة لسلع أخرى، مثل الوقود. وتعد هذه خطوة مهمة من حيث تحسين ثقة المستثمرين: فكما ناقش (Cochrane 2011)، فإن الأثر التحفيزي الإيجابي قصير المدى للعجز المالي يزيد إلى الحد الأقصى عندما يكون لدى المستثمرين أكبر قدر من الوضوح بشأن الجدول الزمني المستقبلي للضرائب والإنفاق.

وعلاوة على ذلك، بالرغم من بدء الإصلاحات المتصلة بالدعم قبل المملكة العربية السعودية، إلا أن البحرين أحجمت حتى الآن عن تطبيق إصلاحات مماثلة لـ "حساب المواطن" السعودي، التي تسمح بالتحويلات المالية المباشرة التي تعتمد على المدخول. قد يكون هذا بسبب مخاوفها المفهومة من المشاكل الحتمية المستعصية حين يتم بدء العمل بهذا النظام الجريء. وينبغي على البحرين أن تراقب بعناية التقدم الذي تحرزه المملكة العربية السعودية وأن تتطلع إلى تنفيذ نسخة منقحة، كجزء من استراتيجية تتضمن الإلغاء الكامل للدعم على السلع الأساسية. وستكون النتيجة

إيجاد طريقة أكثر فعالية من حيث التكلفة لرفع المستويات المعيشية لأصحاب المداخيل الأقل في المجتمع.

يشير برنامج التوازن المالي إلى أن الحكومة تخطط لكثير من هذه الإصلاحات، بالرغم من أنه لم يتم نشر التفاصيل بعد. ومن المرجح أن يعمل القطاع الخاص والمستثمرون الأجانب على تحسين اهتمامهم بشكل كبير مع نشر المزيد من التفاصيل حول الخطة، من المرجح أن يحدث مع تنفيذ المبادرات المحددة في البرنامج.

وعلاوة على الإصلاحات المالية، ينبغي على حكومة البحرين أن تواصل تنفيذ الرؤية الاقتصادية 2030، بجانب التحسينات المقترحة الموضحة في **الفصل 1**. تتمثل جذور المشكلات المالية في البحرين في اعتماد الموازنة على النفط، ما يجعل التخطيط أكثر صعوبة في نطاق الموارد المالية للحكومة، ويقوض قدرة الاقتصاد على التصحيح الذاتي بعد الركود الاقتصادي.

في أساس الإصلاحات المالية والإصلاحات الإضافية على حد سواء، يجب على حكومة البحرين مواصلة العمل مع شركائها من دول الخليج. فبالإضافة إلى توفير مساحة للمتنفس المالي الذي تشتد الحاجة إليه، يمكنهم أيضًا تقديم المساعدة الفنية. فمثلاً، بالإضافة إلى فرض ضريبة القيمة المضافة فعلياً، قامت الإمارات العربية المتحدة أيضًا بإلغاء دعم الوقود تمامًا، ما أدى إلى ارتفاع أسعار بيع البنزين. ويمكن للبحرين أن تستفيد بالتأكيد بإلقاء نظرة من الداخل على كيفية تنفيذ مثل هذه السياسات الجريئة.

3.2 الفرص والتحديات للتمويل الإسلامي في النمو الاقتصادي بالبحرين

قد يبدو التمويل الإسلامي غير مرتبط ظاهريًا بمشاكل الاقتصاد الكلي والاستدامة المالية. وفي الواقع، هناك نوعان من الروابط الرئيسية. الأول ليس مقصورًا على اقتصاد البحرين، وهو أن الالتزام بالمبادئ المالية الإسلامية يمكن أن يسهم في نمو اقتصادي أكثر استقرارًا، وبالتحديد، يمكن أن يقلل من خطر فترات الطفرة المالية والكساد المالي التي يمكن أن تعطل الاقتصاد. ولذلك، فإن التمويل الإسلامي يغير المقايضات المتعلقة بسياسة الاقتصاد الكلي والسياسة المالية.

والثاني، وهو المقصور بشكل أكبر على البحرين، هو أن التمويل يُشكل جزءًا كبيرًا من اقتصاد البحرين (ما يقرب من 20% من الناتج المحلي الإجمالي)، وبالتالي فهو ذو أهمية استراتيجية بالنسبة لصناع السياسات. ونتيجة لذلك، يجب أن تولي سياسة الاقتصاد الكلي والسياسة المالية اهتمامًا خاصًا لقطاع التمويل الإسلامي، الذي يعد مساهمًا مهمًا في القطاع المالي.

3.2.1 التمويل الإسلامي: تمهيد

يعد التمويل الإسلامي أحد أسرع القطاعات نموًا في العالم المالي. واليوم، هناك أكثر من 250 بنكًا إسلاميًا في العالم وخلال خمس سنوات فقط، من 2009 إلى 2014، ارتفع معدل النمو السنوي المركب (CAGR) بسرعة بنسبة 17.3%. بالإضافة إلى ذلك، من المتوقع أن تصل الأصول المصرفية إلى 3.8 تريليونات دولار في عام 2022 من 2.8 تريليون دولار في عام 2016. وقد بدأ هذا التقدم المذهل للبنوك الإسلامية في السوق عام 1974، عندما وافق وزراء المالية على تأسيس البنك الإسلامي للتنمية في مؤتمر جدة للدول الإسلامية (Elshabrawy, 2018).

يمكن تعريف التمويل الإسلامي بأنه "نشاط تمويلي أو مصرفي يتوافق مع الشريعة الإسلامية وتطبيقه العملي من خلال تطوير الاقتصادات الإسلامية" (Azarian, 2011). واليوم، نجح النظام المصرفي الإسلامي في استبدال الكثير من المنتجات والخدمات التي تقدمها البنوك التقليدية وأصبح أحد

المحركات الرئيسية للاقتصاد في العديد من الدول، بدلاً من كونه مجرد وسيلة إسلامية.

3.2.1.1 تحديد الخصائص

مبدئيًا، يشبه التمويل الإسلامي التمويل التقليدي في البحث عن الربح والفرص التجارية. ومع ذلك، هناك العديد من الاختلافات المفاهيمية والتشغيلية بين هذين النظامين. وفقًا لـ (Elshabrawy, 2018)، يعتمد التمويل الإسلامي بشكل أساسي على أربع ركائز أساسية.

1. حظر الفائدة أو الفائدة المرتفعة، المعروفة بالربا.
2. تشجيع تقاسم المخاطر كنموذج عمل.
3. حظر سلوك المضاربة وحرمة العقود.
4. حظر تمويل القطاعات غير المشروعة، مثل المخدرات والأسلحة والكحول وما إلى ذلك؛ راجع (Beck et al. 2013).

لفهم هذه الاختلافات بمزيد من التفصيل، تم توسيع المكونات الأساسية الثلاثة للتمويل الإسلامي على النحو التالي: الخدمات المصرفية الإسلامية، والتكافل، وأسواق رأس المال الإسلامية. يتم النظر في كل واحدة تباعًا.
تأسس قطاع الخدمات المصرفية الإسلامية في عام 1963. وتتمثل أهم المنتجات والخدمات في قطاع الخدمات المصرفية الإسلامية فيما يلي:

المرابحة: خدمة تمويل التكلفة الفعلية بهامش ربح. يشتري البائع عقارًا أو منتجًا نيابة عن عميل لا تتوفر معه سيولة ثم يعيد بيعه إلى العميل على أقساط بالإضافة إلى رسوم خدمة محددة تعمل كهامش ربح. وهذا يعد قرضًا بدون فائدة.

المضاربة: هي الشراكة التي يوفر فيها المشتري رأس المال للبنك للاستثمار ويتم تقاسم الأرباح على أساس نسبة مئوية متفق عليها.

القرض الحسن: تمويل مخصص للعميل دون أي ربح؛ حيث يقوم العميل بإرجاع المبلغ الرئيسي في وقت معين متفق عليه أو على أساس شهري وفقًا لجدول يقبله الطرفان.

الإجارة: عقد إيجار بين البنك والعميل لتقديم قرض لممتلكات محددة خاصة لفترة دون نقل الملكية عند تسوية التمويل (Mahmoud et al., 2015).

وبشكل عام، يتميز قطاع الخدمات المصرفية الإسلامية بضمان دعم الأصول المالية من خلال تبادل السلع والخدمات الملموسة، ويتم تحقيق ذلك عادة عن طريق تقاسم المخاطر. وأحيانًا، يضم العقد أطرافًا غير متجانسة، كما هو الحال في المضاربة، حيث يشارك أحدهم برأس المال والآخر يقدم الخبرة التجارية والخبرة في إدارة الأصول؛ بينما يضم أحيانًا أخرى أطرافًا متجانسة، كما هو الحال في المشاركة، حيث يشارك كلاهما برأس المال والحنكة التجارية. من خلال أساليب أداء الأعمال هذه، يمكن للبنوك الإسلامية أن تلعب دورًا مهمًا في تحفيز إشراك الأشخاص ورجال الأعمال المهرة في السوق (Elshabrawy, 2018).

ظهرت بعض هذه الاختلافات في الأزمة المالية العالمية عام 2008، عندما أظهرت البنوك التقليدية ضعفًا وعدم استقرار، مقارنة بمستويات أعلى من الاستقرار والقدرة على التكيف في البنوك الإسلامية. وكان الدافع الرئيسي هو تأكيد النوع الأخير من البنوك على تقاسم المخاطر، وحقيقة أن أنشطتها ترتبط ارتباطًا وثيقًا بالاقتصاد الحقيقي أكثر منها في التمويل التقليدي (HGB, 2017).

يلخص **الجدول 3.2.1.1.1** الفروق الرئيسية بين الخدمات المصرفية الإسلامية والتقليدية.
تم إدخال مفهوم التكافل لأول مرة في السودان عام 1979 وتم اعتماده رسميًا في عام 1985 كبديل إسلامي للتأمين التقليدي، الذي ينتهك بعض المبادئ الإسلامية. فبدلاً من أن يكون هناك مؤمن عليه وشركة تأمين، يكون لعقود التكافل مساهمات في صندوق تديره شركة التكافل ويُدفع ثمنه من قبل المشترك من أجل المنفعة المشتركة لكلا الطرفين. وحاليًا، توجد حوالي نصف

	الصيرفة الإسلامية	الصيرفة التقليدية
المبادئ الرئيسية	تعتمد المهام والعمليات على مبادئ الشريعة الإسلامية	تعتمد المهام والعمليات على مبادئ البنك نفسه
التركيز الأساسي	على الاستثمار والتأكد من سلامة المشاريع	على الإقراض والتركيز على القدرة على سداد القروض
مصادر الأموال	المستثمرون (أصحاب حسابات الاستثمار المشتركة) ومشاركة المخاطر والعوائد مع البنوك الإسلامية، العائد على حسابات الاستثمار المشتركة غير مضمون ولكنه يعتمد على أداء البنك	يقوم المودعون بتحويل المخاطر إلى المصارف التقليدية، التي تضمن الحصول على عائد محدد مسبقًا
استخدامات الأموال	تقاسم المخاطر في عقود المضاربة والمشاركة وتنفيذ عقود البيع في معظم العقود الأخرى	التمويل قائم على أساس الديون؛ يطلب من المقترضين دفع فائدة تكون مستقلة عن العائد على المشروع. البنوك التقليدية تنقل المخاطر من خلال التوريق أو مقايضة الائتمان الافتراضي
المال	المال ليس سلعة	المال سلعة يمكن بيعها وتأجيرها
الوقت	الربح على التجارة أو الخدمة هو الأساس لكسب الربح	الوقت هو أساس الفائدة على رأس المال
المخاطر	تقاسم الربح والخسارة	يتم دفع الفائدة بغض النظر عن الربح أو الخسارة
القيم	الجوانب الأخلاقية والقيم السامية والمعاملات الحلال التي تعتمد على الشريعة الإسلامية هي أساس المعاملات	الأرباح هي الأولوية والجوانب الاجتماعية والأخلاقية والدينية يتم تجاهلها بشكل رئيسي
التنمية	يخلق قيمة اقتصادية حقيقية من خلال التداول، ويرتبط بالأصول الحقيقية التي تساهم مباشرة في التنمية الاقتصادية	تشارك على نحو متزايد في مشاريع المضاربة مثل صناديق التحوط و تداول المشتقات المالية
الإدارة	مجلس الإدارة وهيئة الرقابة الشرعية	مجلس الإدارة
المراقبة	مدقق شريعة داخلي ومدقق حسابات داخلي وخارجي	مدقق حسابات داخلي وخارجي
الامتثال	الامتثال التنظيمي والمالي والامتثال بالشريعة الاسلامية	الامتثال التنظيمي والمالي

الجدول 3.2.1.1.1

الأعمال المصرفية الإسلامية مقابل الأعمال المصرفية التقليدية

المصدر: Elshabrawy, 2018

مؤسسات التكافل في العالم في دول مجلس التعاون الخليجي وينمو القطاع إلى ما يقدر بنحو 20 مليار دولار من المساهمات من حوالي 130 مؤسسة تم تأسيسها في جميع أنحاء العالم (Elshabrawy, 2018).

وأخيرًا، أسواق رأس المال الإسلامية، حيث تلتزم جميع الاستثمارات وأنشطة التمويل والمنتجات باتباع الشريعة. تكون السندات الإسلامية، المعروفة باسم الصكوك، النظير الإسلامي للأوراق المالية التقليدية ذات الإيرادات الثابتة، وقد أظهرت أسعار صرف افتراضية

منخفضة للغاية، بالإضافة إلى عائدات مماثلة، مع الحفاظ على الفائدة الأخلاقية للمسؤولية الاجتماعية المشتركة للمخاطر. تُستخدم الصكوك على نطاق واسع لتمويل تطوير البنية التحتية في جميع أنحاء العالم، بينما تستخدمها بعض الشركات للاستفادة من صناديق ومؤشرات الاستثمار الإسلامي. وبشكل عام، من المتوقع أن تتضاعف أصول سوق رأس المال الإسلامي بحلول عام 2020 إلى تريليون دولار (Elshabrawy, 2018).

3.2.1.2 التمويل الإسلامي والاقتصاد الكلي

اليوم، هناك أكثر من 600 مؤسسة مالية إسلامية في 75 دولة، وهي تعمل أيضًا في الدول غير الإسلامية مثل المملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية. وقد أعلنت المملكة المتحدة رسميًا عن نيتها في أن تكون المركز العالمي للتمويل الإسلامي (Elshabrawy, 2018). إن انتشار التمويل الإسلامي يجلب معه التحديات والفرص.

تتمثل أحد أهم الخصائص المميزة في التمويل الإسلامي في استثماراته المضمنة في المعاملات الحقيقية للسلع والخدمات، ما يعني أنه من المرجح أن يحفز النشاط الاستثماري الاقتصاد الحقيقي، بدلاً من المساهمة في الفقاعات المالية. وعلاوة على ذلك، يعتمد التمويل الإسلامي على ربحية المشاريع التي تتطلب التمويل، بدلاً من كونه مجرد أسلوب أداء للأعمال المعتمدة على الائتمان. بعبارة أخرى، فإن هذه البنوك تركز على الاستثمار ولها دور مؤثر في تحسين نمو الاقتصاد وتراكم رأس المال (HGB, 2017).

أجريت دراستان لفحص الأدوار المذكورة أعلاه للتمويل الإسلامي في اقتصاد دولتين: ماليزيا وباكستان. وقد أوضحت الدراسات أن خدمات ومنتجات التمويل الإسلامي لها تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي وتراكم رأس المال كما ذكرنا سابقًا (HGB, 2017; Belouafi, Bourakba and Saci, 2015). حتى في المنتجات الائتمانية المصرفية الإسلامية، مثل الإجارة والمرابحة، يلزم على العملاء إبلاغ البنك عن استخدام هذه الأموال، لإثبات أنها ستُستخدم في مشتريات أو استثمارات أو نفقات ملموسة متوافقة مع الشريعة الإسلامية (HGB, 2017).

لقد قارن العديد من الباحثين قدرة البنوك الإسلامية على الصمود مع نظرائها التقليديين خلال الأزمة المالية العالمية عام 2008، التي كانت في حد ذاتها تُعزى جزئيًا إلى التوسع المفرط في الائتمان وفصل الأنشطة المالية عن الاقتصاد الحقيقي. كان هناك بعض الأدلة التي تدعم فكرة أن البنوك الإسلامية في هذا الصدد تمثل قوة للاستقرار، حيث أظهرت سمات ينبغي على السلطات النقدية أن تفكر في فرضها على البنوك التقليدية (Hasan and Dridi, 2011). مع وضع هذه الخلفية في الاعتبار، يتناول القسم التالي التمويل الإسلامي في البحرين.

3.2.2 التمويل الإسلامي في البحرين

3.2.2.1 وصف عام

تمتلك البحرين أكبر تركيز من البنوك الإسلامية في الشرق الأوسط (Islamic International Rating Agency, 2017). كما تحتضن حاليًا 102 بنك تساهم في 16% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2017، وتُعد 23 من هذه البنوك بنوكًا إسلامية (CBB, 2018). من بين البنوك الإسلامية الـ23 العاملة في البحرين، هناك 17 بنكًا من قطاع الجملة وستة بنوك من قطاع التجزئة (CBB, 2018). وتمثل البنوك الإسلامية حوالي 14% من إجمالي الأصول المصرفية لقطاع التجزئة في البحرين (CBB, 2018). وعلاوة على ذلك، هناك 13 شركة أعمال استثمارية إسلامية من بين إجمالي 52 شركة أعمال استثمارية (IGA, 2016). وهناك أيضًا سبع شركات تأمين إسلامي (تكافل) وشركتا إعادة تكافل (CBB, 2018a). وقد بلغ إجمالي مساهمات التكافل في عام 2016 مبلغ 60.43 مليون دينار بحريني، وهو ما يمثل حوالي

22% من إجمالي الأقساط/المساهمات في البحرين (Elshabrawy, 2018).

نما قطاع الخدمات المصرفية الإسلامية بسرعة خلال العقود القليلة الماضية: حيث ارتفع إجمالي أصول البنوك الإسلامية في البحرين من 1.9 مليار دولار في عام 2000 إلى 25.6 مليار دولار في عام 2012، ما رفع الحصة السوقية للبنوك الإسلامية من إجمالي الأصول المصرفية من 1.8% في 2002 إلى 13.3% في 2012 (CBB, 2018a). تم تحقيق معدلات نمو رائعة في البحرين بين عامي 2006 و 2008، حيث بلغ إجمالي معدلات نمو الأصول 35%، ولكن تباطأ النمو بشكل كبير بعد الأزمة المالية العالمية في عام 2008، حيث بلغت معدلات النمو 3% بين عامي 2010 و 2012 (Elshabrawy, 2018). يوجد اتجاه مماثل في جميع دول مجلس التعاون الخليجي حيث بلغ معدل النمو في قطاع الخدمات المصرفية الإسلامية في دول مجلس التعاون الخليجي 29% بين عامي 2006 - 2008 وتراجع إلى 10% بين عامي 2010 و 2012. ومع ذلك، تجدر الإشارة إلى أنه بالرغم من تباطؤ نمو البنوك الإسلامية، إلا أنها حافظت على معدلات نمو أعلى من البنوك التقليدية في أعقاب الأزمة المالية العالمية عام 2008 (Elshabrawy, 2018). وظلت معدلات نمو البنوك الإسلامية منخفضة حتى عام 2014، رغم أن معدلات النمو بدأت في التسارع بعد ذلك. في عام 2016، نمت الأصول المصرفية لقطاع التجزئة الإسلامية بنسبة 11% بينما نمت الودائع بنسبة 8% (Elshabrawy, 2018).

بحلول الربع الأول من عام 2018، بلغت الأصول الإجمالية للبنوك الإسلامية 27177.3 مليون دولار، أي ما يعادل 77% من الناتج المحلي الإجمالي في البحرين (انظر **الشكل 3.2.2.1.1**؛ CBB, 2018b). بينما بلغت الأصول الإجمالية للنظام المصرفي بأكمله في البحرين ما يقرب من 190 مليار دولار، أي ما يعادل 535.5% من الناتج المحلي الإجمالي (CBB, 2018b). يوضح **الشكل 3.2.2.1.2** إجمالي الأصول والتزامات البنوك الإسلامية المصنفة حسب الموقع الجغرافي، وكما يمكن أن نرى أن غالبية أصول والتزامات البنوك الإسلامية في البحرين محلية. كما أن غالبية أصول والتزامات البنوك الإسلامية تكون بالدينار البحريني أو الدولار الأمريكي (**الشكل**

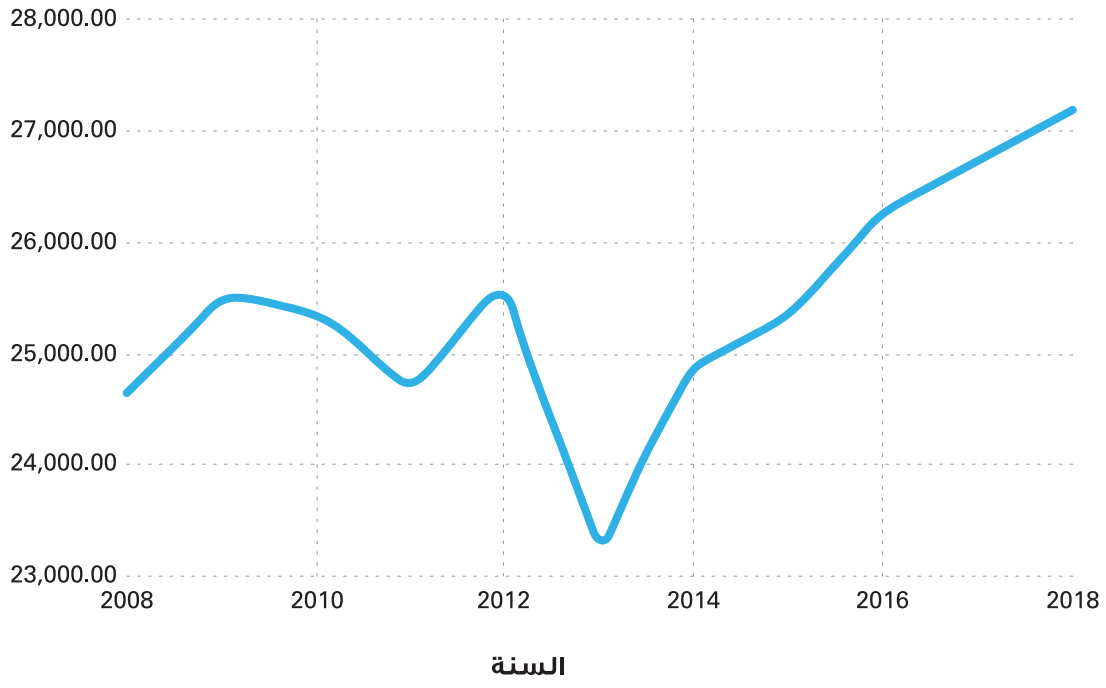

الشكل 3.2.2.1.1
إجمالي أصول البنوك الإسلامية (بالمليون دولار)، 2008 - 2018

المصدر: مصرف البحرين المركزي

3.2.2.1.3). وترجع هيمنة الدولار الأمريكي إلى وجود نظام سعر الصرف الثابت، الذي يعطي مزيدًا من الثقة في العمليات المصرفية والقدرة على التنبؤ بها.

يقيس مؤشر تنمية التمويل الإسلامي (IFDI) لرويترز ICD، أداء 124 دولة ويقدم رؤية مفيدة حول تطوير قطاع التمويل الإسلامي في البحرين مقارنة بالدول الأخرى في جميع أنحاء العالم. ويتضمن مؤشر IFDI خمسة مؤشرات:

1. التطوير الكمي
2. المعرفة
3. الحوكمة
4. المسؤولية الاجتماعية للشركات
5. الوعي

وينقسم كل من هذه المؤشرات إلى مؤشرات فرعية. يوضح مؤشر تنمية التمويل الإسلامي أن البحرين هي إحدى الدول الرائدة عالميًا في مجال التمويل الإسلامي، حيث احتلت المركز الثاني بعد ماليزيا في عام 2016 والمركز الثاني عالميًا في عام 2018 بعد ماليزيا التي احتلت المركز الأول بينما احتلت الإمارات العربية المتحدة المركز الثالث (Elshabrawy, 2018). فيما يلي ملخص لنتائج التقرير لعام 2017 الذي لخصه (Elshabrawy 2018):

• تحتل البحرين المركز الخامس في مؤشر التطوير الكمي الذي يشمل 5 مؤشرات فرعية: الخدمات المصرفية الإسلامية والتكافل والمؤسسات المالية الإسلامية الأخرى والصكوك والصناديق الإسلامية. وقد احتلت البحرين المركز الأول في المؤشر الفرعي للخدمات المصرفية الإسلامية، والسادس في الصكوك، والتاسع في أصول التمويل الإسلامي، والعاشر في التكافل، ولكنها لم تكن ضمن المراكز العشرة الأولى في الصناديق الإسلامية.

• احتلت البحرين المركز الرابع في مؤشر المعرفة الذي يقيس التعليم والبحث في قطاع التمويل الإسلامي. كما احتلت البحرين المركز الرابع في مجال التعليم والثالث في مجال البحث.

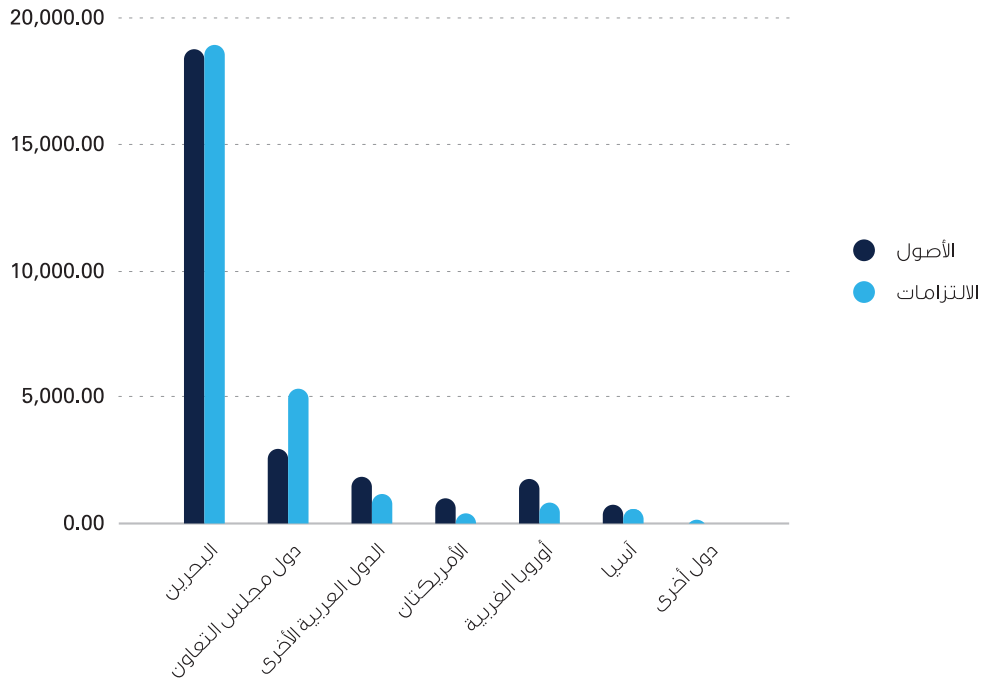

الشكل 3.2.2.1.2

البنوك الإسلامية: موقع الأصول/الالتزامات (بالمليون دولار)، 2018 الربع الأول

المصدر: مصرف البحرين المركزي

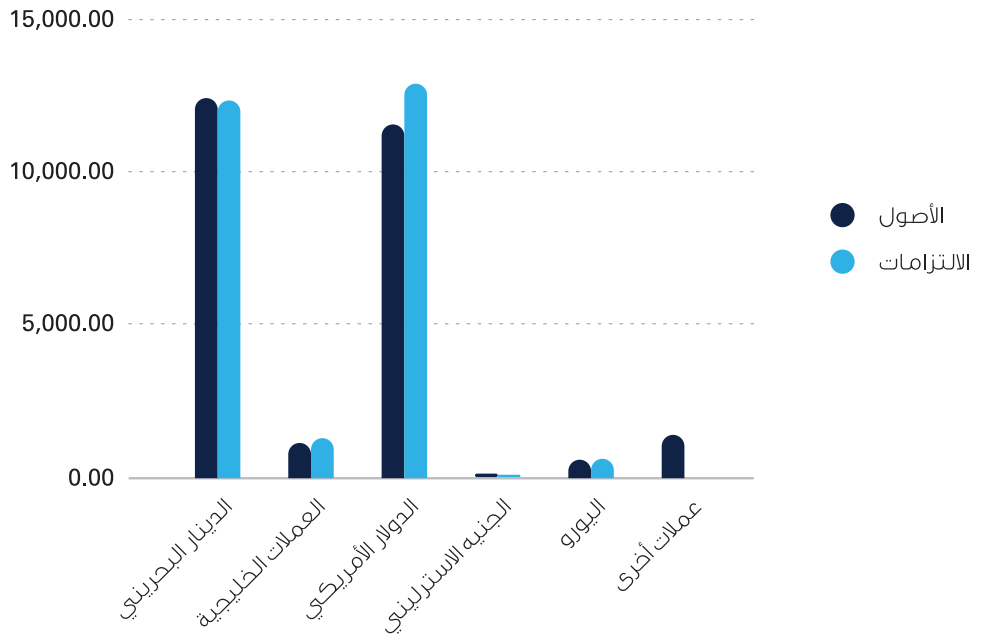

الشكل 3.2.2.1.3

البنوك الإسلامية عملة الأصول/الالتزامات (بالمليون دولار)، 2018 الربع الأول

المصدر: مصرف البحرين المركزي

• احتلت البحرين المركز الأول في مؤشر الحوكمة الذي يشمل ثلاثة مؤشرات فرعية: اللوائح، وحوكمة الشريعة، وحوكمة الشركات. فقد احتلت البحرين المركز الأول في اللوائح وحوكمة الشريعة والثامن في حوكمة الشركات.

• تحتل البحرين المركز الثالث في مؤشر المسؤولية الاجتماعية للشركات (CSR) الذي يتضمن مؤشرين فرعيين: أنشطة المسؤولية الاجتماعية للشركات وأموال المسؤولية الاجتماعية للشركات التي يتم صرفها من خلال الزكاة والقرض الحسن والجمعيات الخيرية.

• احتلت البحرين المركز الثاني في التوعية التي تقاس بعدد الندوات والمؤتمرات. وكانت البحرين الأولى عالميًا في مؤتمرات التمويل الإسلامي، والثانية بعد الإمارات في الندوات.

بشكل عام، يوضح مؤشر IFDI الدور الرائد عالميًا للبحرين في تطوير قطاع التمويل الإسلامي في الاقتصاد. كما يرسم مؤشر الاقتصاد الإسلامي العالمي (GIEI) صورة مماثلة. يُعد مؤشر GIEI مؤشرًا أكبر يقيس الاقتصاد الإسلامي الذي يتضمن الأطعمة الحلال، والتمويل الإسلامي، والسفر الحلال، والأزياء البسيطة، ووسائل الإعلام والترفيه الحلال، والمستحضرات الصيدلانية ومستحضرات التجميل الحلال. في عام 2017، احتلت البحرين المركز الثالث عالميًا في مؤشر GIEI والثاني في المؤشر الفرعي للتمويل الإسلامي (Elshabrawy, 2018).

لقد شهدت صناعة الخدمات المالية تغيرات جذرية قائمة على التكنولوجيا على مدار السنوات القليلة الماضية. لذلك، لكي تحافظ البحرين على مكانتها كمركز مالي وكرائدة في التمويل الإسلامي، يجب أن تكون رائدة في الابتكار المالي أيضًا. كما ذكر في الفصل 4.2، تم إطلاق خليج البحرين للتكنولوجيا

المالية (BFB)، وهو مركز للتكنولوجيا المالية؛ وتم إطلاق حاضنة شركات أيضًا في أوائل 2018. يُعد خليج البحرين للتكنولوجيا المالية أكبر مركز للتكنولوجيا المالية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

حيث يضم الهيئات الحكومية، والمؤسسات المالية، والشركات، والخدمات الاستشارية، والجامعات، والجمعيات، والوكالات الإعلامية، ورأس المال الاستثماري، والشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية، من أجل دفع عجلة تطوير نظام تقني مالي. في عام 2017، أنشأ مصرف البحرين المركزي وحدة مخصصة للتكنولوجيا المالية للإشراف على هذا القطاع. كما أعلن مصرف البحرين المركزي عن وضع لوائح جديدة لإنشاء بيئة رقابية تجريبية تسمح للشركات الناشئة وشركات التكنولوجيا المالية باختبار وتجربة أفكارها وحلولها المصرفية في مساحة افتراضية قبل نشرها في البحرين. وفي عام 2017، أصدر مصرف البحرين المركزي لوائح جديدة للتمويل الجماعي لدعم التوسع في قطاع التكنولوجيا المالية.

3.2.2.2 ما الذي يوضح الاتجاهات العامة في قطاع التمويل الإسلامي في البحرين؟

يمكن أن يعزى النمو السريع لقطاع التمويل الإسلامي في البحرين وحالة البحرين كمركز للتمويل الإسلامي جزئيًا إلى السياسات الحكومية الداعمة، بما في ذلك اقتصاد السوق المفتوح وإطار سياسة الاقتصاد الكلي المؤدي إلى النمو. وعلاوة على ذلك، لعب مصرف البحرين المركزي دورًا مهمًا في تنظيم ومراقبة صناعة التمويل الإسلامي وتوفير بيئة تعزز الشفافية والابتكار. كان مصرف البحرين المركزي من أوائل البنوك المركزية التي نشرت لوائح التمويل الإسلامي في عام 2001 (Elshabrawy, 2018). ومنذ ذلك الحين، يقوم مصرف البحرين المركزي باستمرار بتطبيق لوائح وسياسات مبتكرة جديدة لتطوير هذا القطاع.

كان مصرف البحرين المركزي نفسه مبتكرًا في النطاق التنظيمي. فقد كان أول بنك مركزي يصدر الصكوك وينميها في عام 2001 (EDB, 2017). كما كان أول من قام بتطوير لوائح التكافل وإعادة التكافل في عام 2005 (EDB, 2017). كما كان أول من أطلق أدوات إدارة السيولة المالية الإسلامية قصيرة الأجل في عام 2008 (EDB, 2017). ونتيجة لهذه القيادة، فقد تم الاعتراف بدور مصرف البحرين المركزي في جميع أنحاء العالم، وتم التصويت لصالح مصرف البحرين المركزي كأفضل مركز مالي في مؤتمر التكافل العالمي لمدة ثلاث سنوات متتالية من 2008 - 2010 (CBB, 2010). وعلاوة على ذلك، فإن دليل قواعد مصرف البحرين المركزي يعتبر مقياسًا للحوكمة المتوافقة مع الشريعة الإسلامية على نطاق أوسع (Elshabrawy, 2018). وقد استعانت أكثر من 30 دولة بالبحرين للحصول على المساعدة والتوجيه في إنشاء هياكلها ونظمها المالية الإسلامية (EDB, 2017).

كما استفاد قطاع الخدمات المصرفية الإسلامية في البحرين من استيعاب شبكة من المنظمات المهمة التي تدعم وتساعد على تطوير صناعة التمويل الإسلامي. فمثلاً، تأسست هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI) في البحرين في عام 1991. باشتراك حوالي 45 عضوًا، تعتبر هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية منظمة دولية غير ربحية رائدة مقرها في البحرين مسؤولة عن تطوير وإصدار معايير صناعة التمويل الإسلامي العالمية. لقد دعمت معايير وإرشادات هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية في الشريعة والمحاسبة والتدقيق والأخلاق والحوكمة نمو قطاع التمويل الإسلامي في البحرين والعالم.

كانت البحرين أول دولة تجعل المعايير الخاصة بهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية إلزامية لجميع المؤسسات الإسلامية. وقد اتبعت العديد من البلدان خطى البحرين، وأصبحت اليوم معايير هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية إلزامية في مركز دبي المالي العالمي والأردن وقطر ومركز قطر المالي والسودان

وجنوب إفريقيا وسوريا والبنك الإسلامي للتنمية. كما تشكل معايير هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية الأساس للمعايير الوطنية في بنغلاديش وبروناي وفرنسا وإندونيسيا والكويت ولبنان وماليزيا وباكستان وروسيا ودول آسيا الوسطى والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة والمملكة المتحدة.

كما يُعد المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية (CIBAFI)، الذي أنشئ عام 2001، منظمة غير ربحية أيضًا يقع مقرها في البحرين. يضم المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية حوالي 120 عضوًا ويوفر المعلومات والخدمات للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية. تقدم كل من هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، والمجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية برامج تدريبية متخصصة تتعلق بمواضيع مختلفة في الصناعة المالية الإسلامية. وبالمثل، فإن السوق المالية الإسلامية الدولية (IIFM) هي منظمة غير ربحية تضم مؤسسات أعضاء من مجموعة مختلفة من الدول في جميع أنحاء العالم في البحرين، وقد تم تأسيسها في عام 2002 بهدف خلق سوق مالي إسلامي قوي ويتسم بالشفافية والفعالية. وتركز السوق المالية الإسلامية الدولية على توحيد العقود المالية الإسلامية ونماذج المنتجات المتعلقة بصناعة الخدمات المالية الإسلامية.

في عام 2002، تم تأسيس مركز إدارة السيولة المالية (LMC) أيضًا في البحرين حيث يقدم المركز أدوات مالية قصيرة ومتوسطة الأجل متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية ومبتكرة وقابلة للتكيف والتداول إلى المؤسسات المالية الإسلامية يساهم المركز في نمو قطاع التمويل الإسلامي من خلال مساعدة مؤسسات التمويل الإسلامي في وضع أموالها الفائضة في أدوات تداول مربحة (Elshabrawy, 2018). كما قام مركز إدارة السيولة المالية ومصرف البحرين المركزي مجتمعين بطرح أداة السيولة المالية الإسلامية (ISLI) في عام 2008 كأداة لإدارة السيولة المالية للمؤسسات المالية الإسلامية. تخلق أداة السيولة المالية الإسلامية سوقًا للصكوك أكثر سيولة مالية من خلال تمكين المؤسسات المالية من الوصول إلى سندات الإجارة الإسلامية الحكومية. وعلاوة على ذلك، يوجد عدد من المؤسسات الخاصة في البحرين من بينها طومسون رويترز (Thomson Reuters)، ومركز التمويل الإسلامي العالمي، ومركز المعرفة المالية الإسلامية في ديلويت، والتي تقدم مجموعة متنوعة من الخدمات لمؤسسات التمويل الإسلامي.

كما تم دعم صناعة التمويل الإسلامي في البحرين بقوة عاملة بحرينية من ذوي المهارات العالية. يعمل في قطاع الخدمات المالية أكثر من 14000 شخص، منهم أكثر من 60% من البحرينيين (EDB, 2017). يتم تعليم وتدريب العديد من العمالة البحرينية في مؤسسات تقدم درجات ودورات متخصصة في التمويل الإسلامي. وقد كانت البحرين واحدة من أوائل الدول التي قدمت برامج التعليم والتدريب للتمويل الإسلامي في الثمانينيات(Elshabrawy, 2018). ووفقًا لتقرير التعليم المالي الإسلامي العالمي الصادر عن (يورزيك 2013)، كانت البحرين من بين أفضل عشر دول في العالم والثانية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من حيث عدد مقدمي خدمات التعليم والمعرفة في مجال التمويل الإسلامي. كما قام مصرف البحرين المركزي بدعم تطوير التعليم المالي الإسلامي في البحرين من خلال صندوق الوقف الذي تأسس في عام 2006.

يرعى صندوق الوقف مختلف برامج التعليم والتدريب في التمويل الإسلامي، على سبيل المثال يقدم برنامج رعاية الخريجين في صندوق الوقف منحًا دراسية للطلاب للحصول على برنامج دبلوم الدراسات العليا في معهد البحرين للدراسات المصرفية والمالية (BIBF). وقد استفادت صناعة التمويل الإسلامي في البحرين أيضًا من الدور الريادي للبحرين في استضافة المؤتمرات والندوات. وفي عام 2017 مثلاً، استضافت البحرين المؤتمر العالمي الرابع والعشرين للبنوك الإسلامية بوجود أكثر من 1300 مشارك و 135 متحدثًا من أكثر من 50 دولة. حيث تساهم مثل هذه المؤتمرات في تطوير صناعة التمويل الإسلامي من خلال تبادل أفضل الممارسات وأحدث الابتكارات وطرق إدارة التغيير والتعامل مع التحديات.

كما تم دعم نمو قطاع الخدمات المصرفية الإسلامية في البحرين من خلال وجود مستويات مرتفعة للسيولة المالية في المنطقة والتفضيل المتزايد للمعاملات الإسلامية، خاصة بعد الأزمة المالية العالمية لعام 2008، حيث تم النظر إلى منتجات التمويل الإسلامي بشكل متزايد كبديل أكثر أمانًا للخدمات المصرفية التقليدية (CBB, 2008). وبالإضافة إلى الدراسة الموضحة في **القسم 3.2.1.2** أعلاه، أظهرت دراسة أجراها صندوق النقد الدولي (Farooq and Zaheer, 2015) أن البنوك الإسلامية في جميع أنحاء العالم أثبتت قدرتها على الصمود خلال الأزمة وأسهمت في الاستقرار الاقتصادي حيث كان نمو الائتمان والأصول بها على الأقل ضعف معدله في البنوك التقليدية. وكما ذكرنا أعلاه، فإن طبيعة العمل في قطاع الخدمات المصرفية الإسلامية تمنع بعض الممارسات الأكثر خطورة والتي تسببت في خسارة البنوك التقليدية أثناء الأزمة.

في البحرين عام 2008، نمت الأصول الموحدة للبنوك الإسلامية بنسبة 50% مدفوعة بشكل أساسي بالأصول الأجنبية (CBB, 2008). وواصلت البنوك الإسلامية نموها في عام 2009، ولكن بمعدل أقل بنسبة 3.5% (CBB, 2009). وقد تباطأ المزيد من النمو في عام 2010 إلى -0.6% (CBB, 2010) بسبب آثار الأزمة المالية العالمية. وفي عام 2011، انخفضت الأصول المجمعة للبنوك الإسلامية (بنوك قطاعي التجزئة والجملة) بنسبة 2.6%، وكان هذا الانخفاض بسبب انخفاض في الأصول الأجنبية (CBB, 2011). وانخفضت الأوراق المالية الأجنبية بنسبة 23.1% من 3042.5 مليون دولار في عام 2010 إلى 2341.2 مليون دولار في عام 2011 (CBB, 2011). كما انخفض الاستثمار الأجنبي مع المؤسسات الخاصة غير المصرفية بنسبة 24.6% من 2414.5 مليون دولار في عام 2010 إلى 1821.6 مليون دولار في عام 2011 (CBB, 2011). ومع ذلك، سرعان ما انتعشت البنوك الإسلامية وسجلت معدل نمو إيجابيًا بنسبة 3.5% في عام 2012، مدعومًا أيضًا بالنمو في الأصول الأجنبية (CBB, 2012). وقد قام مصرف البحرين المركزي بين عامي 2014 و 2017 بإجراء عدد من الإصلاحات التي أدت إلى ارتفاع معدل نمو البنوك الإسلامية بعد عام 2014.

يعتمد الاحتفاظ بموقعنا كمركز للمال وللتكنولوجيا المالية على احتضاننا لكل من الابتكار، والإبداع، وبقوة عاملة عالية المهارات، تسهم بها النساء بفعالية.

- سعادة الأستاذ رشيد المعراج
(المحافظ، مصرف البحرين المركزي)

3.2.3 التوصيات

حققت جميع دول مجلس التعاون الخليجي نموًا ملحوظًا في قطاع التمويل الإسلامي. حيث يلعب التمويل الإسلامي اليوم دورًا كبيرًا في اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي. ومع ذلك، يطمح عدد من دول مجلس التعاون الخليجي إلى أن تصبح رائدة على مستوى العالم في مجال التمويل الإسلامي، وهو هدف لا يمكن للجميع تحقيقه في وقت واحد. إن المنافسة ظاهرة صحية تؤدي عمومًا إلى النمو، ولكن ظهور المراكز المتنافسة في دول مجلس التعاون الخليجي أدى إلى تجزئة صناعة التمويل الإسلامي (Wilson, 2013). حيث وضعت كل دولة من دول مجلس التعاون الخليجي قوانينها ولوائحها الخاصة التي تحكم قطاعات التمويل الإسلامي ولم تكن هناك محاولات لمواءمة هذه الأطر التنظيمية (Wilson, 2013).

لذلك، يجب على دول مجلس التعاون الخليجي العمل معًا من أجل تقارب أطرها التنظيمية للتمويل الإسلامي، والتعاون معًا لتحديد مجالاتها ذات الميزة التنافسية والتركيز على تطوير مثل هذه المجالات. كما يجب على مؤسسات التمويل الإسلامي في دول مجلس التعاون الخليجي التركيز على التنافس مع المؤسسات الأخرى في جميع أنحاء العالم بدلاً من التنافس مع بعضها البعض. إن دول مجلس التعاون الخليجي مجتمعة تتمتع بمكانة جيدة لتصبح أكبر وأهم مركز للتمويل الإسلامي في العالم.

ينبغي على البنوك الإسلامية في البحرين التركيز بشكل أكبر على توسيع نطاق عملياتها على المستوى الدولي، حيث إن غالبية أصول والتزامات البنوك الإسلامية في البحرين محلية. سيوفر التوسع الدولي مجالاً أكبر للنمو، فضلاً عن تقليل المخاطر. لتحقيق هذه الغاية، ينبغي أن يواصل مصرف البحرين المركزي دوره كجهة منظمة مبتكرة. تتجه البحرين نحو الاتجاه الصحيح فيما يتعلق بالابتكار المالي، خاصة بعد إنشاء خليج البحرين للتكنولوجيا المالية. وعلاوة على ذلك، من أجل دعم الابتكار المالي وتطوير صناعة التكنولوجيا المالية، ينبغي على البحرين تركيز أكثر جهودها في تطوير جودتها التعليمية، خاصة في مجال الرقمنة والتكنولوجيا. وينبغي ربط الرقمنة بالتمويل الإسلامي والخدمات المصرفية، كما ينبغي تقديم دورات متخصصة تربط التطورات التكنولوجية الحديثة بالصناعة المصرفية.

أيضًا كجزء من استراتيجية التنويع داخل الصناعة، ينبغي على البحرين التركيز على تقديم برامج التعليم الشامل للاقتصاد الإسلامي، حيث تركز البرامج السائدة بشكل أساسي على التمويل الإسلامي، مع تركيز أقل على الجوانب الأخرى مثل الصناعة الحلال والزكاة والوقف، والتي تُعد أيضًا جوانب مهمة يمكن أن تدعم صناعة التمويل الإسلامي. من خلال تطوير التعليم في قطاع التمويل الإسلامي في البحرين، يمكن للبحرين البدء في التركيز على تسويق نفسها كدولة رائدة في تعليم التمويل الإسلامي بهدف جذب الطلاب الدوليين. كما يمكنها البدء في تقديم دورات عبر الإنترنت وفرص التعلم الإلكتروني في التمويل الإسلامي للطلاب من جميع أنحاء العالم.

الملخص والتوصيات

كان اقتصاد البحرين الكلي مستقرًا قديمًا، ما ساعد على تعزيز وجود قطاع تمويل إسلامي حيوي. ومع ذلك، فقد أدت سلسلة من الأزمات، بدءًا من الأزمة المالية العالمية في عام 2008، إلى الدخول في فترة من الضغوط المالية المستمرة. يكمن الحل النهائي في تقليص اعتماد الاقتصاد على النفط، ويمكن أن يؤدي الاعتماد على النجاحات الحالية لقطاع التمويل الإسلامي إلى لعب دور مهم في هذه الاستراتيجية. ولكن على المدى القصير، هناك مجال لإجراءات مالية يمكن أن تساعد في استقرار المالية العامة للدولة، وستسهم أيضًا في الأهداف البيئية للبحرين.

التوصية 3.1: عند فرض ضرائب جديدة غير مباشرة، يتم التركيز على السلع والخدمات التي لها آثار سلبية مباشرة على البيئة والصحة.

التوصية 3.2: العمل لرفع الدعم تمامًا عن السلع الأساسية، وإدخال التحويلات المالية المباشرة التي تعتمد على المدخول محله.

التوصية 3.3: مواصلة تنفيذ وصقل الرؤية الاقتصادية 2030 لبناء اقتصاد متنوع.

التوصية 3.4: مواصلة العمل مع شركاء دول مجلس التعاون الخليجي في تنفيذ الإصلاحات المالية، بما في ذلك طلب المساعدة المالية والتقنية.

التوصية 3.5: ينبغي على دول مجلس التعاون الخليجي استغلال أوجه التآزر في بناء قطاع تمويل إسلامي حيوي على مستوى دول المجلس.

التوصية 3.6: ينبغي بذل الجهود لمواءمة قوانين ولوائح التمويل الإسلامي في دول مجلس التعاون الخليجي.

التوصية 3.7: يجب على البنوك الإسلامية في البحرين التركيز بشكل أكبر على توسيع عملياتها دوليًا.

التوصية 3.8: تطوير النظام التعليمي للتمويل الإسلامي بحيث يمكن للبحرين البدء بتسويق نفسها كدولة رائدة في تعليم التمويل الإسلامي.

4. الطاقة المستدامة: الطاقة المتجددة كعنصر مكمل للمواد الهيدروكربونية

في ضوء التحديات البيئية المعاصرة، وأهمية مواكبة الرؤية الاقتصادية لمملكة البحرين، تسعى البحرين إلى استثمار الطاقة المتجددة بشكل موسع. ويستند بشكل أساسي على الأوراق البحثية (Al-Doseri 2018) و (Albuflasa 2018).

4.1 الفرص المتاحة من أنواع الطاقة المتجددة

كانت البحرين أول دولة خليجية عربية تكتشف النفط بكميات تجارية. كما كانت أول دولة تحقق إيرادات من النفط؛ استُخدمت في تمويل مشاريع تحديثية موسعة. كان هذا الاكتشاف بمثابة شريان الحياة لاقتصاد البحرين، حيث تزامن ذلك مع انهيار سوق اللؤلؤ العالمية، الذي كان يمثل سلعة التصدير الرئيسية للبحرين في ذلك الوقت. ومنذ ذلك الحين، اعتمد برنامج التنمية الاقتصادية للبلد على هذا المورد الطبيعي المحدود، الذي يمثل أيضًا محور تركيز جميع قطاعات الطاقة. وهذا يبرز التحدي المتمثل في التحول من مصدر طاقة مستقر إلى أنواع وقود بديلة أكثر استدامة

"نظرًا لحجمها المحدود ومواردها الطبيعية، أدركت البحرين أن البيئة الصحية هي الأساس لرفاهية الإنسان والازدهار الاقتصادي. تتمثل الدوافع الرئيسية للتغير البيئي في البحرين في النمو السكاني والتنمية الاقتصادية والتوسع الحضري والتكنولوجيا وتغير المناخ. تتطلب هذه التحديات نقل التكنولوجيات المناسبة المراعية للبيئة وتكييفها، وتمويل التنمية المستدامة، وبناء القدرات الوطنية، ورفع الوعي المجتمعي حول الترابط بين التنمية الاقتصادية وحماية البيئة ورفاهية الإنسان. وقد يكتسب ابتكار التكنولوجيات المنخفضة الانبعاثات الكربونية بجانب إجراءات كفاءة استخدام الموارد ميزة تنافسية أكثر فأكثر في الاقتصاد العالمي وتساعد البحرين في تحقيق أهداف التنمية المستدامة والاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف. وعلاوة على ذلك، فإنها تحافظ على اقتصاد مزدهر جذاب للشركات والاستثمارات، ما يضمن رفاهية مواطنيها واستدامة الموارد للأجيال القادمة".

- د. أسماء أبا حسين
(أستاذ علوم الأرض والبيئة، جامعة الخليج العربي، البحرين)

غير المواد الهيدروكربونية. ومع ذلك، فإن الرؤية الاقتصادية للبحرين تتصدى لهذا التحدي فقد تم وضع العديد من الاستراتيجيات وتنفيذها لتحقيق تنوع في مصادر الطاقة.

يناقش هذا القسم توازن الطاقة بين الإنتاج والاحتياجات المتوقعة ومعدلات الاستهلاك. بالإضافة إلى ذلك، فإنه يحلل أيضًا كيف يؤثر هذا على اتجاه سياسة الحكومة وجوهرها بشأن الخصخصة، والدعم، وتنويع مصادر الطاقة، وخطط استكشاف مصادر بديلة للطاقة.

4.1.1 نظرة عامة على قطاع الطاقة في البحرين

4.1.1.1 النفط والغاز الطبيعي

تتمتع البحرين بمصادر طاقة كبيرة تتكون غالبًا من النفط الخام والغاز الطبيعي. وقد شهد شهر أبريل 2018 إعلانًا عن مصدر جديد للنفط الصخري وكميات من الغاز المصاحب في حوض خليج البحرين البحري، الواقع قبالة الساحل الغربي للمملكة، بالإضافة إلى اكتشاف كميات كبيرة من الغاز العميق. يُعد هذا الاكتشاف النفطي هو الأكبر في المملكة منذ عام 1932. ويقدر أن يصل حجمه الإجمالي إلى 80 مليار برميل من النفط في موقعه وما يصل إلى 20 تريليون قدم مكعب من الغاز العميق في موقعه من حقل البحرين (Barbuscia, 2018). ومع ذلك، فإن استخراج النفط على نطاق واسع لن يحدث في أي وقت قريب لهذا النوع من الاكتشاف، وليس من الواضح حتى الآن بالضبط الكم الذي يمكن أن ينتجه الحقل. فمثلاً، قدرت مساحة حوض الربع الخالي في سلطنة عمان بـ 24 مليار برميل من النفط، ولكن 1.2 مليار برميل فقط يمكن استخراجها من الناحية الفنية (Mahdi and Sergie, 2018).

وفقًا لخبراء الهيئة الوطنية للنفط والغاز (NOGA)، فإن التحديات التكنولوجية تتطلب مهلة زمنية طويلة تصل لعدة سنوات حتى يُمكن أن تُمثل مستويات الاستخراج مساهمة كبيرة في الميزانية الحكومية. هذا لأن جدوى استخراج هذا النوع من النفط والغاز يتم إجراؤه عادة عبر عدة مراحل. وعلاوة على ذلك، أعلنت الهيئة الوطنية للنفط والغاز أنها ستُفاتح الشركاء الدوليين للمساهمة في التمويل وتقديم الخبرة الفنية التي ستستهلك وقتًا أطول من الاستثمار التقليدي (Gnana and Saadi, 2018).

حاليًا، يعتمد قطاع النفط في البحرين بشكل أساسي على مصدرين؛ هما حقلا البحرين وأبو سعفة، مع تقسيم الإيرادات من الأخير بالتساوي بين المملكة العربية السعودية والبحرين (حيث تجري العمليات من قبل المملكة العربية السعودية). يوضح **الشكل 4.1.1.1.1** إنتاج النفط الخام في حقل نفط البحرين للفترة بين 2005 - 2015.

في السنوات الأخيرة، ارتفع إنتاج النفط من حقل البحرين بشكل كبير من 32 ألف برميل في عام 2010 إلى 51 ألف برميل في عام 2015، وهو ما يعني زيادة تقارب 60%.

ونتيجة لهذه الزيادة في إنتاج النفط، ارتفع أيضًا إنتاج الغاز المصاحب، حيث ارتفع من 105 مليار قدم مكعب سنويًا في عام 2011 إلى 232 مليار قدم مكعب سنويًا في عام 2015. وقد أثر اتجاه النمو هذا أيضًا على إنتاج الغاز الطبيعي، وذلك من خلال تحسين كفاءة الاستخراج، ورفع الإنتاج إلى 520 مليار قدم مكعب سنويًا مقارنة بمستوى الإنتاج لعام 2005 البالغ 363 مليار قدم مكعب سنويًا. يوضح **الشكل 4.1.1.1.2** اتجاه إنتاج الغاز الطبيعي والغاز المصاحب.

إن إنتاج الغاز له أهمية بالغة للتنمية البشرية في البحرين، حيث تعتمد عملية توليد الطاقة وتحلية المياه على الغاز. كما تستهلكه الصناعات مثل شركة ألبا وجيبك وشركة حديد البحرين. وهذا ما يجعل أمن الغاز، الذي يتكون من مزيج من الإنتاج المحلي المستقر والواردات التي يمكن الاعتماد

عليها، هدفًا استراتيجيًا لحكومة البحرين، خاصة بالنظر إلى الزيادة في عدد السكان والتوسع الحضري (تخطط البحرين لاستيراد الغاز في السنوات القادمة).

علاوة على ذلك، وفقًا لاستراتيجية الاستثمار الأجنبي المباشر التي نوقشت في الفصل الأول، تحرص حكومة البحرين على جذب الشركات الصناعية، وبالتالي فإن سوق الغاز لها آثار على نوع الصناعات المستهدفة. تتمثل أحد الآثار الرئيسية في أنه لا يمكن تحقيق استراتيجية التحول عن نموذج الإنتاج المعتمد على المواد الهيدروكربونية، باستثناء المكاسب المذهلة له في الكفاءة على المدى القصير، بدون تطوير الأساليب الحالية لتوليد الكهرباء وتحلية المياه: ستؤدي الاستثمارات الأجنبية في النهاية إلى زيادة الطلب على إمدادات الطاقة وبالتالي استهلاك الغاز التي لا يمكن تلبيتها وفقًا للنموذج الحالي.

تمتلك البحرين مصادر بديلة أخرى لتوليد الكهرباء، وهي أيضاً واعدة ومستدامة بشكل أكبر من المصادر المحدودة والمستنفدة الحالية، والتي سنوضحها بالتفصيل فيما بعد. ومع ذلك، تُعد البنية التحتية الحالية ومحدودية الخبرات الوطنية من بين التحديات الرئيسية التي تواجه النهج الجديدة لتوليد الكهرباء. لذلك، سيكون من المفيد مناقشة مخطط النظرة العامة لشبكة الكهرباء الوطنية.

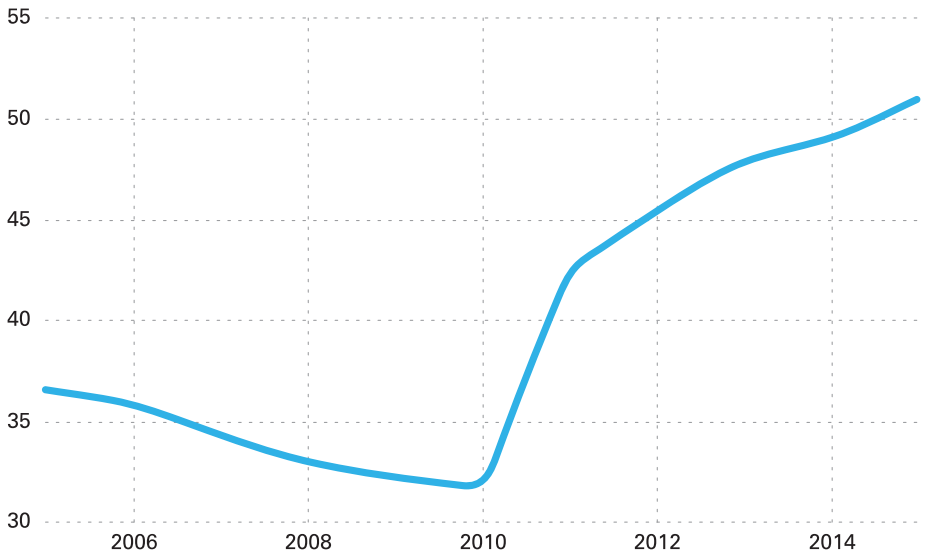

الشكل 4.1.1.1.1

إنتاج النفط الخام في حقل نفط البحرين (بالألف برميل/اليوم)، 2005 - 2015

المصدر: الهيئة الوطنية للنفط والغاز، ورد في Al-Doseri, 2018

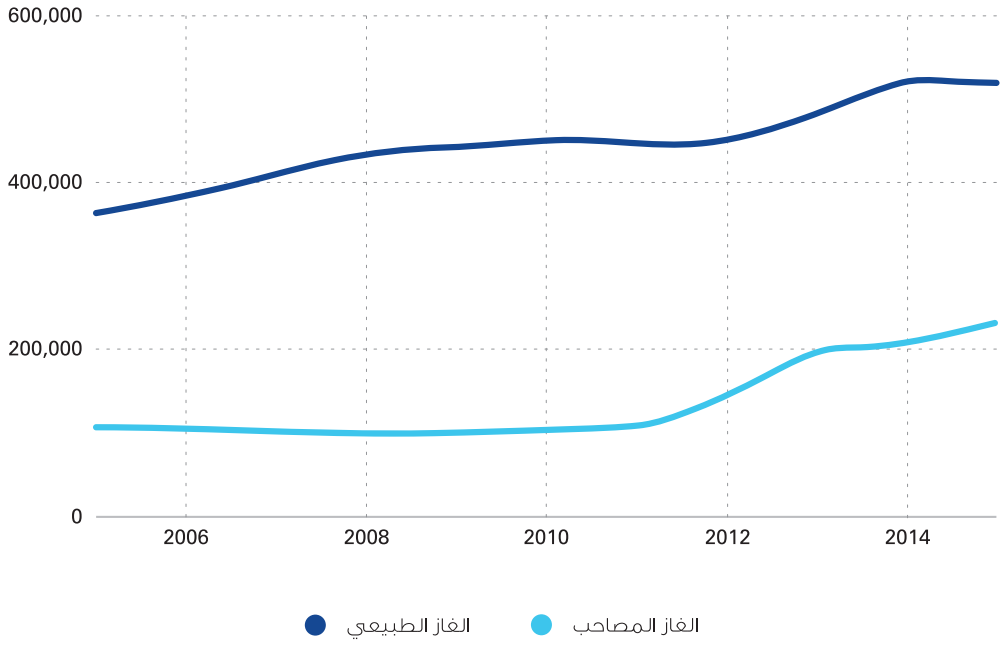

الشكل 4.1.1.1.2

إنتاج الغاز الطبيعي والغاز المصاحب (بالمليار قدم مكعبة/السنة)، 2005 - 2015

المصدر: الهيئة الوطنية للنفط والغاز، ورد في Al-Doseri, 2018

لقد لعب قطاع النفط والغاز دورًا حيويًا في التنمية المستدامة، فهو يُعد محرك الاقتصاد الوطني المستدام من خلال تغذية النمو الاقتصادي وتحسين مستويات المعيشة. وقد شرعنا في مبادرات الاستدامة مثل استراتيجية تغير المناخ لقطاع البترول، بما في ذلك تعزيز كفاءة الطاقة والمعايير البيئية، والحفاظ على المياه، وإعادة زراعة أشجار المنغروف.

إن العالم على وشك الدخول في حقبة حافلة بالرخاء لم يسبق لها مثيل بسبب التطورات السريعة في التكنولوجيا والطبقة المتوسطة على الصعيد العالمي، التي ستنمو إلى خمسة مليارات نسمة بحلول عام 2030، ما يخلق طلبًا أكبر على الطاقة والمنتجات المشتقة من النفط والغاز. هذه فرصة للبحرين لتلبية هذا الطلب وتغذية النمو الاقتصادي الوطني في الوقت نفسه وذلك من خلال اعتماد اقتصاد النفط الذكي (SOE) كأداة مساعدة حاسمة للنمو الاقتصادي في عصر الثورة الصناعية الرابعة.

- سعادة الشيخ محمد بن خليفة آل خليفة
(وزير النفط والغاز، البحرين)

4.1.1.2 توليد الطاقة

يتم تشغيل شبكة الكهرباء الوطنية في البحرين من قبل هيئة الكهرباء والماء (EWA)، التي تُعد جهة حكومية. ومع ذلك، لا تمتلك هيئة الكهرباء والماء إلا اثنتين فقط من محطات توليد الطاقة من أصل خمس، بينما تمتلك كيانات القطاع الخاص المعروفة باسم "منتجي الطاقة والماء المستقلين" الباقي. تسهم محطتا توليد الطاقة الحكومية، الرفاع وسترة، بنحو 11% من إجمالي توليد الطاقة، ويتم توفير الباقي من مزودي الطاقة المستقلين وخطي الربط لتوليد الطاقة مع شركة ألبا والربط الخليجي (**الجدول 4.1.1.2.1**).

تُعد محطات الحد والعزل والدور وحدات غاز ذات دورة مركبة (CCGT) بقدرة إجمالية للوحدات المركبة قدرها 3095 ميجاوات، وما مجموعه 977 ميجاوات من وحدات الغاز المركبة ذات الدورة المفتوحة (OCGT) و 100 ميجاوات من الوحدات التوربينية البخارية (ST). وأيضًا، كما هو مذكور في الفصل 1.3، ترتبط الشبكة بشبكة دول مجلس التعاون الخليجي، والتي تعمل حاليًا كشبكة احتياطية لدعم الشبكة أثناء حالات الطوارئ وانقطاع التيار الكهربائي، ولكنها ستكون حجر الزاوية لتطوير مركز إقليمي لتجارة وتداول الطاقة.

إذا تم توسيع الشبكة بين دول مجلس التعاون الخليجي لتشمل الدول الأوروبية، فإن ذلك سيفتح فرصة للتجارة والتداول وتقاسم المنافع بين تلك الدول، بالإضافة إلى تقليل استهلاك الغاز في العالم. ويمكن تحقيق ذلك لأن الذروة في أنماط الطلب في مجال الطاقة تكون متكاملة بشكل كبير بين دول مجلس التعاون والدول الأوروبية: تكون ذروة الطلب في دول مجلس التعاون الخليجي في الصيف (مايو - يوليو / أغسطس) بسبب استخدام تكييف الهواء، بينما تكون في أوروبا خلال أشهر الشتاء (نوفمبر / ديسمبر - أوائل مارس) التي تتطلب التدفئة. سيحد هذا التداول والتجارة من التوسع في التكنولوجيا القائمة على الغاز، وتوفير هامش آمن مشترك لهذه الدول، وتحسين كفاءة الطاقة من خلال استهلاك الغاز في بلد الإنتاج، مثل دول مجلس التعاون الخليجي، وذلك من أجل تجنب أي فقدان للغاز خلال عملية التخزين والنقل للدول التي تستورد الغاز.

بالرغم من أن الاستثمار في شبكة دول مجلس التعاون الخليجي يُعد خطوة صحيحة على طريق توفير شبكة أكثر استدامة، إلا أنه لا ينبغي مقارنتها بالمصادر المتجددة لشبكة مستدامة وآمنة في النهاية. ولقد قام عدد من الباحثين من جامعة البحرين و منظمات داخل وخارج المملكة في دراسة موارد الطاقة المتجددة. وتُظهر البيانات المستخدمة لتحليل هذه الموارد نتائج واعدة للغاية، وقد تم تنفيذ العديد من المشاريع.

المحطة	النوع	القدرة المركبة (ميجاوات)
الرفاع	توربينات غازية	700
سترة	توربينات غازية و بخارية	125
الحد	توربينات غازية و بخارية	929
العزل	توربينات غازية و بخارية	942
الدور	توربينات غازية و بخارية	1224
الربط الخليجي	ربط كهربائي	600
ألبا	ربط كهربائي	300

الجدول 4.1.1.2.1

محطات إنتاج الكهرباء وقدرة الوحدات المركبة، 2017

المصدر: إحصائيات هيئة الكهرباء والماء، 2017

4.1.1.3 الطاقة الشمسية

يعتبر الإشعاع الشمسي القياسي في البحرين مرتفعًا نسبيًا، حيث يبلغ حوالي 2600 كيلووات / الساعة / م2 / سنويًا، وتبلغ القدرة التقنية لإنتاج الكهرباء باستخدام تكنولوجيا الطاقة الشمسية الحرارية حوالي 33 تيراوات في السنة (Albuflasa, 2018). وقد تم إجراء قياس فعلي للإشعاع الشمسي في جامعة البحرين وجاءت القياسات متوافقة مع النتائج الأوسع نطاقًا (Muneer et al., 2007). وفقًا لـ (Alnaser et al. 2014)، فإن متوسط مدة سطوع الشمس يبلغ 9.2 ساعات ويبلغ متوسط الطاقة الشمسية السنوي 1891 كيلووات / الساعة / م2. كما يبلغ الحد الأقصى للطاقة التي يمكن توليدها بواسطة تكنولوجيا الخلايا المركبة المعتمدة على الطاقة الشمسية حاليًا حوالي 6.8 كيلووات / الساعة / م2 / يوميًا في أشهر الصيف (يونيو حتى سبتمبر)، وحوالي 5 كيلووات / الساعة / م2 / يوميًا خلال أشهر الشتاء (ديسمبر حتى فبراير). هذه الطاقة الشمسية اليومية المعتمدة على مساحة سطح أرض البحرين تساوي الطاقة المكتسبة من 43.2 مليون متر مكعب من الغاز الطبيعي، مع الوضع في الاعتبار أن كل متر مكعب من الغاز الطبيعي يمكن أن ينتج حوالي 10 كيلووات / الساعة من الطاقة.

تُعد الخلايا الكهروضوئية (PV)، المعروفة باسم الخلايا الشمسية، أفضل طريقة لاستخلاص الطاقة من الإشعاع الشمسي بناءً على عدة دراسات (Parida et al., 2011; Krauter and Rüther, 2004). وبناءً على ذلك، اتخذت البحرين خطوات جادة نحو دمج تقنية الخلايا الشمسية في أنظمة المصادر المتنوعة للطاقة في البحرين. وتُعد المشاريع التالية من المبادرات.

الأول هو المشروع التجريبي لبابكو بتقنية الخلايا الشمسية بقدرة 5 ميجاوات. يُعد هذا المشروع هو أول مشروع يستخدم الخلايا الشمسية المرتبطة بالشبكة الوطنية في البحرين وقد تم بناؤه في عام 2012. وقد تم تركيب هذه الخلايا من قبل شركة أمريكية تدعى بترا سولار بمبلغ 25 مليون دولار في أربعة مواقع هي: عوالي، ومصنع التكرير، ومرفأ بابكو، وفي جامعة البحرين بطاقة قدرها 0.5 ميجاوات، حيث تُعد أكبر خلايا شمسية مركبة في حرم جامعي في جميع أنحاء العالم. وقد تم تركيب الألواح الشمسية على الأرض وعلى الجزء العلوي من هياكل التظليل في أماكن وقوف السيارات التي تغطي مساحة 34,000 متر مربع بعدد 21,000 لوحة شمسية (Albuflasa, 2018).

الثاني هو المساجد التي تعمل بالطاقة الشمسية. في عام 2006، وضعت وزارة العدل والشؤون الإسلامية مشروعًا لتزويد عدد من المساجد والمآتم ومراكز تعليم القرآن الكريم في البحرين بالطاقة الشمسية الكهروضوئية. واعتبارًا من أوائل عام 2018، غطى المشروع ثلاثة مساجد. ومؤخرًا، وقعت هيئة الكهرباء والماء اتفاقية مع الوزارة لتزويد دور العبادة وأملاك الأوقاف بأنظمة الطاقة الشمسية (Albuflasa, 2018).

أما الثالث فهو مقترح لمحطة طاقة شمسية بقدرة 100 ميجاوات. في أواخر عام 2017، قررت الحكومة إنشاء محطة للطاقة الشمسية بقدرة 100 ميجاوات بالتعاون مع القطاع الخاص. ويُعد هذا المشروع جزءًا من خطة العمل المعنية بالطاقة المتجددة، التي تتضمن تطوير كل من أنظمة توليد الطاقة الموزعة وأنظمة الطاقة الشمسية على نطاق واسع. ومن المتوقع أن يتم إنجاز المشروع في عام 2019، وقد تلقت هيئة الكهرباء والماء بالفعل العروض الخاصة بالمشروع الذي سيقع في منطقة مدافن النفايات (Albuflasa, 2018).

4.1.1.4 طاقة الرياح

يتصف مناخ الرياح في البحرين بنمط محدد يعتمد على الموسم. حيث تبلغ سرعة الرياح الأقوى ما يصل إلى 7 م / ث في أشهر الصيف، مقارنة بسرعة 3.8 م / ث خلال أشهر الشتاء. وهذا يعني أن خصائص سرعة الرياح في البحرين عكس نمطها في معظم البلدان الأوروبية (Alabbasi, 2015). وقد تناولت العديد

من الدراسات إمكانية استخلاص الطاقة من خلال الرياح في مواقع مختلفة في البحرين على ارتفاعات مختلفة.

لقد تم إنشاء أول أطلس وطني للرياح في عام 2009، وفي عام 2017 أنهت وحدة الطاقة المستدامة (SEC) تحليلاً بعيد المدى للرياح. واعتمادًا على هذا التحديث، تم مؤخرًا إنتاج أطلس وطني منقح للرياح يضم بشكل خاص خصائص الرياح البحرية. وتُظهر الخرائط دليلاً علميًا على وجود رياح كافية في مناطق محددة ما يسمح بتشغيل التوربينات التي تولد طاقة نظيفة وتنتج الكهرباء من طاقة الرياح. وتتمثل المبادرات الرئيسية لاستخدامات طاقة الرياح في البحرين فيما يلي:

أولاً، مركز البحرين التجاري العالمي (BWTC). تم بناء هذا البرج في عام 2008 كأحد أبرز المعالم الرئيسية في المملكة الذي يقع في قلب عاصمة الاقتصاد والأعمال الرائدة. ويتكون من برجين يضمان مساحات مكتبية مكونين من 44 طابقًا. وقد تم دمج ثلاثة توربينات رياح في المبنى من المتوقع أن تنتج ما مجموعه 1100 إلى 1300 ميجاوات في السنة، وهو ما يمثل 11 - 15% من استهلاك الطاقة الكهربائية لأبراج المكاتب (Bahrain World Trade Center, 2015; Albuflasa, 2018).

تم تصميم المبنى لتسريع الرياح قبل وصولها إلى التوربينات من أجل الوصول إلى أقصى حد من الطاقة المولدة. كما تم وضع العديد من الاستخدامات في الاعتبار للحد من انبعاثات الكربون، مثل أنظمة الطاقة المنخفضة، والعزل عالي الكفاءة، والطرق التي تعمل بالطاقة الشمسية وإضاءة المرافق. يُعد هذا المبنى الأول من نوعه في العالم الذي يعمل بمروحة رياح متكاملة.

ثانيًا، المحطة التجريبية لهيئة الكهرباء والماء. تقوم الهيئة حاليًا ببناء محطة تجريبية بقدرة 5 ميجاوات، حيث تقوم بتركيب توربينات لطاقة الرياح بقدرة 2 ميجاوات وخلايا للطاقة الشمسية بقدرة 3 ميجاوات. لا يزال هذا المشروع، الذي يتكلف 17.1 مليون دولار، قيد الإنشاء ومن المتوقع أن يدخل حيز الخدمة في نهاية عام 2018 (EWA, 2018).

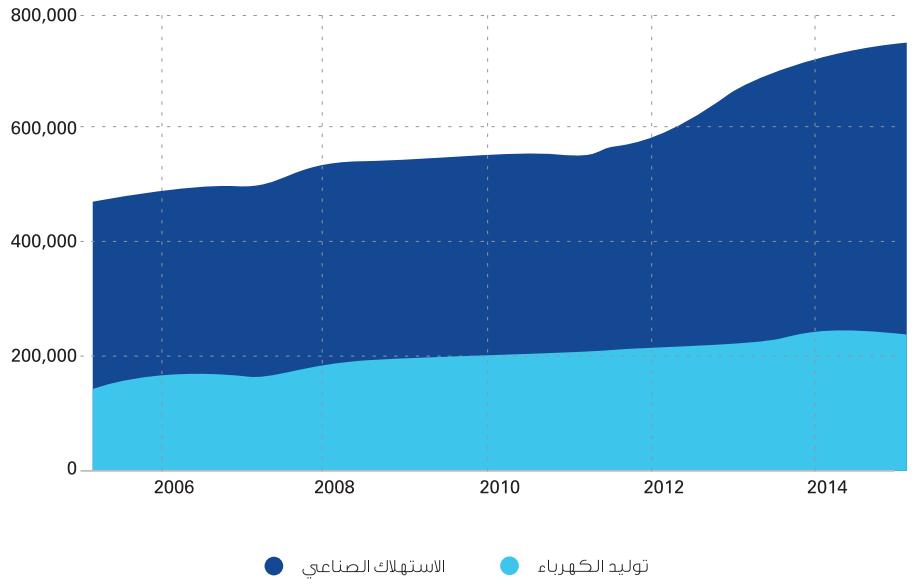

الشكل 4.1.2.1.1

استهلاك الغاز الطبيعي (بالمليار قدم مكعبة/السنة)، 2005 - 2015

المصدر: الهيئة الوطنية للنفط والغاز، ورد في Al-Doseri, 2018

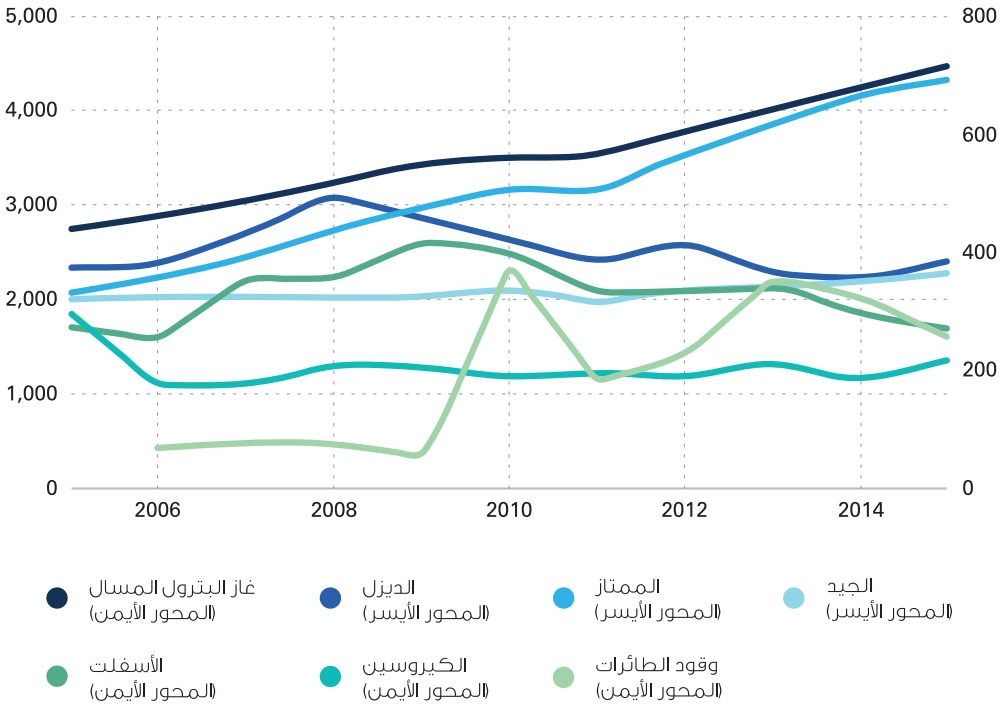

الشكل 4.1.2.1.2

الاستهلاك المحلي للمنتجات البترولية (بالألف برميل/اليوم)، 2005 - 2015

المصدر: الهيئة الوطنية للنفط والغاز، ورد في Al-Doseri, 2018

4.1.2 الطلب على الطاقة

4.1.2.1 استهلاك الغاز والوقود

يوضح **الشكل 4.1.2.1.1** استهلاك البحرين من الغاز الطبيعي. بين عامي 2005 و 2011، ارتفع معدل استهلاك الغاز في البحرين تدريجيًا، ولكن بعد ذلك، كان هناك تسارع واضح بسبب زيادة إنتاج الكهرباء. وفي عام 2011، شهدت البحرين انتعاشًا في إنتاج الغاز المصاحب، ووسّع القطاع الصناعي طلبه لاستيعاب العرض الإضافي (Al-Doseri, 2018). يوضح **الشكل 4.1.2.1.2** الاستهلاك المحلي للمنتجات البترولية. لقد تضاعف استهلاك الوقود للسيارات الصغيرة، التي تعتبر وسيلة النقل الرئيسية للأفراد في الدولة، من عام 2005 إلى عام 2015. وكان النمو السكاني هو المصدر الأكثر ترجيحًا لهذا الطلب المتزايد. وتشير هذه البيانات إلى أن جهود الحكومة في تعزيز الوعي البيئي، وتوفير شكل جذاب للنقل العام، لم تكن فعالة كما كان مأمولاً.

4.1.2.2 الدعم

إن استهلاك الكهرباء في البحرين مرتفع نسبيًا مقارنة مع الدول العربية الأخرى. وبشكل عام، فإن دول مجلس التعاون الخليجي مسؤولة عن 58% من إجمالي استهلاك الكهرباء في المنطقة العربية، وتتميز هذه المنطقة بأنها واحدة من أعلى مستويات الاستهلاك للفرد الواحد في العالم، حيث تصل نسبة الاستهلاك إلى 19000 كيلووات / الساعة / للفرد (Rizk, Alheraf and Brand, 2017). وتتمثل أحد الأسباب الرئيسية في أن أسعار الطاقة في المنطقة مدعومة بشكل كبير، ما يعزز الدوافع المالية لإصلاح الدعم الموضح في **الفصل 3.1**.

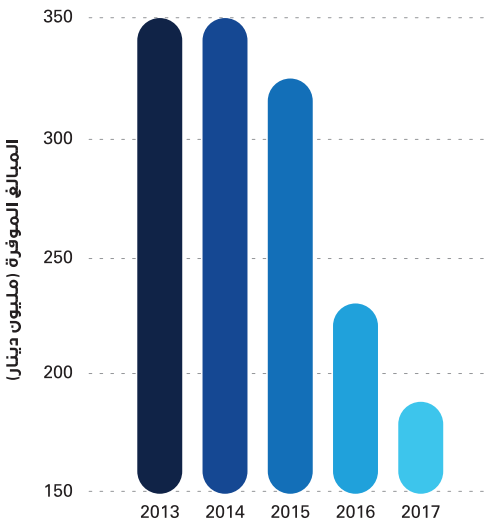

الشكل 4.1.2.2.1
أثر إصلاحات الدعم على الدعم المدفوع إلى هيئة الكهرباء والماء (بالمليون دينار بحريني)، 2013 - 2017

المصدر: Mirza, 2018

كما هو مفصل في **الفصل 3.1**، اتخذت البحرين خطوات إلى الأمام في خطتها لخفض دعم الطاقة في الكهرباء والوقود. وفي السنوات الأخيرة، رفعت الحكومة سعر وقود السيارات، وسعر الكهرباء للمستهلكين المغتربين المقيمين في المنازل السكنية. وقد ارتفعت أسعار الأوكتان 95 و 91 إلى 0.200دينار بحريني/للتر و 0.140دينار بحريني/للتر، وهو ما يمثل زيادة قدرها 33% و 22% عن الأسعار السابقة في يناير 2016 على التوالي. واستهدفت إعادة هيكلة رسوم الكهرباء فئتين: المشتركين غير البحرينيين، والمشتركين البحرينيين الذين لديهم أكثر من حساب واحد.

حتى بعد تنفيذ إصلاحات الدعم، ظلت أسعار الطاقة أقل من المستوى الدولي. وقد أعادت الحكومة توجيه هذه الوفورات إلى استخدامات أكثر إنتاجية. فمثلاً، وفر قطاع الكهرباء 136 مليون دينار بحريني في الفترة من 2015 إلى ٢٠١٨، كما هو موضح في **الشكل 4.1.2.2.1**. وعلاوة على ذلك، ووفقًا لهيئة الكهرباء والماء، فإن الزيادة في الحمل السنوي، قبل إعادة هيكلة الدعم، كانت 9.2% بين عامي 2014 و 2015، ولكن في عام 2016 انخفض الحمل السنوي بنسبة 0.7%-. لم يكن هذا النمط متوقعًا في البحرين حيث تضيق الفجوة بين العرض والطلب كل عام مع نمو الطلب (EWA statistics, 2017). ومن ثم، استمرت الزيادة في الحمل في عام 2017 وبلغت 4.5%، وهو ما يشير إلى أن الانخفاض في عام 2016 يمثل تأثيرًا مباشرًا على تغير سعر الكهرباء. وهذا يؤكد فعالية إصلاحات الدعم كوسيلة لتشجيع الحفاظ على الكهرباء - وهي تقنية من المرجح أن تكون أكثر فعالية من حملات التوعية التي لا تتضمن أي حوافز مادية.

4.1.2.3 كثافة الطاقة

تعتبر كثافة الطاقة، التي تعرف بأنها إجمالي استهلاك الطاقة الأولية لكل وحدة من الناتج المحلي الإجمالي، عالية كما هو الحال في جميع دول مجلس التعاون الخليجي تقريبًا. هذا يشير إلى أن الدولة بحاجة إلى النظر في كيفية زيادة مستويات كفاءتها (Rizk, Alheraf and Brand, 2017). ومن المسلم به أن هذا مقياس غير مكتمل للكفاءة التقنية، لأنه لا يصحح أي عوامل خارجية مثل الجغرافيا والمناخ والنمو السكاني والبنية الاقتصادية؛ لكن لا يزال بوسع المرء أن يقرر بثقة أن صناع السياسات البحرينيين يجب أن يواصلوا البحث عن طرق لتحسين كفاءة الطاقة. إن النجاح في تعزيز الكفاءة سيؤدي أيضًا إلى نتائج جيدة من حيث تقليل انبعاثات ثاني أكسيد الكربون الناتجة من إنتاج الكهرباء والحرارة.

على البحرين أن تواصل العمل نحو "فصل الأنشطة الاقتصادية"، وهو ما يقطع الصلة بين "الأثر البيئي السيئ" و"السلع الاقتصادية". كما يجب عليها الحفاظ على معدل نمو الاقتصاد نفسه مع انخفاض استهلاك الطاقة من أجل الحد من البصمة الكربونية (انبعاثات الكربون) والتأثير البيئي في الدولة. وهذا يتطلب المزيد من الاستثمارات في الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة.

دفع إدراك هذا الأمر وحدة الطاقة المستدامة إلى وضع خطة عمل استجابة لذلك. وقد تم اقتراح بعض المشاريع الكبرى في مجال الطاقة المتجددة والسياسات التكاملية من أجل جذب الاستثمار وضمان تحقيق الأهداف الوطنية في قطاع الطاقة. وتناقش الأقسام التالية هذه الخطط.

4.1.3 خطة عمل للمستقبل

اتخذت حكومة البحرين العديد من الخطوات لزيادة تنويع مصادر الطاقة في الدولة. وفي هذا السياق، من الضروري معالجة دور وحدة الطاقة المستدامة في تخطيط وتنفيذ خطة العمل الوطنية لكفاءة الطاقة (NEEAP) وخطة العمل الوطنية للطاقة المتجددة (NREAP).

4.1.3.1 وحدة الطاقة المستدامة

في عام 2014، وبالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، وضعت البحرين برنامجًا مكلفًا بتطوير سياسات الطاقة المستدامة وتعزيز تدابير الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة في الدولة. وتلعب وحدة الطاقة المستدامة دورًا حاسمًا في تحقيق التزامن بين خطة العمل الوطنية لكفاءة الطاقة وخطة العمل الوطنية للطاقة المتجددة. بالإضافة إلى ذلك، فإنه يقدم الدعم الفني في تصميم وتنفيذ مبادرات محددة. كما تُجري الوحدة مقارنات بين التكاليف والفوائد لخيارات المعدات البديلة والنماذج التجارية، وتشرف على إنجاز المشروعات المختلفة (Albuflasa, 2018).

4.1.3.2 خطة العمل الوطنية لكفاءة الطاقة (NEEAP)

نفذت البحرين أحد أهداف توفير استهلاك الطاقة بنسبة 6% بحلول عام 2025؛ ويعادل هذا الانخفاض 5800 جيجاوات في الساعة على أساس الطاقة المكافئة الأساسية. وحددت خطة العمل الهدف استنادًا إلى التقنية الموصي بها في المبادئ التوجيهية العربية بشأن كفاءة الطاقة. وتتألف الخطة من 22 مبادرة تغطي جميع القطاعات، وتهدف إلى تحسين الكفاءة بالتساوي في كل من العرض والطلب على الطاقة. وتشمل القطاعات المتأثرة البناء (السكني والتجاري) والصناعة والحكومة والنقل وإمدادات الكهرباء.

تقع مسؤولية تنفيذ خطة العمل الوطنية لكفاءة الطاقة والإشراف عليها على عاتق لجنة يرأسها وزير الكهرباء والماء، وتضم ممثلين عن هيئة الكهرباء والماء، ووزارة المالية، ومكتب النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء، ووزارة الصناعة والتجارة والسياحة، ووزارة الإسكان، ووزارة الأشغال وشؤون البلديات والتخطيط العمراني، والهيئة الوطنية للنفط والغاز، والمجلس الأعلى للبيئة. وتجتمع اللجنة بشكل دوري.

4.1.3.3 خطة العمل الوطنية للطاقة المتجددة (NREAP)

وضعت وحدة الطاقة المستدامة خطة العمل الوطنية للطاقة المتجددة لوضع خارطة طريق لتحديد التقنيات الأكثر ملاءمة في استخدام المصادر المتجددة في البحرين. فمثلاً، تدعم الخطة استخدام الطاقة الشمسية الكهروضوئية أكثر من الطاقة الشمسية الحرارية المركزة (CSP) أو تقنية تبريد المناطق (راجع **المربع "ع"**)، وذلك بسبب الاحتياجات المائية ذات التكلفة الباهظة لهذه الأخيرة. أما بالنسبة إلى طاقة الرياح، فيبدو أنها تمثل مصدرًا بديلاً واعدًا للطاقة في البحرين، وخاصة للمشاريع البحرية. وهناك طريقة أخرى وهي نهج تحويل النفايات إلى طاقة، وذلك عن طريق النفايات البلدية الصلبة (MSW) والمياه المستعملة. هذا النهج لا يزال يتطلب مزيدًا من الفحص من خلال البحوث التطبيقية ووضع النماذج. وحتى الآن، قامت خطة العمل الوطنية للطاقة المتجددة بقياس نهج محددة مثل عملية المعالجة المعزولة عن الهواء واسترجاع غاز الميثان من مدافن النفايات. وبالرغم

المربع "ع":
تبريد المناطق

لا يزال التعامل مع الطقس الحار والجاف في البحرين بطريقة مستدامة وفعالة من حيث التكلفة يشكل تحديًا كبيرًا، وتقوم البلاد بالبحث عن التقنيات المختلفة والاستثمار فيها. إحدى هذه التقنيات هي "تبريد المناطق"، والتي تعتمد على توزيع المياه المبردة عبر شبكة أنابيب من محطة مركزية إلى شبكة من المباني في منطقة أو حي محدد. تقوم محطة تبريد المناطق بتبريد الماء باستخدام الكهرباء، والتي تعتمد على الوقود الأحفوري. ثم تعاد المياه إلى المحطة المركزية لإعادة تبريدها وتوزيعها. وتغذي المياه المبردة نظام تكييف الهواء في كل مبنى وتقلل من تكاليف أنظمة تكييف الهواء التقليدية التي تستهلك الكثير من الطاقة. يمكن أن تقلل أنظمة تبريد المناطق من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون وتكاليف الطاقة، ولكن لا بد من قياس جدواها الاقتصادية مقابل تكلفة متطلباتها المائية الكبيرة.

في مشروع مشترك بين Veolia و Arcapita، تخدم اليوم منطقة تطوير الواجهة البحرية لخليج البحرين إحدى شبكات تبريد المناطق (Veolia Middle East, 2018). يبلغ طول الشبكة 5 كيلومترات، ويوجد بها 18 جهاز تبريد تعمل بالطرد المركزي، و9 أبراج تبريد، وبالتالي فإنها تغطي منطقة خليج البحرين بأكملها، والتي تضم منطقة تجارية للبيع بالتجزئة وفندق Four Seasons ومبنى مقر Arcapita.

كما أطلقت أيضًا البلدان المجاورة مثل المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة والكويت أنظمة تبريد المناطق. تعد شركة "تبريد" التي تتخذ من أبوظبي مقرًا لها واحدة من كبرى الشركات الإقليمية في هذا القطاع، وقد أطلقت شركة تابعة لها في البحرين وهي "شركة البحرين لتبريد المناطق"، التي تدير حاليًا نظام تبريد المناطق في مرفأ البحرين المالي (Rahman, 2017). يعتمد التوسع في تبريد المناطق في البحرين على تكلفته وكفاءته واستدامته على المدى الطويل.

من أن البحرين لا تملك في الوقت الحاضر مجموعة من القوانين لتنفيذ عملية عزل النفايات، إلا أنه من الممكن أن تقوم آلات إشعال النفايات بمثل هذا الدور في المستقبل.

حددت خطة العمل الوطنية للطاقة المتجددة هدفًا بنسبة 5% من الطاقة المتجددة بحلول عام 2025، مع إنتاج حوالي 480 جيجاوات في الساعة من الطاقة النظيفة في السنة. وبحلول عام 2035، من المتوقع أن يتم توليد 1460 جيجاوات في الساعة من الطاقة النظيفة سنويًا. لتحقيق هذه الأهداف، تم اقتراح عدة مشاريع، بما فيها ما يلي:

1. توليد الطاقة اللامركزي في المناطق الحضرية (100 - 150 ميجاوات)

2. توليد الطاقة على نطاق واسع على الأراضي المتاحة (50 - 100 ميجاوات)

3. توليد الطاقة في عرض البحر (50 وات)

تم اقتراح ثلاث سياسات مقابلة للمساعدة في تحقيق هذه الأهداف (**الجدول 4.1.3.3.1**). في فبراير 2018، أعلنت هيئة الكهرباء والماء أن التحول الكامل من نظام قياس الاستهلاك التقليدي إلى نظام قياس الاستهلاك الصافي قد تم إنجازه في البحرين (Albuflasa, 2018).

تمثل خطة العمل الوطنية لكفاءة الطاقة وخطة العمل الوطنية للطاقة المتجددة خطوات جيدة نحو النمو المستدام، ولكن هناك حاجة إلى المزيد من

الأهداف الطموحة إذا أرادت البحرين أن تصبح دولة رائدة إقليميًا، حيث يقوم أعضاء آخرون في دول مجلس التعاون الخليجي بتنفيذ استراتيجيات أكثر صرامة في هذا المجال. تضع خطة العمل الوطنية للطاقة المتجددة، التي تتضمن تطوير كل من أنظمة توليد الطاقة الموزعة وأنظمة الطاقة الشمسية على نطاق واسع، الهدف الوطني للطاقة المتجددة في مملكة البحرين بنسبة 5% بحلول عام 2025، الذي سيتم تعزيزه ليصبح 10% بحلول عام 2035. على سبيل المقارنة: تُعد ألمانيا بلدًا صناعيًا بدرجة كبيرة تتمتع بقدر ضئيل من الأشعة فوق البنفسجية، ومع ذلك لا يزال لديه حوالي 15% من إجمالي استهلاك الطاقة التي تغطيها مصادر الطاقة المتجددة، وتستهدف زيادة هذه الحصة إلى 60% بحلول عام 2050. وفيما يتعلق بحصة مصادر الطاقة المتجددة من بين إجمالي الطاقة الكهربائية المستهلكة، من المفترض أن تغطي مصادر الطاقة المتجددة 35% على الأقل بحلول عام 2020 وأكثر من 80% بحلول عام 2050. باستخدام عام 2008 كخط أساس، من المفترض أن ينخفض استهلاك الطاقة في ألمانيا بنسبة 20% بحلول عام 2020، وبنسبة 50% بحلول عام 2050 (محسوبة مقارنة ببيانات 2008). ومن المفترض أيضًا أن ينخفض إجمالي استهلاك الطاقة الكهربائية بنسبة 25% بحلول عام 2050.

وعلاوة على ذلك، يتجاوز جدول أعمال وحدة الطاقة المستدامة السلطة التي تمارسها، ويجب إيلاء المزيد من الاهتمام لإعادة هيكلة هذه الوحدة من أجل تعزيز دورها؛ حيث إن البحرين لم تنته بعد من نهجها بشأن تكنولوجيات الطاقة المتجددة. وعلاوة على ذلك، يجب إجراء العديد من الدراسات لدراسة جدوى الطاقات المتجددة المختلفة في البحرين، ويتعين على جميع المؤسسات البحثية التعاون في وضع خارطة طريق مفصلة لصناع السياسات لتسريع توزيع الطاقة المتجددة في الدولة.

يتمثل أحد أهم المنافع الاقتصادية للطاقة المتجددة والتحسينات في كفاءة الطاقة في الأثر في تحقيق الاستقرار فيما يتعلق بتكاليف الكهرباء وما يترتب على ذلك من انخفاض في متطلبات الدعم بقطاع الطاقة. بالإضافة إلى ذلك، هناك فرصة عادلة لرؤية الشركات الفرعية تتطور، بالنظر إلى تأثير فرص الأعمال المعدومة / غير المستدامة التي تظهر خلاف ذلك من أجل التنمية الصناعية.

	السياسة 1: صافي العداد	السياسة 2: مناقصة وفقاً للتعرفة حسب التغذية	السياسة 3: إلزام المباني الجديدة بالطاقة المتجددة
الهدف	تمكين المستخدمين من انتاج الكهرباء لأنفسهم عن طريق تركيب أحد مصادر الطاقة المتجددة.	جذب القطاع الخاص لتطوير مشاريع متعلقة بالطاقة المتجددة	إدماج تكنولجيا الطاقة المتجددة في المباني والمشاريع العقارية المعاصرة
الفئة المستهدفة	المناطق السكنية والتجارية والصناعية.	مطورو مشاريع الطاقة المتجددة و كبار مستهلكي الكهرباء	مطورو المشاريع العقارية
الحافز	تقليل فاتورة الكهرباء عن طريق استخدام الطاقة المتجددة أو ضخ الفائض منها للشبكة كقيمة محتسبة	عقود شراء طويلة الأمد	تقليل تكلفة الفاتورة الكهربائية

الجدول 4.1.3.3.1

سياسات البحرين لتعزيز الطاقة المتجددة، 2018

المصدر: Albuflasa, 2018

4.2 الاستدامة البيئية ومكاسب النمو

كما تؤكد الرؤية الاقتصادية للبحرين وأهداف التنمية المستدامة، فإن حماية البيئة والحفاظ على مواردها الطبيعية تُعد جزءًا أساسيًا من عملية تحقيق الإمكانات الكاملة للتنمية البشرية. ويتمثل الهدف الاستراتيجي للسياسة البيئية في البحرين في إدخال القضايا (الشواغل) البيئية ذات الصلة بحماية صحة الإنسان وإدارة الموارد الطبيعية ودمجها في جميع السياسات والخطط والبرامج والمشاريع الوطنية. بينما يتمثل الهدف على المدى المتوسط في الحفاظ على الموارد الطبيعية، والتنوع البيولوجي، والتراث الوطني في سياق التنمية المستدامة. وأخيرًا، يتمثل الهدف على المدى القصير في الحد من مستويات التلوث الحالية وتقليل المخاطر الصحية لتحسين نوعية الحياة في البحرين.

أنشأت البحرين لجنة حماية البيئة في عام 1980، لتعكس اهتمام الحكومة بشؤون البيئة. وفي عام 2012، تم إنشاء المجلس الأعلى للبيئة بتكليف لتهيئة بيئة مستدامة تضمن نوعية الحياة كما تحمي المحميات الطبيعية المهمة بيئيًا وتديرها وتطورها.

سيراجع هذا القسم أنشطة حماية البيئة والمحافظة عليها في البحرين للموارد الحية. وسيتناول وضع الأراضي والماء وجهود المحافظة المكرسة لتحقيق التنمية المستدامة. وعلاوة على ذلك، سيغطي الوضع البيئي الحالي فيما يتعلق بتلوث الهواء والماء، ويلقي الضوء على حالة التنوع البيولوجي. كما سيتم استكشاف سياسات البحرين البيئية والتعاون الذي تنتهجه في هذا المجال على المستوى الدولي.

4.2.1 الأرض

شهدت البحرين نموًا كبيرًا في عدد السكان والبنية التحتية، ما أدى إلى زيادة الطلب على الأراضي تبعًا لذلك؛ راجع **المربع "ف"** لرؤية مناقشة عن التنمية الحضرية المستدامة. وقد دفعت هذه الاحتياجات الحكومة إلى اللجوء إلى استصلاح المناطق الساحلية ذات المياه الضحلة وتحويل المناطق الزراعية إلى مناطق للتنمية السكنية والصناعية. ونتيجة لذلك، تواصل عمليات التجريف والاستصلاح توسيع المناطق الساحلية في البحرين لاستيعاب المشاريع الجديدة.

زادت مساحة الأراضي في البحرين من 669 كيلومترًا مربعًا في عام 1980 إلى 780 كيلومترًا مربعًا في عام 2017 (IGA). ووصل معدل الزيادة إلى أعلى مستوياته (21 كم2 / السنة) بين الفترة من 1997 إلى 2007، بسبب زيادة الطلب على الأراضي. وعلاوة

المربع "ف":
التنمية الحضرية المستدامة

البحرين دولة جزرية صغيرة نامية، يبلغ عدد سكانها الحالي 1.5 مليون نسمة. وتشير توقعات البيانات إلى أن عدد سكان الدولة سيصل إلى 2.2 مليون نسمة بحلول عام 2030 (Information and eGovernment Authority, 2018) ما يمثل زيادة كبيرة في دولة تم إدراجها بالفعل كواحدة من أكبر عشر دول في العالم من حيث الكثافة السكانية. وبخلاف الضغوط الكبيرة على البنية التحتية والصحة والتعليم والخدمات الاجتماعية، تواجه الدولة عددًا من التحديات الناجمة عن مناخها الصحراوي الجاف والقاحل ومحدودية سطح أرضها. وربما يمثل النقل وحركة المرور في المناطق الحضرية أحد الأمثلة الأكثر توضيحية في محاولة الدولة اتباع نهج مستدام فيما يتعلق بالتنمية الحضرية.

يعد ازدحام حركة المرور واحدًا من أكبر التحديات الحضرية في البحرين. فقد بلغ عدد السيارات في البحرين 700,000 سيارة بحلول عام 2017، أو ما يقرب من سيارة واحدة لكل شخصين، وبينما قامت شركة البحرين للنقل العام بتوسيع نطاق خطوط الحافلات لتغطية المزيد من المناطق في الدولة، فإن هذه الجهود لم تكن قادرة على متابعة الزيادة السكانية والحاجة إلى وسائل نقل عام أكبر وأسرع (Ismail, 2017). وأكملت وزارة النقل عددًا من دراسات الجدوى لمشروع شبكة السكك الحديدية بمترو البحرين، ومن المتوقع أن يبدأ البناء في عام 2020.

كان التحدي الآخر هو إدارة النفايات (Abu-Safi, 2018). تنتج البحرين أكثر من 6000 طن من النفايات يوميًا (Akbar Alkhaleej, 2018). يتيح ذلك فرصة للبحرين لتبني سياسات وبرامج إدارة النفايات المستدامة على مستوى وطني، مثل تنفيذ سياسة إعادة التدوير الوطنية المتقدمة للمناطق الحكومية والسكنية والتجارية والصناعية.

اتخذت البحرين الخطوة الأولى في رسم استراتيجية رئيسية للتنمية الحضرية المستدامة في عام 2008 عندما اعتمدت "استراتيجية التنمية الوطنية للتخطيط في البحرين 2030". وتحدد هذه الاستراتيجية عشرة أعمدة تضع في الاعتبار الجوانب المتعددة الأبعاد للتنمية الحضرية المستدامة، بما في ذلك المجتمع والبيئة والاقتصاد (Ministry of Municipalities Affairs and Urban Planning, 2008). يشدد العمود الأول على أهمية وضع مخطط حضري رئيسي شامل للجزيرة كاستراتيجية مرجعية رئيسية لجميع مشاريع التنمية الحضرية، ويتميز بأن يكون مخططًا مرنًا ويمكن تحديثه بمرور الوقت. الثاني، وجود اقتصاد مزدهر مرتبط بالأسواق الإقليمية والعالمية. الثالث، الحفاظ على الموارد البيئية ودعم استمرارها. الرابع، وضع استراتيجية شاملة ومتنوعة لوسائل النقل. الخامس، تلبية احتياجات السكن. السادس، إنشاء المزيد من مناطق وشواطئ الواجهة البحرية العامة. السابع، الحفاظ على تراث البحرين التاريخي والثقافي. الثامن، لتلبية الاحتياجات العسكرية في المستقبل. التاسع، زيادة زراعة الأشجار في جميع أنحاء البلاد. العاشر، اتباع إطار إستراتيجي ومستقبلي في التخطيط الحضري المستدام (Ministry of Municipalities Affairs and Urban Planning, 2008).

وضعت هذه الاستراتيجية الأساسية إطار السياسة والإطار المؤسسي الذي يمكن أن يوجه المملكة لمواصلة اعتماد ممارسات التنمية الحضرية المستدامة.

على ذلك، أدى النمو السكاني والتوسع الحضري السريع مع الاهتمام المحدود بتقسيم المناطق إلى زحف المناطق السكنية نحو المناطق الصناعية، ما أدى إلى العديد من الآثار في المناطق المجاورة مباشرة للمناطق السكنية.

إن أنشطة الاستصلاح هذه واقتراب المناطق السكنية من المناطق الصناعية، إلى جانب عوامل أخرى، كان لها عواقب عديدة على بيئة الأراضي والصحة العامة، وسيتم مناقشتها.

4.2.1.1 الأخطار المحدقة بالصحة العامة

في السنوات الأخيرة، انتشرت المناطق السكنية بسرعة واقتربت المدن من المناطق الصناعية، ما قد يتسبب في ظهور مشاكل صحية. وقد اشتكى السكان الذين يعيشون بالقرب من المناطق الصناعية من تعرضهم للمواد الملوثة والانبعاثات من الصناعات الكبيرة القائمة وخاصة تلك المتعلقة بإنتاج الطاقة. بخلاف الحدود القصوى الموضوعة للانبعاثات في شكل تركيزات قابلة للقياس، لا توجد حدود محددة للانبعاثات خاصة بالصناعات ومصانع التكرير ومحطات الطاقة ومحطات التنقيب عن النفط، ما يؤدي إلى زيادة الانبعاثات دون ضوابط في المنطقة المجاورة مباشرة للمناطق السكنية، وبالتالي زيادة معدلات التعرض للتلوث. وهذا مهم بشكل خاص لمنطقتي المنامة والمحرق، اللتين تحيط بهما محطات الطاقة وتحلية المياه.

في عام 2007، أجرت إدارة التقويم والتخطيط البيئي دراسة حول تأثير تلوث الهواء على الصحة العامة، بما في ذلك حالات الربو والحساسية ومشاكل الجهاز التنفسي. وأجرت الإدارة نفسها دراسة أخرى لدراسة مدى تلوث الهواء في البحرين وكشفت الدراسة عن وجود زيادة في مستويات معايير التلوث بالجسيمات من عام 1997 إلى عام 2004. وعلاوة على ذلك، يعتبر استصلاح الأراضي سببًا رئيسيًا في انتشار جسيمات الرمل الناعم، ومع حدوث العواصف الرملية بشكل متكرر، تنشأ آثار سلبية على جودة الهواء (Directorate of Environmental Assessment and Planning, 2009). لمعرفة المزيد عن الصحة العامة بمعنى أوسع، راجع **المربع "ص"**.

تم اتخاذ عدد من الإجراءات منذ أوائل تسعينيات القرن الماضي لتعزيز هذه الأمور. وينص الأمر الوزاري رقم (1) لسنة 1998 بشأن مشاريع التقويم البيئي -المادة -٢ على أن جميع المشاريع الجديدة، بالإضافة إلى المشاريع القائمة قيد التطوير، تخضع لتقويم الأثر البيئي (EIA). ويخضع نطاق هذا التقويم البيئي وتفاصيله لقرار السلطات المعنية. كما تمت مراجعة المرسوم المختص بمقاييس البيئة الوطنية للهواء والماء وتم إصدار مقاييس محدثة تتماشى مع نهج الحكومة في خلق بيئة مستدامة. وعلاوة على ذلك، ساهم الاستثمار في استخدام أحدث التقنيات بمحطات الطاقة وتحلية المياه في الحد من التلوث وتقليل الانبعاثات من هذه المحطات بالإضافة إلى تحسين الإنتاجية. وحثت خطة العمل الحكومية للفترة 2014 - 2018 على وضع استراتيجية جديدة لتقسيم المناطق للدولة، ستساعد على توفير إجراءات مستقبلية أفضل وأكثر قابلية للتطبيق تجاه المخالفات السكنية.

4.2.1.2 القطاع الزراعي والتنوع البيولوجي

هدد الوجود المحدود للمساحات الخضراء في المدن القديمة والجديدة بالبحرين العديد من النظم البيئية في الدولة. وعلاوة على ذلك، فإن الانخفاض المصاحب في الزراعة نحو التوسع الحضري يُعد عاملاً إضافيًا مساهمًا في اشتداد العواصف الرملية، التي يزداد معها مستوى التصحر. لقد انقرضت العديد من المحاصيل المحلية في الآونة الأخيرة، وكان للبعض منها أهمية ثقافية وقيمة اقتصادية، مثل النباتات العطرية التي تستخدم في إنتاج الأدوية المحلية. وقد تطلّب ذلك من البحرين أن تصبح مستوردًا لهذه المنتجات (Directorate of Environmental Assessment and Planning, 2009).

المربع "ص":
تحسين جودة الصحة العامة

تُعد زيادة البدانة واحدة من أخطر المسائل المتعلقة بالصحة العامة في البحرين. وقد أدت أنماط الحياة المستقرة والأنماط الغذائية المتغيرة بشكل كبير إلى ارتفاع معدلات البدانة. وحاليًا، تم تصنيف 40% من البالغين و 24% من الشباب (6 - 24 سنة) على أنهم بدناء (Bahrain VNR report 2018, p.48). يؤدي تزايد انتشار البدانة إلى زيادة معدلات الأمراض غير المعدية المزمنة (NCD) مثل السكري والسرطان وأمراض الجهاز التنفسي المزمنة وأمراض القلب والأوعية الدموية، والذي بدوره يؤدي إلى زيادة تكاليف الرعاية الصحية.

وفقًا للاستراتيجية الوطنية لتحسين الصحة (2015 - 2018)، يخلق النمو الديموغرافي المقترن بزيادة معدلات العمر المتوقع زيادة الطلب على الخدمات الصحية. ويتمثل التهديد الأكثر إلحاحًا لرفاهية السكان البحرينيين في المعدل المتصاعد للأمراض غير المعدية، والتي تمثل حوالي 78% من الوفيات (World Health Organization, 2014). وهذا له آثار ضارة على نوعية الحياة، ومتوسط العمر المتوقع، وإنتاجية العمل، والنفقات الصحية، حيث يتمتع جميع السكان البحرينيين - المواطنين والمقيمين - بإمكانية الحصول على خدمات رعاية صحية ميسورة التكلفة ومدعومة إلى حد كبير.

تقوم السلطات الصحية حاليًا ببدء تنفيذ "الخطة الصحية الوطنية 2016 - 2025" الجديدة، التي تهدف إلى تجديد وتحديث نظام تغطية التأمين الصحي البحريني. ستعتمد الخطة الجديدة على وجود مرونة أكبر في خطط الرعاية الصحية، والشراكات بين القطاعين العام والخاص، واستراتيجية صحية شاملة تتضمن تركيزًا أكبر على الصحة العقلية، والوقاية من الأمراض غير المعدية، والرفاهية العامة (Supreme Council of Health, 2016)

إن تجربة البحرين في الحد بشكل كبير من معدل مرض فقر الدم المنجلي قد أتاح للبلاد تعلم دروس مهمة فيما يتعلق بتدابير الرعاية الصحية الوقائية والتدخلات المحددة الأهداف. إن مرض فقر الدم المنجلي هو اضطراب وراثي يمكن الوقاية منه، وقد ساعد تنفيذ تدابير مثل حملة الصحة العامة الواسعة وفحص ما قبل الزواج على تقليل الوفيات الناجمة عن مرض فقر الدم المنجلي بنسبة 40% في الفترة بين 2013 - 2017، وانخفاض في معدل الأطفال المولودين بمرض فقر الدم المنجلي بنسبة 99% (Ali, 2017).

حددت البحرين مخاوفها الرئيسية في مجال الصحة العامة، وصاغت خططًا وإستراتيجيات وطنية للتعامل معها على مدى السنوات القادمة، تماشيًا مع الهدف 3 من أهداف التنمية المستدامة، والمتمثل في "ضمان حياة صحية وتعزيز الرفاهية للجميع في جميع الأعمار". من خلال الاستمرار في تنفيذ وتقييم هذه الخطط، ستتحسن الصحة العامة.

لمعالجة هذا الضرر، شجعت الاستراتيجية الزراعية التي صدرت في عام 2011 المزارعين على الحفاظ على أراضيهم وتوسيع استخدام الصوبات الزراعية في الإنتاج الزراعي. كما شجعت الاستراتيجية على إقامة المزارع بتقنيات زراعية حديثة تساعد على استدامة الموارد، وخاصة الماء، وكذلك لتلبية احتياجات السوق المحلية من النباتات العطرية المستخدمة في إنتاج الأدوية المحلية.

4.2.1.3 النفايات

تعتبر إدارة النفايات في البحرين أمرًا بالغ الأهمية بسبب ارتفاع عدد سكان المناطق الحضرية للغاية. يتزايد إنتاج النفايات سنويًا، حيث تأتي النفايات من مصادر محلية وطبية وزراعية وصناعية؛ تختلف في المخاطر التي تشكلها. إن الحجم المحدود للدولة، بالإضافة إلى الزحف الحضري العشوائي المتزايد، يجعلان من وجود مواقع التخلص من النفايات بطريقة آمنة أمرًا بالغ الأهمية حيث يمكن أن تؤدي النفايات إلى تلوث الهواء والماء والتربة إذا أسيئ التعامل معها. وتقوم هيئة شؤون البلديات والمجلس الأعلى للبيئة، في إطار من الشراكة، بإعداد استراتيجية للنفايات، تُعد في مراحل التطوير النهائية، وذلك لإنشاء خارطة طريق لمعالجة مشكلة النفايات.

4.2.2 المياه

4.2.2.1 موارد المياه

كانت المياه الجوفية هي المصدر الرئيسي للمياه في البحرين لعقود عديدة قبل عصر النفط، حيث كانت البلاد مشهورة جيدًا بالينابيع الطبيعية، وينابيع المياه العذبة المغمورة، ومنابع المياه الجوفية (راجع المقدمة لمعرفة كيفية ارتباط ذلك باسم الدولة). ومع ذلك، فقد أدى النمو المستمر للدولة، وخاصة بعد اكتشاف النفط، إلى زيادة كبيرة في استهلاك المياه الجوفية، ما أدى إلى زيادة مستوى الملوحة في المياه وانخفاض مستوى المياه الجوفية (Al-Jenaid et al., 2012).

واليوم، تضم مصادر المياه للبحرين المياه الجوفية، ومياه الصرف الصحي المعالجة، والمياه المحلاة. ووفقًا لهيئة الكهرباء والماء، يعتمد إنتاج المياه في الدولة بشكل رئيسي على مياه البحر المحلاة، حيث إن المياه الجوفية لم تعد تمثل سوى 8.7% في عام 2017 (EWA statistics, 2017). فقد انخفضت مساهمة المياه الجوفية في المصادر المتنوعة للمياه بشكل كبير بين عامي 2013 و 2017.

بدأ برنامج تحلية المياه في البحرين عام 1975 ومنذ ذلك الحين تحسن التقدم في هذا النهج على مر السنين. واليوم، تمتلك البحرين تكنولوجيات معتمدة على التحلية الحرارية والتقطير الغشائي أو محطات تحلية مياه بالتناضح (الضغط الأسموزي) العكسي (RO). يقدم **الجدول 4.2.2.1** التكنولوجيا والإنتاج لجميع محطات المياه في البحرين (Albuflasa, 2018).

تُعد محطتا "سترة" و"الحد" محطتي مياه للتحلية الحرارية، وكذلك كونهما محطتي توليد طاقة: يتم استخدام الحرارة المستخرجة من توليد الطاقة في مرجل استرداد الحرارة لإنتاج البخار لوحدات تحلية المياه داخل المحطة. بينما تُعد محطتا الدور ورأس أبو جرجور محطتي مياه تعملان بالتقطير الغشائي؛ حيث تعالج الأولى مياه البحر بينما تعالج الأخيرة الماء الأجاج (المياه الجوفية عالية الملوحة). لطالما سيطرت محطات التحلية الحرارية على إنتاج المياه في البحرين، بينما عانت محطات التناضح العكسي من تحديات فنية خاصة عند معالجة مياه البحر. ومع ذلك، عندما تم تشغيل محطة الدور الجديدة في عام 2015 لتحل محل محطة تحلية "الدور" القديمة الوحيدة، تم حل الصعوبات الفنية باستخدام تكنولوجيا التقطير الغشائي المختلفة (**الشكل 4.2.2.1**) (Albuflasa, 2018).

يمكن تصنيف استهلاك المياه في البحرين إلى ثلاثة قطاعات: محلي وتجاري وصناعي. يوضح **الشكل 4.2.2.2** توزيع الاستهلاك. يمثل الاستهلاك المحلي الحصة الأكبر بشكل كبير، يليه التجاري والصناعي. ومع ذلك، فإن الرقم الصناعي مضلل قليلاً لأن معظم الصناعات الثقيلة، مثل مصانع ألبا وجيبك وبابكو، لديها محطات تحلية مياه خاصة بها (Albuflasa, 2018).

4.2.2.2 جودة المياه

كما ذكرنا، اعتادت البحرين على الاعتماد على المياه الجوفية وينابيع المياه لتلبية الطلب على المياه العذبة. ومع ذلك، لم يكن هذا الوضع مستدامًا بسبب النمو السريع للطلب (Directorate of Environmental Assessment and Planning, 2009). ولم يكن أمام البحرين خيار سوى اللجوء إلى تحلية المياه. ففي عام 2009، تمت تلبية أكثر من نصف احتياجات المياه المحلية من خلال تحلية

المحطة	تكنولوجيا تحلية المياه	كمية المياه المنتجة مليون جالون إمبراطوري (ميغد / يومياً)
سترة	حرارية	25
الحد	حرارية	90
الدور	تناضح عكسي	48
أبوجرجور	تناضح عكسي	16

الجدول 4.2.2.1
الطاقة الإنتاجية للمياه، 2018
المصدر: هيئة الكهرباء والماء، ورد في Albuflasa, 2018

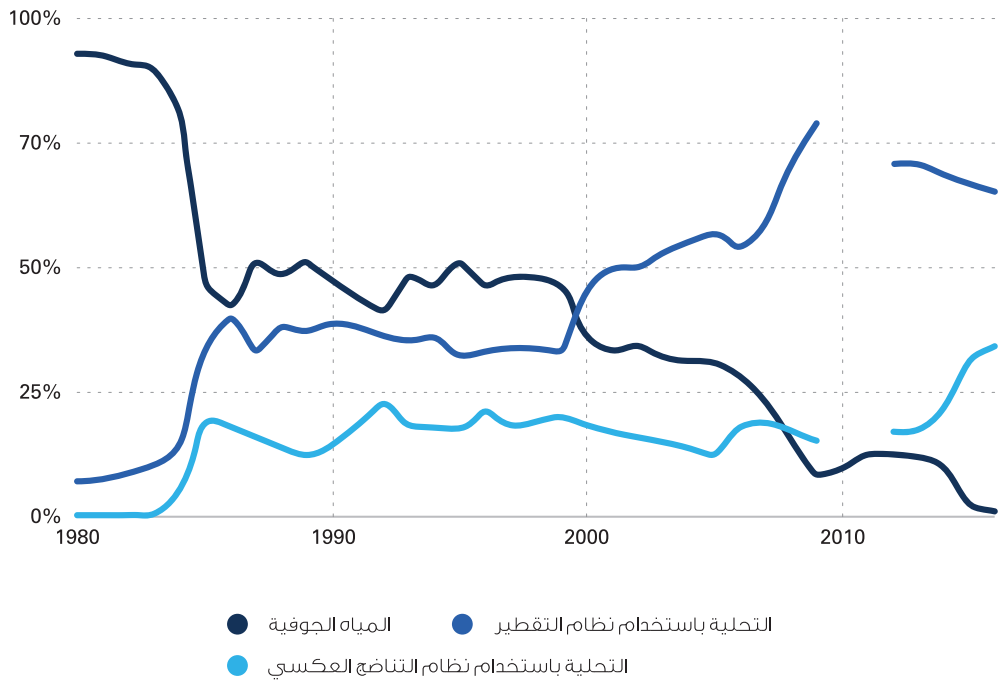

الشكل 4.2.2.1
مصدر إنتاج المياه (%)، 1980 - 2015
المصدر: هيئة الكهرباء والماء، ورد في Albuflasa, 2018

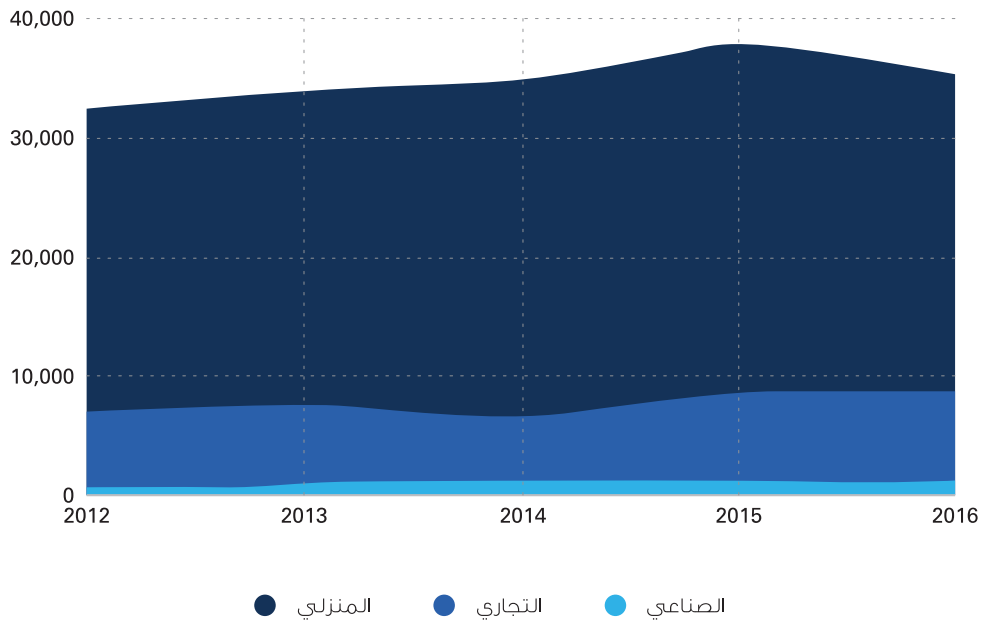

الشكل 4.2.2.2
متوسط استهلاك المياه اليومي (MIGD، 2012- 2016)
المصدر: هيئة الكهرباء والماء، ورد في Albuflasa, 2018

المياه. ومع ذلك، تساهم تحلية المياه في التلوث البحري من حيث تصريف المياه المالحة المعالجة حراريًا وتؤثر آثارها على البيئة الساحلية والبحرية المحيطة بها. ويحدد المرسوم رقم 10 (1999) مقاييس جودة مياه التصريف الناتجة عن محطات التحلية والصناعات لتحسين إدارة جودة المياه ومكافحة التلوث بشكل فعال.

ترتبط جودة المياه ارتباطًا وثيقًا بحالة التنوع البيولوجي. وقد أدى انخفاض تدفق ينابيع المياه واستنفادها التدريجي إلى زيادة ملوحة التربة، ما يؤثر مباشرة على النظام البيئي والموائل الطبيعية مثل النباتات والأسماك والطيور المهاجرة (Directorate of Environmental Assessment and Planning, 2009).

ونتيجة لذلك، أنشأت البحرين مجلس الموارد المائية (WRC) في عام 1982 لضمان الاستخدام الأمثل للمياه. وفي الوقت الحاضر، يقوم مجلس الموارد المائية بإعداد استراتيجية البحرين للمياه في ضوء الاستراتيجية الوطنية للمياه وخطة تنفيذها للفترة بين 2017 - 2030، بناءً على اتفاقية حديثة مع جامعة الخليج العربي.

4.2.3 جودة الهواء

تعتمد البحرين بشكل كبير على الصناعات التي يمكن أن تؤثر سلبًا على جودة الهواء، وجميع هذه الصناعات تعتمد بشكل أساسي على الغاز لتوليد الطاقة الكهربائية. ومع ذلك، كجزء من تركيز الرؤية 2030 على الاستدامة، قامت البحرين بتعديل محفظة الاستثمارات الأجنبية التي تجتذبها في محاولة للحد من الاعتماد على الصناعات الثقيلة. وبرغم ذلك، كان هناك تدهور في جودة الهواء، بسبب العديد من المصادر التي تم تلخيصها في **الجدول 4.2.3.1**.

بشكل عام، تواجه البحرين العديد من التحديات فيما يتعلق بجودة الهواء. وتتضمن هذه التحديات المواد

الملوثة التي يتم توليدها أثناء إنتاج الطاقة، والتي تأتي من المركبات والأنشطة الصناعية. بالإضافة إلى المواد الملوثة الناتجة عن أعمال البناء والأنشطة المرتبطة بها، وخاصة في وجود العواصف الرملية وعدم وجود ما يكفي من المساحات الخضراء، جنبًا إلى جنب مع التصحر. كما يمكن للبحرين الاستفادة من نظام الإنذار للعلامات المبكرة لحدوث تلوث الهواء، فضلاً عن زيادة عدد محطات مراقبة جودة الهواء، التي لا يزيد عددها الحالي عن 3 وحدات تشغيلية فقط. وأخيرًا، هناك عدد غير كافٍ من المتخصصين العاملين في هذا المجال، فضلاً عن عدم وجود عدد كافٍ من الأبحاث في مجال جودة الهواء، وخاصة الأبحاث المحلية (راجع **الفصل 2.2**).

لمواجهة هذه التحديات، تم وضع مجموعة من مقاييس جودة الهواء الوطنية، وهناك خطط لزيادة

مصادر ثابتة	مصادر متنقلة
المصدر	المصدر
إنتاج النفط وتكريره	عوادم السيارات
إنتاج الغاز الطبيعي	ملوثات عابرة للحدود
إنتاج الكهرباء	الغبار والعواصف الترابية
البتروكيماويات	
الألومنيوم	
التصنيع	
المحاجر	
أماكن القمامة	

الجدول 4.2.3.1

تأثير المصادر المختلفة على جودة الهواء في البحرين

المصدر: Directorate of Environmental Assessment and Planning, 2019

عدد محطات مراقبة الهواء. بالإضافة إلى ذلك، هناك جهود تقودها الحكومة لمراقبة انبعاثات النيتروجين وثاني أكسيد الكبريت المرتبطة بالمركبات ذات المحركات (Al-Jenaid et al., 2012). كما تم تكليف المجلس الأعلى للبيئة من قبل الحكومة بوضع استراتيجية وطنية لجودة الهواء استجابة للتقييمات الخاصة بالتحديات القائمة.

وقد اتخذت البحرين عدة خطوات للمساهمة في الجهود العالمية لمكافحة تغير المناخ، متجاوزة مسألة جودة الهواء المحلي. كما وقعت على اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (UNFCCC) في عام 1992 (Al-Jenaid et al., 2012)، واتفاق باريس عام 2015، بهدف تحسين جودة هوائها. ويمكن الاطلاع على تفاصيل هذه الاتفاقيات والالتزامات الدولية الأخرى في **الجدول 4.2.3.3**.

بدأت عدة مبادرات لتحقيق تطلعات البحرين من أجل بيئة أفضل، بما في ذلك إعداد تقارير الاتصالات الوطنية الأولى والثانية للبحرين، وإعداد التقرير الثالث حاليًا، إضافة إلى التقرير نصف السنوي، وفقًا لإطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ؛ وبرامج وحدة الطاقة المستدامة المتمثلة في خطة العمل الوطنية لكفاءة الطاقة وخطة العمل الوطنية للطاقة المتجددة.

ومع ذلك، ورغم هذه الالتزامات، التي تنعكس في العديد من الاتفاقيات الدولية والإعلانات والخطط الوطنية، فلا يزال يتعين تنفيذ خطة عمل مفصلة. بالإضافة إلى ذلك، يجب أن تشجع السياسات استهلاك الطاقة بكفاءة أكبر من قبل السكان، بناءً على ما تم تحقيقه في هذا الصدد من خلال تقليل دعم الطاقة. وتتضمن الأساليب المحتملة تقديم الحوافز للمقيمين للانتقال إلى منتجات ومعدات أكثر كفاءة.

المعاهدة	المحتوى	الإنجاز
معاهدة الأمم المتحدة للتغير المناخي الموقعة في يونيو 1992 والمصدقة في ديسمبر 1994	تقليل انبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري	إصدار أول تقرير اتصال وطني في عام 2005 والتقرير الثاني في الطريق
معاهدة فيينا وبروتوكول مونتريال على المواد التي تتلف طبقة الأوزون. الموقعة في سبتمبر 1989 والمصدقة في أبريل 1990	الحد من الأضرار بطبقة الأوزون	إعداد وتنفيذ عدة برامج للقضاء على الملوثات
اتفاقية باريس، الاتفاقية العالمية الأولى حول التغير المناخي، المعتمدة من الأمم المتحدة. والمصدقة في أبريل 2016	لمقاومة التغير المناخي ولتقليل أضراره	الإعداد والتخطيط لعدة برامج

الجدول 4.2.3.3
اتفاقيات البحرين الدولية

المصدر: Al-Jenaid et al., 2012, Albuflasa, 2018

4.2.4 التنوع البيولوجي

من حيث التنوع البيولوجي، تتمتع البحرين بنظام بيئي فريد ومعرض للخطر في الوقت نفسه. فعلى الرغم من البيئة الصحراوية التي تسود مساحات الأراضي، فإنها تدعم مجموعة متنوعة من النباتات، وخاصة الشريط الخصب الضيق على الساحل الشمالي والشمالي الغربي الذي كان مزروعًا بالكثير من أشجار النخيل، ما وفر الغذاء والمأوى لكثير من الحيوانات، بما فيها مختلف الثدييات والطيور والزواحف والحشرات. بالنسبة إلى النظم البيئية الأرضية والداخلية، تدعم البحرين نطاقًا أوسع من الموائل البحرية. ويضم الجزء السفلي من الحدود البحرية الإقليمية للبحرين قاعدة خصبة للغاية من الطين والرمل تسهل حياة الكائنات الأخرى، بما فيها الأسماك وطيور الشواطئ (Segneanu et al., 2013).

هذه الموائل تواجه العديد من التحديات، بما في ذلك الزحف العمراني على الموائل الطبيعية؛ وارتفاع ملوحة التربة بسبب قلة هطول الأمطار، ما يؤثر سلبًا على الزراعة؛ واستصلاح الأراضي، ما يؤثر على التنوع البيولوجي البحري. وعلاوة على ذلك، أثرت زيادة درجات الحرارة بسبب تغير المناخ بشكل سلبي على التنوع البيولوجي بشكل عام والحياة البحرية بشكل خاص، ما تسبب في ابيضاض

الشعاب المرجانية، (Directorate of Environmental Assessment and Planning, 2009).

وقد حاولت البحرين جمع جميع أصحاب المصلحة في مجال التنوع البيولوجي في الاستراتيجية وخطة العمل الوطنية للتنوع البيولوجي، غطت الفترة بين 2016 - 2021. وعلاوة على ذلك، صدر قانون لحماية الحياة الطبيعية والمحميات الطبيعية مثل العرين ورأس سند وخليج توبلي وجزيرة مشتان ودوحة عراد وجزيرة حوار (Directorate of Environmental Assessment and Planning, 2009). تُشكل المناطق البحرية المحمية في البحرين الآن 21% من إجمالي مساحة البحرين. لمعرفة المزيد عن التنوع البيولوجي، راجع **المربع "ق"**.

المربع "ق":
مصائد الأسماك والحياة البرية

يتمتع قطاع مصائد الأسماك بقيمة غير ملموسة كعنصر جوهري من تاريخ البحرين وتراثها الثقافي، بالإضافة إلى قيمته لاقتصادية الملموسة كمورد من مواردها. تربط استراتيجية البحرين البيئية الحالية الحفاظ على الحياة البرية البحرية والأرضية بتحقيق الاستدامة البيئية وتعزيز السياحة الثقافية والبيئية. ويتجلى ذلك في الاستراتيجية الوطنية الحالية للبحرين لإحياء صناعة اللؤلؤ الطبيعي. في اقتصاد ما قبل النفط في البحرين، كان تصدير اللؤلؤ الطبيعي من أكبر مصادر عائدات التجارة.

تسعى البلاد الآن إلى إحياء هذا القطاع من خلال تنظيم أنشطة صيد الأسماك واللؤلؤ، والاستثمار في مؤسسات مثل معهد البحرين للؤلؤ والأحجار الكريمة ("Danat"). تأسس المعهد في عام 2017 برؤية "أن يصبح المعهد المفضل في العالم لخدمات التحقق كطرف ثالث من اللؤلؤ الطبيعي والأحجار الكريمة والأبحاث العلمية". (Danat, 2018).

صدّقت البحرين على اتفاقية التنوع البيولوجي في عام 1996، وأطلقت أول استراتيجية وخطة عمل وطنية للتنوع البيولوجي (NBSAP) في عام 2007. وفي عام 2016، أطلقت ثاني استراتيجية وخطة عمل وطنية للتنوع البيولوجي للأعوام 2016 - 2021 بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP)، ومرفق البيئة العالمي (GEF).

تحدد الاستراتيجية وخطة العمل الوطنية للتنوع البيولوجي الجديدة أربعة أنظمة بيئية في البحرين: النظم البيئية البحرية والساحلية، بما في ذلك الشعاب المرجانية وأشجار المانغروف ومنابت الأعشاب البحرية والمستنقعات المالحة والشواطئ الصخرية والسهول الطينية؛ والنظام البيئي الزراعي، الذي يُشكل 1.4% من إجمالي مساحة البحرين ويوجد به أشجار النخيل كمحصول رئيسي؛ والنظام البيئي الصحراوي الذي يضم عددًا من الثدييات البرية والطيور المهاجرة وأنواع النباتات التي تتسم بالقدرة على تحمل الحرارة والظروف البيئية القاسية؛ وينابيع وجداول المياه العذبة التي كانت وفيرة سابقًا وأصبحت الآن مستنزفة إلى حد كبير بسبب الاستغلال المفرط.

تجدر الإشارة إلى أنه بعد أستراليا، تعد البحرين موطنًا لثاني أكبر مجموعة من عروسة البحر (الأطوم)، وهي من الأنواع المهددة بالانقراض من الثدييات البحرية. فهي تتغذى على الأعشاب البحرية وتتعرض موائلها للتهديد من أي ارتفاع في تلوث المياه وتدهورها بسبب التنمية الساحلية.

أعلنت البحرين عددًا من المناطق المحمية مثل متنزه ومحمية العرين للحياة البرية، وخليج توبلي، والخليج العربي، وجزيرة مشتان، وريف أبو لثامة، وجزر حوار؛ التي تستضيف أكبر مستعمرة لتربية طائر "الغاق السقطري" في العالم. وتشمل أكبر التهديدات التي تهدد الحياة البرية في البحرين استصلاح الأراضي، والتجريف والانسكابات النفطية والتلوث النفطي، والاستغلال المفرط للموارد البحرية، والآثار السلبية العامة لتغير المناخ. لمواجهة هذه التهديدات، التزمت البحرين بـ 12 هدفًا وطنيًا في الاستراتيجية وخطة العمل الوطنية للتنوع البيولوجي الخاصة بها للأعوام 2016 - 2021 بدءًا من "حماية 10% إضافية من المناطق البحرية والساحلية الإقليمية للبحرين" بحلول عام 2021 إلى "إعادة تأهيل أشجار المانغروف بنسبة 25% وزيادة عدد أنواع الطيور المهاجرة" (Convention on Biological Diversity, 2016).

4.2.5 التحديات البيئية الرئيسية

تواجه البحرين العديد من التحديات البيئية، بسبب طبيعتها كجزيرة، والزحف العمراني بسبب زيادة السكان. وتتمثل التحديات الرئيسية فيما يلي:

- الحاجة إلى تقديم المزيد من الدعم التنفيذي لمجلس الموارد المائية من أجل زيادة فعالية مقترحاته لأقصى درجة.
- تدهور البيئات البحرية والساحلية.
- الحاجة إلى إدارة متفوقة للنفايات ومصادر التلوث.
- الحاجة إلى إدارة متفوقة للبيئة الحضرية.
- تصحر الأراضي الزراعية وفقدانها.

تم تناول بعض هذه التحديات في الأقسام الأخرى، ولكن يتمثل السبب الجذري لهذه التحديات في التوتر بين الرغبة في تحقيق النمو الاقتصادي السريع، والرغبة في الحفاظ على الموارد الناضبة مع حماية البيئة في الوقت نفسه.

ستساعد مستويات أكبر من التكامل بين السياسات البيئية والاقتصادية في معالجة هذه التحديات. فلا يمكن للقوانين واللوائح وحدها أن تتصدى لهذه التحديات التي تطرحها القضايا البيئية والإنمائية، ولا يمكن للمساعدة الإنمائية الخارجية وحدها القيام بذلك. والمطلوب هو إيجاد مزيج مبتكر من السياسات والأدوات الاقتصادية والتدابير القائمة على آليات السوق، وسيؤدي إلى حدوث تغيرات في سلوك الإنتاج والاستهلاك.

بالإضافة إلى ذلك، من الضروري تعزيز الوعي البيئي، وتشجيع المواطنين على المشاركة في برامج المحافظة على البيئة وتنميتها. وبالتوازي مع هذه التدابير المرنة، سيكون من الضروري وضع تدابير رقابية لمنع انتهاك البيئة وضمان تطبيق المقاييس البيئية. وأخيرًا، تحتاج القضايا البيئية إلى مراجعة وتحديث مستمرين للقوانين والمقاييس والمؤشرات المتعلقة بتلوث الهواء والتربة والمياه الجوفية والمياه السطحية، بما في ذلك ضمان وجود التمويل الكافي.

"تعتمد الاستدامة البيئية على العناصر المختلفة التي تُشكل إدارة الموارد الطبيعية والمحافظة عليها والوعي البيئي حجر الزاوية فيها. لقد قطعت البحرين شوطًا طويلاً في هذه المجالات، ومع ذلك، لا يزال هناك حاجة لمزيد من العمل. ولتحقيق هذه الطموحات، يُعد القيام بتحديث أنظمتنا التعليمية وتنشيط نموذجنا الاقتصادي أمرًا حاسمًا. لقد اتخذنا عدة خطوات في الاتجاه الصحيح، وأنا على ثقة من أننا سنحقق أهدافنا في نهاية المطاف".

- المهندسة سوزان العجاوي
(القائمة بأعمال مدير إدارة السياسات والتخطيط البيئي بالمجلس الأعلى للبيئة، البحرين)

الملخص والتوصيات

اتخذت حكومة البحرين عدة خطوات لدمج الطاقة المتجددة في المصادر المتنوعة للطاقة وتقليل الاعتماد على إنتاج الطاقة القائم على النفط. تقترن هذه الحركة لاستخدام الطاقة النظيفة بتشريع اللوائح البيئية لحماية الموارد البشرية والطبيعية. ومع ذلك، ينبغي بذل المزيد من الجهود لتمكين المزيد من التكنولوجيات المستدامة، ولزيادة الوعي بالقضايا البيئية. تقع المسؤولية عن توفير مثل هذه المقاييس على عاتق جميع أصحاب المصلحة في الدولة بمستويات مختلفة من المشاركة.

"مع اقتراب الثورة الصناعية الرابعة التي تلوح في الأفق، يتطلب التحول إلى اقتصاد ما بعد النفط رؤية أهداف التنمية المستدامة على أنها لا تنفصل عن ازدهارنا الاقتصادي ولا على حسابه. بل إن سياسة التكامل الاقتصادي والبيئي ستكون محورية في الازدهار البشري على المدى الطويل في البحرين. إن تحقيق هذا التحول يعني النظر إلى ما هو أبعد من نطاق الشراكات بين القطاعين العام والخاص إلى الشراكات بين الجمهور والكوكب التي تتجدد بشكل متبادل والاستفادة من تريليونات الدولارات التي توفرها الطبيعة في خدمات النظام البيئي المجانية والابتكارات المفتوحة المصدر".

- السيدة لينا العليمي
(شريك مؤسس ومدير إداري، مؤسسة 3BL Associates، البحرين)

ومع وضع هذه النقاط في الاعتبار، يتضمن التقرير التوصيات التالية لصناع السياسات:

التوصية 4.1: وضع استراتيجيات أكثر صرامة وطموحًا لاستخدام موارد الطاقة المتجددة في البحرين.

التوصية 4.2: تخصيص ميزانيات كافية لدعم الكيانات الحكومية مثل المجلس الأعلى للبيئة ووحدة الطاقة المستدامة، بهدف تعزيز الطاقة المتجددة وزيادة التدابير التي تحمي البيئة وتحافظ عليها.

التوصية 4.3: إجراء دراسات جدوى لمختلف الطاقات المتجددة بالتعاون مع مؤسسات بحثية محلية مخصصة في البحرين.

التوصية 4.4: دمج السياسات البيئية مع السياسات الاقتصادية لضمان وضع الالتزامات البيئية في الاعتبار.

التوصية 4.5: اقتراح مزيج مبتكر من السياسات والأدوات الاقتصادية والتدابير القائمة على آليات السوق، ما يجعل سلوك الإنتاج والاستهلاك أكثر نظافة.

التوصية 4.6: تعزيز ثقافة الوعي البيئي وتشجيع المزيد من المواطنين على المشاركة في برامج المحافظة على البيئة وتنميتها.

التوصية 4.7: وضع تدابير رقابية لمنع انتهاك البيئة وضمان تطبيق المقاييس البيئية.

5. الاستمرار في تحسين الفرص وتوزيع الموارد

يتمثل أحد الأعمدة الثلاثة للرؤية الاقتصادية 2030 في "العدالة"، التي تعكس الالتزام بضمان إتاحة الفرصة لجميع المقيمين في البلاد للمساهمة في - والاستفادة من - عملية النمو الاقتصادي. راجع **المربع "ر"** للاطلاع على مناقشة عن معامل جيني في البحرين. يركز هذا الفصل على مجموعتين: المرأة، والعمالة الوافدة، ويترك التفكير في المجموعات الأخرى، مثل الشباب أو ذوي الاحتياجات الخاصة، للبحوث المستقبلية. الورقة المساندة الأساسية المستخدمة لهذا الفصل هي (Young, 2018).

المربع "ر":
تحسين جودة البيانات في البحرين

تُعد هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية في البحرين الكيان الرئيسي المسؤول عن جمع البيانات والإحصاءات الوطنية، بما في ذلك إجراء الاستقصاءات مثل التعداد الوطني واستقصاء دخل الأسرة الوطني.

تتمثل إحدى طرق تحسين جودة البيانات في البحرين في تحسين التنسيق بين وحدات البحث ووحدات البيانات في كل وكالة حكومية. ومن شأن تعزيز إجراءات وأطر الاتصالات أن ييسر التحقق من البيانات، ما يساعد على تحديد الثغرات في البيانات وملئها. إحدى الثغرات الرئيسية في البيانات في البحرين تتضمن المؤشرات البيئية مثل البيانات المتعلقة بجودة الهواء والتلوث. وتمثل إحدى طرق معالجة الثغرات في البيانات هذه في التعاون مع الطلاب وأعضاء هيئة التدريس والباحثين في القطاع الأكاديمي. وقد أطلقت جامعة البحرين مؤخرًا برنامج الماجستير والدكتوراه في التنمية المستدامة. ومن شأن مشاريع الدراسات العليا والأطروحات التي يتم إنتاجها في إطار هذه البرامج أن تتيح فرصة لتطوير منهجيات ودراسات حول هذه الثغرات في البيانات.

تفتخر البحرين بالفعل بالأطر التشريعية والمؤسسية لتعزيز عمليات وآليات جمع البيانات لديها، وجودة البيانات العامة. وهذا واضح بشكل خاص في التزام البلد بأهداف التنمية المستدامة. تم تشكيل اللجنة الوطنية للمعلومات (NIC) خصيصًا لتحسين عملية جمع البيانات حول أول استعراض وطني طوعي في البحرين، والتي تم تقديمها في نيويورك خلال المنتدى السياسي رفيع المستوى (HLPF) في يوليو 2018. تُشكل عملية الاستعراض الوطني الطوعي عملية تعلم مهمة لجميع هيئات الحكومة.

5.1 المرأة واقتصاد البحرين

5.1.1 تاريخ مشاركة المرأة في المجتمع البحريني

تمثل نقطة الانطلاق دراسة تفصيلية لإنجازات المرأة البحرينية خلال العصر الحديث، وذلك لضمان نقل صورة دقيقة. إن الجهود الشعبية والجهود المبذولة من القمة إلى القاعدة لدعم مساهمة المرأة في المجتمع البحريني ليست عنصرًا من عناصر حقبة ما بعد الحرب، أو أحد تمارين وضع علامة في المربع

استجابة للضغوط الدولية. في الواقع، كانت البحرين دولة رائدة إقليميًا - وفي بعض الأحيان عالميًا - لتمكين المرأة منذ مطلع القرن العشرين على الأقل.

من ناحية الصورة الأشمل، يجب ملاحظة أن دستور البحرين يؤكد حقوق المرأة والمساواة بين الجنسين، حيث ينص بوضوح في المادة (5) **فقرة (ب)** على أنه: "تتكفل الدولة التوفيق بين واجبات المرأة نحو الأسرة وعملها في المجتمع، ومساواتها بالرجال في ميادين الحياة السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية دون إخلال بأحكام الشريعة الإسلامية".

إن إضفاء الطابع الرسمي الحديث على مساهمة المرأة يُعد تتويجًا لعقود من الجهود المبذولة. في أوائل العشرينيات من القرن العشرين، افتتحت البحرين أول مدرسة ابتدائية للبنات في المنطقة بعد بضع سنوات فقط من تأسيس أول مدرسة للبنين. وفي عام 1950، افتتحت أول مدرسة ثانوية للبنات في البحرين. وفي عام 1926، كانت لطيفة الزياني ومريم الزياني أول معلمتين في البحرين وفي دول مجلس التعاون الخليجي (Young, 2018). وفرت البحرين الفرص للمرأة البحرينية لمواصلة التعليم في الخارج في ثلاثينيات القرن العشرين بشكل لم يسبق له مثيل في منطقة الخليج، وبحلول الخمسينيات، كانت المرأة البحرينية تسافر للخارج لمواصلة التعليم العالي (Young, 2018). وفي الأربعينيات من القرن العشرين، كانت المرأة تشارك في قطاعات مختلفة في الاقتصاد، وكان لها دور قيادي، خاصة في مجال التمريض، مع إنشاء أول مستشفى نسائي عام في الأربعينيات (SCW, 2016). حصلت المرأة البحرينية على حقوق متساوية مع الرجال في المشاركة السياسية في أوائل الثلاثينيات (SCW, 2016).

كما شهدت الخمسينيات تزايد مشاركة المرأة في الإعلام، مع صحفيات بارزات مثل شهلا آل خلفان وموزة عبدالله الزايد (SCW, 2013). وفي الستينيات، كانت حمدة خميس من أوائل الكاتبات البحرينيات التي تكتب في الصحف الأجنبية، حيث كانت تنشر مقالات في الصحف التي يقع مقرها في العراق ولبنان والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة (SCW, 2013)، بينما كانت زميلتها المعاصرة شيخة الخاجة، تكتب في جريدة الأضواء الأسبوعية. وكانت أول امرأة بحرينية تعمل مقدمة برامج إذاعية هي أليس سمعان، التي بدأت حياتها المهنية في إذاعة البحرين في عام 1966، وأصبحت كريمة زيداني أول مذيعة تلفزيونية في عام 1975 (SCW, 2013)، بينما كانت معصومة المعاودة أول امرأة تنتج عرضًا مسرحيًا تلفزيونيًا ناجحًا للغاية بعنوان "البقايا والرماد" في عام 2004. وزاد وجود المرأة في وسائل الإعلام بشكل ملحوظ خلال العقود القليلة الماضية، وبحلول عام 2005، وصلت نسبة المحررات من النساء اللاتي يعملن في وزارة شؤون الإعلام إلى 50% (SCW, 2013).

"بينما حققنا خطوات كبيرة في تحقيق المساواة بين الجنسين، فإن النمو الاقتصادي الشامل يعني المزيد من الاستفادة من عوائد التنوع لدينا من أجل ضمان مزيد من العدالة الاجتماعية وتقليل الفرص الاقتصادية الضائعة في الوقت نفسه. واستنادًا إلى خبرتي الشخصية والمهنية كرائدة أعمال، فإن البحرين في وضع جيد يسمح لها أن تبرز ضمن أكثر مراكز الشركات الناشئة شمولاً في العالم".

- السيدة لينا العليمي
(شريك مؤسس ومدير إداري، مؤسسة 3BL Associates، البحرين)

في الستينيات، بدأت المرأة في تولي مناصب أعظم كقادة في الأعمال التجارية وكسيدات أعمال (SCW, 2016)، في حين بدأت المرأة البحرينية في السبعينيات لعب دور مهم في تطبيق القانون والجيش (SCW, 2016). كانت أول محامية بحرينية هي لولوة العوضي عام 1976؛ بينما في عام 1989 تم تعيين بدرية سلمان كأول ضابطة عسكرية بحرينية تنضم إلى قوة دفاع البحرين. وكانت الشيخة هيا بنت راشد آل خليفة أول سفيرة بحرينية، وعُينت في بعثة البحرين في فرنسا عام 1999. وكانت أيضًا رئيسة الدورة الحادية والستين للجمعية العامة للأمم المتحدة في عام 2006. وكانت آل خليفة ثالث امرأة في العالم تشغل هذا المنصب بعد الرئيستين من الهند في عام 1953 ومن ليبيريا في عام 1969.

شهدت السبعينيات زيادة المشاركة الرسمية للمرأة البحرينية في الرياضات. فقد تخرجت الدفعة الأولى من معلمات التربية البدنية في السبعينيات بعد تأسيس معهد البحرين للمعلمات البنات في عام 1968 (SCW, 2012). بعد ذلك، تم تنظيم بطولات نسائية في مجموعة متنوعة من الرياضات المختلفة مثل كرة السلة والكرة الطائرة وتنس الطاولة وكرة اليد. وبدأت المرأة البحرينية بالمشاركة في مجموعة متنوعة من المنافسات الرياضية الدولية، وحصلت على الميدالية الفضية في البطولة العربية الخامسة للتنس التي أقيمت في ليبيا عام 1978 (SCW, 2012). كما تميزت السبعينيات ببدء مركز مالي مزدهر في البحرين وظهوره كواحد من المحركات الرئيسية لنمو الناتج المحلي الإجمالي. ومنذ البداية، لعبت المرأة دورًا رئيسيًا في القطاع المالي كموظفات ومديرات. في عام 1998، تم تعيين السيدة صباح خليل المؤيد مديرًا عامًا لبنك الإسكان (SCW, 2015a)، وهي أول سيدة بحرينية تتولى إدارة أحد البنوك.

في عام 2001، تم إنشاء المجلس الأعلى للمرأة بهدف تمكين المرأة في البحرين وضمان حصول المرأة على فرص متساوية في مختلف مجالات الحياة. ومنذ تأسيسه، اقترح المجلس الأعلى للمرأة مختلف السياسات والتشريعات المتعلقة بتنمية شؤون المرأة وتابعها وقيّمها. كما أنه كان المرجع الرئيسي لجميع المؤسسات فيما يتعلق بشؤون المرأة. ونشر المجلس أيضًا تقارير ودراسات، وأجرى ورش عمل وحملات للتثقيف ونشر الوعي بشأن مختلف المسائل المتعلقة بحقوق المرأة.

لعبت المرأة دورًا رئيسيًا كناخبة وكمرشحة في جميع الانتخابات التشريعية العامة التي أُجريت منذ انتقال البحرين إلى ملكية دستورية في مطلع الألفية. فقد رشحت ثمانية نساء أنفسهن في الانتخابات البرلمانية التي جرت في عام 2002، وهي أول انتخابات في ظل النظام الحالي. ومع ذلك، لم تفز أي من المرشحات في عام 2002. ولكن في انتخابات 2006، حصلت امرأة واحدة من أصل 18 مرشحة على مقعد: أصبحت لطيفة القعود أول امرأة بحرينية تُنتخب في مجلس النواب في البحرين، ما جعلها أول امرأة في دول مجلس التعاون الخليجي تفوز في الانتخابات العامة التشريعية. كانت المشاركة الأولى للمرأة كعضو في السلطة التشريعية في عام 2000، عندما تم تعيين أربع نساء في مجلس الشورى، وبعدها ستة في عام 2002. وفي عام 2004، كانت أليس سمعان أول امرأة في العالم العربي تترأس أحد جلسات البرلمان، وكانت أيضًا أول سفيرة لدول مجلس التعاون الخليجي في المملكة المتحدة.

في عام 2001، عُيّنت لولوة العوضي كأمين عام في المجلس الأعلى للمرأة بدرجة وزير، لتصبح أول امرأة في دول مجلس التعاون الخليجي تشغل مثل هذا المنصب. وفي عام 2004، تم تعيين ندى حفاظ كأول وزيرة في الحكومة، حيث تولت منصب وزيرة الصحة. وقبل تعيينها، عملت حفاظ لمدة سنتين في مجلس الشورى بالبرلمان. وفي يناير 2005، تم تعيين الوزيرة الثانية في مجلس الوزراء، حيث عُينت الدكتورة فاطمة البلوشي وزيرة للشؤون الاجتماعية. وفي عام 2006، كانت منى الكواري أول امرأة يتم تعيينها كقاضية. وتُعد السيدة الكواري أول امرأة في منطقة دول مجلس التعاون الخليجي التي تشغل مثل هذا المنصب. ومنذ تعيينها، عملت كقاضية في محكمة الأحداث، ثم المحكمة المدنية، فالمحكمة الاستئنافية الكبرى، والمحكمة الإدارية الكبرى، والمحكمة العمالية، إلى

أن وصلت إلى العمل في محكمة الاستئناف العليا المدنية. اليوم هناك 19 امرأة تعملن كقاضيات في محاكم مختلفة في البحرين (SCW, 2015b). وعلاوة على ذلك، تم انتخاب ثلاث نساء وعملهن في مجلس النواب، وتم تعيين تسع نساء في مجلس الشورى، وثمانية نساء يعملن في مجلس البلدية. حيث تمثل النساء 8% من مجلس النواب و 22.5% من مجلس الشورى (SCW, 2016).

على الرغم من هذه الإنجازات المثيرة للإعجاب، كما سيتبين فيما تبقى من **الجزء 5.1**، فإنه لا تزال هناك عقبات كبيرة يجب التغلب عليها لضمان حصول المرأة البحرينية على فرص متساوية لتحقيق إمكاناتهن.

5.1.2 المرأة في القوى العاملة وكسيدات أعمال

يدرس هذا القسم بعض البيانات التفصيلية المتعلقة بمشاركة المرأة في الاقتصاد. وتتمثل الصورة الشاملة في أنه بينما تقدم المرأة مساهمة قوية–وفي بعض الحالات متزايدة - إلا أن البحرين لم تصل بعد إلى مرحلة تحقيق المعايير القياسية لتمثيل المرأة بنسبة 50% في كل قطاع وعلى كل مستوى من مستويات التسلسل الهرمي. وكما سيتبين، في بعض القطاعات وبعض المناصب، فإن التفاوت بين الذكور والإناث حاد، ما يعني أن على البحرينيين مواصلة السعي لضمان حصول المرأة على فرص متساوية لتحقيق إمكاناتهن. وقد استُمدت معظم البيانات التالية من (Young, 2018).

يوضح **الشكل 5.1.2.1** تقسيم السكان البحرينيين حسب النوع والجنسية للفترة بين 2007 - 2016. وكما يتبين، فإن نسبة الذكور البحرينيين إلى الإناث تبلغ حوالي 50:50. ويكون أغلب السكان غير البحرينيين من الذكور وترتفع نسبة المغتربين الذكور بمرور الوقت، ما يجعل الإناث أقلية في مجموع عدد السكان. وفي عام 2017، لم تُشكل الإناث إلا 27% فقط من الوافدين وكان معظمهن يعملن في تجارة التجزئة أو الخدمات أو داخل الأسرة.

غالبًا ما تعمل المرأة البحرينية في القطاع العام، وخاصة في مجالي التعليم والصحة. وفي الواقع، تقدم الموظفات الوافدات مساهمة صغيرة للقطاع

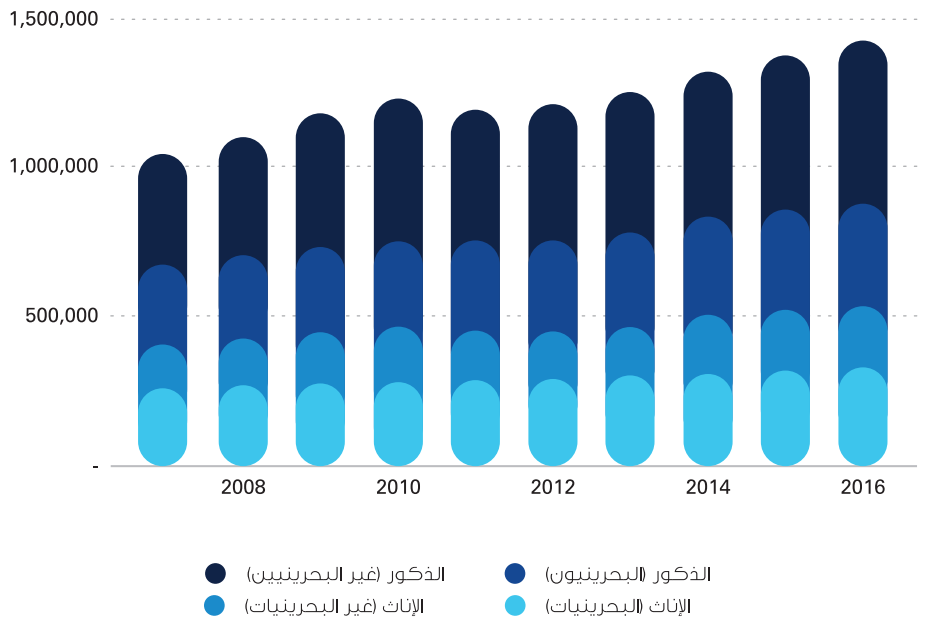

الشكل 5.1.2.1

السكان حسب الجنسية والنوع، 2007 - 2016

المصدر: هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية، ورد في Young, 2018

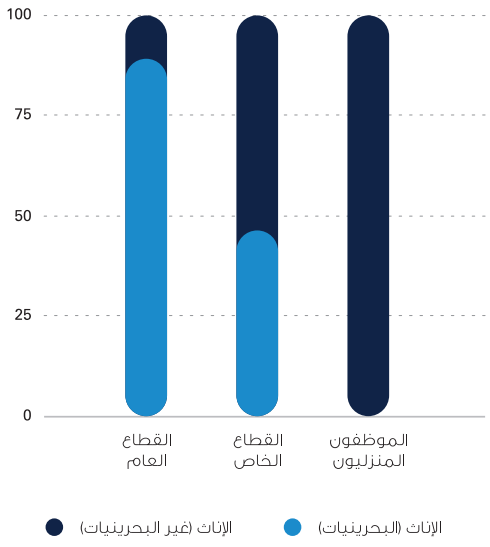

الشكل 5.1.2.2

توظيف الإناث حسب القطاع (%)، 2016

المصدر: هيئة تنظيم سوق العمل، ورد في Young, 2018

العام: كما يتبين من **الشكل 5.1.2.2**، تُشكل المرأة البحرينية 50% من الإناث العاملات في القطاع العام، مقارنة بنسبة 45% من النساء العاملات في القطاع الخاص.

ووفقًا للمجلس الأعلى للمرأة، تُشكل النساء 50% من القوى العاملة البحرينية في القطاع العام و 34% في القطاع الخاص. في قطاع التعليم، تُشكل المرأة البحرينية 73% من إجمالي القوى العاملة البحرينية. وقد مثلت المرأة البحرينية 57% من المحامين في 2018، و 64% من الأطباء في 2015، و 21% من المهندسين في 2017 (SCW, 2016). تبلغ نسبة النساء العاملات في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتخزين وفي الأنشطة المهنية والعلمية والتقنية حوالي 30% (IGA, 2015). وفي عام 2013، بلغت نسبة النساء العاملات في قسم التلفزيون التابع لهيئة شؤون الإعلام 19% بينما شكلت الإناث 49% من العاملين في قسم الإذاعة (SCW, 2016). تبلغ نسبة النساء البحرينيات العاملات في مؤسسات الوساطة المالية 36% من إجمالي القوى العاملة البحرينية (SCW, 2016). ويعد القطاع المالي أحد أهم القطاعات التي تتولى فيها المرأة الأدوار القيادية بشكل متزايد. وكما يتضح من **الشكل 5.1.2.3**، تشكل النساء 8% من مجلس الإدارة في البنوك و 5% من الرؤساء التنفيذيين، و 12% من المديرين التنفيذيين و 17% من المديرين (IRM & SCW, 2015). وتشغل غالبية النساء البحرينيات مناصب إدارية في المستوى المبتدئ إلى المتوسط.

"إن مسارنا الاقتصادي المستقبلي ستفرضه علينا قدرتنا على تنويع اقتصادنا، مع الاستفادة من تراثنا في التمويل والمعالجة والسياحة. وسيتم دعم الاستثمار في المهارات والبحث والتطوير والمؤسسات من خلال نظام تعليمي قوي ومرن يسلط الضوء على العلوم والمنح الدراسية المهنية. وستكون مشاركة المرأة مهمة جدا أيضًا".

- الدكتورة إيرين مارغريت زيارخوس
(اقتصادية، بمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، مصر)

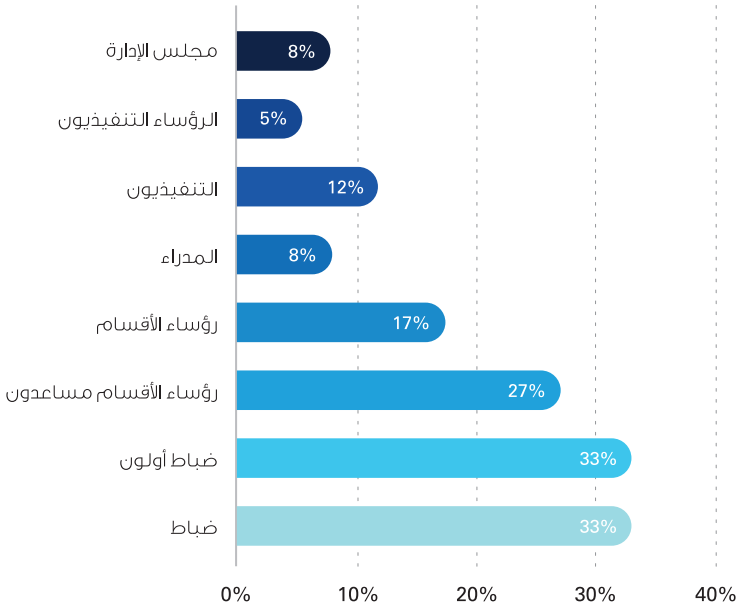

الشكل 5.1.2.3

المرأة في القطاع المالي (%)، 2015

المصدر: Intellect Resources Management W.L.L and SCW, 2015

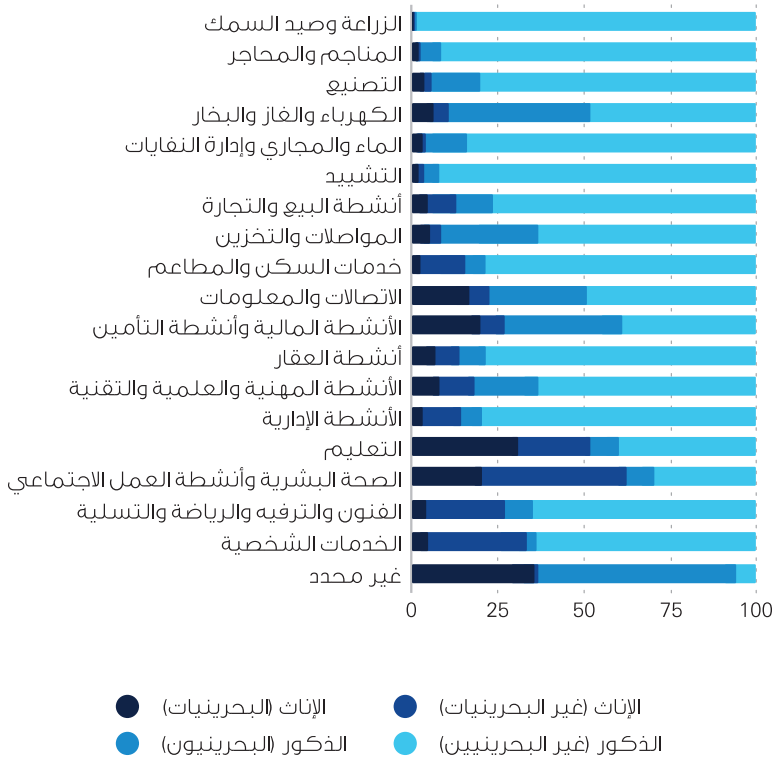

الشكل 5.1.2.4

التوظيف في القطاع الخاص حسب القطاع والنوع والجنسية (%)، 2017

المصدر: هيئة تنظيم سوق العمل، ورد في Young, 2018

يوضح **الشكل 5.1.2.4** تشكيل القوى العاملة في القطاع الخاص في البحرين في عام 2016 حسب النشاط الاقتصادي والنوع والجنسية. تشارك المرأة في البحرين في جميع أنواع الأنشطة الاقتصادية، إلا أن مشاركتها منخفضة بشكل خاص في الزراعة وصيد الأسماك والمرافق العامة، وكذلك في الإدارة العامة والدفاع والضمان الاجتماعي.

يوضح **الشكل 5.1.2.5** توزيع الأجور حسب النوع والجنسية في البحرين. وكما يتضح من **الشكل 5.1.2.5**، تحصل الإناث البحرينيات على نفس الأجر تقريبًا أو في بعض الحالات أجورًا أعلى من الذكور البحرينيين بشكل خاص، حيث تتراوح الأجور بين 600 - 1500 دينار بحريني (حوالي 1500 - 4000 دولار تقريبًا) (Young, 2018). يتم دعم المساواة في الأجور في البحرين بموجب المادة 39 من قانون العمل البحريني للقطاع الخاص، بالقانون رقم 36 لعام 2012، الذي يحظر التمييز في دفع الأجور على أساس النوع أو الأصل العرقي أو اللغة أو الدين أو المعتقد. في القطاع العام، يتم تحديد الأجور من خلال جداول مرتبات يضعها ديوان الخدمة المدنية تم توحيدها لكلا الجنسين (Young, 2018). وفي عام 2015، بلغ متوسط الراتب الشهري للمرأة البحرينية العاملة في القطاع العام 807 دنانير بحرينية مقارنة براتب 834 دينارًا بحرينيًا للرجال في نفس القطاع (SCW, 2016).

يوضح **الشكل 5.1.2.6** تطور معدل البطالة في البحرين حسب النوع. فكما يتضح على مر السنين، تُشكل المرأة غالبية السكان العاطلين عن العمل. حققت البحرين تقدمًا كبيرًا في دعم رائدات الأعمال. فوفقًا لـ (SCW 2015b) ارتفعت نسبة السجلات التجارية التي تملكها النساء إلى أكثر من 40% في عام 2014، وتشير أحدث البيانات على موقع المجلس الأعلى للمرأة إلى أن هذا الرقم بلغ 51% في عام 2018. ويوضح أحد التقارير الصادرة عن منظمة العمل

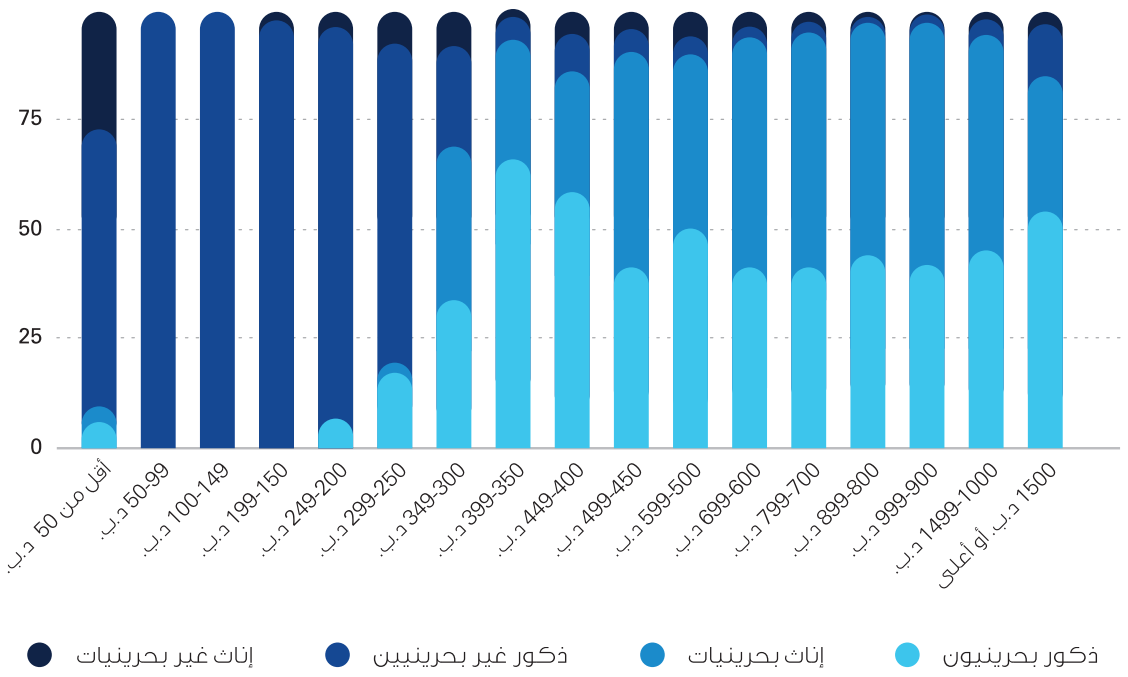

الشكل 5.1.2.5

الأجر الشهري حسب النوع والجنسية (%من العاملين)، 2017

المصدر: هيئة تنظيم سوق العمل، ورد في Young, 2018

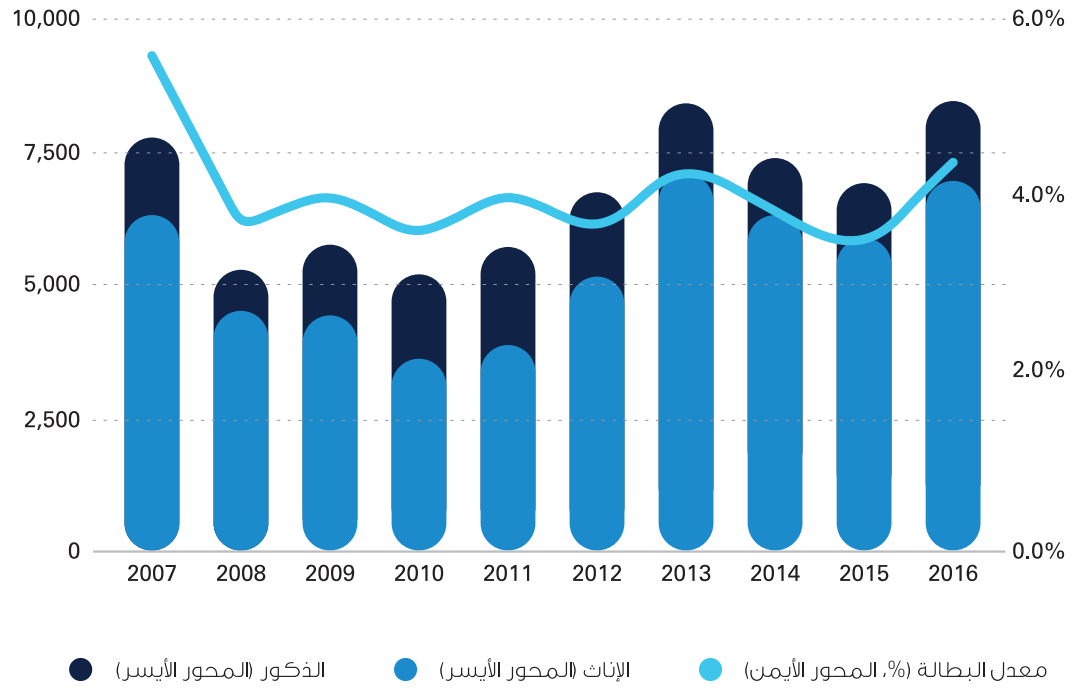

الشكل 5.1.2.6

معدل البطالة في البحرين وعدد العاطلين عن العمل حسب النوع، 2007 - 2016

المصدر: هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية، ورد في Young, 2018

الدولية بعنوان المرأة في مجال الأعمال والإدارة أن البحرين لديها أعلى معدلات لوجود سيدات أعمال في المنطقة بنسبة 28%. كما تمتلك البحرين أكبر زيادة في عدد الشركات التي يوجد بمجالس إدارتها أعضاء نساء، حيث بلغت 14% في عام 2014 (ILO, 2016).

كانت البحرين في طليعة مساعدة سيدات الأعمال في العالم العربي في التغلب على العوائق الثقافية والاستثمارية على مدى 20 عامًا، وذلك من خلال برنامج تطوير المؤسسات وترويج الاستثمار (EDIP)، كما يقدم مكتب ترويج الاستثمار والتكنولوجيا (ITPO) في البحرين التدريب والتوجيه لتشجيع العمل الحر وإنشاء المؤسسات. وفي عام 2003، وبالتعاون مع جمعية سيدات الأعمال البحرينية، أطلق مكتب ترويج الاستثمار والتكنولوجيا بالبحرين أول برنامج لتطوير المؤسسات وترويج الاستثمار للنساء بمشاركة 15 من رائدات الأعمال المحتملات. وارتفع عدد رائدات الأعمال المستفيدات من هذا البرنامج من 28% في عام 2003 إلى 51% بحلول عام 2014.

كما تدرك البحرين أن أحد التحديات الرئيسية التي تواجه رائدات الأعمال هو توافر تمويل الشركات الناشئة، وخاصة في مجال التكنولوجيا. على سبيل المثال، أظهرت دراسة أجرتها كلية هارفارد للأعمال أن 2% فقط من إجمالي التمويل في الولايات المتحدة يذهب إلى النساء اللاتي يتلقين تمويلات رأس المال المُخاطر به (Kanze et al., 2017). ولذلك، لمساعدة النساء على بدء أعمالهن التجارية الخاصة، تم إطلاق "برنامج ريادة الأعمال للنساء" من قبل المجلس الأعلى للمرأة مع منظمة تمكين في عام 2010. وتألف البرنامج من برامج تدريبية مختلفة، ومنح مباشرة، وقروض متاحة بسهولة بأسعار فائدة مدعومة موجهة إلى رائدات الأعمال. وقد تم تقديم أكثر من 80 برنامج تدريب وتمويل، استفادت منها أكثر من 15,000 امرأة، متضمنة محفظة بقيمة

2.56 مليون دولار لتسهيل تقديم التمويل البالغ الصغر للنساء (Young, 2018).

تقوم منظمة تمكين بتمويل الشركات الحاضنة التي تستهدف رائدات الأعمال، وتوفر لهم مساحات للبيع بأسعار معقولة. فمثلاً، يعتبر برنامج "ريادات" حاضنة أعمال لرائدات الأعمال البحرينيات، تم إعداده في عام 2013 من قبل المجلس الأعلى للمرأة ومنظمة تمكين وبنك البحرين للتنمية (Young, 2018).

وهكذا، بشكل عام، تقوم البحرين بعمل جيد في توفير فرص متساوية للمرأة، خاصة عند مقارنتها مع الأقران الإقليميين، لكن المهمة أبعد ما تكون عن الاكتمال، حيث لا تزال البحرين - مثل كل الدول تقريبًا - تُظهر تباينات صارخة بين الذكور والإناث في العديد من أشكال النشاط الاقتصادي.

5.1.3 الزواج والتعليم وفرص العمل

في جميع البلدان، تتأثر المشاركة الاقتصادية بقوة بالنسبة للمرأة بقرار الزواج والإنجاب. يتناول القسم التفاعل بين هذه الخيارات المحورية.

المرأة البحرينية على درجة عالية من التعليم، والنسبة المئوية للنساء اللاتي يخترن التعليم العالي في البحرين أعلى من نسبة الرجال. ووفقًا لتقرير التنمية البشرية لعام 2018 الذي أعده برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، فإن السنوات المتوقعة لتعليم الإناث في البحرين تبلغ 16.6 سنة بينما تبلغ السنوات المتوقعة لتعليم الذكور 15.6 سنة. وتسعى الإناث إلى الحصول على فرص لمواصلة التعليم العالي في البحرين بأعداد أكبر من الذكور، وكانت نسبة الإناث المتخرجات من مؤسسات التعليم العالي 64% بين عامي 2010 و 2016 (Young, 2018).

احتلت البحرين المرتبة الثانية في العالم فيما يخص النسبة بين الجنسين في الالتحاق بمرحلة التعليم الجامعي (Young, 2018)، بينما كانت النسبة المئوية للإناث في التعليم الابتدائي والثانوي تبلغ حوالي 50% (SCW, 2015b). تبلغ نسبة الخريجات من برامج العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات (STEM 46%)، بينما تبلغ نسبة الخريجات من برامج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ICT 51% UNESCO, 2016). وعلاوة على ذلك، تفوقت الإناث البحرينيات بشكل كبير على نظرائهن من الرجال في الإنجازات الأكاديمية، ونتيجة لذلك حصلن على غالبية المنح الدراسية للتعليم العالي وغيرها من المنح (SCW, 2015b).

غالبية الشابات البحرينيات متعلمات ومتزوجات، حيث يبلغ متوسط عمر النساء البحرينيات عند الزواج 24 سنة، بينما يكون متوسط عمر الرجال البحرينيين عند الزواج 26 سنة (SCW, 2016). يوضح **الشكل 5.1.3.1** توزيع التحصيل العلمي للنساء المتزوجات حسب الفئة العمرية في عام 2016. ويمكن ملاحظة أن غالبية النساء اللاتي تتراوح أعمارهن بين 20 و 35 سنة والمتزوجات يحملن أيضًا شهادة جامعية (Young, 2018). كما يمكن ملاحظة أن الأمية نادرة بين النساء البحرينيات باستثناء النساء فوق سن الخمسين.

بالرغم من زيادة التحصيل العلمي للمرأة البحرينية بشكل ملحوظ على مر السنين، إلا أن مساهمة المرأة البحرينية في القوى العاملة تظل ثابتة بنسبة 8% تقريبًا على مدى العقد الماضي. وقد تكون الزيادة الكبيرة في عدد العاملين الأجانب الذكور السبب الرئيسي وراء ثبات نسبة الإناث البحرينيات في إجمالي القوى العاملة. وهناك عامل آخر يتمثل في أن العديد من النساء يخترن عدم العمل بسبب المعايير الثقافية والحياة الأسرية والاقتصادات المنزلية والمسؤوليات غير مدفوعة الأجر (Young, 2018).

من أجل مساعدة النساء على تحقيق التوازن بين مسؤوليات الأسرة والعمل، تقدم البحرين الدعم المؤسسي للإجازة الأسرية والسياسات المتعلقة بالأمومة التي تزيد من معدلات استبقاء الإناث.

وبموجب القانون، يحق للمرأة البحرينية الحصول على إجازة أمومة مدفوعة الأجر لمدة 60 يومًا. وعلاوة على ذلك، يحق للمرأة البحرينية العاملة في القطاع العام تقليل ساعات العمل بساعتين لمدة عامين بعد الولادة من أجل القيام بمهام الرضاعة الطبيعية ورعاية الأطفال حديثي الولادة. وفي القطاع الخاص، يحق للمرأة بعد انتهاء إجازة الأمومة وحتى بلوغ طفلها سن ستة أشهر الحصول على ساعتين للرضاعة الطبيعية، تقل إلى ساعة واحدة عندما يكون عمر الطفل من ستة أشهر إلى سنة واحدة. وعلاوة على ذلك، ووفقًا للمادة 34 من قانون العمل البحريني، يحق للمرأة العاملة الحصول على إجازة غير مدفوعة الأجر لتوفير الرعاية لطفلها الذي لا يتجاوز عمره ست سنوات لمدة أقصاها ستة أشهر في كل حالة ولمدة ثلاث مرات طوال مدة خدمتها. يمكن أن تشجع مثل هذه السياسات على مشاركة المرأة في مكان العمل وتضمن مسارًا للعودة مجددًا إلى القوى العاملة (Young, 2018).

نظرًا لأن العديد من الإناث في البحرين هم أعضاء في أسرة حيث يشارك كلا الشريكين في القوى العاملة، فإن أحد التحديات التي تواجه الأسر في البحرين تتمثل في إيجاد رعاية مناسبة للأطفال خلال ساعات العمل. عادة ما يعرض الأجداد المساعدة في رعاية الأطفال أثناء ساعات العمل، لكن في بعض الأحيان يكون الأجداد أنفسهم يعملون أو غير قادرين جسديًا على رعاية الأطفال الصغار.

هناك سوق محدودة لرعاية الطفولة المبكرة أو دور الحضانة داخل مكان العمل في البحرين. لذلك، هناك جهود وطنية مهمة لتحسين الظروف في دور الحضانة ورياض الأطفال، بما في ذلك برامج تمكين والمجلس الأعلى للمرأة؛ ومع ذلك، فإن هذه البرامج تتعلق أساسًا بمرافق رعاية الأطفال المخصصة، وليس تلك الموجودة داخل مكان العمل. إن إدخال مرافق رعاية الأطفال في مكان العمل ودور الحضانة في الوزارات المختلفة وفي الشركات الخاصة قد

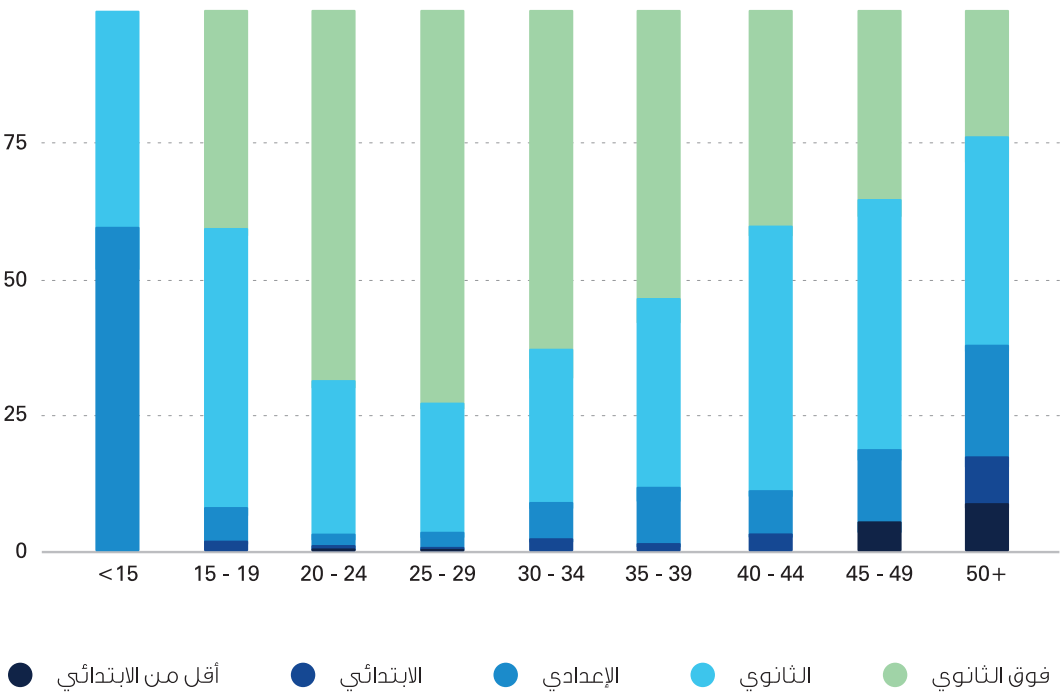

الشكل 5.1.3.1

توزيع التحصيل العلمي للنساء المتزوجات حسب الفئة العمرية (%)، 2016

المصدر: وزارة العدل والشؤون الإسلامية والأوقاف، ورد في Young, 2018

يشجع مشاركة المرأة في القوى العاملة ويساعد المرأة على تحقيق توازن أفضل بين مسؤوليات عملها ومسؤولياتها العائلية. فمثلاً، يمكن إصدار قانون يفرض على جميع الشركات والمؤسسات التي تصل إلى عدد أدنى معين من الموظفين أن يكون لديها مرفق لرعاية الأطفال.

هناك فرص محدودة للنساء للعمل من المنزل أو العمل بدوام جزئي. ويزيد توافر رعاية الأطفال والعمل بدوام جزئي من معدل مشاركة الإناث في القوى العاملة ويزيد عدد الإناث اللاتي لديهن أطفال (Del Boca, 2002). وعلاوة على ذلك، يرتبط العمل بدوام جزئي بتدخل أقل للعمل في الأسرة، وقدرة أفضل على إدارة الوقت، وإرضاء أكبر للمرأة من حيث الحياة (Higgins et al., 2000). في محاولة لتوسيع فرص العمل بدوام جزئي، أطلقت الحكومة مشروع التوظيف بدوام جزئي للمرأة في عام 2015، ونجحت في تأمين وظائف بدوام جزئي لأكثر من 2,000 امرأة في قطاعات مثل التعليم والتدريب والصحة والجمال والعقارات. وقد يؤدي الاعتماد على هذه الجهود إلى الحصول على منافع كبيرة.

بشكل عام، تتمتع المرأة في البحرين بإمكانية الحصول على خدمات جيدة في الصحة والتعليم وفرص العمل. ومنذ إنشاء المجلس الأعلى للمرأة، تم تعديل العديد من التشريعات، وتم إصدار قوانين جديدة، لضمان حماية حقوق المرأة والمساواة المجتمعية. كانت الجهود البحرينية الرامية إلى تمكين المرأة خلال العقد الماضي ناجحة حيث أظهر التقرير العالمي للفجوة بين الجنسين في 2015 التابع للمنتدى الاقتصادي العالمي أن البحرين كانت الدولة الأكثر تحسنًا في العالم في المؤشر الفرعي للمشاركة والفرص الاقتصادية. كما حصلت على أعلى درجة في المنطقة بشأن المساواة في الأجور لمؤشر العمل المماثل ودرجة فوق المعدل المتوسط على التحصيل العلمي. لكن لا يمكن لأي دولة - بما في ذلك البحرين - أن تدعي أنها تغلبت على مسألة اختلال التوازن بين الجنسين في الفرص الاقتصادية، ما يؤكد الحاجة إلى مواصلة الاستفادة من النجاحات القائمة.

5.2 العمالة الوافدة واقتصاد البحرين

5.2.1 مقدمة

5.2.1.1 مجالات التركيز

إن سوق العمل في البحرين والإصلاحات التي أُدخلت خلال الألفية الجديدة تُعد موضوعات كبيرة تستحق مقالة خاصة بها. لا يُعد هذا القسم محاولة لتغطية مجمل المسائل المتعلقة بالعمالة الوافدة المعقدة والمتعددة الأبعاد في البحرين. وبدلاً من ذلك، ينصب التركيز على اقتصادات سوق العمل البحريني، وبالتحديد المسائل المتعلقة بمصالح العمالة الوافدة.

لذلك، من بين الموضوعات التي لن تتم تغطيتها ما يلي: مسائل حقوق الإنسان التي لا تندرج تحت المجال الاقتصادي؛ أو سياسات سوق العمل العديدة التي اتخذتها الحكومة في محاولة لتحسين الفرص المتاحة للمواطنين البحرينيين، مثل الحصص المخصصة لسياسة البحرنة، أو فرض رسوم على العمالة الأجنبية التي يتم استخدامها بعد ذلك لتمويل منظمة تمكين.

إن استبعاد مثل هذه الموضوعات المهمة يتم فقط بغرض إمداد القراء بتغطية موجزة بدلاً من الشاملة لمسائل سوق العمل. ونأمل أن تلقي الأبحاث المستقبلية الضوء على هذه الميادين الإضافية.

5.2.1.2 صعوبة وضع سياسات العمالة الوافدة في البحرين

كما رأينا بشكل موسع في **الفصل 1**، فإن اقتصاد البحرين له العديد من الخصائص الفريدة التي تحد من قدرة صناع السياسات على تطبيق بشكل مباشر الدروس المستفادة من السياسات في أماكن أخرى. وهذا ينطبق بشكل خاص على سوق العمل، الذي يُعد فريدًا للغاية مقارنة بالدول الأخرى في الوقت الحاضر، ومقارنة بما شهدته الاقتصادات المتقدمة حاليًا في أي مرحلة من مراحل مسار تنميتها.

وتتمثل أبرز الميزات في وفرة العمالة الوافدة. يوضح **الشكل 5.2.1.2.1** كيف تطورت القوى العاملة من حيث وجود المواطنين وغير المواطنين.

بينما تتزايد العمالة بين المواطنين والوافدين على حد سواء، إلا أن العمالة الوافدة تنمو بمعدل أعلى بكثير. ونتيجة لذلك، تحول البحرينيون من تمثيل 33% من إجمالي العمالة في عام 2006، إلى 24% في عام 2017. ولم نسمع عن أرقام مماثلة في الاقتصادات المتقدمة، سواء حاليًا أو سابقًا، حتى سنغافورة، التي تعتمد بشدة على العمالة الوافدة، يُشكل بها المواطنون أكثر من نصف إجمالي العمالة.

هناك سمة أخرى غير شائعة هي وجود العاملين الأجانب من جميع شرائح سلم المهارات. في الاقتصادات المتقدمة، تكون أنظمة الهجرة موجهة نحو سد العمالة الوافدة للفجوات في سوق العمل التي لا تسدها اليد العاملة المحلية، وهو ما يعني حتمًا حصولهم على المناصب التي تستلزم مهارة متوسطة أو عالية. وفي المقابل، في البحرين (كما هو الحال في دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى)، يُسمح لأعداد كبيرة من العاملين ذوي المهارات المحدودة بعرض خدماتهم بشكل قانوني، دون الاضطرار إلى اتباع إجراءات بيروقراطية معقدة.

نتيجة لذلك، تصبح عملية صياغة سياسات سوق العمل أكثر صعوبة من المعتاد. فمثلاً، في حالة السياسة النقدية أو القانون التجاري، يمكن للحكومة الاستفادة من خبرة العديد من الاقتصادات المتقدمة التي تراكمت على مدى عقود كأساس للسياسة المثلى في البحرين. في مجال العمل، تكون الفرص محدودة للغاية: لا يمكن للبحرين أن تتطلع إلى بلدان مثل المملكة المتحدة أو الولايات المتحدة أو فرنسا لتحصل على سياسات جاهزة يمكن استيرادها، حيث لم يكن اقتصاد أي دولة منها في أي وقت مضى يُشكل الموظفون غير المواطنين فيه نسبة قدرها 75%.

وبالتالي، يتعين على صناع السياسات إظهار مستويات عالية من الإبداع عند اقتراح الإصلاحات؛ وبنفس القدر من الأهمية، يجب أن يكون لديهم أنظمة مراقبة وتقييم تسمح بإجراء تحليل دقيق للإصلاحات المقترحة والمنفذة لاحقًا. وهذا يعني القيام بجمع بيانات عالية الجودة بوتيرة مرتفعة.

هناك ملاحظة أخيرة تتعلق بتأثير الهجرة على إحصائيات الاقتصادات التقليدية. يتضمن **المربع "ش"** مناقشة حول كيف تتطلب المستويات الكبيرة من الهجرة التي نراها في دول مثل البحرين من الباحثين توخي الحذر عند تفسير المؤشرات الإجمالية التقليدية، مثل الناتج المحلي الإجمالي للفرد.

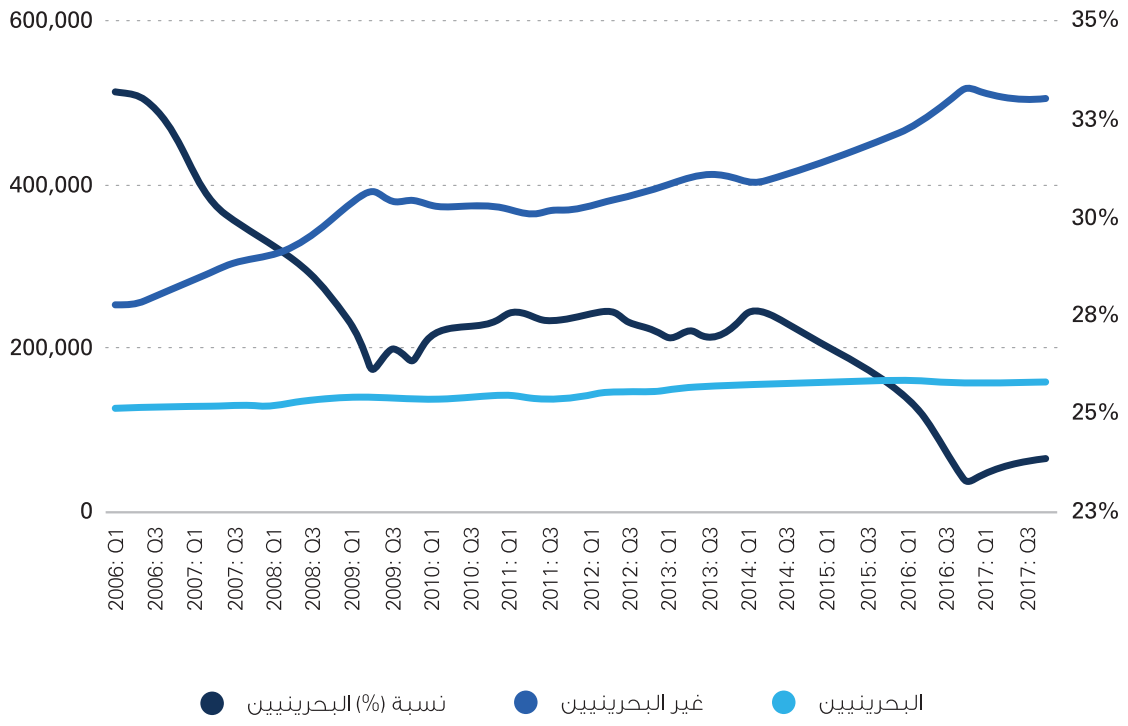

الشكل 5.2.1.2.1

إجمالي عدد الموظفين البحرينيين وغير البحرينيين، 2006 - 2017

المصدر: هيئة تنظيم سوق العمل

المربع "ش":
ظاهرة ويل روجرز والإحصاء البحريني

يتم حساب العديد من المؤشرات الرئيسية المتعلقة بالرفاهية الاجتماعية والاقتصادية للسكان على أساس نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي، ويشتهر بالناتج المحلي الإجمالي (GDP) للفرد الواحد. هذه طريقة مفيدة للغاية لتصحيح السلسلة على المستوى الاقتصادي بطريقة تسمح بالمقارنات بين البلدان، أو لنفس البلد عبر فترات زمنية مختلفة.

في حالة البحرين، يجب توخي الحذر عند تقييم مؤشرات نصيب الفرد بسبب المظاهر الناجمة عن الهجرة لظاهرة ويل روجرز.
قد تنشأ ظاهرة ويل روجرز عند مقارنة مجموعات مختلفة حيث يمكن للوحدات التي تشكل المجموعات أن تنتقل بين المجموعات. والنتيجة هي التشويش على تفسير مؤشرات نصيب الفرد. أسهل طريقة لشرح ذلك هي من خلال تقديم مثال ملموس.

لنفترض أن كل من كوريا الشمالية والجنوبية يبلغ عدد سكانها ثلاثة (3) أشخاص. دخل الثلاثة أشخاص في كوريا الشمالية هو {1000 دولار، 1500 دولار، 2000 دولار}، بينما يبلغ دخل الثلاثة أشخاص في كوريا الجنوبية {3000 دولار، 3500 دولار، 4000 دولار}. وبالتالي، في البداية، يبلغ دخل الفرد في كوريا الشمالية 1500 دولار، مقارنة بـ 3500 دولار في كوريا الجنوبية.

لنفترض الآن أن الشخص في كوريا الشمالية الذي يبلغ دخله 2000 دولار هاجر إلى كوريا الجنوبية. ثم ينخفضدخل الفرد في كوريا الشمالية بمقدار 250 دولارًا إلى 1250 دولارًا، بينما ينخفضدخل الفرد في كوريا الجنوبية بمقدار 375 دولارًا إلى 3125 دولارًا. وهكذا، على الرغم من حقيقة أن أي فرد لم يشهد أي تغيير في دخله، فإن دخل الفرد في كلا البلدين ينخفض. ومن الممكن أن يستخلص خطأً أحد المحللين الساذجين الذين يفحصون بيانات دخل الفرد دون أن يفكروا في احتمالية الهجرة أن كلا البلدين يزداد فقرًا.

يمكن لظاهرة ويل روجرز أن تكون مضللة بشكل أكبر عندما تؤدي الحركة بين المجموعات إلى تغييرات في قيم كل من المتنقلين وأولئك الذين يبقون في مجموعتهم.

وبالعودة إلى مثالنا، لنفترض أن دخل الفرد في كوريا الشمالية الذي يبلغ 2000 دولار، وعند انتقال الفرد إلى كوريا الجنوبية يحصل على 200 دولار زيادة على دخله، حيث إنه يعمل في بيئة أكثر إنتاجية. وبالإضافة إلى ذلك، يحصل كل من الكوريين الجنوبيين الثلاثة الموجودين هناك بالفعل على زيادة قدرها 100 دولار على دخلهم لأن المهاجر الجديد يعزز إنتاجيتهم عن طريق سد فجوة في سوق العمل. في هذه الأثناء، لا يتأثر الكوريان الشماليان المتبقيان، وهذا يعني أن الدخل في كوريا الشمالية يكون {1000 دولار، 1500 دولار}، وفي كوريا الجنوبية يكون {2200 دولار، 3100 دولار، 3600 دولار، 4100 دولار}. وبالتالي، يبلغ دخل الفرد 1250 دولارًا في كوريا الشمالية، و 3250 دولارًا في كوريا الجنوبية. لا يزال كلا الرقمين أقل من مستويات ما قبل الهجرة، بالرغم من أن كل شخص قد شهد إما زيادة في دخله، أو أنه ظل مجمدًا. إن الاستدلال على أن انخفاض دخل الفرد في كوريا الجنوبية يمثل رديًا في نوعية الحياة لسكانها سيكون خطأ فادحًا.

شهدت البحرين معدلات كبيرة من الهجرة على مدار الأربعين سنة الماضية. وعلاوة على ذلك، فإن بلدان المصدر ومستويات المهارة للمهاجرين تختلف بصورة ملحوظة بمرور الوقت. ونتيجة لذلك، فإن إمكانية أن تؤدي ظاهرة ويل روجرز إلى التشويش على الاستنتاج حقيقية للغاية، في سلسلة مثل دخل الفرد، وإنتاجية العمل، ورأس المال البشري لكل عامل، وهكذا؛ على النقيض من البلدان ذات الهجرة المنخفضة مثل اليابان. وللأسف، تعيق قيود البيانات من قدرة المحللين على التحديد الدقيق لحدوث ظاهرة ويل روجرز في حالة وجود سلسلة بيانات محددة للبحرين. لذلك، يُنصح القراء بالحذر عند إجراء الاستنتاج المرتبط بها، كحل ثان، في إطار الاعتراف بإمكانية حدوث ظاهرة ويل روجرز.

5.2.2 ما مقدار استفادة العمالة الوافدة؟ التحويلات المالية في البحرين

العلاقة بين صاحب العمل والموظف متعددة الأبعاد، ولكن أهم مكون لها هو التعويض المالي الذي يتم صرفه للموظف مقابل خدمات العمل التي يقدمها. وفي حالة العمالة الوافدة، ترتبط الأجور ارتباطًا وثيقًا بالتحويلات المالية، لأن إقامة المغترب تكون مؤقتة، ويكون هدفهم هو تحويل الأموال إلى أسرهم في الوطن.

لذلك، ولإدراك مدى استفادة العمالة الوافدة من العمل في البحرين، يعد تحليل إحصائيات التحويلات المالية نقطة انطلاق مفيدة، وذلك باستخدام قاعدة البيانات الضخمة الخاصة بالبنك الدولي المتعلقة بتدفقات التحويلات المالية الثنائية.

5.2.2.1 القيمة المحسنة للتحويلات المالية

في جميع أنحاء العالم، عادة ما تُستخدم التحويلات المالية للعمالة الوافدة لتمويل الاستهلاك الأساسي، مثل الغذاء أو المرافق العامة؛ وبدلاً من ذلك، فإنها تمول الاستثمارات التعليمية أو التجارية (De Haas, 2005; Semyonov and Gorodzeisky, 2008; Hanson, 2010). وغالبًا ما يكون الأطفال من بين أكبر المستفيدين من تدفقات التحويلات المالية من حيث زيادة التحصيل العلمي (Rapoport and Docquier, 2006). وبشكل عام، يجد الباحثون الذين يدرسون فعالية التحويلات المالية كأدوات لمكافحة الفقر تقديرات مذهلة؛ فمثلاً، وجد (Adams and Page, 2005) أن زيادة قدرها 10% في التحويلات المالية الرسمية للفرد الواحد أدت إلى انخفاض بنسبة 3.5% في معدل الفقر.

إن الطابع اللامركزي للتحويلات المالية والتقليل إلى أدنى حد من عدد الجهات الوسيطة، وبالأخص غياب المسؤولين الحكوميين، جعلهم مصدرًا للدخل للدول النامية أكثر موثوقية من المعونة الأجنبية، أو حتى الاستثمار الأجنبي المباشر. ويرجع ذلك إلى تلقي التحويلات المالية مباشرة من الشخص المحتاج لها، لأن البيروقراطيين الفاسدين و / أو غير الأكفاء في الدول النامية يعرقلون بصورة بالغة قدرة المعونة الأجنبية على تحقيق نتائج إيجابية. وتزيد أهمية التحويلات المالية في الدول التي لها أنظمة مالية غير متقدمة، حيث تجد الأسر ذات الدخل المنخفض نفسها تعاني من تقييدات في السيولة في غياب التحويلات المالية.

على الجانب الآخر، هناك اعتقاد خاطئ شائع بين المواطنين في العديد من الدول التي تستقبل العمالة الوافدة وهو أن التحويلات المالية تجرد بشكل غير عادل الاقتصاد من موارده التي يملكها حقًا. ويقود هذا التفكير إلى مطالبة صناع السياسات بفرض ضوابط رأس المال على العمالة الوافدة لإجبارهم على إنفاق دخلهم في الاقتصاد المحلي. في البحرين، رفضت الحكومة والبنك المركزي هذه المطالب باستمرار، لأن ضوابط رأس المال غير مجدية دومًا وهي مؤذية في حقيقة الأمر. في الأسواق المالية المتكاملة عالميًا في القرن الواحد والعشرين، سيجد الناس حتمًا طريقة لتجنب ضوابط رأس المال، وسيخشى كبار المستثمرين من نزع ملكية أملاكهم، ما يجعل احتمالات قيامهم بالاستثمار أقل. وتُعد الأشكال الوحيدة المقبولة لضوابط رأس المال هي تلك المتعلقة بالاهتمامات الأمنية، مثل تدابير مكافحة الإرهاب؛ ولكن كسياسة اقتصادية فقد أخفقت مرارًا وتكرارًا خلال العمل بنظام بريتون وودز لأسعار الصرف الثابتة وبعده. ومع قيام الاستثمار الأجنبي المباشر بمثل هذا الدور المهم في اقتصاد البحرين، فقد قدّرت السلطات بحكمة أن ضوابط رأس المال على التحويلات المالية هي سياسة ذات نتائج عكسية بشكل أساسي.

5.2.2.2 التحويلات المالية في البحرين

تتيح أسواق العمل وأسواق رأس المال المفتوحة في البحرين للعمالة الوافدة فرصًا ممتازة للحصول على

دخل أعلى، حيث يمكنهم بعد ذلك تحويل الأموال إلى أوطانهم بطريقة تفيدهم هم وعائلاتهم وفقًا للآليات المذكورة. وترد البيانات المتسقة مع هذا الرأي أدناه، مستمدة من (Al-Ubaydli 2015)، تستند إلى بيانات البنك الدولي ومنظمة العمل الدولية.

يوضح **الشكل 5.2.2.2.1** التحويلات المالية التي تتم من مجموعة مختارة من الدول إلى بنغلاديش ومصر والهند وباكستان والفلبين في عام 2010. هذه الدول الأخيرة كلها مصادر مهمة للعمالة الوافدة في البحرين. راجع **المربع "ت"** لمعرفة المزيد عن الوافدين الهنود إلى البحرين.

كما يتضح، تكون التحويلات المالية في البحرين من حيث القيمة المطلقة صغيرة - وذلك لصغر حجمها - بالمقارنة مع دول مجلس التعاون الخليجي المجاورة مثل المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة، وكذلك مقارنة مع أستراليا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية، وكلها وجهات تقليدية مفضلة للوافدين لأسباب اقتصادية. ومع ذلك، عند المقارنة مع عدد السكان، فإن التحويلات المالية في البحرين تفوق تلك الخاصة بالبلدان الغربية، وتتجاوزها ثمانية أضعاف أو أكثر، رغم أنه من الجدير بالملاحظة أن هذا يمكن أن يُعزى جزئيًا إلى حقيقة أن العاملين الأجانب هم وافدون، يقيمون في البحرين مؤقتًا.

ليست هذه النتائج محرّفة بسبب صغر عينة المصادر والوجهات للتحويلات المالية. في عام 2010، في التصنيف العالمي للتحويلات المالية الإجمالية للفرد الواحد، احتلت البحرين المرتبة 17 متخطية أستراليا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية، حيث كانت أكثر من ضعف المستويات التي أظهرتها الدولتان الأخيرتان. تُعد هذه البيانات شهادة على انفتاح أسواق العمل في البحرين.
بينما يؤدي خفض التحويلات المالية حسب عدد

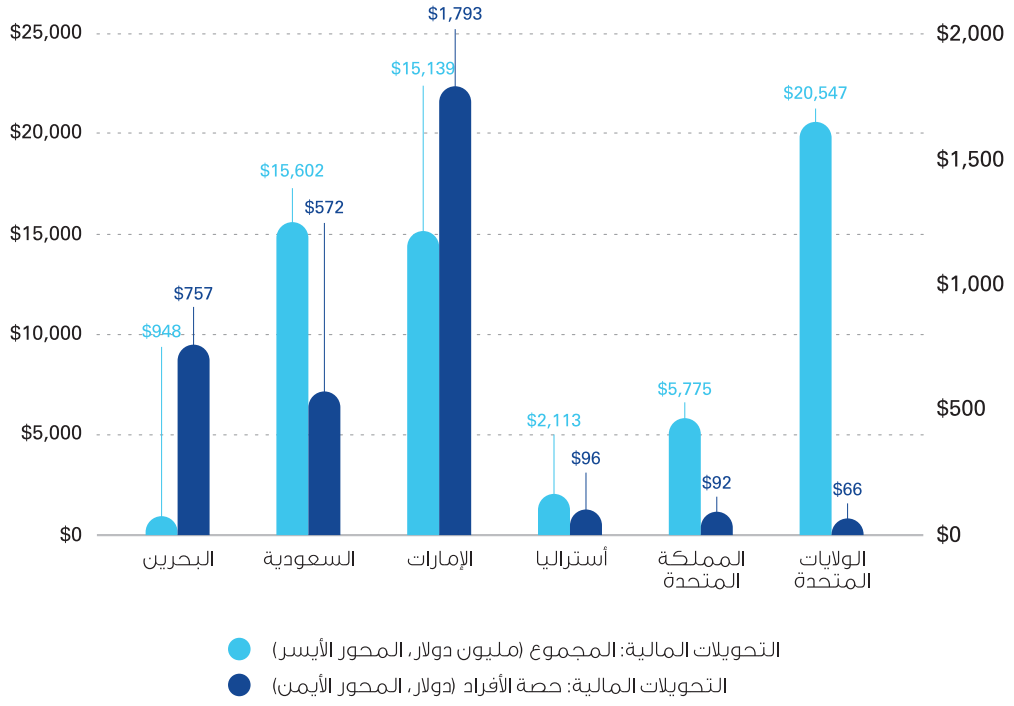

الشكل 5.2.2.2.1
التحويلات المالية إلى بنغلاديش ومصر والهند وباكستان والفلبين، 2010

المصدر: البنك الدولي

المربع "ت":
رأس المال البشري والهجرة

أدى اكتشاف النفط في ثلاثينيات القرن العشرين إلى حدوث تغييرات اجتماعية واقتصادية وسياسية تحولية في منطقة الخليج. وكان أحد هذه التحولات التوسع السريع للاقتصادات الخليجية، والزيادة المفاجئة في الطلب على العمالة الماهرة وغير الماهرة على نطاق لم يستطع عدد السكان الصغير نسبيًا في هذه البلدان الوفاء به. فلا تزال بلدان الخليج تعتمد على العمال الوافدين، بدءًا من المهندسين وعمال البناء إلى الأطباء والمعلمين، من جنوب وجنوب شرق آسيا ومن البلدان العربية المجاورة لدعم اقتصاداتها.

ووفقًا لأوراق (Al-Ubaydli 2015)، يمكن اعتبار تدفق العمالة الوافدة في الخليج سيناريو "مربحًا لكل الأطراف" لأن العمال الوافدين قادرون على تحسين مستوى معيشتهم ومستوى معيشة أسرهم من خلال التحويلات المالية، ويمكن للبلدان المضيفة الوفاء بطلباتها من اليد العاملة. وفقًا لكتاب حقائق عن الهجرة والتحويلات الصادر عن البنك الدولي (2016)، بلغت التحويلات حوالي 7% من الناتج المحلي الإجمالي البحريني في عام 2014.

ومع ذلك، هناك بعض العيوب في الأطر التنظيمية الحالية التي تحكم هجرة اليد العاملة. على سبيل المثال، هناك مجال كبير للتحسين لطرح المزيد من الأطر القانونية الفعالة في كل من البلدان الموفدة والمضيفة. وهذا مطلوب للتعامل مع السوق السوداء لتصاريح العمل والتأشيرات، ولمنع أي شكل من أشكال سوء المعاملة وتهريب البشر. تقدم الفلبين نموذجًا لتنظيم الهجرة العمالية من خلال إدارة العمالة الفلبينية في الخارج، التي تشرف على وكالات التوظيف المرخصة، وتقدم التوجيه قبل المغادرة، وتواصل التنسيق عن كثب مع الدول المضيفة من خلال مكاتبها الدبلوماسية (Al-Ubaydli, 2015, p.5).

وفقًا لهيئة سوق العمل البحرينية، بلغ إجمالي القوى العاملة في البحرين في عام 2017 عددًا يبلغ 763,112 عاملاً، منهم 604,697 غير بحرينيين. تتضمن أكبر خمس بلدان منشأ للوافدين في البحرين: الهند وبنجلاديش وباكستان ومصر والفلبين (UNICEF, 2013). فهناك ما يقرب من 300,000 من المواطنين الهنود، من إجمالي عدد الوافدين في البلد البالغ 1.5 مليون نسمة، ما يجعل الجالية الهندية أكبر مجموعة من المغتربين في البحرين (Embassy of India in Bahrain, 2018).

يعود تاريخ الجاليات الهندية (الشتات الهندي) في البحرين إلى عصر ما قبل النفط حيث تمركزوا في سوق المنامة القديم وكانوا يعملون في العديد من المهن. وقد ازداد تدفق الوافدين الهنود بشكل كبير في عصر النفط ما بعد عام 1973 حيث كانت دول الخليج تشهد تنمية حضرية واقتصادية هائلة (Azhar, 2016). للاحتفال بهذا التاريخ، أطلقت هيئة البحرين للثقافة والآثار مشروع "الهند الصغيرة" لتوثيق إسهام الجالية الهندية في التاريخ الاجتماعي والثقافي للبحرين والاحتفال بها (Bahrain Authority for Culture & Antiquities, 2015). تم تجديد الجزء الهندي من سوق المنامة وتم إنشاء مساحة عامة صغيرة لاستضافة اللقاءات المجتمعية والاحتفالات الموسمية.

السكان الإجمالي بالبلد المرسل للتحويلات إلى توفير رؤى مفيدة، فكذلك يؤدي تعديل التحويلات المالية إلى دولة معينة حسب عدد الوافدين من هذا البلد المقيمين في البلد المرسل للتحويلات إلى الشيء نفسه. بعبارة أخرى، مثلاً، عند النظر إلى التحويلات المالية من الولايات المتحدة إلى البرازيل، من المفيد مراعاة تقسيم المبلغ الإجمالي على عدد الأشخاص الذين يعيشون في الولايات المتحدة الأمريكية، وعلى عدد البرازيليين الذين يعيشون في الولايات المتحدة الأمريكية.

يوضح **الشكل 5.2.2.2.2** ذلك لأربعة من أهم المجموعات (من حيث العدد) للعمالة الوافدة في البحرين: المصريين والهنود والباكستانيين والفلبينيين.

هذه أرقام كبيرة تؤكد الفوائد التي تحققها العمالة الوافدة من إقامتها في البحرين. وينشأ الفرق بين البلدان بالاختلافات في مستويات رأس المال البشري للعمالة. فمثلاً، يميل المصريون العاملون في البحرين إلى شغل مناصب عالية، مثل كبار المستشارين في الوزارات الحكومية، على النقيض من الهنود، الذين غالبًا ما يعملون كسائقين أو عمال.

يتمثل مصدر الأموال لهذه التحويلات المالية في الأجور التي تكسبها العمالة الوافدة، وهي أعلى من تلك التي قد يكسبونها في أوطانهم. تمنع محدودية البيانات أي عمل يقترب من الفحص الشامل لهذه المسألة، ولكن البيانات المحدودة المتوفرة موضحة في **الشكل 5.2.2.2.3**، وهي مقارنات شهرية للأجور لمجموعة متنوعة من المهن التي تهيمن عليها العمالة الوافدة خلال أوائل القرن الحادي والعشرين.

في جميع هذه الوظائف، تتجاوز الدخول في البحرين

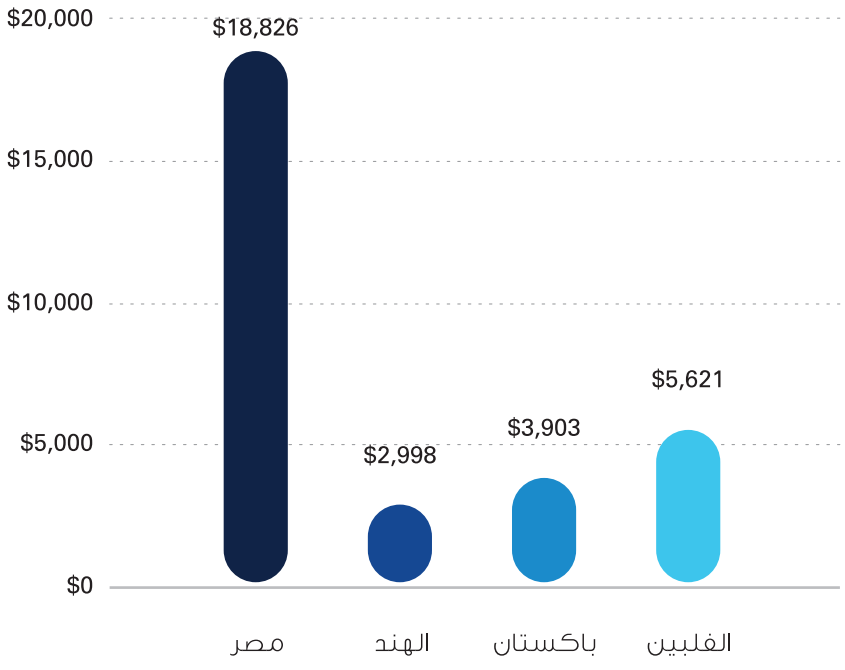

الشكل 5.2.2.2.2

التحويلات المالية للعمالة الوافدة حسب الدولة (بالدولار)، 2010

المصدر: هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية، والبنك الدولي

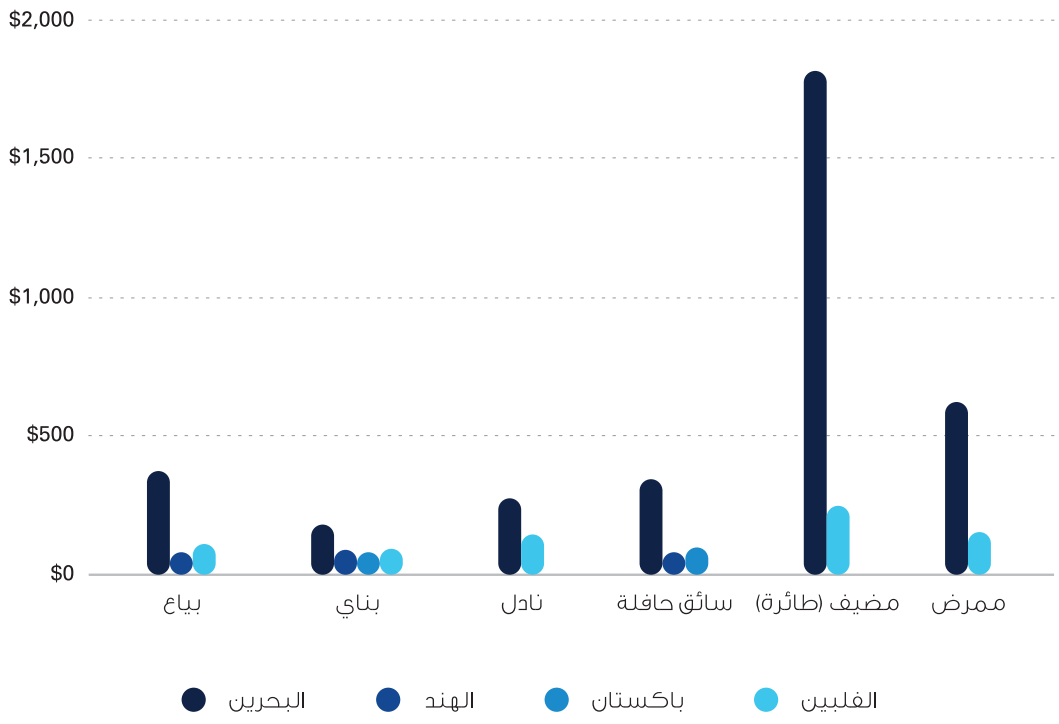

الشكل 5.2.2.2.3

مقارنات الأجور الشهرية لمجموعة متنوعة من المهن التي تهيمن عليها العمالة الوافدة في أوائل القرن الحادي والعشرين (بالدولار)

المصدر: منظمة العمل الدولية

ما هو متاح في بلدانهم الأصلية بقدر كبير، وأحيانًا بعدة قيم أسية. في الغالب، يرجع ذلك إلى ارتفاع إنتاجية هذه الوظائف في البحرين، بسبب البيئة الاقتصادية الأكثر ملاءمة. فمثلاً، يمكن للممرضة في البحرين الوصول إلى أجهزة طبية أفضل بكثير ما تصل إليه في الفلبين، ويمكن أن تعمل مع أطباء أكثر خبرة وأفضل تدريبًا. راجع (Al-Ubaydli, 2015) لمعرفة المزيد عن مصادر هذه الفروق في الأجور.

هناك المزيد من الأدلة غير المباشرة على قدرة البحرين على مساعدة العمالة الوافدة على تحقيق مستويات معيشة أعلى لأنفسهم ولأسرهم في أوطانهم، يتم توفيرها من خلال البيانات المتعلقة بحجم الوافدين. صنفت البحرين مؤخرًا الأفضل في المستوى حسب تقييم وزارة الخارجية الأمريكية للاتجار بالبشر (TIP)، الذي يؤكد أنه بينما يتواجد الإتجار بالبشر في البحرين - كما هو الحال في كل دولة في العالم - إلا أنه نادر الحدوث. وبإضافة ذلك إلى حقيقة أن الآلاف من العمالة الوافدة الجديدة تدخل البحرين كل عام (**الشكل 5.2.1.2.1**)، فن المؤكد أن التجربة إيجابية في المتوسط.

أخيرًا، لا ينبغي تفسير استفادة العمالة الوافدة من وجودها في البحرين كدليل على أن البحرينيين يخسرون نتيجة لذلك. إن تدفق رأس المال البشري عبر الحدود السياسية، مثل تدفق السلع والخدمات ورأس المال المادي عبر الحدود السياسية، يُعد عملية إيجابية افتراضيًا، وهذا يعني أن كلا الجانبين يستفيد. يستطيع البحرينيون شراء عمالة أقل تكلفة لشركاتهم، وتقل تكلفة العديد من الخدمات بشكل ملحوظ نتيجة لذلك. فمثلاً، تساعد القدرة على توظيف عمالة منزلية بأجور منخفضة

في تحسين مشاركة المرأة في القوى العاملة، عن طريق السماح للأسر بالحصول على رعاية أطفال ومساعدة منزلية منخفضة التكلفة.

ومن المسلم به أنه في الفصل ا، استُرعي الانتباه إلى بعض الآثار السلبية للعمالة الأجنبية منخفضة التكلفة على خطط البحرين للتنويع. ومع ذلك، فقد كانت مرتبطة بتأثير العمالة منخفضة التكلفة على الحوافز للابتكار، وليس لأن العمالة الوافدة كانت تحل محل العمالة المحلية. ومثل التجارة الحرة، تشكل الهجرة مسألة تؤدي فيها المجادلات الخاطئة وكراهية الأجانب إلى نفور غير منطقي، رغم الفوائد الاقتصادية الواضحة. من أجل فهم أكبر للكيفية التي يستفيد بها البحرينيون ومواطنو الدول الأخرى المستوردة للعمالة من الهجرة، راجع (Al-Ubaydli, 2015).

5.2.3 المبادرات الرئيسية المتعلقة بالسياسات

كما ذكرنا أعلاه، فإن حقيقة استمرار العمالة الوافدة في القدوم طوعًا إلى البحرين بأعداد كبيرة تُشكل دليلاً واضحًا على استفادتهم من الفرص المتاحة. ومع ذلك، بالإضافة إلى ما يمكن استنتاجه من تدفقات الهجرة وأرقام التحويلات المالية، قامت الحكومة بالعديد من المبادرات المتعلقة بالسياسات الرامية إلى تحسين مستويات معيشة العمالة الوافدة في البحرين. سيتم استكشاف مجموعة مختارة منها.

5.2.3.1 الإصلاحات التدريجية لنظام الكفالة: المرونة في تفيير صاحب العمل

في الاقتصادات الغربية المتقدمة، يتم التعامل مع الهجرة لأسباب اقتصادية (التي تختلف عن الهجرة المتعلقة بالاعتبارات الإنسانية) بشكل عام من خلال نظام تقوم فيه العمالة الوافدة بسد الفجوات في سوق العمل وهي فجوات لا تسدها اليد العاملة المحلية. وعلاوة على ذلك، تُمنح العمالة الوافدة فرصة للدخول في عملية تتوج بحصولهم على الجنسية في الدولة المضيفة، ويستقرون هناك بشكل دائم مع أسرهم، ويكملون اندماجهم في الدولة.

بما أن معظم البلدان الغربية بها أسواق عمل حيوية وأنظمة تعليمية متقدمة، فإن الفجوات في سوق العمل محدودة ومؤقتة، وهذا يعني أن الطلب على العمالة الأجنبية صغير كنسبة من الطلب الكلي على العمالة. وهذا يدعم أنظمة الهجرة التي تم تصميمها لتنظيم دخول أعداد صغيرة (مقارنة بإجمالي القوى العاملة) من الأجانب الذين يتطلعون في النهاية إلى الاستمرار في الاقتصاد بشكل دائم.

تختلف خلفية أنظمة العمالة الوافدة في البحرين إلى حد كبير وتلعب دورًا حيويًا في تفسير الاختلافات الناتجة في النظام نفسه. فقبل اكتشاف النفط، وبسبب مناخها الصحراوي القاحل، كان اقتصاد البحرين بعيدًا عن الاقتصاد الصناعي الحديث. وهذا يعني أن عدد السكان الذين تستطيع الجزيرة دعمهم كان صغيرًا أيضًا. وعلاوة على ذلك، بالرغم من كونها دولة رائدة إقليميًا، إلا أن نظام التعليم كان لا يزال وليدًا. كما قدم النفط فرصة للنمو السريع، ولكن هذا النمو يتطلب استيراد أعداد كبيرة من العمالة ممن يتمتعون بمهارات على جميع المستويات. وهذا خلق حاجة لوجود نظام لإدارة العمالة الوافدة مصممم خصيصًا لهذه الظروف الفريدة.

قامت دول الخليج، بما فيها البحرين، بإنشاء نظام الكفالة، الذي يتمتع بالخصائص الأساسية التالية:

1. العمالة الوافدة هي عمالة مؤقتة، ليس لها مسار منظم للحصول على إقامة دائمة أو جنسية.

2. يجب أن يكفل أفراد العمالة الوافدة شركة أو فرد، يكون مسؤولاً قانونيًا عنهم.

3. إن الإجراء الإداري لتأمين حصول العمالة الوافدة على تأشيرة هو أمر بسيط للغاية، حيث لا يستغرق إلا بضعة أيام فقط، وهو أيضًا غير مكلف نسبيًا.

4. يحتفظ الكفيل بحقوق حصرية للحصول على خدمات العمالة لكل وافد طوال مدة العقد (عادة ما يكون سنتين)؛ ولا يمكن للوافد تبديل أصحاب العمل بشكل قانوني دون الحصول على إذن من الكفيل.

لاحظ أنه على النقيض من نظام H1B في الولايات المتحدة الأمريكية، فمثلاً، ليست هناك حاجة لأصحاب العمل أن يقوموا بتقديم إثباتات للسلطات أن سوق العمل المحلي أخفق في تلبية احتياجاتهم. وفي الواقع، فإن العملية برمتها تتسم بدرجة عالية من اللامركزية، حيث يتم تنفيذ معظم الخطوات من جانب الكفيل والوافد وممثليهم المعنيين؛ وكون دور الحكومة مجرد تحصيل رسوم متواضعة، وضمان الالتزام بمعايير الصحة والسلامة، وختم العقد. هذا يتم عن عمد: الحصول على تأشيرة H1B أمر بطيئ ومكلف ومركزي، ما قد يعيق الاقتصاد. إن سهولة استيراد العمالة في ظل هذا النظام، فضلاً عن ارتفاع الطلب على العمالة المستوردة نتيجة لتدفق دخل النفط، يشكلان معًا سبب وجود تمثيل العاملة الوافدة بنسبة 75% من القوى العاملة. كانت الخاصية الرابعة المذكورة أعلاه (احتفاظ الكفيل بحق النقض عند تغيير الوافد لصاحب العمل) مدفوعة جزئيًا بالرغبة في ضمان أن يتمكن الكفلاء من الاستثمار في بناء رأس المال البشري للعمالة الوافدة التي يكفلونها - وخاصة رأس المال البشري الخاص بوظائف محددة - دون الخوف من فقدان رأس المال المستثمَر في عملية الكفالة. ومع ذلك، فقد أدى ذلك أيضًا إلى تحويل ميزان المفاوضة بين صاحب العمل والموظف بشكل كبير لصالح صاحب العمل، ومنح الكفيل سلطة احتكارية لخدمات العمالة لكل وافد طوال مدة العقد.

تم إنشاء هيئة تنظيم سوق العمل (LMRA) كمنظمة مكرسة لتقييم مثل هذه المسائل واقتراح وتنفيذ الحلول حيثما كان ذلك مناسبًا. وفي عام 2009، جعلت هيئة تنظيم سوق العمل البحرين أول دولة خليجية تعالج اختلال توازن السلطة الموجود في عقد الكفالة الأصلي، من خلال منح الوافدين القدرة على تغيير صاحب العمل / الكفيل، بشرط إعطاء إشعار للكفيل الحالي. وقد كان هذا مثالاً على الإصلاح الذي ازداد صعوبة بسبب الظروف الفريدة للبحرين: فبينما كان واضحًا أنه يلزم إجراء تغيير، إلا أنه لم يكن هناك نطاق واسع من البدائل الجاهزة المتوفرة التي يمكنك العثور عليها في المجالات الأخرى، مثل سياسة نقدية أو صحية، لأن ظروف سوق العمل في البحرين كانت غير عادية على مستوى العالم وغير حاضرة فيما يتعلق بالاقتصادات المتقدمة التي عادة ما تعد نموذجًا يحتذى به.

ومنذ ذلك الوقت، قامت دول خليجية أخرى بمحاكاة الإصلاحات في البحرين، وكانت العمالة الوافدة قادرة على تحقيق مستويات معيشة أعلى من ذي قبل.

5.2.3.2 الإصلاحات الثورية لنظام الكفالة: الكفالة الذاتية

بينما كان لإصلاح نظام الكفالة آثار إيجابية كبيرة، إلا أنه توجد في البحرين، مثل جميع الدول، مجالات يمكن تحسينها في أسواق العمل لديها. وتتمثل المشكلة الرئيسية الناتجة عن نظام الكفالة - إما في حالته الأصلية أو المُعدلة - في المتاجرة بالتأشيرات، وهو ما أجبر هيئة تنظيم سوق العمل على التفكير خارج الصندوق للحصول على حلول جديدة.

لفهم المتاجرة بالتأشيرات، من المفيد أولاً أن نقدّر المقايضة التي تحدث عندما تنظر دولة ما في مدى القيود المتعلقة بإدخال عمالة وافدة. وتتمثل نقطة الانطلاق في اختلاف الدول في الأجور والفرص الاقتصادية التي يمكن تقديمها للعمالة الوافدة. وتعني الإدارة السليمة والموارد الطبيعية الوفيرة أن بعض الدول لديها فرص جيدة، بينما تعني الإدارة السيئة والموارد الطبيعية الضئيلة أن بعض الدول لديها فرص محدودة للغاية. ويخلق عدم المساواة

العالمي هذا طلبًا لا يمكن كبته من جانب مواطني الدول الأخيرة للهجرة إلى الدول الأولى، ويتفاقم هذا الطلب بفعل الكوارث الطبيعية والعنف. ولا ينبغي أن يستهين مواطنو الدول الغنية، الذين يحلمون بوجود مجموعة من السياسات التي تدفع الهجرة إلى الصفر، باليأس الذي يشعر به بعض الأشخاص في أوطانهم، وبالتالي المخاطر التي هم على استعداد لخوضها للهروب.

في دولة ذات أجور مرتفعة وفرص اقتصادية جيدة، بما فيها دول الخليج ودول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، إذا قررت السلطات جعل النظام بالغ التقييد، كما هو الحال في اقتصادات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، فإن هذا سيخلق طلبًا على دخول غير شرعي، لأن الأفراد في الدول الفقيرة يظلون في أشد الحاجة للدخول. وهكذا، فإن أنظمة الهجرة الصارمة تؤدي إلى تهريب البشر كناتج غير مقصود. وفي المقابل، إذا قررت السلطات جعل النظام شديد التساهل، كما هو الحال في دول الخليج، فسيستغل الأشخاص هذا التساهل للدخول، ثم يقومون بأنشطة اقتصادية قد تنتهك شروط الدخول؛ ومع ذلك، من المتوقع أن يكون حدوث تهريب للبشر أقل، لأنه من الأسهل ببساطة استغلال الثغرات الموجودة في عملية الحصول على تأشيرة العمل. هذا الإجراء الأخير يتضمن المتاجرة بالتأشيرات.

وبشكل أكثر تحديدًا، تصف المتاجرة بالتأشيرات وضعًا يحصل فيه الوافد على كفالة لمنصب محدد، وبعد ذلك، عند وصوله إلى البلد المضيف، يقوم بأداء عمل مختلف بشكل جوهري (Al-Ubaydli, 2015). يمكن أن يكون ذلك لأن الكفيل قام بشكل غير رسمي "ببيع" تأشيرة الموظف إلى كفيل آخر، الذي يكون الموظف خاضعًا لكفالته الآن بصفة غير رسمية. أو يمكن أن يرجع ذلك لأن الكفيل الأصلي لم ينوِ أبدا أن يقوم هذا الموظف بأداء الوظيفة المذكورة في التأشيرة، ويتم "تحرير" الموظف في السوق السوداء لكسب لقمة العيش مقابل تقديم تعويض مالي للكفيل. ويتمثل الاختلاف الأساسي بين المتاجرة بالتأشيرات والهجرة غير الشرعية التقليدية في أنه بموجب المتاجرة بالتأشيرات، يدخل الموظف الدولة المضيفة بأوراق عمل سليمة، ولكن بعد ذلك يدخل السوق السوداء. وفي المقابل، تكون الهجرة غير الشرعية التقليدية، إما بالدخول بشكل غير قانوني أو لغرض غير متعلق بالعمل.

إن توظيف العاملين الذين دخلوا عن طريق المتاجرة بالتأشيرات من خلال السوق السوداء يُعد أمرًا جذابًا للكفلاء لأنه يسمح لهم بتجاوز رسوم التوظيف وحرمان العاملين من حقوقهم الكاملة، مثل تكاليف الإقامة والنفقات الطبية ونفقات السفر. وعلى عكس عقود العمل الرسمية، يمكن فسخ علاقة العمل بشكل فوري أيضًا. ومع ذلك، وبسبب الطبيعة السرية للعلاقة، فإن تحميل الموظف المسؤولية القانونية يُعد أمرًا أكثر صعوبة، كما يصعب إجراء تحريات حول المؤهلات والمهارات الرسمية. وكثيرًا ما يتجنب الكفيل الأصلي العقوبات عن طريق تسجيل الموظف الذي يكفله بأنه "مفقود" بعد الدخول، بينما يحمي عدم وجود علاقة رسمية بين صاحب العمل الحالي والموظف صاحب العمل الكفيل من العقوبات. وغالبًا ما يكون هؤلاء الوافدون الفقراء راغبين في المشاركة في مشروع المتاجرة بالتأشيرات بسبب فقرهم، بالرغم من التهديد بالتعرض للعقوبات، حيث إن السوق السوداء في دول مجلس التعاون الخليجي لا تزال تقدم دخلاً أعلى لما يمكن أن يكسبوه في أوطانهم. ومع ذلك، بالنسبة للكثيرين، تُمحى المزايا بفعل الوسطاء الجشعين الذين يخدعون العمالة الوافدة المحتملة بتكبد ديون كبيرة يستحيل سدادها فعليًا. فالكثير منهم يتم استغلالهم من قبل أولئك الذين يوظفونهم عن طريق السوق السوداء لأنهم لا يتمتعون بأي حق للجوء إلى القضاء عندما يرفض صاحب العمل دفع مرتب الموظف.

في البحرين، يتواجد موظفو "التأشيرة الحرة" (وهو المصطلح الذي تم تطبيقه عليهم) بعشرات الآلاف، وفقًا لتقديرات هيئة تنظيم سوق العمل، بالرغم من أنه من المستحيل الحصول على تقدير دقيق بسبب الخطوات التي يتخذها أولئك المتورطون لإخفاء نشاطهم السري. كانت هيئة تنظيم سوق العمل نشطة للغاية في معالجة المشكلة، حيث استفادت من معظم الأدوات المتاحة، مثل عمليات

التفتيش، والعقوبات المفروضة على العاملين، والعقوبات المفروضة على أصحاب العمل، والعفو العام، وبرامج التوعية. وفي غضون ذلك، كان غياب المشاكل المماثلة في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية يعني أنه يتعين على البحرين أن تكون مبدعة في ابتكار حلول، ما أدى في النهاية إلى وضع هيئة تنظيم سوق العمل لسياسة تصريح العمل المرن، في عام 2017.

تصريح العمل المرن هو تصريح لمدة سنتين قابل للتجديد يسمح للشخص المؤهل بالعمل والعيش في مملكة البحرين دون وجود صاحب عمل (كفيل)؛ حيث يمكن للشخص أن يعمل في أي وظيفة مع أي عدد من أصحاب العمل بدوام كامل أو جزئي. ويتمثل الشرط الأساسي للحصول على تصريح العمل المرن في دفع رسوم شهرية منتظمة للحكومة، تضمن قانونية العمل، وضمان الوصول إلى الخدمات الحكومية المهمة، مثل الصحة واللجوء إلى القضاء.

في الواقع، يسمح تصريح العمل المرن لأي شخص تقريبًا يرغب في العيش والعمل في البحرين بالقيام بذلك. وعلاوة على ذلك، نظرًا لأن جزءًا من دافع هذه السياسة كان لمعالجة مشكلة التأشيرة الحرة، كانت هيئة تنظيم سوق العمل تسعى إلى منح العاملين غير النظاميين الفرصة للعودة إلى الوضع القانوني.

ونظرًا للطابع الثوري لهذه السياسة، من المبكر جدًا استخلاص استنتاجات حول فعاليتها على المدى الطويل. تقوم هيئة تنظيم سوق العمل باستمرار بجمع البيانات بهدف تقييم وتحسين سياساتها. ومع ذلك، ينبغي الإشادة بالبحث عن حل يتجاوز الخيار الافتراضي بين اقتصادات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بفرض قيود أشد صرامة و/أو تسريع عمليات الترحيل. وبالرغم من شعبية سياسية الهجرة القائمة على تطبيق القانون، إلا أن هيئة تنظيم سوق العمل كانت على دراية بأنها غالبًا ما تؤثر سلبًا على الأشخاص الضعفاء، وأن تلك السياسات تدفعهم للعمل في الخفاء.

وبشكل أعم، بسبب استمرار عدم المساواة في العالم، لن تقوم أي دولة، بما في ذلك البحرين، "بحل" مشكلة الهجرة غير الشرعية، سواء كانت تتخذ شكل تهريب البشر أو المتاجرة بالتأشيرات. لكن بعض السياسات تكون غير إنسانية وغير فعالة على حد سواء، بينما يكون البعض الآخر أقل فائدة. ستحقق تجربة البحرين المقدامة نتائج ذات أهمية كبيرة للباحثين والعاملين في سوق العمل في جميع أنحاء العالم. للاطلاع على مناقشة أوفى للتدابير المضادة لمختلف أشكال الهجرة غير الشرعية، راجع (Al-Ubaydli, 2015).

5.2.3.3 العفو العام ودعم الضحايا

كما ذكرنا، فقد استخدمت البحرين أيضًا الأدوات التقليدية لمكافحة الهجرة غير الشرعية. ولكن في عام 2015، أصدرت عفوًا عامًا أدى إلى استغلال أكثر من 50 ألفًا من العمالة الوافدة الفرصة لتصحيح أوضاعهم دون خوف من التعرض لعقوبات. فقد فضّل أكثر من 75% البقاء في البحرين، ما يشكل دليلاً آخر على البيئة الملائمة عمومًا التي تعيشها العمالة الوافدة في البحرين مقارنة بالبدائل المتاحة لهم، بما في ذلك البقاء في وطنهم الأم.

وبالإضافة إلى العفو، أنشأت البحرين مؤخرًا مركز حماية العمالة الوافدة الذي يعمل كمأوى للعاملين الضعفاء، كما يعمل كمركز خدمات متكامل لتلبية احتياجات العمالة الوافدة. وعلاوة على ذلك، أطلقت هيئة تنظيم سوق العمل أيضًا صندوقًا لتقديم الدعم المالي لضحايا الإتجار بالبشر خلال إجراءات المحكمة، وذلك بهدف مساعدة الضحايا وتحفيزهم على الإدلاء بالشهادة في المحكمة حتى يمكن إخضاع هؤلاء المتاجرين للمساءلة.

في عام 2018، حظيت جهود البحرين القوية لتحسين تجارب العمالة الوافدة لديها بإشادة وزارة الخارجية الأمريكية، التي رفعت مستوى البحرين إلى أعلى مستوى في تقريرها حول الإتجار بالبشر. فقد كانت أول دولة خليجية تصل إلى هذا المستوى، وفي

الوقت الحاضر، تُعد من دولتين في الشرق الأوسط المصنفتين في المستوى الأعلى.

5.2.3.4 البيانات

بعد أن تم تأسيسها مؤخرًا في عام 2006، استغلت هيئة تنظيم سوق العمل فرصة إتاحة أكبر قدر ممكن من خدماتها في شكل إلكتروني. وكان جزء من الدافع متمثلاً في الرغبة التقليدية الحالية في توفير النفقات وتقديم خدمة ذات جودة أعلى للمستخدمين.

ومع ذلك، كان قرار التركيز على الخدمات الرقمية مدفوعًا أيضًا بالرغبة في تبسيط عملية جمع بيانات سوق العمل وتحليلها. ومنذ ذلك الحين، أطلقت الموقع الإلكتروني المخصص "مؤشرات سوق العمل البحرين"، حيث تكون الكثير من بياناته متاحة مجانًا للباحثين وأصحاب المصلحة الآخرين الذين يسعون للحصول على معلومات موثوقة عن حالة سوق العمل في البحرين. وتُستكمل قاعدة البيانات الغنية بنشرة إخبارية ربع سنوية تسلط الضوء على بعض الاتجاهات الجديرة بالملاحظة. كانت هذه البيانات مفيدة بشكل خاص لمجموعات مثل الناشطين في مجال حقوق العمالة الوافدة وأعضاء البرلمان البحريني الذين يساهمون في صياغة سياسات سوق العمل من خلال مقترحاتهم ومشاركاتهم مع هيئة تنظيم سوق العمل.

كما تقوم هيئة تنظيم سوق العمل أيضًا بإنتاج كميات كبيرة من البيانات التي لا تنشرها، بسبب المخاوف المتعلقة بالخصوصية (مثل بيانات التعويضات التفصيلية). ومع ذلك، فقد وصلت إلى موقف متقدم للغاية تجاه البحث الدقيق، ودائمًا ما تكون على استعداد للعمل مع الباحثين الذين يرغبون في استخدام بياناتها بطريقة مسؤولة.

تتمثل إحدى التوصيات الرئيسية لهذا التقرير في أن حكومة البحرين تحتاج إلى تخصيص حجم أكبر من الموارد لعملية جمع البيانات ونشرها. ويُعد السبب الرئيسي لهذه التوصية هو أن اقتراح السياسات وتحليلها ومراجعتها بطريقة فعالة يعتمد بشكل كبير على توافر بيانات عالية الجودة. تُعد هيئة تنظيم سوق العمل واحدة من المنظمات التي يجب الاقتداء بها في هذا الشأن، كما يُعد التزامها بجمع ونشر بيانات عالية الجودة مساهمة مهمة لرفاه العمالة الوافدة في البحرين.

5.2.3.5 التحديات المستمرة

بالرغم من الخطوات الإيجابية الموضحة سابقاً، فلا يزال أمام البحرين الكثير من العمل الذي يتعين القيام به لخلق بيئة إيجابية للعمالة الوافدة، حتى ولو أنها ليست الدولة الوحيدة في هذا الصدد، حيث لا يمكن لأي دولة أن تدعي أنها توصلت لأي شيء يقترب من حل لمشكلة الهجرة غير الشرعية. إن إقرار وصول البحرين لأعلى مستوى حسب تقرير TIP الأمريكي هو تطور جدير بالترحيب، ولكنه أيضًا حديث جدًا، ما يعني أن النظام عانى من ثغرات لعدة سنوات.

بما أن العديد من أكبر الإساءات التي تتعرض لها العمالة الوافدة غير قانونية، فمن الصعب للغاية الحصول على بيانات موثوقة عن حدوثها. إذاً يلفت التقرير الانتباه إلى بعض تلك الإساءات التي تستحق اهتمام صناع السياسات، وفقًا لتقييم أصحاب المصلحة الرئيسيين.

تتمثل إحدى المسائل الرئيسية، التي تتعلق بمسألة المتاجرة بالتأشيرات، في الإخفاق في تقديم الحد الأدنى من الحقوق للعمالة الوافدة. توثق منظمات حقوق الإنسان الانتهاكات التي تشمل احتجاز جوازات السفر الخاصة بالعمالة الوافدة من قبل كفلائهم؛ وعدم دفع الأجور في الوقت المحدد (تقوم السلطات بإدخال نظام لحماية الأجور لضمان دفع الأجور)؛ والاعتداء الجسدي - خاصة في حالة العاملات

المنزليات؛ وظروف العمل غير الآمنة في مجالات مثل أعمال البناء؛ والعديد من الحالات الأخرى. وبينما تعترف السلطات بوجود مثل هذه الإساءات وتكرس أحجام كبيرة (ومتزايدة) من الموارد للتصدي لها، إلا أنه لم يتم القضاء عليها بعد.

وهناك مسألة أخرى متمثلة في الغياب الفعلي لوجود مسار للحصول على الإقامة الدائمة أو الجنسية للعمالة الوافدة. كدولة ذات سيادة، فإن البحرين ليست ملزمة قانونيًا تجاه العاملين الأجانب بتوفير مسار منظم نحو المواطنة. ومع ذلك، لا شك فيه أن عددًا كبيرًا من العمالة الوافدة - خاصة أولئك القادمين من دول ذات دخل منخفض - سيرحبون بفرصة العمل من أجل الحصول على الإقامة الدائمة على الأقل.

يُعزى جزء من استمرار مثل هذه التحديات إلى قرار البحرين لإنشاء نظام يسمح لأعداد كبيرة من العمالة الوافدة بدخول البلاد: ستكون تكاليف الإنفاذ والامتثال للعمالة الوافدة أعلى دائمًا عندما تمثل تلك العمالة 75% من قوة العمل في الدولة بدلاً من 10%. ومع ذلك، يجب على الحكومة الاستمرار في اتخاذ خطوات نحو تحديد الإساءات، ومحاسبة مرتكبيها، كجزء من التزامها بكونها عضوًا بنّاءً في المجتمع الدولي.

5.2.4 التوجهات المستقبلية

إن هجرة اليد العاملة موضوع معقد للغاية حيث يتخطى تخصصات فكرية متعددة. ولم يكن الهدف من هذا الفصل الفرعي تقديم تحليل شامل لهذه المسألة في البحرين، لأن هذا المسعى يتطلب مجلدًا كاملاً. بدلاً من ذلك، يطرح التقرير الهدف الأكثر صراحة لتحليل بعض المبادرات السياسية الرئيسية، وإبراز بعض المسائل الأساسية التي لا يقر بها الباحثون من خارج المنطقة، أو من التخصصات غير الاقتصادية. وفي ضوء الموضوع العام لهذا التقرير، تم تقديم عدد قليل من التوصيات التي قد تهم صناع السياسات مع استمرارهم في التخطيط لمستقبل البحرين الاقتصادي.

وتتمثل أهم التوصيات في أنه يتعين على البحرين أن تستمر في دورة نشر سياسات جديدة على سبيل التجربة، وجمع بيانات عالية الجودة، وتحليل البيانات بطريقة علمية، وتنقيح السياسات حسب الضرورة. وتمثل مسائل العمالة الوافدة إشكالية في العالم بأسره، أما حالة البحرين فهي مليئة بالخصائص الفريدة، ما يؤكد الحاجة لإجراء التجارب الذكية سعيًا نحو الوصول إلى السياسات المثلى. من المهم أيضًا إشراك أصحاب المصلحة طوال العملية. فمثلاً، كانت جمعية حماية العمالة الوافدة لسنوات عديدة صوتًا فعالاً وعطوفًا للغاية تجاه العمالة الوافدة في البحرين، ويكون التنسيق معها ومع غيرها من المنظمات المماثلة أمرًا بالغ الأهمية لضمان حماية حقوق العمالة الوافدة.

تتعلق التوصية الثانية بالحاجة إلى تعميق التعاون مع البلدان الموفدة للعمالة بشكل معقول على المستوى الإقليمي، لمعالجة الإساءات التي تتعرض لها العمالة الوافدة. بالنسبة لبعض الإساءات المذكورة أعلاه، مثل العنف الجسدي تجاه خادمات المنازل، أو الأجور غير المدفوعة، فإن السلطات في البحرين هي أفضل من يستطيع اتخاذ إجراءات فعالة. ومع ذلك، فإن بعض الإساءات التي تحدث في البحرين تعكس سلسلة من الإساءات التي بدأت حتى قبل وصول العمالة الوافدة إلى البحرين، وهذا يعني أن السلطات البحرينية تحتاج إلى التعاون مع حكومات أخرى.

وعلى سبيل المثال، تنبغي مراعاة مشكلة الوسيط الاستغلالي الذي يزور إحدى القرى الريفية في إحدى الدول الموفدة للعمالة، ويوظّف الوافدين المحتملين غير المتعلمين بناء على وعد كاذب بالحصول على أجور مرتفعة في البحرين، ويخدعهم في تكبد دين كبير بسبب المعلومات الخاطئة. تحتاج حكومة البحرين إلى المشاركة الفعالة من جانب السلطات في الدولة الموفدة للعمالة لمعالجة مثل هذه المشاكل. إن المنتديات مثل حوار أبو ظبي توفر فرصًا منظمة لهذا النوع من التنسيق بين الدول الموفدة والمضيفة، ولكن هناك

حاجة إلى مستويات أعلى من التعاون للوصول إلى جذور المشكلة.

ت

تعلق التوصية النهائية بمسألة الإقامة الدائمة والمواطنة للعمالة الوافدة. كجزء من رؤيتها الاقتصادية 2030، استنتجت المملكة العربية السعودية أن الإقامة الدائمة ليست مجرد مكافأة للعمالة الوافدة الملتزمة بالقانون على مدى فترة طويلة من الزمن–بل يمكن أن تكون أداة حاسمة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث يسعى المستثمرون الأجانب إلى تأمين الإقامة الدائمة كطريقة لحماية استثماراتهم. ونتيجة لذلك، فإنها تتخذ خطوات نحو إدخال بطاقة سعودية مماثلة للبطاقة الخضراء الأمريكية.

يتعين على البحرين مراعاة اتخاذ خطوات مماثلة، كطريقة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وأيضًا كطريقة لتحسين نقل المعرفة من العمالة الوافدة إلى المواطنين البحرينيين. في الوقت الحالي، تُمنح العمالة الوافدة عقودًا لمدة سنتين لا يتم تجديدها تلقائيًا. ونتيجة لذلك، في حالة العمالة الوافدة من ذوي المهارات المتوسطة والعالية، لا يكون هناك حافز أو ربما يكون هناك حافز سلبي للمشاركة في نقل المعرفة إلى المواطنين الذين يعملون معهم، لأنهم يخشون من أن نقل المعرفة الناجح سيؤدي إلى التعجيل بعدم تجديد عقودهم عندما لا تعود خدماتهم ضرورية. ولذلك، يتمثل أحد الحلول المحتملة في تقديم الإقامة الدائمة للعمالة الوافدة التي يمكنها المساهمة في بناء رأس المال البشري للمواطنين. وبجانب الحافز المادي لنقل المعرفة بنجاح، مثل منح مكافأة مالية أو ترقية، يمكن لهذه السياسة أن تُسرع من تطوير القوى العاملة المحلية، خاصة في القطاعات ذات الأهمية الاستراتيجية الموضحة في **الفصل 1**.

الملخص والتوصيات

يمكن للبحرين أن تؤكد بشكل صحيح أنه في سياق المرأة والعمالة الوافدة، تم تحقيق الكثير خلال العشرين سنة الماضية، بناءً على تاريخ من الانفتاح الثقافي والتسامح. قد تكون بعض البرامج والقوانين الأكثر نجاحًا بمثابة نماذج تحتذي بها الدول داخل المنطقة وخارجها. ومع ذلك، لا ينبغي الخلط بين التقدم القوي وتحقيق الهدف النهائي، حيث تكشف البيانات عن استمرار عدم المساواة الاجتماعية تجاه كل من المرأة والعمالة الوافدة. وفي عصر أهداف التنمية المستدامة، لا يمكن للسلطات أن تعيش على أمجاد الماضي، بل يجب أن تستمر في إيجاد السبل لضمان أن تتاح لجميع شرائح المجتمع فرصة متساوية لتحقيق إمكاناتها. فيما يلي قائمة بالتوصيات ذات الصلة:

التوصية 5.1: مراعاة كيفية تشجيع إدخال مرافق رعاية الأطفال في مكان العمل.

التوصية 5.2: مواصلة زيادة توافر وظائف بدوام جزئي لزيادة مشاركة المرأة في مكان العمل.

التوصية 5.3: مواصلة دورة نشر سياسات جديدة للعمالة الوافدة على سبيل التجربة، وجمع بيانات عالية الجودة، وتحليل البيانات بطريقة علمية، وتنقيح السياسات حسب الضرورة.

التوصية 5.4: العمل بشكل أوثق مع الدول المصدرة للعمالة للتصدي للإساءات التي تتعرض لها العمالة الوافدة.

التوصية 5.5: النظر في منح العمالة الوافدة إمكانية الإقامة الدائمة كطريقة لتحسين نقل المعرفة.

الختام: الخيارات المستقبلية للسياسات الاقتصادية في البحرين

يبدأ ختام هذا التقرير بتذكير القراء بالتوصيات الواردة في الفصول من 1 - 5، ثم يكتمل بتجميع تلك التوصيات في ضوء موضوع التقرير، وهو النمو الاقتصادي المستدام. ومن بين قائمة التوصيات الأربعين، تم تسليط الضوء على 10 توصيات تستحق أكبر قدر من الاهتمام من جانب صناع السياسات. ويتم اختتام المناقشة المجمعة.

القائمة الرئيسية للتوصيات

التنويع الاقتصادي

التوصية 1.1: هيكلة التعيين في القطاع العام بطريقة تضع في الاعتبار حقيقة أن وظائف القطاع العام السخية والوفيرة تقوّض قدرات القطاع الخاص على خلق فرص العمل.

التوصية 1.2: ضمان أن تضع سياسات العمالة الوافدة في الاعتبار حقيقة أن العمالة الأجنبية المنخفضة التكلفة تقوّض الحافز على الابتكار.

التوصية 1.3: الامتناع عن تنفيذ استراتيجية استبدال الواردات ما لم يكن ذلك بهدف إنشاء أعمال تجارية يمكنها أن تنافس في النهاية في الأسواق العالمية.

التوصية 1.4: الاستمرار في تطوير التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة والتعليم المهني، بالإضافة إلى دعم جهود "تمكين" في بناء قدرات القطاع الخاص.

التوصية 1.5: اعتماد تنمية الصادرات غير النفطية، وخاصة السلع القابلة للتداول التجاري، كهدف استراتيجي، مع تأمين أسواق أكبر للبحرين من خلال اتفاقيات تجارة حرة إضافية.

التوصية 1.6: تطوير دور الحكومة كمستثمر استراتيجي في مشروعات تكتنفها مخاطر.

التوصية 1.7: مواصلة إظهار الصبر والانضباط في تنفيذ استراتيجية البحرين الخاصة بالسياحة.

التوصية 1.8: مواصلة الاستثمار في تنويع القاعدة السياحية.

التوصية 1.9: تطوير استراتيجية البحرين الخاصة بالسياحة للاستفادة من الفرص التي تتيحها رؤية المملكة العربية السعودية 2030.

التوصية 1.10: تحسين جودة التكامل الاقتصادي وبيانات الامتثال المتاحة للباحثين وعامة الناس.

التوصية 1.11: وضع آليات العقاب الرسمية وغير الرسمية لضمان الامتثال للمبادئ التوجيهية للتكامل الاقتصادي بين دول مجلس التعاون الخليجي.

التوصية 1.12: بذل جهد أكبر في شرح مزايا تكامل دول مجلس التعاون الخليجي لسكان تلك الدول.

اقتصاد المستقبل

التوصية 2.1: مواصلة تحسين مستوى جودة المعلمين وطرق التدريس من خلال مراعاة تقديم الرواتب بناءً على النتائج التي حققوها في الأداء مستفيدين من التقييمات المستقلة للجودة.

التوصية 2.2: تحديد الفجوة في المهارات في البحرين من خلال إجراء دراسات شاملة ودورية.

التوصية 2.3: مواصلة تحسين المناهج الدراسية التقليدية والمهنية والتقنية وتحديثها بناءً على دراسة الفجوة في المهارات.

التوصية 2.4: زيادة التعاون بين القطاع الخاص والمؤسسات التعليمية في تحديد الفجوات في المهارات وتحسين التعليم.

التوصية 2.5: تنظيم منتدى لأصحاب المصلحة المتعددين بشأن البحث والتطوير في البحرين والذي سينتج عنه خطة متسقة لزيادة البحث والتطوير الخاص، مع تجنب عيوب البحث والتطوير الممول من الدولة.

التوصية 2.6: التركيز على بناء علماء محليين نشطين لتحسين معدل استيعاب التكنولوجيا بشكل فعال، وزيادة فرص الحصول على ميزة صاحب الخطوة الأولى المرتبطة بأحدث تكنولوجيا.

التوصية 2.7: الانتفاع من المجموعة البحثية في التكنولوجيا المالية للبحث عن قطاع الصناعات التحويلية الذي يمكن للبحرين من خلاله وضع مكانة لها.

التوصية 2.8: الاستمرار في استخدام الأجهزة الحكومية مثل هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية وهيئة تنظيم الاتصالات كهيئات رائدة في تحسين الإنتاجية في جميع أنحاء اقتصاد البحرين.

التمويل الوطني واستقرار الاقتصاد الكلي

التوصية 3.1: عند فرض ضرائب جديدة غير مباشرة، يتم التركيز على السلع والخدمات التي لها آثار سلبية غير مباشرة على البيئة والصحة.

التوصية 3.2: العمل لرفع الدعم تمامًا عن السلع الأساسية، وإدخال التحويلات المالية المباشرة بعد البحث الاجتماعي مكانه.

التوصية 3.3: مواصلة تنفيذ وصقل الرؤية الاقتصادية 2030 لبناء اقتصاد متنوع.

التوصية 3.4: مواصلة العمل مع دول مجلس التعاون الخليجي في تنفيذ الإصلاحات المالية، بما في ذلك طلب المساعدة المالية والتقنية.

التوصية 3.5: ينبغي على دول مجلس التعاون الخليجي استغلال أوجه التآزر في بناء قطاع تمويل إسلامي حيوي على مستوى دول المجلس.

التوصية 3.6: ينبغي بذل الجهود لمواءمة قوانين ولوائح التمويل الإسلامي في دول مجلس التعاون الخليجي.

التوصية 3.7: يجب على البنوك الإسلامية في البحرين التركيز بشكل أكبر على توسيع عملياتها دوليًا.

التوصية 3.8: تطوير النظام التعليمي للتمويل الإسلامي بحيث يمكن للبحرين البدء بتسويق نفسها كدولة رائدة في تعليم التمويل الإسلامي.

الطاقة المستدامة

التوصية 4.1: وضع استراتيجيات أكثر صرامة وطموحًا لاستخدام موارد الطاقة المتجددة في البحرين.

التوصية 4.2: تخصيص ميزانيات كافية لدعم الكيانات الحكومية مثل المجلس الأعلى للبيئة ووحدة الطاقة المستدامة، بهدف تعزيز الطاقة المتجددة وزيادة التدابير التي تحمي البيئة وتحافظ عليها.

التوصية 4.3: إجراء دراسات جدوى لمختلف الطاقات المتجددة بالتعاون مع مؤسسات بحثية محلية مخصصة في البحرين.

التوصية 4.4: دمج السياسات البيئية مع السياسات الاقتصادية لضمان وضع الالتزامات البيئية في الاعتبار.

التوصية 4.5: اقتراح مزيج مبتكر من السياسات والأدوات الاقتصادية والتدابير القائمة على آليات السوق، ما يجعل سلوك الإنتاج والاستهلاك أكثر نظافة.

التوصية 4.6: تعزيز ثقافة الوعي البيئي وتشجيع المزيد من المواطنين على المشاركة في برامج المحافظة على البيئة وتنميتها.

التوصية 4.7: وضع تدابير رقابية لمنع انتهاك البيئة وضمان تطبيق المقاييس البيئية.

تحسين الفرص للجميع

التوصية 5.1: النظر في كيفية تشجيع إدخال مرافق رعاية الأطفال في مكان العمل.

التوصية 5.2: مواصلة زيادة توافر وظائف بدوام جزئي لزيادة مشاركة المرأة في مكان العمل.

التوصية 5.3: مواصلة دورة نشر سياسات جديدة للعمالة الوافدة على سبيل التجربة، وجمع بيانات عالية الجودة، وتحليل البيانات بطريقة علمية، وتنقيح السياسات حسب الضرورة.

التوصية 5.4: العمل بشكل أوثق مع الدول المصدرة للعمالة للتصدي للإساءات التي تتعرض لها العمالة الوافدة.

التوصية 5.5: النظر في منح العمالة الوافدة إمكانية الإقامة الدائمة كطريقة لتحسين نقل المعرفة.

ملخص التقرير

التنويع الاقتصادي

يتمثل الهدف من هذا التقرير في مساعدة البحرين على تحقيق نمو اقتصادي مستدام. وقد شددت المقدمة على أهمية جانبين من الاستدامة هما: تنويع الاقتصاد من أجل تقليل الاعتماد على النفط والغاز، وهما مدخلات عوامل غير متجددة؛ وضمان أن تتسق سياسات البحرين الاقتصادية مع هدف التعمير البيئي. ويرتبط كلاهما بالتنمية البشرية بالمعنى الزمني وهو: تعظيم الفرص المتاحة للبحرينيين بعد عدة سنوات من الآن.

تُعد رؤية البحرين الاقتصادية 2030 خطوة أولى مهمة نحو تحقيق النمو الاقتصادي المستدام. في الواقع، كانت واحدة من أولى الخطط الاستراتيجية لتحديد أولويات الأهداف مثل الاستدامة والمساواة، قبل وقت طويل من تعميم الجهود المبذولة مثل خطة التنمية المستدامة لعام 2030 التابعة للأمم المتحدة مع أهداف التنمية المستدامة الخاصة بها. ومن هذا المنطلق، يندرج هذا التقرير تحت مظلة الرؤية، ويمكن اعتباره وثيقة داعمة.

يضيف هذا التقرير قيمة من عدة زوايا. أولاً، من خلال تجميع الفريق المعني بالتأليف المكون من باحثين مكرسين، على أمل أن يقدم هذا التقرير

"تعد العملية التي يتم من خلالها وضع استراتيجية للتنمية أحد الجوانب المهمة لنجاح النمو المستدام. وينبغي أن تسعى إلى تحقيق التوازن بين مختلف الاحتياجات والرغبات المجتمعية، دون المساس بالأجيال المقبلة. وينبغي لعملية التخطيط للتنمية المستدامة أن تعزز تقييم المخاطر وأن تنتقل من إطار تنبئي إلى إطار قابل للتكيف، باستخدام أفضل المعارف المتاحة، لدعم صنع القرار في ظروف عدم اليقين. وتعتبر مشاركة أصحاب المصلحة أمرًا حاسمًا خلال عملية التخطيط، حيث إن فرص النجاح ضئيلة إذا ما تمت العملية دون المشاركة الكاملة. إن أي خطة أو اتفاقية لا تكون إلا بمثل جودة العملية التي أنتجتها".

- الدكتور مارك ديميتش
(الموظف المسؤول وممثل الفاو، منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، الإمارات العربية المتحدة)

مساهمات في برنامج عمل الحكومة بناءً على نتائج علمية متطورة. وتشمل هذه المساهمات أوجه التقدم البحثية في مراجع التنمية الاقتصادية التي حدثت منذ بداية الرؤية في عام 2008.

ثانيًا، حدثت عدة تطورات رئيسية في الاقتصاد العالمي توفر فرصًا جديدة لصناع السياسات. ويتمثل أبرزها في إطلاق أهداف التنمية المستدامة، التي أصبحت بسرعة نقطة محورية للسياسة الاقتصادية في جميع أنحاء العالم. وبشكل خاص، عند إطلاق رؤيتها الاقتصادية، كان تركيز البحرين على الاستدامة فريدًا من منظور عالمي، وذلك لأن الاستدامة لم تكن بعد شاغلاً رئيسيًا؛ واليوم، في أعقاب أهداف التنمية المستدامة، يريد أصحاب المصلحة الرئيسيون مثل المستثمرين الأجانب أن يروا الآن دليلاً ملموسًا على أن المشاريع المقترحة ستعزز الاستدامة، ما يعني أنه يتعين على صناع السياسات التركيز بشكل أكبر على مسألة الاستدامة. وقد اتخذت الحكومة بالفعل خطوات في هذا الصدد من خلال دمج أهداف التنمية المستدامة في برنامج عمل الحكومة الحالي والبرامج المستقبلية (بموجب أمر صادر عن مجلس الوزراء)، واعتبارًا من عام 2018، كانت نسبة الاتساق 78%.

وقد كان هناك تغيير مهم آخر وهو إطلاق الرؤية الاقتصادية للمملكة العربية السعودية. إن الطبيعة التحويلية للخطة، بالإضافة إلى تركيزها على وضع المملكة العربية السعودية على مسار النمو الإيجابي، تقدم العديد من الفرص المثيرة للاقتصاد البحريني، وقد يتطلب اغتنامها وضع سياسات جديدة.

وأخيرًا، أدى انخفاض أسعار النفط عام 2014 إلى خلق ضغوط اقتصادية. ويجب أن تُظهر البحرين قدرًا أكبر من التأكيد على تنفيذ رؤيتها الاقتصادية. ومع وضع هذا في الاعتبار، فإن أهم توصيات التقرير تتمثل فيما يلي:

أولاً، في ضوء أحدث الدراسات الأكاديمية في مجال التنمية الاقتصادية، ينبغي على صناع السياسات أن يفكروا في التركيز بشكل أكبر على تطوير قطاع السلع القابلة للتداول التجاري. وقد سعت السلطات حتى الآن إلى زيادة مساهمة قطاع الصناعات التحويلية، ولكنها خصصت أيضًا موارد كبيرة لتطوير خدمات مثل التمويل الإسلامي والسياحة والخدمات اللوجستية. وقد ترغب السلطات في إعادة النظر في الأوزان، بهدف تشجيع مساهمة أقوى من قطاع السلع القابلة للتداول التجاري. ويرجع ذلك إلى أن السلع القابلة للتداول التجاري عادةً ما تُظهر ترابطات أكبر مع باقي الاقتصاد، فهي توفر احتمالية نمو الإنتاجية أعلى من الخدمات بشكل ملحوظ، وعلى الأرجح تكون أوجه التقدم التكنولوجي قابلة للتطبيق على القطاعات الأخرى أيضًا. وستكون هناك حاجة إلى إجراء تحقيق شامل لتحديد القطاع المثالي، إلا أن التوقعات المحتملة المفيدة تتضمن تصنيع المكونات المتعلقة بقطاع البتروكيماويات، مثل تلك اللازمة لبناء حفارات النفط. وعلاوة على ذلك، يجب أن يكون هناك توجه لتشجيع التصدير، سواء في قطاع السلع القابلة للتداول التجاري، أو في الخدمات الأخرى للاقتصاد، بما في ذلك التمويل الإسلامي.

ثانيًا، على الحكومة إعطاء الأولوية لزيادة البحث والتطوير الخاص، دون الوقوع في فخ تمويلها بشكل مباشر. وينبغي أن يكون هذا جزءًا من استراتيجية أوسع نطاقًا لتحسين القدرة المحلية على إعداد أحدث الأبحاث، وإن كان ذلك في نطاق ضيق من القطاعات. ويجب إعادة صياغة النموذج القديم لاستيراد التكنولوجيا والخبراء الأجانب إذا كانت البحرين تريد أن تقلل من اعتمادها على النفط بشكل مستدام. كما يجب أن تُظهر السياسات اتساقًا أكبر مع حقيقة أن الاستيعاب الفعال للتكنولوجيات الأجنبية يقترن بالتطوير الفعال للتكنولوجيات الجديدة داخل البحرين، وكلاهما يتطلب وجود علماء أكفاء يندمجون في الاقتصاد المحلي وينوون البقاء هناك لعدة سنوات. من الناحية المثالية، سيكون هؤلاء مواطنين بحرينيين، ولكن في حالة شراء الخبرة الأجنبية، يجب أن يتم ذلك بطريقة تزيد من الحافز لنقل المعرفة. وتتمثل أفضل طريقة للوصول إلى تحسين السياسات في هذا المجال في إطلاق منتدى لأصحاب المصلحة المتعددين مخصصًا لتعزيز البحث والتطوير الخاص.

ثالثًا، على الحكومة أن تستمر في توسيع تكاملها الاقتصادي داخل دول مجلس التعاون الخليجي وخارجها، حيث يتطلب بناء قطاع فعال للسلع القابلة للتداول التجاري والقيام بعمليات بحث وتطوير قوية من قبل القطاع الخاص وجود سوق كبيرة. في حالة دول مجلس التعاون الخليجي، يعني ذلك العمل مع الشركاء للتغلب على العوائق السائدة التي تعترض التكامل، ربما من خلال اعتماد آليات رسمية وغير رسمية جديدة. أما الدول خارج مجلس التعاون الخليجي، فهذا يعني الاعتماد على اتفاقية التجارة الحرة لعام 2004 مع الولايات المتحدة الأمريكية من خلال البحث عن شركاء آخرين في اتفاقية التجارة الحرة.

رابعًا، فيما يتعلق بأسواق العمل في البحرين، يجب أن تكون هناك مراجعة أكثر منهجية ودورية للفجوة في المهارات، لأن ذلك سيمكن صناع السياسات وأصحاب المصلحة بالقطاع الخاص من تحسين فاعلية أنشطتهم التعليمية وأنشطتهم في سوق العمل. وبينما ينبغي أن يتم إجراء الاستطلاع نفسه بقيادة الحكومة، إلا أن الجهود المطلوبة لتصحيح أوجه الخلل في سوق العمل يجب أن يقودها أصحاب المصلحة الرئيسيون، بما فيهم المنضَمون الجدد إلى سوق العمل والمؤسسات التعليمية وأصحاب العمل. وعلاوة على ذلك، في محاولة لتوسيع فرص العمل المتاحة لتشمل جميع شرائح المجتمع، ينبغي أن تراعي السلطات وضع نظام رسمي ينظم العمل بدوام جزئي.

خامسًا، على صناع السياسات النظر في إمكانية زيادة مستوى التكامل بين السياسات البيئية والاقتصادية. ففي عصر ما قبل أهداف التنمية المستدامة، ستكون مثل هذه المبادرة من الكماليات. ولكن اليوم، وفي ضوء اعتماد البحرين على الاستثمار الأجنبي المباشر، من الضروري وضع الاستراتيجية البيئية والاقتصادية تحت نفس المظلة، لتجنب التناقضات، واستغلال أوجه التآزر. ويُعد أحد الأمثلة على كيفية تعزيز بعضهما البعض هو في مجال السياسة المالية، حيث ينبغي على الحكومة العمل على التخلص من دعم الطاقة التقليدي، وحيثما يجب أن تفكر في معالجة المشاكل المالية من خلال فرض الضرائب غير المباشرة على استهلاك الطاقة المسرف.

من حيث النمو الاقتصادي المستدام، فإن المحور البيئي الاقتصادي يمثل محور التركيز الأكثر أهمية للتكامل. ومع ذلك، فقد يرغب صناع السياسات في مراعاة محاور أخرى مهمة. فمثلاً، كانت البحرين ناجحة جدًا في إدخال سياسات سوق عمل مبتكرة وفعالة تهدف إلى تحسين أداء الاقتصاد مع توفير أفضل حماية للعمالة الوافدة. ولكن هناك حاجة إلى مزيد من التنسيق بين سياسات سوق العمل وسياسات البحث والتطوير، بناء على تقييم المؤلفات العلمية الأخيرة التي تفيد بأن العمالة منخفضة التكلفة تقيّد قدرة الاقتصاد على الابتكار. يفهم معظم البحرينيين بشكل صحيح العلاقة بين فرص العمل للمواطنين وتلك الخاصة بالعمالة

"سيقوم هذا التقرير بتوجيهنا إلى وكلاء الاتصال والأطراف الفاعلة للتواصل في "توطين" أهداف التنمية المستدامة، وتُعد هذه خطوة مهمة لتمكين شعب مملكة البحرين من المساهمة بشكل أكبر في جدول أعمال التنمية. يشيد مركز الأمم المتحدة للإعلام في المنامة بتأكيد التقرير على أهمية جمع بيانات عالية الجودة، حيث لا يمكن لأي وسائل إعلام ذات معنى أو اتصالات أو جهود تواصل أن تنجح إن لم تستند إلى بيانات حقيقية".

- سعادة الأستاذ سمير الدربي
(مدير مركز الأمم المتحدة للإعلام لدول الخليج، البحرين)

الوافدة، التي ترتكز عليها مبادرات مثل البحرنة. لكن القليل من البحرينيين يدركون أهمية صياغة سياسات العمالة الوافدة بذكاء لتعظيم معدل الابتكار في المملكة.

أما التوصية النهائية فهي توصية شاملة، وهي أهمية تحسين جودة البيانات المتاحة في البحرين. إن تشخيص التحديات السائدة وتنقيح النُهج القائمة يُعد أمرًا مستحيلاً عمليًا في غياب بيانات ذات جودة عالية. وقد قام مكتب الإحصاء البحريني، وهو هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية، بعمل مثير للإعجاب في ضوء الموارد التي تم توفيرها، خاصة من خلال تعاونها مع الخبراء الإحصائيين من الأمم المتحدة، وآخرها خلال استضافة مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة "دراسات" لفريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة في نوفمبر 2017. يجب أن يستمر ذلك في تعميق تلك العلاقات، لكن يجب أن يتاح له أيضًا تخصيص أكبر للموارد، على أساس أن هذا استثمار طويل الأجل في فعالية السياسة والذي سيسدد تكاليفه في النهاية بنفسه. وعلاوة على ذلك، فإن تعميم أهداف التنمية المستدامة يعمل على إبراز الحاجة إلى جمع بيانات عالية الجودة بمعدل تكرار مرتفع. يتضمن **المربع "ث" والمربع "خ"** مزيدًا من التفاصيل حول مسألة جمع البيانات في البحرين. كما أن تحسين جودة البيانات سيمكن واضعي تقارير التنمية البشرية الوطنية في المستقبل من معالجة مسائل تقليدية أكثر تتعلق بالتنمية البشرية بمزيد من التفصيل، كتلك الموجودة في مجال الاختلافات بين النوعين، لأنها تتطلب بيانات اقتصادية مصنفة حسب الفئة.

المربع "ث":
تحسين جودة البيانات في البحرين

تُعد هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية في البحرين الكيان الرئيسي المسؤول عن جمع البيانات والإحصاءات الوطنية، بما في ذلك إجراء الاستقصاءات مثل التعداد الوطني واستقصاء دخل الأسرة الوطني.

تتمثل إحدى طرق تحسين جودة البيانات في البحرين في تحسين التنسيق بين وحدات البحث ووحدات البيانات في كل وكالة حكومية. ومن شأن تعزيز إجراءات وأطر الاتصالات أن ييسر التحقق من البيانات، مما يساعد على تحديد الثغرات في البيانات وملئها. إحدى الثغرات الرئيسية في البيانات في البحرين تتضمن المؤشرات البيئية مثل البيانات المتعلقة بجودة الهواء والتلوث. وتمثل إحدى طرق معالجة الثغرات في البيانات هذه في التعاون مع الطلاب وأعضاء هيئة التدريس والباحثين في القطاع الأكاديمي. وقد أطلقت جامعة البحرين مؤخرًا برنامج الماجستير والدكتوراه في التنمية المستدامة. ومن شأن مشاريع الدراسات العليا والأطروحات التي يتم إنتاجها في إطار هذه البرامج أن تتيح فرصة لتطوير منهجيات ودراسات حول هذه الثغرات في البيانات.

تفتخر البحرين بالفعل بالأطر التشريعية والمؤسسية لتعزيز عمليات وآليات جمع البيانات لديها، وجودة البيانات العامة. وهذا واضح بشكل خاص في التزام البلد بأهداف التنمية المستدامة. تم تشكيل اللجنة الوطنية للمعلومات (NIC) خصيصًا لتحسين عملية جمع البيانات حول أول استعراض وطني طوعي في البحرين، والتي تم تقديمها في نيويورك خلال المنتدى السياسي رفيع المستوى (HLPF) في يوليو 2018. تُشكل عملية الاستعراض الوطني الطوعي عملية تعلم مهمة لجميع هيئات الحكومة.

المربع "خ":
البيانات الضخمة

باعتبارها أكبر منتج ومصدر للإحصاءات الرسمية في البحرين، فإن هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية تُعد واحدة من أهم الوكالات العامة التي تلعب دورًا هامًا في تقديم إحصائيات شاملة محدثة عن الاقتصاد والمجتمع والبيئة في البحرين. ويشمل ذلك تقديرات عدد السكان والحسابات القومية والطاقة والرقم القياسي لأسعار المستهلك والتجارة الخارجية والقوى العاملة والإحصاءات الحيوية والسياحة والأسر المعيشية والأعمال التجارية والاستثمار، وما إلى ذلك. وتعتمد هذه النواتج الإحصائية على مجموعة متنوعة من مصادر البيانات المنظمة التقليدية المختلفة مثل التعدادات، والاستقصاءات الشاملة لعدة قطاعات، واستطلاعات الرأي، والسجلات الإدارية، والسلاسل الزمنية، والعينات السكانية، والبيانات الطولية، وما إلى ذلك. يتم إصدار العديد من المنتجات والتقارير الإحصائية المختلفة سنويًا ويتم الوصول إليها عبر بوابة IGA الإلكترونية.

تقوم حاليًا مجموعة عمل هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية بالتفكير مليًا في كيفية استخدام "البيانات الضخمة" لإنتاج الإحصاءات الرسمية. ومن المأمول أن تساعد البيانات الضخمة على فهم الاتجاهات والديناميكيات بشكل أفضل في قطاع الخدمات وبيئة الأعمال العامة، بما في ذلك تمويل الأفراد والشركات، وقياس الإنتاجية، والعوامل المحركة للأداء، والابتكار، والتحولات الصناعية والمجتمعية المستمرة، والأصول البيئية للبحرين. أصبح مفهوم وتقنية جمع البيانات الضخمة واستخراجها حقيقة واقعة مرتبطة بالثورة الرقمية. في الوقت الحالي، تنبع 10% من البيانات الضخمة من إحصاءات منظمة تستند إلى مصادر البيانات التقليدية، في حين تشكل البيانات غير المنظمة النسبة المتبقية وهي 90%. ومع ذلك، مع التقدم في العالم الرقمي والتوسع المتسارع جدًا في استخدام وسائل الإعلام الاجتماعية، تستمر نسبة البيانات غير المنظمة في النمو.

تأتي البيانات غير المنظمة في أشكال مختلفة تتضمن الصوت والصورة والفيديو والنص من مجموعة متنوعة من المصادر تشمل عناوين URL، والشبكات الاجتماعية، والهواتف المحمولة، والنظام العالمي لتحديد المواقع (GPS)، وكاميرات الأمان، وسجلات الكمبيوتر، ومعاملات الشراء، وأجهزة الاستشعار، ونموذج محاكاة ثلاثي الأبعاد، وما إلى ذلك. تولد كمية البيانات الرقمية من الهواتف المحمولة والمنصات الإلكترونية تدفقًا هائلاً متزايدًا بشكل مطرد للبيانات الضخمة على أساس يومي. وقد أدى هذا إلى ظهور ابتكارات في أساليب الحوسبة الرقمية وعلوم البيانات بما في ذلك الذكاء الاصطناعي، وإنترنت الأشياء، من بين تطورات أخرى، التي تسمح بمعالجتها واستخدامها بشكل متزامن. يمكن للمعلومات الواردة من البيانات الضخمة أن تكمل الإحصاءات الرسمية لإنتاج معلومات ذات جودة عالية أكثر دقة وتفصيلاً وملاءمة، في وقت أقصر وبتكلفة أقل وبعبء استجابة أقل (Hackl, 2018). وتشمل المخاوف انحراف البيانات وسرية البيانات.

يمكن أن توفر البيانات الضخمة شريان حياة جديدًا للرؤى الإحصائية ودعم السياسات وعمليات صنع القرار من أجل خدمة احتياجات التنمية الأوسع نطاقًا. ويمكن أن تكون مفيدة بشكل خاص لمراقبة أهداف التنمية البشرية والمستدامة. ومع ذلك، يتطلب تسخير واستخدام البيانات الضخمة لقياس (والتنبؤ بـ) سلوك الأفراد والشركات المزيد من الاستثمارات في علم تحليلات البيانات الضخمة. كما يجب معالجة التحديات المالية والتنظيمية

والوعي المجتمعي أيضًا. يجمع القطاع الخاص معظم البيانات الضخمة التي قد ينظر إليها قريبًا باعتبارها منفعة عامة قيّمة. لذلك من المحتمل أن تتوسع الشراكات بين القطاعين العام والخاص في مجال تحليلات البيانات. وسيكون التحدي هو ضمان استدامتها بمرور الوقت، وكذلك الحاجة إلى أطر واضحة تحدد أدوار وتوقعات كل طرف (Alsayyad and Nawar 2017).

يمكن أن تقوم مكاتب هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية والمكاتب الإحصائية القطاعية بدعم البدء في إنشاء "البيانات الضخمة" من خلال دمج مجموعات البيانات الإدارية مع بيانات التعداد الوطني. ومع تحسين التنسيق داخل الوكالات القطاعية وفيما بينها، وضمان الامتثال الكامل للمتطلبات والالتزامات القانونية، يمكن إقامة شراكات متعددة مع القطاع الخاص بمرور الوقت. في بلدان أخرى وعالميًا، يتم بالفعل تنفيذ العديد من المشاريع التجريبية للبيانات الضخمة باستخدام مجموعات البيانات الإحصائية الرسمية، مما يقدم معلومات قيّمة حول أفضل الممارسات (Hackl 2018).

LIST OF BACKGROUND PAPERS	
"Educational best practices: Lessons for Bahrain,"	by Ghada Abdulla
"Renewable Energy in Bahrain,"	by Hanan Albuflasa
"The impact of renewable energy on the Bahrain economy,"	by Abdulaziz Al-Doseri
"How tourism can contribute to sustainable economic growth in Bahrain,"	by Omar Al-Ubaydli
"GCC Economic Integration: Opportunities and Challenges,"	by Omar Al-Ubaydli and Erik Jones
"ICT and Innovation in Bahrain,"	by Aisha Bushager
"Islamic Finance in Bahrain: Past, Present, and Future,"	by Atef Elshabrawy
"Turning entrepreneurship into a growth driver,"	by Jarmo Kotilaine
"Laying the Foundations for Sustainable Growth,"	by Jarmo Kotilaine
"Fiscal Sustainability in the Kingdom of Bahrain,"	by Rasheed Sbia
"Women's Economic Inclusion in Bahrain,"	by Karen Young

المراجع

Abdulghaffar, M., Al-Ubaydli, O. and Mahmood, O., 2013. The Malfunctioning of the Gulf Cooperation Council Single Market: Features, Causes and Remedies. Middle Eastern Finance and Economics, pp. 54-67.

Abdulla, G., 2018. Educational best practices: Lessons for Bahrain. Bahrain National Human Development Report Background Paper.

Adams Jr, R.H. and Page, J., 2005. Do international migration and remittances reduce poverty in developing countries?. World Development, 33(10), pp.1645-1669.

Alabbasi, A., 2015. Feasibility study for using solar or wind power to supply water pumps in Hawar Island in the Kingdom of Bahrain. University of Surrey.

Al-Asaad, H.K., 2009. Electricity power sector reform in the GCC region. The Electricity Journal, 22(9), pp.58-64.

Albasmelter.com. (n.d.). Corporate Profile. [online] Available at: http://www.albasmelter.com/About%20Alba/Corporate%20Profile/Pages/default.aspx [Accessed 13 Jul. 2018].

Albasmelter.com, 2018. Line 6 Expansion Project. [online] Available at: http://www.albasmelter.com/About%20Alba/Pages/Line6.aspx [Accessed 13 Jul. 2018].

Albasmelter.com., 2017. Facts & figures. [online] Available at: http://www.albasmelter.com/About%20Alba/Factsfigures/Pages/default.aspx [Accessed 13 Jul. 2018].

Albuflasa, H., 2018. Renewable Energy in Bahrain. Bahrain National Human Development Report Background Paper.

Al-Doseri, A., 2018. The impact of renewable energy on the Bahrain economy. Bahrain National Human Development Report Background Paper.

Alghanim, W., 2018. King Fahad Causeway Documentary. [Online Video]. 1 September 2015. Available from: https://www.youtube.com/watch?v=DgSwY5-NyKo. [Accessed: 13 July 2018].

Akhbar Alkhaleej, 2018. Bahrain produces 6,000 tons of waste a day: preparing a plan to address the growing problem. [Online] Available at: http://akhbar-alkhaleej.com/news/article/1126704. [Accessed 13 July 2018].

Ali, F. (11 September 2017). 16 victims of sickle cell anemia in the past 8 months. Akbar Alkhaleej [Online] Available at: http://akhbar-alkhaleej.com/news/article/1088394. [Accessed 13 July 2018].

Al-Jenaid, S. S. et al., 2012. Bahrain' s Second National Communication.

Al-Kila'i, H., Al-Hajiri, M and Al-Hajiri, S., 2009. The Gulf Single Market and the Role of the Gulf Private Sector: Obstacles and Proposals. Bahrain Center for Studies and Research.

Alnaser, W. E., Alnaser, N. W. and Batarseh, I. (2014). 'Bahrain's BAPCO 5MWp PV Grid – Connected Solar Project', 1, pp. 72–84.

Al-Ubaydli, O., 2015. The economics of migrant workers in the GCC. Arab Gulf States Institute in Washington Issue Paper 10.

Al-Ubaydli, O., 2018. How tourism can contribute to sustainable economic growth in Bahrain. Bahrain National Human Development Report Background Paper.

Al-Ubaydli, O., and Abdulla, G., 2016. GCC economic integration: recommendations based on the international community's experience in enforcing international accords. Attawun, 89, pp. 15-40.

Al-Ubaydli, O. and Jones, A., 2018. GCC Economic Integration: Opportunities and Challenges. Bahrain National Human Development Report Background Paper.

Alsayyad, Amina S. and Nawar, Abdel-Hameed H., 2017. "Big Data for Sustainable Development: Opportunities and Challenges for Public-Private Partnerships in Saudi Arabia," Economic Notes, Council of Saudi Chambers, Riyadh, Kingdom of Saudi Arabia.

Amazon Web Services. (25 September 2017). AWS Region to Open in the Middle East by Early 2019 | Amazon Web Services. [online] Available at: https://aws.amazon.com/blogs/publicsector/aws-region-to-open-in-the-middle-east-by-early-2019/ [Accessed 13 Jul. 2018].

Asharq Al-Awsat (18 January 2018). Saudi, Bahraini Transport Ministers Discuss King Hamad Causeway Study. [Online] Available at: https://aawsat.com/english/home/article/1147566/saudi-bahraini-transport-ministers-discuss-king-hamad-causeway-study. [Accessed 13 July 2018].

Audretsch, D.B. and Feldman, M.P., 1996. R&D spillovers and the geography of innovation and production. The American economic review, 86(3), pp.630-640.

Autor, D.H., Levy, F. and Murnane, R.J., 2003. The skill content of recent technological change: An empirical exploration. The Quarterly Journal of Economics, 118(4), pp.1279-1333.

Azarian, R., Outline of an Economic Sociology of Islamic Banking, International Journal of Business and Social Science, 2(17), pp. 258-269.

Azhar, M., 2016. Indian migrant workers in GCC countries. Diaspora Studies, [Online]. Volume 9, 2016 - Issue 2, 100-111. Available at: https://www.tandfonline.com/doi/full/10.1080/09739572.2016.1183890?scroll=top&needAccess=true [Accessed 13 July 2018].

Bahbayaneco.org, 2018. About EcoLab360 - Bahrain Bayan School ECOLAB360. [online] Available at: http://bahbayaneco.org/page/view/134 [Accessed 13 Jul. 2018].

Bahrain Authority for Culture & Antiquities, 2015. Little India In Bahrain. [Online] Available

at: http://culture.gov.bh/en/theevents/current_events/Name,12640,en.html#.W0nFf9UzbIV. [Accessed 13 July 2018].

Bahrain Economic Development Board, Business friendly Bahrain, 2017. Bahrain for Islamic Finance [Online]. Bahrain Economic Development Board, Business friendly Bahrain. Available at: http://bahrainedb.com/app/uploads/2017/06/IslamicFinance-254x179-Insert-Jun2017.pdf [Accessed: 1 July 2018].

Bahrain News Agency (2016). King Fahad Causeway marks 30 years. [Online] Available at: http://www.bna.bh/portal/en/news/757823. [Accessed 13 July 2018].

Bahrain World Trade Centre, 2015. About Bahrain World Trade Centre [Online]. Bahrain World Trade Centre. Available at: http://www.bahrainwtc.com/content/about-bahrain-world-trade-center [Accessed: 10 June 2018].

Baldwin, R.E. and Venables, A.J., 1995. Regional economic integration. Handbook of international economics, 3, pp.1597-1644.

Barbuscia, D., 2018. 'Bahrain says new discovery contains an estimated 80 billion barrels of tight oil', Reuters, 4 April [Online]. Available at: https://www.reuters.com/article/us-bahrain-oil/bahrain-says-new-discovery-contains-an-estimated-80-billion-barrels-of-tight-oil-idUSKCN1HB1ZJ [Accessed: 3 June 2018].

Barro, R., 1989. The Ricardian approach to budget deficits, Journal of Economic Perspectives, 3(2), pp. 37-54.

Beck, T., Demirgüç-Kunt, A. and Merrouche, O., 2013. 'Islamic vs. conventional banking: Business model, efficiency and stability', Journal of Banking and Finance, 37(2), pp. 433-447.

Becker, G.S., 1962. Investment in human capital: A theoretical analysis. Journal of Political Economy, 70(5, Part 2), pp.9-49.

Belouafi, A., Bourakba, C. and Sacj, K., 2015. 'Islamic finance and financial stability: A review of the literature', Journal of King Abdulaziz University, Islamic Economics, 28(2), pp. 3-44.

Borensztein, E., De Gregorio, J. and Lee, J.W., 1998. How does foreign direct investment affect economic growth? 1. Journal of international Economics, 45(1), pp.115-135.

Bushager, A., 2018. ICT and Innovation in Bahrain. Bahrain National Human Development Report Background Paper.

Caplan, B., 2011. The myth of the rational voter: Why democracies choose bad policies. Princeton University Press.

Central Bank of Bahrain, 2017. Central Bank of Bahrain Announces Landmark Regulatory Sandbox for Fintech Startups [online]. Central Bank of Bahrain. Available at: https://www.

cbb.gov.bh/page-p-central_bank_of_bahrain_announces_landmark_regulatory_sandbox_for_fintech_startups.htm [Accessed: 1 July 2018].

Central Bank of Bahrain, 2008. Economic Report 2008 [Online]. Central Bank of Bahrain. Available at: http://www.cbb.gov.bh/page-p-reports_and_papers.htm [Accessed: 1 July 2018].

Central Bank of Bahrain, 2009. Economic Report 2009 [Online]. Central Bank of Bahrain. Available at: http://www.cbb.gov.bh/page-p-reports_and_papers.htm [Accessed: 1 July 2018].
Central Bank of Bahrain, 2010. Bahrain Named Financial Centre Of The Year [Online]. Central Bank of Bahrain. Available at: http://www.cbb.gov.bh/page-p-bahrain_named_financial_centre_of_the_year.htm [Accessed: 1 July 2018].

Central Bank of Bahrain, 2010. Economic Report 2010 [Online]. Central Bank of Bahrain. Available at: http://www.cbb.gov.bh/page-p-reports_and_papers.htm [Accessed: 1 July 2018].

Central Bank of Bahrain, 2011. Economic Report 2011 [Online]. Central Bank of Bahrain. Available at: http://www.cbb.gov.bh/page-p-reports_and_papers.htm [Accessed: 1 July 2018].

Central Bank of Bahrain, 2012. Economic Report 2012 [Online]. Central Bank of Bahrain. Available at: http://www.cbb.gov.bh/page-p-reports_and_papers.htm [Accessed: 1 July 2018].

Central Bank of Bahrain, 2018. Islamic Finance [Online]. Central Bank of Bahrain. Available at: http://www.cbb.gov.bh/page-p-islamic_finance.html [Accessed: 1 July 2018].

Central Bank of Bahrain, 2018. Statistical bulletin [Online]. Central Bank of Bahrain. Available at: http://www.cbb.gov.bh/page-p-statistical_bulletin.htm [Accessed: 1 July 2018].

Cherif, R. and Hasanov, F., 2014. Soaring of the Gulf Falcons: Diversification in the GCC Oil Exporters in Seven Propositions(No. 14-177). International Monetary Fund.

Cochrane, J.H., 2011. Understanding policy in the great recession: Some unpleasant fiscal arithmetic. European Economic Review, 55(1), pp.2-30.

Cohen, W.M. and Levinthal, D.A., 1989. Innovation and learning: the two faces of R & D. The economic journal, 99(397), pp.569-596.

Comin, D. and Hobijn, B., 2004. Cross-country technology adoption: making the theories face the facts. Journal of monetary Economics, 51(1), pp.39-83.

Convention on Biological Diversity (2016). The National Biodiversity Strategy and Action Plan Kingdom of Bahrain 2016-2021. [Online] Available at: https://www.cbd.int/doc/world/bh/bh-nbsap-v2-en.pdf. [Accessed 13 July 2018].

Crawford, H., 1998. Dilmun and its neighbours. Cambridge:
Cambridge University Press. https://books.google.de/books?id=2BevKadehakC&pg=PA38&lpg=PA38&dq=DILMUN&source=bl&ots=

fXdx_
UBr4p&sig=DAilqjUfW0cNizVB_8XPsYXZvXw&hl=de&sa=X&ved=0ahUKEwjaycyi35bZAhWN
YIAKHWMIC_c4ChDoAQhYMAk#v=onepage&q=DILMUN&f=false

Czernich, N., Falck, O., Kretschmer, T. and Woessmann, L., 2011. Broadband infrastructure and economic growth. The Economic Journal, 121(552), pp.505-532.

Danat (2018). About Danat - The Bahrain Institute for Pearls and Gemstones. [Online] Available at: https://www.danat.bh/. [Accessed 13 July 2018].

De Haas, H., 2005. International migration, remittances and development: myths and facts. Third World Quarterly, 26(8), pp.1269-1284.

Del Boca, D. (2002). 'The effect of child care and part time opportunities on participation and fertility decisions in Italy', Journal of populaiton economics, 15(3), pp. 549-573.

Directorate of Environmental Assessment and Planning. (2009). State of the Environment in the Kingdom of Bahrain.

De Solla Price, D.J., 1986. Little science, big science... and beyond. New York: Columbia University Press.

Economic Development Board, Bahrain , 2016. Sijili Virtual CR Activities. [online] Available at: http://bahrainedb.com/app/uploads/2017/06/Sijili-Virtual-CR-Activities.pdf [Accessed 13 Jul. 2018].

Edquist, H. and Henrekson, M., 2017. Swedish lessons: How important are ICT and R&D to economic growth?. Structural Change and Economic Dynamics, 42, pp.1-12.

Education & Training Quality Authority, 2017. Annual Report 2017 [Online]. Education & Training Authority, Kingdom of Bahrain. Available at: http://www.bqa.gov.bh/En/Publications/AnnualReports/ENG%20AR%20FINAL.pdf [Accessed: 10 March 2018].

Electricity & Water Authority, 2017. Statistics.

Electricity & Water Authority, 2018. Minister, officials visit pilot project site [Online]. Electricity & Water Authority. Available at: http://www.mew.gov.bh/en/Media/PressReleases/Pages/Minister,-officials-visit-pilot-project-site.aspx [Accessed: 6 June 2018].
Elmendorf, D., Mankiw, N., 1999. 'Government debt' in Taylor, J.B., Woodford, M. (eds.) Handbook of macroeconomics, Volume 1, Part C. Elsevier B.V., pp. 1615-1669.

Elmendorf, D., Mankiw, N., 1999. 'Government debt' in Taylor, J.B., Woodford, M. (eds.) Handbook of macroeconomics, Volume 1, Part C. Elsevier B.V., pp. 1615-1669.

Elshabrawy, A., 2018. Islamic Finance in Bahrain: Past, Present, and Future. Bahrain National Human Development Report Background Paper.

Embassy of India in Bahrain, 2018. Indian Community. [ONLINE] Available at: https://eoi.gov.in/bahrain/?2671?000. [Accessed 13 July 2018].

Ernst and Young, 2015. How will the GCC close the skills gap?. [online] Available at: https://www.ey.com/Publication/vwLUAssets/EY-gcc-education-report-how-will-the-gcc-close-the-skills-gap/$FILE/GCC%20Education%20report%20FINAL%20AU3093.pdf [Accessed 13 Jul. 2018].

Espinoza, R., 2012. Factor Accumulation and the Determinants of TFP in the GCC (No. 094). Oxford Centre for the Analysis of Resource Rich Economies, University of Oxford. Federation of GCC Chambers 2012

Farooq, M. and Zaheer, S., 2015. Are Islamic banks more resilient during financial panics?. Pacific Economic Review, 20(1), pp.101-124.

Foster, A.D. and Rosenzweig, M.R., 2010. Microeconomics of technology adoption. Annu. Rev. Econ., 2(1), pp.395-424.
Gancia, G. and Zilibotti, F., 2009. Technological change and the wealth of nations. Annu. Rev. Econ., 1(1), pp.93-120.

Gateway, 2007. Mina Salman, Khalifa Bin Salman Port, Bahrain Gateway, [Online]. Issue 1, 1-24. Available at: http://www.parsbahrain.net/GATEWAYNewsLetter1.pdf [Accessed 13 July 2018].

General Authority for Statistics, Kingdom of Saudi Arabia, 2017. Statistical Yearbook of 2016 | Issue Number: 52, Chapter 07: Transportation and Communications Statistics. [Online] Available at: https://www.stats.gov.sa/en/871. [Accessed 13 July 2018].

Globalsecurity.org., 2018. Saudi Arabia / Bahrain Causeways. [Online] Available at: https://www.globalsecurity.org/military/world/gulf/sa-causeway-bh.htm. [Accessed 13 July 2018].

Gnana, J., Saadi, D, 2018. 'Good fiscal terms needed to make Bahrain oil discovery viable, say analysts', The National, 5 April [Online]. Available at: https://www.thenational.ae/business/energy/good-fiscal-terms-needed-to-make-bahrain-oil-discovery-viable-say-analysts-1.719028 [Accessed: 3 June 2018].

Griliches, Z. and Séneca, L.A., 2000. R&D, education, and productivity: A retrospective (Vol. 214). Harvard University Press.

Gulf Air, 2018. Gulf Air unveils strategy and plans for 2018 and beyond. [Online] Available at: https://www.gulfair.com/media-centre/press-releases/gulf-air-unveils-strategy-and-plans-for-2018-and-beyond. [Accessed 13 July 2018].

Gulf-insider.com. (24 June 2018). Record number of passengers on Bahrain-Saudi Causeway. [Online] Available at: http://www.gulf-insider.com/record-number-passengers-bahrain-saudi-causeway/. [Accessed 13 July 2018].

Gulf Petroleum Industries Company (GPIC), 2018. GPIC. [online] Available at: http://www.gpic.com/company/CompanyOverview/ [Accessed 23 Jul. 2018].

Hackl, Peter, 2018. "A New Generation of Data for Human Development," Background Paper to the global 2018 UNDP Human Development Report Office, downloadable online at: http://hdr.undp.org/sites/default/files/hackl_final_02.pdf

Hanson, G.H., 2010. International migration and development. World Bank Publications.

Hasan, M., Dridi, J., 2011. 'The Effects of the Global Crisis on Islamic and Conventional Banks: A Comparative Study', Journal of International Commerce, Economics and Policy, 2(2), pp. 163-200.

Heckman, J.J., 2011. The economics of inequality: The value of early childhood education. American Educator, 35(1), p.31.

HGB, B., 2017. 'Impact of Islamic Modes of Finance on Economic Growth through Financial Stability', Journal of Business & Financial AFfairs, 6(1), pp. 1-7.

Higgins, C., Duxbury, L. and Johnson, K., 2000. 'Part-time work for women: Does it really help balance work and family?', Human Resource Management, 39(1), pp. 17-32.
Hirst, K. (24 February 2018). Dilmun, the 4,000 Year Old Paradisaical Trade Center in Bahrain. [online] ThoughtCo. Available at: https://www.thoughtco.com/dilmun-mesopotamian-paradise-trading-culture-170732 [Accessed 13 Jul. 2018].

Information and eGovernment Authority, Bahrain, 2018. Mid-Year Population Projections for the Kingdom of Bahrain - (2018 - 2032) [Online] Available at: http://www.data.gov.bh/en/ResourceCenter/DownloadFile?id=1995 [Accessed 13 Jul. 2018].

Information and eGovernment Authority, Bahrain, 2017. Bahrain in Figures 2016 [Online]. Information and eGovernment Authority, Kingdom of Bahrain. Available at: http://www.data.gov.bh/ar/ResourceCenter/DownloadFile?id=2712 [Accessed: 20 May 2018].

Information and eGovernment Authority, Bahrain, 2016. Finance and Insurance, Information and eGovernment Authority.

Information and eGovernment Authority. (9 May 2018). iGA announces 40 government systems & services successfully migrated to the Cloud. [online] Available at: http://www.iga.gov.bh/en/article/iga-announces-40-government-systems-and-services-successfully-migrated-to-the-cloud [Accessed 13 Jul. 2018].

Intellect Resources Management WLL, Supreme Council for Women, 2015. Role Enhancement for Bahraini Women in the Private Sector: Mainstream Women's needs in the Private Sector [Online]. Supreme Council for Women. Available at: http://www.scw.bh/en/MediaCenter/Publications/BahrainiWomenDay/Women%20This%20Year%202015%20Publications/Study.pdf

[Accessed: 1 June 2018].

International Finance. (3 April 2018). How Bahrain is providing a fillip to SMEs and entrepreneurs. [online] Available at: http://www.internationalfinance.com/sme/bahrain-smes-entrepreneurs-startups/ [Accessed 13 Jul. 2018].

International Labor Organization (ILO) , 2016. Women in Business and Management (In Arabic Language) [Online]. International Labor Organization. Available at: http://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---arabstates/---ro-beirut/documents/publication/wcms_446104.pdf [Accessed: 1 June 2018].

International Monetary Fund (IMF), 2016. IMF Survey: Islamic Banks: More Resilient to Crisis? [Online]. International Monetary Fund (IMF). Available at: https://www.imf.org/en/News/Articles/2015/09/28/04/53/sores100410a [Accessed 1 April 2018].

Islamic International Rating Agency, 2017. Economic and Banking Sector overview [Online]. Islamic International Rating Agency. Available at: http://iirating.com/docs/EconomicReport-Bahrain-2017.pdf [Accessed: 1 July 2018].

Ismail, Z, 2017. 700,000 vehicles roam the streets of Bahrain until 2016: vehicles increase by 50% in 10 years [Arabic]. [Online] Available at: http://akhbar-alkhaleej.com/news/article/1102983. [Accessed 13 July 2018].

Jin, S. and Cho, C.M., 2015. Is ICT a new essential for national economic growth in an information society?. Government Information Quarterly, 32(3), pp.253-260.
Jorgenson, D.W., Ho, M.S. and Stiroh, K.J., 2008. A retrospective look at the US productivity growth resurgence. Journal of Economic perspectives, 22(1), pp.3-24.

Kanze, D., Huang, L., Conley, M.A. and Higgins, E.T., 2017. Male and Female Entrepreneurs Get Asked Different Questions by VC's and it Affects How Much Funding they Get. Harvard Business Review.

Karolak, M., 2014. Tourism in Bahrain: challenges and opportunities of economic diversification. Journal of Tourism Challenges and Trends, 7(2), p.97.

Kaul, P., 2018. Bahrain port to launch IPO by Q4. [Online] Available at: http://tradearabia.com/news/IND_338096.html. [Accessed 13 July 2018].

Kealey, T., 1996. The economic laws of scientific research. London: Macmillan.

Keller, W., 2004. International technology diffusion. Journal of economic literature, 42(3), pp. 752-782.

Kerin, R.A., Varadarajan, P.R. and Peterson, R.A., 1992. First-mover advantage: A synthesis, conceptual framework, and research propositions. The Journal of Marketing, pp.33-52.

Kilmartin, J. (12 June 2018). Welcoming disruption, spurring innovation: Bahrain's booming tech sector - Invest in Bahrain. [online] Bahrain Economic Development Board | Invest in Bahrain. Available at: http://bahrainedb.com/bahrain-pulse/welcoming-disruption-innovation-bahrain-tech/ [Accessed 13 Jul. 2018].

King Fahad Causeway Authority, 2018. History - King Fahad Causeway Authority. [Online] Available at: https://www.kfca.com.sa/index.php/history/?lang=en. [Accessed 13 July 2018].

Kotilaine, J., 2018. Turning entrepreneurship into a growth driver. Bahrain National Human Development Report Background Paper.

Kotilaine, J., 2018b. Laying the Foundations for Sustainable Growth. Bahrain National Human Development Report Background Paper.

Krauter, S., Rüther, R., 2004. 'Considerations for the calculation of greenhouse gas reduction by photovoltaic solar energy', Renewable Energy, 29(3), pp. 345-355.

Labour Market Regulatory Authority (2018). Bahrain Labour Market Indicators 2017 Q4. [ONLINE] Available at: http://lmra.bh/portal/files/cms/shared/file/Newsletter/Newsletter%20Q4_2017%20(En).pdf. [Accessed 13 July 2018].

Lavy, V., 2007. Using performance-based pay to improve the quality of teachers. The future of children, pp.87-109.

Lewis, P. (18 November 1984). EDEN ON THE ISLE OF BAHRAIN. [online] Nytimes.com. Available at: http://www.nytimes.com/1984/11/18/travel/eden-on-the-isle-of-bahrain.html?pagewanted=all [Accessed 13 Jul. 2018].

Lieberman, M.B. and Montgomery, D.B., 1988. First-mover advantages. Strategic management journal, 9(S1), pp.41-58.

Mahdi, W., and Sergie, M., 2018. Bahrain Seeks Big Oil's Help to Develop New Shale Discovery. [online] bloomberg.com. Available at: https://www.bloomberg.com/news/articles/2018-04-04/bahrain-seeks-big-oil-help-to-develop-its-new-shale-discovery [Accessed 30 Apr. 2018].

Mahmoud, A., Tapanjeh, A. and Singh, A., 2015. 'Creating Stakeholders' Value through Islamic Ethical Dimension: A Study of Islamic Banking Vs Conventional Banking', European Journal of Business and Management, 7(12), pp. 152-171.

Mazzucato, M. and Semieniuk, G., 2017. Public financing of innovation: new questions. Oxford Review of Economic Policy, 33(1), pp.24-48.

McIntosh, J., 2008. The ancient Indus Valley. Santa Barbara, Calif.: ABC-CLIO. https://books.google.de/books?id=1AJO2A-CbccC&pg=PA193&lpg=PA193&dq=dilmun+entrepot&source=bl&ots=jchYysyhK2&sig=kX_1Q2xacvLcopEWulDzirfB6Fo&hl=de&sa=X&ved=0ahUKEwit5q_n2pnZAhUMEVAKHYm3BhMQ6AEIQDAB#v=onepage&q=dilmun%20entrepot&f=false

Ministry of Education, Bahrain, 2017. Education Empowerment in the Kingdom of Bahrain. [Accessed: 12 May 2018].

Ministry of Education, Bahrain, 2018. Education in Bahrain. Available at: http://www.moe.gov.bh/education/index.aspx [Accessed: 5 May 2018].

Ministry of Industry, Commerce and Tourism, Bahrain, 15 May 2018. The Department of Consumer Protection completes its inspection campaigns and awareness programs for Ramadan. [Online] Available at: https://goo.gl/oyz76C. [Accessed 13 July 2018].

Ministry of Interior Custom Affairs, 2018. Sea Ports: Khalifa Bin Salman Port. [Online] Available at: http://www.bahraincustoms.gov.bh/sea_ports.php. [Accessed 13 July 2018].

Ministry of Health, 2015. Health Improvement Strategy 2015-2018 Ministry of Health Kingdom of Bahrain. [Online] Available at: https://www.moh.gov.bh/Content/Files/Health_Improvement_Strategy(2015-2018).pdf. [Accessed 13 July 2018].

Ministry of Municipalities Affairs and Urban Planning, 2008. Bahrain 2030 National Planning Development Strategy. [Online] Available at: https://www.mun.gov.bh/ppd/doc/strategies.pdf. [Accessed 13 July 2018].

Ministry of Transportation and Telecommunications, 2018. Khalifa Bin Salman Port. [Online] Available at: http://www.transportation.gov.bh/content/khalifa-bin-salman-port. [Accessed 13 July 2018].

Mirza, H. D. A. H., 2018. 'Bahrain Electricity, Water and Renewable Energy Sector Developments and Initiatives', p. 37.

Moorey, P., 1999. Ancient mesopotamian materials and industries. Winona Lake, Ind.: Eisenbrauns. https://books.google.de/books?id=P_Ixuott4doC&pg=PA245&lpg=PA245&dq=

مرفق الإحصائيات

مؤشر التنمية البشرية	مؤشر الصحة (متوسط العمر)	مؤشر التعليم	مؤشر الدخل	
0.792	0.838	0.643	0.921	2000
0.792	0.841	0.645	0.916	2001
0.791	0.843	0.646	0.91	2002
0.793	0.846	0.646	0.912	2003
0.792	0.849	0.641	0.913	2004
0.791	0.851	0.637	0.915	2005
0.793	0.854	0.64	0.914	2006
0.796	0.856	0.644	0.915	2007
0.796	0.858	0.647	0.909	2008
0.794	0.86	0.651	0.894	2009
0.796	0.862	0.654	0.894	2010
0.798	0.865	0.664	0.887	2011
0.8	0.867	0.664	0.89	2012
0.807	0.869	0.674	0.896	2013
0.81	0.871	0.685	0.892	2014
0.832	0.873	0.723	0.913	2015
0.846	0.875	0.758	0.912	2016
0.846	0.878	0.758	0.911	2017

الجدول - أ 1
عناصر التنمية البشرية في البحرين
المصدر: UNDP, 2018

الرقم	المؤشر	2005			2010	
		بحريني	غير بحريني	المجموع	بحريني	غير بحريني
1	عدد السكان (العدد)	484,810	404,013	888,824	570,687	657,856
2	نسبة الإعالة، للأطفال (0 - 14) (لكل 100 من السكان من الفئة العمرية 15 - 64 سنة) (%)	59	16	39	50	26
3	العمر الوسيط (السنوات)	23	32.9	29.3	23	32
4	نسبة الإعالة، للمسنين (+65) (لكل 100 من السكان من الفئة العمرية 15 - 64 سنة) (%)	7	1	3	7	1
5	عدد السكان، الفئة العمرية 15 - 64 سنة (العدد)	302,153	358,594	660,747	365,646	588,661
6	عدد السكان، الفئة العمرية +65 سنة (العدد)	20,630	2,053	22,683	23,669	2,630
7	عدد السكان، الفئة العمرية 5 سنوات أو أقل (العدد)	53,851	15,438	69,289	63,996	25,387
8	السكان في المناطق الحضرية (%)		88			100
9	نسبة الذكور إلى الإناث عند الولادة	150	103	105	103	104

الجدول - أ 2
الامتداد السكاني
المصدر: هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية، بيانات 2005 هي بيانات 2001، وزارة الصحة

الرقم	المؤشر	المؤشر في أهداف التنمية المستدامة	2005		
			بحريني	غير بحريني	المجموع
1	معدل الوفيات (لكل 1,000 ساكن)	SDG3	1.8	1.2	1.5
2	الوفيات بسبب الملاريا (لكل 100,000 ساكن)	SDG3.3	0	0.4	0.1
3	الوفيات بسبب داء السل (لكل 100,000 ساكن)	SDG3.3	1.6	0.4	1.1
4	انتشار فيروس نقص المناعة البشرية بين البالغين (% من الفئة العمرية 15 - 49)	SDG3.3	0.0	-	-
5	معدل الوفيات للرضع (لكل 1,000 مولود حي)	SDG3.2	8.9	8.4	8.9
6	الرضع غير المحصنين، الحصبة (بالنسبة المئوية من الأطفال في عمر سنة)	SDG3.b	0	0	0
7	الإنفاق العام على الصحة (كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي)	SDG3.c	2.5		
8	التقزم (المعتدل أو الحاد) (بالنسبة المئوية من الأطفال دون سن الخامسة)	SDG2.2	-	-	-
9	معدل الوفيات للأطفال دون السن الخامسة (لكل 1,000 مولود حي)	SDG3.2	11.0	10.3	10.9
10	معدل الولادات للمراهقات (الولادات لكل 1,000 امرأة)	SDG3.7	13.8	44.2	17.7
11	نسبة وفيات الأمهات (عدد وفيات الأمهات لكل 100,000 مولود حي)	SDG3.1	8.3	0.0	6.6

الجدول - أ 3
الصحة
المصدر: وزارة الصحة، 2012 Percentages based on child screening (0 - >5) years at Primary Health Care

2017			2016			2015			
المجموع	غير بحريني	بحريني	المجموع	غير بحريني	بحريني	المجموع	غير بحريني	بحريني	المجموع
0	0	0	0	0	0	1,370,322	722,487	647,835	1,228,543
25	11	50	26	11	50	27	12	50	50
31	33	25	31	33	25	31	33	24	30
3	1	7	3	1	6	3	1	7	3
1,166,300	735,390	430,910	1,103,421	680,427	422,994	1,051,479	639,609	411,870	954,307
38,155	6,307	31,848	32,981	5,895	27,086	33,586	5,791	27,795	26,299
109,092	32,977	76,115	101,616	26,096	75,520	106,070	31,256	74,814	89,383
	100			100			100		
-	-	-	106	104	107	102	103	102	103

2016			2015			2010		
المجموع	غير بحريني	بحريني	المجموع	غير بحريني	بحريني	المجموع	غير بحريني	بحريني
1.0	0.6	1.6	1.1	0.8	1.8	1.0	0.6	1.6
0	0	0	0	0	0	0	0	0
0.4	0.1	0.8	0.7	0.6	0.9	0.7	0.6	0.9
-	-	0.0	-	-	0.0	-	-	0.0
5.3	5.3	5.2	7.4	5.0	8.3	7.7	8.0	6.7
0	0	2	0	0	0	0	0	0
	3.2			3.4			2.4	
-	-	-	2.4	-	-	-	-	-
6.6	7.5	6.2	9.3	6.2	10.4	9.4	8.3	9.7
13.7	36.4	8.4	14.5	34.7	9.8	14.7	38.8	9.6
-	-	-	28.6	56.0	19.2	11.0	0.0	14.6

الرقم	المؤشر	المؤشر في أهداف التنمية المستدامة	2005		
			ذكور	إناث	المجموع
1	العدد المتوقع لسنوات الدراسة من التعليم الإبتدائي إلى التعليم العالي (بالسنوات)	SDG 4.3			
2	معدل إلمام الشباب بالقراءة والكتابة (بالنسبة المئوية من الفئة العمرية 15 سنة وأكثر)	SDG 4.6	84	89	87
3	الإنفاق العام على التعليم (بالنسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي)	SDG 1.a		2.6	
4	النسبة الإجمالية للالتحاق بالتعليم ما قبل الإبتدائي (بالنسبة المئوية من السكان في سن التعليم ما قبل الإبتدائي)	SDG 4.2	46	45	45
5	النسبة الإجمالية للالتحاق بالتعليم الإبتدائي (بالنسبة المئوية من السكان في سن التعليم الإبتدائي)	SDG 4.1	109	99	104
6	النسبة الإجمالية للالتحاق بالتعليم الثانوي (بالنسبة المئوية من السكان في سن التعليم الثانوي)	SDG 4.1	96	103	100
7	النسبة الإجمالية للالتحاق بالتعليم العالي (بالنسبة المئوية من السكان في سن التعليم العالي)	SDG 4.3	20	35	28
8	متوسط سنوات الدراسة (بالسنوات)	SDG 4.6	6.9	6.8	6.9
9	المعلمون المدربون في التعليم ما قبل الابتدائي (بالنسبة المئوية)			58	
10	المعلمون المدربون في التعليم الابتدائي (بالنسبة المئوية)	SDG 4.c		76	
11	المعلمون المدربون في التعليم الاثانوي الأعلى (بالنسبة المئوية)	SDG 4.c		86	
12	المعلمون المدربون في التعليم الاثانوي الأدنى (بالنسبة المئوية)	SDG 4.c		87	
13	نسبة التلاميذ للمعلمين في التعليم ما قبل الابتدائي (عدد التلاميذ لكل معلم)			15	
14	نسبة التلاميذ للمعلمين في التعليم الابتدائي (عدد التلاميذ لكل معلم)			14	
15	نسبة التلاميذ للمعلمين في التعليم الاثانوي الأدنى (عدد التلاميذ لكل معلم)			13	
16	نسبة التلاميذ للمعلمين في التعليم الاثانوي الأعلى (عدد التلاميذ لكل معلم)			12	

الجدول - أ 4

التعليم

المصدر: بيانات 2010 من 2012 ومصدرها إحصائيات وطنية؛ بيانات 2015 و2016 من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 2016 و2018، هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية، تقديرات عام 2015، وزارة التربية والتعليم - وزارة التربية والتعليم وهيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية، بينانات 2005 و2010 من Barro Lee؛ بيانات 2015 و2017 من UNDP 2016-2018، بيانات 2005 و2010 من Barro Lee؛ بيانات 2015 و2017 من UNDP 2016-2018

2016			2015			2010		
المجموع	إناث	ذكور	المجموع	إناث	ذكور	المجموع	إناث	ذكور
16	17	16	16	17	16	14	14	13
95	93	96	95	93	96	95	92	96
	2.8			2.9			2.4	
56	56	56	56	57	56	52	52	52
102	98	105	104	100	108	104	99	109
102	102	101	103	104	102	101	103	99
48	51	45	41	48	45	44	58	34
9.4	9.3	9.5	9.4	9.4	9.4	6.8	6.8	6.5
	53			52			49	
	84			83			78	
	85			86			86	
	84			84			87	
	14			15			16	
	12			12			13	
	11			11			13	
	9			9			9	

الرقم	المؤشر	المؤشر في أهداف التنمية المستدامة	2005	2010	2015	2016
1	معدل الوفيات للذكور البالغون (لكل 1000 من السكان)	SDG 3	1.8	1.0	1.2	1.1
2	معدل الوفيات للإناث البالغات (لكل 1000 من السكان)	SDG 3	1.1	0.9	1.0	0.8
3	معدل المشاركة في القوى العاملة للإناث (بالنسبة المئوية)	SDG 8	-	43.7	43.5	43.5
4	معدل المشاركة في القوى العاملة للإناث (بالنسبة المئوية)	SDG 8	-	87.3	86.9	87.2
5	تشريعيون، كبار المسؤولين، والمدراء، نسبة الإناث	SDG 5	-	22	22	44
6	العمر المتوقع عند الولادة للإناث (بالسنوات)	SDG 3	75.6	73.8	78.1	78.1
7	لعمر المتوقع عند الولادة للذكور (بالسنوات)	SDG 3	74.1	76.2	76.2	76.2
8	نسبة وفيات الأمهات (عدد وفيات الأمهات لكل 100,000 مولود حي)	SDG 3.1	6.6	11	29	-
9	المقاعد في المجالس النيابية (النسبة المئوية التي تشغلها النساء)	SDG 5.5	7.5	15	15	15
10	مجموع معدل البطالة (نسبة الإناث إلى الذكور)	SDG 8.5	1.2	4	4	4

الجدول - أ 5
الجنس

المصدر: وزارة الصحة، تقديرات هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية، تقديرات الأمم المتحدة، المجلس الأعلى للمرأة، وزارة العمل والتنمية الاجتماعية

الرقم	المؤشر	المؤشر في أهداف التنمية المستدامة
1	نسبة العاملين من السكان (بالنسبة المئوية من الفئة العمرية ١٥ سنة وأكثر)	SDG8
2	التشغيل في الزراعة (بالنسبة المئوية من مجموع العاملين)	SDG9.2
3	التشغيل في الخدمات (بالنسبة المئوية من مجموع العاملين)	SDG9.2
4	معدل المشاركة في القوى العاملة (بالنسبة المئوية من الفئة العمرية ١٥ سنة وأكثر)	SDG8
5	معدل البطالة	SDG8.5

الجدول - أ 6
توظيف

المصدر: هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية، وزارة العمل والتنمة الاجتماعية

الرقم	المؤشر	المؤشر في أهداف التنمية المستدامة	2005	2010	2015	2016
1	حصة الفرد للدخل القومي الإجمالي (أسعار 2010 ثابتة)	SDG 8.5	8077.1	7142.4	8046.8	7995.5
2	الإدخار القومي (كنسبة من الدخل القومي الإجمالي)		51.9	53.2	33.2	35.1
3	حصة الفرد للناتج المحلي الإجمالي (أسعار 2010 ثابتة)		7673.8	8089.5	8129.1	7960.1
4	القيمة الإجمالية لتكوين رأس المال الثبت (كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي)		14.3	27.2	23.7	25.5

الجدول - أ 7
دخل الأسعار الثابتة

المصدر: هيئة المعلومات الحكومة الإلكترونية

2010			2015			2016		
بحريني	غير بحريني	المجموع	بحريني	غير بحريني	المجموع	بحريني	غير بحريني	المجموع
45.7	88.8	71.3	46.4	87.6	70.9	46.0	87.9	71.2
0.6	1.2	1.1	0.7	1.2	1.1	0.7	1.2	1.1
80.1	58.3	63.7	80.2	58.5	64.3	80.2	58.5	64.1
47.8	87.8	71.7	48.0	87.6	71.6	48.2	87.9	72.0
3.6	NA	3.6	3.3	NA	3.3	4.3	NA	4.3

الرقم	المؤشر	المؤشر في أهداف التنمية المستدامة	2005	2010	2015	2016	2017
1	عدد الاشتراكات في الانترنت السلكي ذي النطاق العريض لكل 100 شخص		6	35	145	171	164
2	نسبة الأفراد الذين يستخدمون الإنترنت	SDG 17.6, 17.8	-	73	93	98	-
3	عدد الاشتراكات في خط هاتف محمول لكل 100 شخص	SDG 9.c	86	128	186	213	163

الجدول - أ 8
المواصلات والاتصالات
المصدر: تحليل هيئة تنظيم الاتصالات بناءً على بيانات شركات التزويد، بيانات 2005 من 2006، بيانات 2010 من 2011

الرقم	المؤشر	2005	2010	2015	2016
1	الصادرات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي	77.6	67.1	86.3	82.2
2	الواردات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي	47.2	42.5	69.3	64.8
3	الاستثمارات الأجنبية المباشرة، التدفقات الوافدة الصافية (% من الناتج المحلي الإجمالي)	-	11.46	0.20	0.79

الجدول - أ 9
التدفقات التجارية والمالية
المصدر: هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية

الرقم	المؤشر	المؤشر في أهداف التنمية المستدامة	2005	2010	2015	2016
1	معدل سحب المياه النقية بالنسبة إلى مصادر المياه النقية المتوفرة	SDG 6.4	152.3	109.5	100.60	95.6
2	حصة الطاقة المتجددة في مجموع الاستهلاك النهائي للطاقة	SDG 7.2	0	0	0	0

الجدول - أ 10
الاستدامة البيئية
المصدر: وزارة الأشغال وشؤون البلديات والتخطيط العمراني وهيئة المعلومات الحكومة الإلكترونية، هيئة الكهرباء والماء

الرقم	المؤشر	المؤشر في أهداف التنمية المستدامة	2005	2010	2015	2016
1	معدل القتل (لكل 100,000 من السكان)	SDG 16.1	0.2	0.1	0.44	0.4
2	الولادات المسجلة (% الأطفال دون سن الخامسة)	SDG 16.9	100.0	100.0	100.0	100.0
3	المشردون بسبب الكوارث الطبيعية (المعدل السنوي لكل مليون من السكان)	SDG 1.5 , 11.5 , 13.1	0.0	0.0	0.00	0.0
4	معدل الانتحار، الإناث (لكل 100,000 من السكان)	SDG 3.4	2.0	0.9	1.34	0.7
5	معدل الانتحار، الذكور (لكل 100,000 من السكان)	SDG 3.4	6.6	2.0	1.89	2.5
6	نسبة النساء المساء إليهن	SDG 5.2	0.1	0.3	0.30	0.3

الجدول - أ 11
الأمن الإنساني
المصدر: وزارة الصحة وهيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية، هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية، وزارة الداخلية، المجلس الأعلى للمرأة

هذا التقرير مدعوم من قبل:

يدعم هذا التقرير أهداف التنمية المستدامة:

ISBN: 978-99901-09-94-8

2018 © Derasat & UNDP
www.derasat.org.bh
www.undp.org